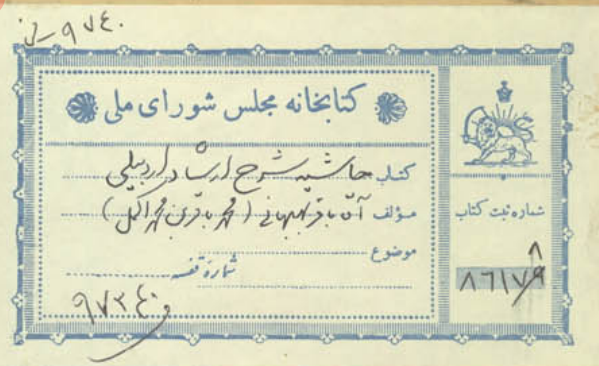
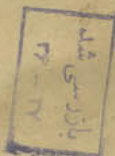




۲۰۲



هذه حاشية الاعمال لبعض
وعلى الاثر بلي وشا جري
احسن

[illegible][illegible]

وتمام الاسلام وتمام استیسی وتمام حروف وتمام علم وتمام اسمی
الشیخ المصنف رحمه الله وتمام اسمی وتمام حروف وتمام علم وتمام اسمی
والله اعلم



بسم الله الرحمن الرحيم وبسنته
الحمد لله رب العالمين وصلى الله على أشرف الخلق محمد وآله الطاهرين عجل الله فرجهم وزيادتهم
وارشد أولادهم وسدد نفقتهما أكثب وجمع المؤمنين ووقفنا للانتماء كاختب فأنك خير مني ومني من عند الله
وهادي المضلين وكليل الخبيثين ونجى المالكين والشفيق على الخلق اجمعين أما بعد فاعلم يا أخي أن المهم في الشريعة
والأصل في المعاملات هو الصحة والفساد وفي كثير من المواضع يحكم الفقهاء بالفساد والغالب في كثير من الأحوال
دليل على الفساد في الأصل هو ما يقع على الفقهاء ويقولون بالصحة مدعيان الأصل هو الصحة حتى يثبت خلاف ذلك
ولا يتحقق بأن الأصل عدم الصحة لأن الصحة عبارة عن نفي الشئ في حكم شئ بل ربما يكون الحكم ما شرعية إذا كان
المنتزح آثارا شرعية كما هو الغالب ولا شبهة في أن الحكم الشرعي موقوف على الدليل الشرعي فالمراد لا يمكن الحكم شرعا
على قرينة إذا كانت الأصل هو الصحة بل إن يكون كل ما يعمل معاملة يكون شارعا وشريك الشارع في الشرع والشرع
وإن لا يكون للشرع حواجا **قلت** الفقهاء يسندون فيها بأصالة الصحة **قلت** فتعجب من حيث يكون بها في موضع يثبت
الشرع صحة وفاء ولا يدعي أن الواقع من السلم هو الصحيح الذي ثبت صحة الفساد الذي ثبت فساد فيقولون الأصل
صحة ما وقع منه من نفي السلم على الصحة وهو حواجي وظاهر من الأصل وأما إذا لم يعلم كونه عاكفا فكيف يمكن القول بأن
ثبت الحكم شرعا أن ثبت عدم شرعية ما كان **قلت** ربما كان يعلم حكمه ويتبين به حكمه **قلت** هو الحكم
منه الدليل على صحة العورات ولو ظهر من مذهبهم غير ذلك لكانت الآية لا يرد ولا يضر بقرينة صحة المعاملة وطنا
كل واحد من السامعين ما لا يفي بطبيعه نفس من أن منعهما هو الأمر في تخفيف من نفي في الشرع ولا يصح عدمه ولا يبرأ
منهما مع أن الناس مسلطون على أموالهم كما ورد في النقص بعد انقباض المال لهم من أن يفي بطبيعه لكن ليس هذا هو المراد
الآخر في صحة المعاملة أن أصلها مثل يغل الملك ولو ظهر من مذهبهم غير ذلك لكانت الآية لا يرد ولا يضر بقرينة صحة المعاملة وطنا

منها ما لا صاحب دون نقل أصل ولا يخرج حكمه ووضاء كل واحد منهما يثبت الآخر في سائر المعاملات
منه معاملة بل شبهة فان ثمة البيع في النقل وقبل ذلك مما هو معروف فظهر ما يكون أن الأصل في المعاملة الفساد
وعدم الصحة إلا أن يثبت الصحة بدليل من إجماع أو نفي خاص أو عام مثل أصل الله البيع والمساواة في ذلك غاية ما ثبت
مما ذكرنا أن الصحة بدليل من إجماع أو نفي خاص لأن ثبت الأصل في الفساد وعدم الصحة لأن الفساد
شخصا استحتاج إلى دليل شرعي كذب يكون الأصل **قلت** فلو وقع المعاملة المتكسرة كان الشئ على مال
الشرعي والبيع مال البائع ولا يمكن خيار وإنما ذلك من ثبات البيع ولا صلحها الكل على ما كان عليه وعدم تحقق نفي
ولا قرب **قلت** وهذا من الفساد وأصله هذا البقاء إجماعي مضافا إلى استحبابه وظهور من الإجماع
أن عدم الدليل بدليل عدم الحكم عندنا هو الحال في سائر الأحكام الشخصية تامة والحاصل أن فساد المعاملة
لا يحتاج إلى دليل بل الأصل الفساد وإنما يحتاج إليه هو الصحة ودليلها خالها بالعورات ولا صلحها
بل إن يكون المعاملة فسادا حقيقيا للمعاملة فحينئذ لا بد من أن لا يثبت لها إلا أن الاستعمال أتم من الحقيقة ولا يثبت لها
أما إذا كانت حقيقة ولا يكون من لا فساد المتعارفة للعام إن كان لا يثبت من الأخطاء لا تضرها إلا الأفراد
المتعارفة والخاصة بل إن كان الاستدلال بالعمومات انقباضا على شكل ولا بد أن يكون الأمر بالقبض إلى
المطلوب من مان الشارع ولما نزل في ثبوتها من مسألة عدم البقاء وما أتت في موضع يحجز به ولا بد أن
أن يكون مستحقة للنقل في الشخصية الثابتة المذكورة في مواضع بل إن تكون خالصة من الموانع الشرعية والموانع العائدة
منها معاملة ما لا يقع فيه أصلا أو يقع فيه نفعا معثدا به عند العقد أو يكون له نفع معتد به لكن لا يثبت
بتركيب المعاملة لتحصيل عند العقد والكل يوجب وجبة فسادا دون معاملة إلا التقاهر فيبطل في عدم مادل
على فساد معاملة التغير ومثل التي من بيع العبد مثل معاملة العتق لم لا يضر ولا يضر وغيره فلو كان العتق
على النفس هو البقاء وحل في الشفعة ومثل التي يبيع الحرام ونزله لما روي في الغوالي من النبي **قلت** أن الله لا يبيح
على شيء أكثر من حرم نفسه ونفسه عنده من الله البرود وحرم عليهم الشعم فاعوها وأكلوا منها وفي الحال
الأنعزة عنده في الحرام الذي حرم شربها وحرم ثمنها ولعل يظهر من هذا ما روي في إخراجها من أصلها
الأول والشرع إلا أن الشرع حرمها فلا يثبت مثل الثاب وغيره مما يحرم أكله وشربه ويبيع موهبا أو يبيع
الإعانة في الأثم التي منها في العتق والاختيار ولا يثبت من الموانع الخاصة التي لا تقبل التقريب إلا الذم للشيء
كما سيجي ويدل على منع في بعض العباد هو الإجماع والاستقلال في نفيه وكذا دليل المنع في ما لا يقبل التقريب واستثنى من
ذلك الخطوط العائدة على الحق الذي سيذكر في الموانع السابقة فيها ربما ادعوا لإجماع كما سيجي وسيجي
بعض الموانع الأخر والموانع الخاصة وفي العقد لا يثبت كل ما روي في أصل العبد وقوام لهم في أصولهم

الصالح الذي لا يفهم غيره مما يكون ويظهر ويكتون ويستعملون هذا كله حلال بغير شرائط وحبس
وعار فيه وكل امرئ من غير الفساد وما قد يفتنك حبه كره وشبهه وليس به وبخاؤه وإسكابه وجه الفساد
مثل الميتة والدم ونحوه المختصين لربا وجميع الغش وحجم الساع والتجز وما أشبه ذلك فإمام ما للجم
وفساد للبدن وفيه ليعلم وحكم الله أن كل ما يتعلل لعباده من صناعات الصانع مثل الكتاب والحساب
والقراءة والتجسس والطلب وسائر الصناعات ولا بدنية والهندسة والتجارة وما ليس به من المال الروافد
ومنفذ الآلات التي يحتاج إليها فيه منافع وقوام معاش وطلب لذات الدنيا كماله فلهذا لا يملكه ولا يعمل به ولا
الأخرى عليه وإن تفرقت به في وجه المعاصي بغير مثل استعمال ما جعل الله أن لا يفرق بينه إلى أن يكون
مثل معاصي النكاح وغير ذلك من أسباب المعاصي ومثل الأناة ولا فساد ولا فساد من المانع جازيها على
وحجم على من يمتنع من غير وجه الحق والمصالح التي أمر الله بها دون غيرها اللهم إلا أن يكون صناعات منافع
عنها مثل الغناء في آخر ما قال **فان قلت** التي في العاميات لا يقتضي الفساد وتكيد جعله مانعا عن المحرمات
عنها وبعض الفقهاء أنه يقتضي الفساد مطلقا وما علموا أن هذا هو علم اقتضائه الفساد فأنما يقع
المعصية في موضع يكون مثبت المعصية مخرجا من قوله تعالى أحل الله البيع والآل يكون بخلافه عن بطن
والغنى والعقود وأوف بالعهد والمسلمون عند شروطهم لأن المحرم لا يجمع مع تحريمه كونه مفسدا
منه الشبهة والمعتزلة بل عند النقل ولذا ينبغي أن متعلق الأمر بمتعلق الشيء في العتق والذات
المعصية وبأنها من السمات المتضادة بين الحكم والخبر وأما المحرم وجوب الوفاء فلهذا لا يمتنع أنهما
متضادان مع أنهما حصل الشك في تضادهما لا يمكن الحكم بالصحح لما عرفت من أن الأصل عدم المعصية إلى أن
يثبت المعصية ويجوز الاحتياط لا يثبت لا يقال أحل الله البيع وجوب الوفاء بالعقد كيف يدلان على صحة
لأننا نقول البيع عبادة عن نقل الملك من العتق بقبض أو اللزوم فإذا أحل ذلك دل على الرضا والرضا
والقبض وكذا حال في الأمر بالوفاء بغير عقد واقتضاء وقس عليها حال غيرها **قوله** أو يملك
لأن هذا لا يفسد ولا دليل على صحة بيع المسكرات فمعنى مضافا إلى أخبار كثيرة متقدمة لمحة بيع الخمر
والنبيذ والمسكر وأيضا المسكر لا يكره ملكا لمسلم ولا يبيع للملكية لمسلم والبيع نقل يملك إلى الملك
كما سيجي وأيضا يجب أن يوجبوا أهل قديم باب النبي عن النبي ككيف يبيعه ويشتريه مسلم **قوله**
أن لم يفسد الخمر لا تخرج سفاهة فلا يبيع معاملته مضافا إلى أن المشتري لا يفسد الخمر لا يفسد
المحرمه وعائنه إلا أن حرام كونه نفسا لا ثم أي حرام فكيف يبيع البائع ويشتري المشتري والبناء على
أن معاملته الغير للمنفعة فانه عرفت فامرأته أبي بين المحرمه والسفاهة وكلاهما يقتضي الفساد لا محرمه

أيضا فندبر **اسم** أن الحكم بالتحريم في المسكرات المانعة من جهة القياس العينية فكأن حراما من حيث
أخوفك نيا سبيل الاحتياط في حكم المسكرات لا يتأخر من جهة السكر وعدم منفعة أخرى والمسكرات
الأخرى كان لها نفع آخر وقصد بيعها المنفعة المحللة فأنهم لا يجوزون والمثلث وقد عرفت
يظهر منها أن الاحتياطية فيها كان فسادا وقوله على ما نص عليه الأصحاب أن كان أحياء يكون حجة
والألم يحد فها بينهما وبين المشتري بل الاحتياطية أسوأ حالا لا احتمال وجوب الترافع بها من باب التمسك
وسد باب وقوعه والمنايات كانت ملحا مثل القياس كذلك بعد هذا الاستصحاب وبشأن الملكية في
الاحتياطية ليس بهذه المنايات أن كان ولما فأنما **قوله** **قوله** إنما أخرج هذا عن قيل ليس يقتضي
بالاستصحاب لأنه المتبادر ويكره لكونه نفعاً ظاهراً متداولا ولذا ما نفى عنها الأصل على ما نفى في الأصل
سوى الأصل مثل صحة ذلك عن المانع لغيره وصحة الجلي عن الصمم وصحة سبب الإخراج
عندهم وعندهما حيث قالوا في كلها أن الترتيب أو الترتيب الذي وقع فيها فارة ومات لا تملك
أصبح **قوله** لم ينفذ الترتيب الذي ادعى نفسه في الفقه عدم تعقل في النظر أنه لقياسا لحكم فيضيد
ما أذناه أنه ودد أخبار كثيرة في هذا المعنى أمر في الكل بالإسراج خاصة ولم يتفقوا على إشارته
إلى الأمر خاص مع كثرة الأخبار بل محمية معوية وبه يوجب أن يكون في ذلك فانه قال للصادق
ع جرد ما في من أوفى أو عسل فقال أما التمن والعسل فهو خذ الحرج وما حوله ولما الترتيب
فيستحب به وقال في بيعه يبيعه ويشتريه من اشترا يستحب به فانه كره الاستصحاب مع الترافع
الرتبة ليس مقام زيادة حجية الاستصحاب فلو أن اختصاص لم يقع الكلام في موقع مع المثلث
في الأخبار صيغة الإجماع لا الترتيب على الوجوب في محل الخطر ووجوده فترد فترد فترد فترد فترد فترد فترد
مخفف بما ذكر مع أن المقام مقام الحاجة إلى بيان وجه الاستعمال المحللة مع أن الأول
لم يستغنى فعلا للإسراج لا يفهم أن يدعى الإسراج والمفقه هو الاستعمال الخاص والآخر
أيض ذلك ومنع الأكل لعل كذا من القياس ولذا فهم الكل القياس من لفظ منع الأكل
والشرب أو الوضوء في جميع القياسات والمنهيات **قوله** **قوله** بل انشأ الخ الإجماع المقول
بغير الواحد حجة إلا أنه ليس بحيث يفهم أن ملادات الصحاح ويخرج عليها حتى يفيد هلع
أنه ربما كان منه من جهة أنه ظهر من الخارج أن ترقم واعتقاده بالإجماع حديثه
البراه من الفقهاء المتقدم عليه والمعامله فأنما **قوله** **قوله** وهو ضعيف لا يرد في
الأخبار أن الملبس لا يفتن بشيء منها **قوله** **قوله** وبشكل الخ يعني أنه إذا كان فاسدا

قوله

ولا

ولا

الاحتال بل المظنة ان لا يكون يظهر طريقه يجمع آخر في اظهار النظر الى اخبار السجدة فان التقير بالمظنة متعا
يقولون يجعل خراما مثالا ويريدون ان تعجب لظواهر والمظنة يجعل خراما بل الظاهر انهم يريدون هذا
لان العلم واليقين بانه يجعل خصوص هذا العيب خراما لا يتحقق الا نادرا سيما بل لحظة ان الذي
يصنع خراما يتشبه بالصنع عادة والاخبار محمولة على الغرض الغالب بل واردة كل هذا الخيال
النصاري فان انما لهم لب محمول على القصة سيما وهذه الصليب عندهم عبادة وواج يعقل
الغالب في وقتا ملامدا فظنوا الكلام في القصاص الذي انزل على عدم التماس في بيع العيب من صنع
خرام والحسن فيه بل لا يحل الخسر والمختار ويمكن حمل القصاص على الايقان بان الملامد
الخسر العصب العيني اذا نشأ وان كان النادر فان العامة يحلونه ويشبهون وكان متداولا عند
والا ثم لم يحكموا بصحة ولا جرح وان اصل حرمته الخسر وبها من ان الشيطان مكرها في
حتى ترك العيب وصار ثلثا حقة فاذا عاين عيبه يكون خراما الى ان يذهب بلكه وهذا كل
معرفا عند الشيعة في زمان الائمة ومعاذنا سلطان الكلام فيه في رسالتنا في حكم العيب ^{وهذا}
كما هو المحكوم بالتجاسة واتخذ شرب حذره من الخمر وغير ذلك وما ينبغي في المحل من الملاحظة
الكافي في باب اصل حرمته الخمر وبها وكلام الصدوقين في الفقيه في باب شرب
الخمر وكلام البخاري في صحيحه في الباب وفي هذه القصاص وما يوافقها من ما ينبغي الى ما قلناه فلا حظ
فيما مل قول رواه على عدم الخ ودر واية ضعيفة في الشيء في بيع القصة وفي محموله على
الغرض من المعارفة لا النادرة والقاعدة جاز البيع ويحتج في امثال هذه الامور الا ان لا يكون
فيها منفعة اصل ويكون لكن ليست بحللة لان الشراء يقصد المنفعة غير المحللة حرام
شرها وبغير المقصد المذكور سفاها وهذا يكون منفعة محللة الا انها نادرة بحيث اذا شترى
لها بعد سفيها لم لا بد في الجواز والعقبة من ثبوت كونها مملوكة تعجب الشئ ويجب
العرف لان البيع هو نقل ملك الى اخر وسبب الكلام ان شاء الله قوله لا انتفاع ^{بعضه}
هذا يدل على عدم حقه ببيع لاجل الربح والتفتت الى المحل عليه والخرجه المتعارف ان تشرى
لهذا الامور وهي منفعة محللة ولا سفاها فيها وان اشترى من غايه الغلو كما هو الحال
في بيع الخيل والجل قول رواه كما يحري ان القاعدة في هذه الامور انما هي كما عرفت فالظاهر
جواز بيعه وهو التملك لما فيه من المنفعة العظيمة وكذا ابيع الشئ لما ذكرناه لا تجعل مستحلال
التفريق وغيره ورواه الرواية فلا حظ قول رواه في الصحيح عن ابي عبد الله صلى الله عليه

على

قوله

قوله

قوله

في حقه نال ما رواه في احضال ابنه وروى في الفقيه في حديث الثاني على م م من رسول الله من
القاصير وقال من صور صورة كلف الله يوم القيامة ان ينفخ فيها وليس ينال من ينفخ من
الجنون على خاتم في الروايات من غير ان يعمل الا كتاب والرواية في الفقيه مع ان الصدوق قال
جميع ما فيه حكم بعتة وخبره بين وبين ربي وما قلناه عن الفقه الوضوي وبالمهمات الواردة
في التقي من المتعلق مع التماثل واليه ما ورد من ان الملائكة لا تدخل بيوتا منقذات وفيما قلناه من
الاشارة الى ان مطلق الصورة ينصب الى صورت ذي الروح نعم يظهر من بعض الاخبار في الناس عن
الذي في مية التماثل وانما اشبه الا ان في هذا لا يدل على جواز صنعها غاية ما فيه صلاحية التماثل
ما يحدث وكان ولم يوجد ويؤيد اختصاص المنع بذي الروح قوله تعالى من حارب عينا بل لا
اعمالا الا ما روي عن اهل البيت انهم تركوا صور الاخبار وروى المنع مستحب
ثبت خاتمة النبي ما نسخ الجميع مع ان الله تعالى ورد عن اهل البيت عدم البيع الا باليمين والتم
ان حكم البيع حكم العمل لا يجوز فيها لا يجوز فيها يجوز انما الثاني نظر ولما الاول فلا شرا
في الامم فلهذا هو مودة الصوت الخ فخرها القاصير من السلبين بل ورد في الذي والا يروى
الاخبار التي كانت تباع التوازي مع بدل عليه لكن وقع التزاع ونقاه الاول في تقريره في
هو مدسم وقيل مذك الصوت المشتمل على التزجيع الطيب وبعضهم اقتصر على التزجيع وبعضهم
الاطراب وقيل هو تحصيل الصوت وقيل من رفع صوتا واولاه فهو ضاويل ما ينبغي في الخبر
هذا فان لم يطيب واستحسن الشئ وهو كذا لان اقوى ان العرف مقدم على القصة سيما مع الاضطرار
فيما الثاني في انه هل يفتي من شئ ام كذا حرام وعلى الاول اي شئ يفتي اختار عدم
الاقتناء ومن حاشية كذا ذكره الله الا ان قال المقدس الارسل صلح في المذكورة
باستثناء الارسل اخبار متعددة منها صحيح على الله وهو صحيح على ابي بصير من الصم
اجل المغيرة التي تعرف العرب ليس يراى ليت بالحق يدخل عليها الرجال وقريبه
دواية اخرى منه في طريقتها جعل ودواية على اب ابي بصير عنده البان كسب الغنيات
التي يدخل عليها الرجال حرام والتي تدعى الى العرب ليس يراى وهو قول الله تعالى
من ينزى هو الحديث ليل من سبل الله ولا يخفى ان القصة مختصة بنفقات العرب
نعم الرواية الاخيرة عامرة في العرب ويمكن ان يكون الماد يدعى الى رفاق لا عرب بناء
على انه كان اليهود عندهم فلا يكون مخالفة بين روايت ابي بصير فيما مكن وكيف كان فحق

والبيان ذكره دليل على ان احكاما في الاخبار
ونفس من الخطي الارسل يوم

بالغنية فلا يثبت الغنى منهم من استثنى احدا واعتزف غير واحد بعد الاطلاع على دليل
له ويبالى انهم استندوا في ذلك رواية العامة عن المتفق ان كان واحد من اصحابه
احدا عجزه وهو يسمع وبعد ذلك يزم عليه ويبالى انهم يروون انهم قد استندوا في
نعم الزاد لهم وفي الاستناد اليها اشكال وعلى تقدير القول بالاستثناء ينحصر الاستدلال
مدلول القلق والخبر كما لا يستعدى الى الخيال والفعال والخبر منهم من استثنى ان
كم ودليله عن ظاهره وروايتهم قد استندوا في ذلك رواية العامة عن المتفق ان كان
عندكم اي بالقرن وفيما اشكال لعدم وضوح الملة وانهم كانوا لغويين في القرن على سبيل
والاشهران وعندنا فيهم يتعارف ذلك لما في بابنا المسلمين في زمن الشانج الى زماننا
من غير نكس وفيما ان الذي شاهد في انما استأن القمها ينعون وينكرون على من يعين
في المثل ولا ينفق ولا يوثق فعلى الزمان كان ذلك مع ان لا ندري فيما سبق كان لا ينفق
الشانج فاننا نرى ان انما حجة الفقيه وقيل لا ينفق بل ينفقون وفيه ومع ذلك كان
انهم ما كانوا ينفقون ومع ذلك لا ندري ان كان متعارفا فان ذلك بينهم مع انهم ما كان الشانج
يقولون من الناس والغنى كما اننا هذا الان مع اننا نرى ان الشانج يكون الحجة الغنى اطلقا
وقد استندوا بعض المواضع الذي لا يعرف لدليل ولم يشروا اصلا الى اعتبار المثل كما هو
المعروف في الكتب المعروفة المشهورة المستداولة بين الناس وشخص استثنى وفيما
بعض يعجز ما دل على فضيلة الكفا والاكيا وان يبي هذا العموم وهو حجة الغنى
من وجه يجمع تخصص كل منهما بالآخر الاصل مع الجمل وفيما ان الغنى انما هو الكفا
من حيث هو الكفا وليس شيء منه فخر الغنى المنه عنه بل هو خارج عن فخره
المعاضد واللقا والارثي انما وقع الكفا بالامور الحقة مثل الطول والمزاج
كما هو الحال في كثير الناس لا يصبه من الغلبة وقيل استدل بما دل على حجة
التوجه وفيما ان لا خلاف في حجة التوجه على ما هو الاموات فضلا عن الحي
بل الاخبار كما دلت على حد التواتر بل في كثير منها استحباب التوجه عليه وعلى غير
من الاثمة فلو كان التوجه داخل في الغنى وانما فلا استثناء لاختلافه
الا انما الظاهر ان التوجه سمي على القول بان الغنى هو ما بعد في الغنى غنا ولا شك
في انهم لا يعدونه غنا وصاحب الكفاية استثنى الغنى في القرآن وسمعت ابن الفضل

كنوز

كنوز اسباب كثيرة ان يد من غير رسالة ردا عليه كلام نال مدة وحيد حمير وفيه دهر اقا
حسين اخو الساري وكلامهم كاقوام واحد في الدهر وقد عرفت ان احدا من الفقهاء ما
استثنى هذا بل المحقق وجاه من تأخر عنه صرحوا بحجة الغنى في القرآن واستندوا في
الكفاية بما دل على الامر بقراءة القرآن على سبيل الحجة وفيما ان لا دلالة على ما ذكره الاطلاق
ولا يقتضيه ولا التعلل ما وبرية عبد الله ابن سنان اقر بالقرن بالبحان العرب والصور
كما وفيما ايضا ما ذكرناه وبجوابات تدل على حسن حسن الصوت وفيما ايضا بل ومطلقا
لما دل على حسن حسن الصوت مطلقا مثل رواية عبد الله بن سنان عن الرسول لم لم يسمع
اقل من ثلث ابحال والصوت الحسن والحفظ وفي رواية اخرى ما عت الله بيتا لا
حسن الصوت ومن العجايب استدل له بهاتين الروايتين انه وبراية على الباقين يرجع بها
من ك فان الله يجب الصوت الحسن يرجع فيه ترجيعا وفيما انها مع الضعف في السند
وقد ثبت كون الغنى محبة ترجيع الصوت وتدل على حسن الغنى مطلقا حيث عدل بها
مثل معاذ بن عبد الله على حجة الترجيع الصوت وتدل على حسن الغنى مطلقا حيث عدل بها
عرونا وحضوا في القرآن مثل رواية عبد الله بن سنان عن العمم ان الرسول قال
اقر بالقرن بالبحان العرب والصور بها وانما ك ويحسن اهل الفسق والكبار فانما سيجي
اقل من يرجعون القرآن ترجيع القرآن الغنى والنوع والرهانية حديث وفي بعض الاخبار
في ذكر اشراط الساعة ويقفون بالقرن واستدل انه يارواه العامة عن سعد بن
الوقاص قال سمعت الرسول قال نفقوا بالقرن فمن نفقوا بالقرن فليس تالست والسند
كما ترى وكذا الدلالة لظهور وجوب في التقنى وفي ذلك لا يري كون المراد استغناء القرآن
اما ما دل على انه في رتبة البناء ولا رضى انما نحى او على حجة اية ومن يتق الله يجعل له
عزجا يارب كتاب التقوى والتوكل والمراد ان يعو بالقرن من تحصيل الدنيا المذمومة
او احتفظوا لثقتهم من مخافة ولا استخفاف بالقرن فنامل واستدل ايضا
بما دلت في القميران رجل من مال على انما يحسن ك من شره جارية لها صوت فقال
ما عليك لرايتك بها فذكرت انما يحسن والسند كما ترى وكذا الدلالة مع انها الرواية
لاختصاصه له بالقرن قال في القميران رجل من مال في القمير بعد الرواية
القرن وانما هذا والعصا بل ان لب مغنا وانما الغنى فخطور انهم صرحوا

ما ذكرناه من الروايات من حسن الصوت
الغنى رندم حوز الغنى بل احسن في
بالقرن ايضا

الاية

وعون المظالم قول والنوع بالباطل الخ قد اشترنا الى انه لا خلاف في الجواز وورد
 الاخبار الكثيرة فيه لكن ورد اخبار في ذمها منها في حمله مناهي النبي في الفقيه وفيه عنك
 انه من عمل المجاهلية وورد ايضا ان التاجمة تستحل الاجوف بضرب احدي يديها على الاخرى
 وبقا حلت على كبر الباطل على ما كان المعهود من انما تكذب فيها او تضع صوتها الاجانب
 على نقد بر تحريم الاسماع وفي الفقيه ايضا انه روي انه قال لا بأس بك التاجمة اذا قالت صدقا
 صدقا وفي الخاف انه قال في العاطفة من حين تنال حيزه لا تفتي لويل ولا تكل ولا تحرم
 وما تكل فيه صدقت وفي ذكر شهادة على ان المشتمل على الباطل باطل وان لا تفتي الاجوف
 بان انه فصل فتاوى قول **وهذا** او لعل الدليل الاجماع الذي يفهم من المتن والتجيب
 الا نكاف والدفع من باب التمسك والمنكر ولقد روي الى ما هو محرم مثل سوء الاعتقاد وحو
 الشبهة والعمل بها وتزويج البعثة والصلالة واحياءها هذا اذا علم انما كتب مثلك او كذا
 اما اذا احتمل بحقيقة بل مثل الاخبار الضعيفة التي دعوا ان تدينه او في فقيهنا وفيه
 او المجاهيل او الضعفاء او العامة عن الرسول ١٢ واحد من الامم ٢٠ وان كانت فتاوى
 لو علم كذبها وبطلانها فلا يجوز الاحتفاظ ولا انتساج الا لغير صحيح واعا تفسير العامة كالقضاة
 فلو لم يكتب مثلك بالتبسيط من تعبد من روايتها ومما رتبها وتحصيل سببها في الذي هو
 ملحق وطريقة في الشريعة واستنباس دليل في الطريقة العامة كما شاهدنا من بعض العلماء
 فما ظنك من لم يبلغ درجتهم وكذا الكلام في كتاب الحكمة وقوانين اهل السنة اما كتب لغتهم
 والمعان والبيان واصل فقههم فلا ضرر ولا قصور الا في نادر من مواضعها لئلا ان يقبل
 عند عالم عارف وبعد المعرفة لا يضر ذلك انشاء وبما يجلب العاطفة معروفة فتاوى كان
 الاحاديث القصصا لما ولى كتب الضلال بالتبسيط الى بعض القاصرين الذين لا يرضون بالتبسيط
 في بانفسها وفي لغتها ليست مقدم على الحاشين السابقين عليها **قول** ومعون المظالم
 او الاخبار وحدث في منع معوضهم مطلقا الا ان يحمل على الكراهة العظيمة لاجماع ان كان
 والا فاستفاد من بعض الاخبار المانع عما عاينهم في بناء مسجد والكاهن ثم منع صفوان
 انما كان من الكراهة حمله الرشيد في طريق الحج مع ما فيه من خطر حاله في التفتة فيفهم
 منه شدة المحرم من بعض الاخبار عدم اعانهم في غير الظلم من اهل الظلمة يوم القيامة
 في سداد من اننا رخصت بحكم الله بين العباد والسنة في هذه الاخبار في ما نيزا كعتبا

كتبه جلال الدين بن محمد بن
 ابي جلال الدين بن محمد بن

ورد

ورد مدح بعض الحكماء من الشيعة من قديم مثل علي بن يقطين ومحمد بن اسمعيل بن بزيع بل وعنوان العون
 ورد مثل قولهم ان الله باواب الظالمين من نور الله ببر البرهان ويدفع بهم عن الرياسة ويصلح براموس الملبس
 الى ان قال في اولئك امنا الله في ارضه وفي واقعه في وعيتهم ونزله في اهل السموات كما يظهر الكون واللات
 لاهل الارض من نورهم وفي الفقيه ايضا منهم القية خلقتوا والله الخيرة وخلقت لهم ما على احدكم ان لا
 لتاخذ الحكمة تلك بما ذللك يكون معهم نبيرا با وقال الله تعالى المؤمن وورد كذا في خدمة السلطان فتأ
 حواج الاخوان وعبدك وفي بعض الاخبار ووردت في شدة من العلم مثل المواساة مع فقهاء المؤمنين في
 كبرهم وقلة اسيرهم وقضا دعيهم وسبجي تمام الكلام **قول** **وهذا** دليل تحريم الاجماع المقول
 في التمسك والتعبد وان تدين المؤمنين بل ولما عمن المؤمنين في قوله واحد قائله وكذا تفصيله والاولاها
 ودياقية وهو بل وهو اهل السنة من الغيبة يواب سني وحرمة الغيبة والمجاهدة بغية الشيعة و
 مجاهدا المخالف فلا بد من دليل على محرمه فما بل ويكفي بعض الاخبار على الجواز حتى انهم اولاد
 بنبا يا واهم شر محلي واهم طليق واهم شتمن اليرود والقاري والمجرب وان ضده في الذي
 استند في الكفار والمشرئين الى غير ذلك مع ان القادر والمشرئين لا يؤمن لهم في الغيبة والظاهر ان
 لاحد ما قال المقدس لا رد يسل من ان الاحوط في غيبة المخالفين وورد في الاخبار من منع عن غير المسلم
 له اطلاقات ولا يعرف عند الشارع حقيقة في الامر بل وعند المشركين مع ان في الاخبار المذكورة
 فربما على يد الاخر في الذي كافي الا انه واستقوا مواضع حكموا بحلية الغيبة بها منها التظلم
 عند من يحل ان لا يظلم ومنها التفتي عن التكره حيث توقف لانتها ونفع اليد عنه عليها وعلته
 اذا توقف على ما ياتى او نفعها يحول الامران ومنها الاستثناء عن المعنى بان فلا نا ظنني ان
 لم يكن بالقرين وعدم التخرج باسمه ومنها نفع المستشير اذا توقف عليها ومنها احتد بالاسم في الوقف
 في المحل ان اذا ثبت متفق ما لم ين اهل الفقه فذلك ان تبنه الناس وكذا اذا تبين بورد
 الى مناقق اقامت مخيفان امرها وخفت عليه الوقوع في خلاف الشريعة وورد في الامر باظهار الشر
 والسب والغيبة لاهل الرب والبعثة وفي تخبر من حال ذلك الوقوع فيهم ومنها الحجج والادلة
 للشاهد وورد في الاجازة حفظ احكام الشرع وحقوق المسلمين ومنها ان يكون متجاهرا بالفتنة
 لما ورد من ان الوقف على الجاهل لا غيبة له وما ورد من انه لا غيبة لفا في الظاهر من
 معروف بانته فاسق والام لا يمكن الغيبة حراما بل يكون المحرم هو التجهان وهل المحل انك
 ففقه المعروف مطلق فتعظاها الاخبار المذكورة وان كان الاو لا يحيط ومنها الظاهر

كتبه جلال الدين بن محمد بن
 ابي جلال الدين بن محمد بن

واخذ يعبر العتبة لان العتبة والرضا وقع كالعنوان غير معيب وان تمام هذه
لا يمنع القصة بحصول رضا جليل بالمعيب ويعبر حقه وسبغ نعام الكلام ان شاء الله تعالى وما
ذكره بطول احواله البطلان وما علل به لزم بطول البيع في كل معيب كل ما هو من الشربط
انهم وكل ما بيع صفته وهو باطل اجاعا ولو لم ينجح يعيب في ان ان شاء الله تعالى
به وكيف كان لا حكم لها على الاطلاق فتأمل قوله اذا اردناه سواء كانت اولاده حين الفعل او بعد
اذن بما كانت حين الفعل غير مبدية كغيره لست باخذا امرها نعم يجوز اخذ الاجرة بانها المشطوط من البيع
والفروج والى خارج عن العاصلة الا ان لم يقع القراض وطبقة النفس والحال كما اشترط في غيرهما
والخارج سبغ حكمه والدليل على ذلك ما ورد لعن الله المغتصبين بالقضاء من الرخاء والفتنات
بالرجال من اشرافهم وكل من المنفعة من خصاصهم رجال لعله كان في زمان الشهد
اولاد منها منطقة خاصة بالرجال والنظار من الغنبل ولاخباره علم اختصاص مطلق المنطقة
بالرجال فتأمل قوله ما يجب على الانسان لاحلافه عدم جواز اخذ الاجرة على فعل واجب
على الاجير سواء كان وجوبه عينيا وكفايا لكونه اودع على ذلك بان اكله لصفات وجبة
كفاية على ما هو عليه من غير عدم جواز الاجر وكذا يلزم ان يجبر على الطيب لانه الطباية وجبة
كفاية كالقفاية وكذا اخذ الاجرة لعله لا يذري بعد لفرض نفسه ومنعهما عن غيره والحصول المنفعة
الاجية وغير ذلك وقال في المحققين ان كل واجب يتوقف على النية لا يجوز ~~مستحله~~
وجوب اخذ الاجرة للمنافاة الاحلاس وما لم يتوقف يجوز لعدم مانع واحترق عليه ان
مما لا يتوقف عليها لا يجوز عند كد مثل وجبة الميت حال الاحتضار وحله وتكفيرة ومنه
وحظر الغنم وتعليم الواجب من النقصا في غير ذلك مما هو في غاية الكثرة وايضا الحج والى الله
والعبادات المستحبة لا خلاف في جواز اخذ الاجرة مع اشتراط بقية الفريضة بها بل ذهب
الاجوز استحبابا لعبادات وهو المستد اول بين العلماء في الامصار ولافتار واجبا
بعض بان الحج انما لا يحد المال لغيره في الطريق ويوصل مكنتان بقية الفريضة ولا يفتي
ولا يفتي فساد الجواب لان المال انما لا يحد لنفسه ولا طريق مقدمة وليس مقبولا بالذات
ولذا لو وصل الى مكة ولم يحج لم ينفعه صل قطع الطريق بخلاف ما اذا حج وايضا على ما ذكره
ليس على التائب نفسا حج بل يجوز له ان يحج من نفسه لا ثم لم يأخذ الاجرة على الحج وكذا اذا فانه
الحج لم يكن عليه شيء وكذا لو لم يحج او ترك عمدا وايضا جميع العبادات لمعتقبات لبيت يعبد

التيور عند الحكم فحق شخصي لحد وبغيره ولا بد من استجواب شرط التمهاده وهذا ومنها
اذا علم ان ان اولاد في حق شاهدن يجوز لهم الحجابة فيما بينهم بشرط الامن على الاستئذان
في الحكم بالاعمال في العتبة التي وردت حصة في الاجار ايضا اشكال في اعلم ان من لغتار عتبة
الحلال لا بد ان يكون فضله العمل المذكور لا ينفي النفس ولا تنقيس للمسلم واذا لاله وفي هذا عز
من الشيطان فلا بد من الاحتفاظ في غيره وما ذكرنا بالانظر الى هذا هل المبيع والرب والقبض
بالضيق والله يعلم قوله ومنه استخدام آه تعضيه لا شغل ما ذكره ولا امثلة مثل العلمات
والشركات كما جعل في غيره هذا الكتاب من اقسام التحويل ~~لجعله~~ من التحصيل مع العلم
لغير فان ما عرفنا والعرف انما لا ياباها لغتها ذكر من استخدام الملك وغيره وما كان
من الكهانة التي لا مكال في حرمها بل ربما كان اشدا تام الكهانة مع ان الاعمال التي يترك
في الاستخدام وفيه مخالفة للشرع قطعاً مع ان ظاهره المداينة والتجوز في الشرع
وامثالها ما يدعي استخدام لا يستخدم بل الامر مختص في القاطنين ببلد منهم في نظرهم
استخدام الملك او غيره مما ذكره واعلم ان ما سئل التحريم لا يلزم ان يكون ~~مستحله~~
علم كونه محل اربابا حظه التعريف نعم هو مما يتعلق به ولذا يكون من صفة التحريم عليه
يجزى ولا يبر عليه مع ضعفها قوله وهو قريب من التحريم رواية التكرين عن الصادق
ان ارجع الكاهن من البيت ولا خلاف في حرمة قوله والقيانه دليل حرمة ما الاجماع المذهب
في المنهق وانما يترب عليها الامور التي هي خلاف الشرع مثل سوا الفتن بالمؤمن والحان ولد
غير الفرائض وامثال ذلك قوله والشعبه اه دليل حرمة الاجماع المقول بقوله بعض
لا خلاف في حرمة ولعلها بعضا من الاعتراف بان فاعلم ان فعل خارقا لو ان اثنين
قوله والتمناه للاجتماع والاية ولاخبار بل الحرمة من ودي الذي سوى الشترع حكم
النافعي فقط بالحلية قوله مما يخفى ومنه بالغالب بعضهم والاستفاد من الاخبار حجة
الاستفاد مطلقا على من رتب اشراف عليه ووجوبه لاظهار اذ ربما كان بعض
المسلمين يفتي بفسخ قوله قايح صحيح هذا هو الموافق للقواعد لان القصة عبارة
عن رتب اشراف عليه ولا أثر لاشترط لاطلع بالحال ورضي بالعقد بحج على البا
الوفاء والملك نصير ملك واقفا وان كان قبل الاصل اجاع بعض يكون الملك ملكا بظاهر
الشرع نعم على المايح حرام اكل ثمنه واخذ ثبلا طاعة ورضاء لانه اكل بالبا

من الظاهر ان رتب اشراف عليه
الظاهر والمستكمل من الشترع
استئذان هذا لعدم دليل على

فلم يجوز اخذ الاجرة بانه مقدسة وبصير جليل في العبادات وايضا المسخبات كلها
 مشروطة بالنية اذا كانت عبادات مع عدم الخلاف في حوان الاجرة لها وايضا غير
 العبادات تدعى بغيرهم قول من الله التوفيق ان اشاع اذا لم يفعل واجبه فذلك
 في ان القول بان لا افله مالم يقفون اجرة عطيا وكذا جعله موقفا على الاجرة والشرع
 لا يمكنه من ذلك قطعا ويخرج على الفعل حراما ولا يمكن له اصاله ولا يفرق بين
 الامالك والاموال والافعال والاعمال في ان يقال اذا وجب بذلها فقد
 اخرجها عن يده ولتلقها عن ملكه فكيف يأخذ الاجر الذي هو عوضها والاجر ليس الاخرى
 التي فتل هذه كيف يكون لها عوض الا ان ان يقال لما اوجب الزكاة والحج والكفارة
 والمذورات واشتد ذلك اخرجها عن اليد والملك فذلك يمكن اخذ العوض بها على ما
 مجازا ولم يترك لها حصة اخذ العوض ببل الحكم وجوب البذل والاعطاء وهذا المعنى
 موجود بعينه في الواجبات الاعمال التي بال اذا كان الامالك كذلك بانها لا يجوز الا
 بالاعطاء فيخرج عن القابلية للعوض ويستعملها لاخذ شيء باذنها والاعمال بطريق اول
 سيما اعمال الاجرة لانها عند الفقهاء لا تقضى الا بالاستيفاء وليس ههنا احد استفادها
 فمن يأخذ العوض ولو اعطاه احد عوضا يكون سفيها لا يمكن اخذ من السفيه شيئا
 ولا يمكنه بل يقول فاب تلك الاعمال عابدة الى الفاعل فكيف يجمع بين العوض والعرض
 منه فليس كيف يكون ما يأخذ اجرا وعوضا مع ان ليس عوض اصاله كما عرفت وان
 احد شيئا هبة لا بازاء عمله الواجب ولا عوضا عن شيء لا يمكن ان يصير عوضا وهو فعله
 الواجب الصدور كيف كان وعلى حاله وان يقدر ببيع حية اخذه من حبة كونه
 محض الهبة عليه العوض عما ولا يريد منه كونه العمل الواجب عوضه فلا تارة حرة ولا يفيها
 قال المولى لعبده افعل كذا واسمعي ما لا يكون يمكن للعبد ان يترك حتى يأخذ اجرة ولا
 تقوض بشئ واما الصناعات وامثالها مما هو واجب لمحصل النظام فالعقد القدر
 التي تنبئ من الدليل وهو الاجماع انه يحفظ نظام النوع باي وجه يكون لا خصوص
 الحبان فالعقد والناسب انما هو العقد المشترك بين الحبان واخذ العوض لا يزيد
 بل يكون الواجب لاجل النظام فيقتضي كون الفعل بعنوان حبان العوض لان التنظيم انما
 يحصل لك ولذا وقع الاجماع على حوان اخذ عوض وعبادة اخذ ثمنه اذا اضطر مسلم

مجرد

او من له حرة الى عمل يمكن ايجاده ووقع اضطراره بسبب الاجارة والرفع بالاجماع لكن لا خصوص كونه حباناً
 بل هو حوان اخذ العوض اذا الواجب لغير زيد من هذا كما ان اذا اضطر المسلم او من له حرة الى عمل
 ما كثر او ملبوس او غيره ويكون عندنا ذلك العين ومن مستغنون عنها يجب علينا ان نظام
 احوان واحواله وتنظيم نوعنا لا يحصل الا لك اما اذا لم يكن عندنا مستغنون عنها لا ولا بعد ذلك
 ايداعا بقدر وجود ذلك اعتبارا بغير وجه ذلك هو ان اخذ حية يجب على الامام والسليمان
 حسب دفع ضرره وليس واجب على خصوص البائع والموجب لاهل فرض لا نظير القدر يستدعي
 المذلل بحسب ذكوة واخشا ومثلها ان امكن وان كان بان يتعامل ذكوة مسلم غيره وكذلك اخسه
 او غيرها ان لم يكن عليه شيء منها يتاخذ الزكاة وغيرها منه ويعطيه ثم يأخذ عوضا او يعطيه للثمن او
 دية بان يعطى الزكاة او غيره عوضا منه وبالحاجة باي نحو يمكن ان يأخذ ولا يجعله حباناً عند
 لقائي حبيد ولا يحصل ان الفرق بين ما يجوز اخذ العوض وما لا يجوز واضح واما ما فات الا
 العقد الاختصاص في العبادات وقية ان نفس الاجارة لا يحتاج الى التقية ولما اخرجنا فعل
 نفسه العبادات من العقود الثلاثة شرعا بعد الزكاة والشرع يجب ان لا يخرج من القية والاختصاص
 كما اذا حلف احدان لفعل شيئا او بغيره من حيث قبل الحلف لم يكن واجبا عليه وبعده صادقا
 وعند الفقهاء ان الملتزم بالذم والعهد واليمين ولا حاجة لاحد واليمين قد عرفت ان
 كان الفعل يقصد الاجرة في صورة اجارة ومن حيث لم يكن صحيحا واذا فعل الله تعامرت ان
 يجب لسان الى هل الايمان هو صحيح فاذا اعطى بعد الفعل الصنيع شيء اصابا من حيث
 الايمان الى اهل ايمان يمكن ان يكون اخذ صحيحا وحال لا من هذه الجهة لا ان العرض
 واجرة فتأمل ويمكن ان يقال نفس العبادات انما تحقق ما يترقى الفعل المنسوب عنه التائب
 فكذلك نية العبد فكذلك نية ان آت بنية المنسوب عنها ان منها قصد الاختصاص من النوع
 عنه فكان الصانع مثاليه صلو التائب فكذلك النية ليست بذمة فانه يقول انوي من ذلك
 كذا وكذا الا انني كذا وكذا فتأمل مع ان اذا كان اخذ الاجرة وحصيل ضرره معاشه
 بطلان الله تعالى يمكن ان يترك قصد الانتقال والقيمة فتأمل قوله لا عاقبة الاثم لم يوجد في العمل
 حرام الذي يوجب مفهم الامر فتأمل قوله على الاذن حرام لما رواه زيد بن علي عن ابيه
 عن علي بن الله عليه السلام ان رجلا قال يا امير المؤمنين والله اني لاجب فقال
 ان البعضك الله قال ولم قال لا لك يعني في الاذن وتأخذ على يقين القرآن اجرا وفي القية

اعلم ان الواجب على كل من حوان اخذ العوض
 ان لا يترك العمل لغيره بل يتركه
 من هذا امر واجب عليه

ضرره ودفعه

العوض ياخذ

التيه

ذكرنا رواية هكذا انك تسبح في الاذان كبا فتأخذ آه والرواية ضعيفة بغيره بالنزاع لان
 الشهور يقولون بالحزمة والظاهر انما دللهم ومغيره انهم يذكرون الصدوق اياها في الفقيه على الاثر
 عندي ان اخذ الاجابة بغيره فيقال ان لا بأس به وما ورد في حاله من حمل على التقية وهذه الرواية
 ابيهم وقاية في يد مذهبهم في الفروع مذهبا لعامة ولاجل ما ذكره يحصل وهو في البناء على الحزمة
 نعم الحكم بالكرهية يمكن حصول الشهنة وفي يد عدم الحزمة حول الارتقاء من حيث المال على الحق الله
 في كونه لا يحيط الاجتناب وقوله والعرفاء وفيه ان مدلول الرواية اعم مما ذكره اذا المراد
 مطلق الاجر والكلب وتعيينه بما ذكره بعيد نعم يمكن العرف بما لا يرتقي انما هو بغير الحكم
 لان المؤمن يعني ذلك في اذنه فتأمل على انه قد يرحل في استخفافه ذلك فيه يمكن شهادته على
 عدم الحزمة كما استأثنا من قوله ما اعد للصالح في رسالة جابر بن عيسى وهو من اجبت القضا
 على فقيه ما يقع عن غير الحكم ثم قال في حكم ما يخرج من ارض يخرج بعد اخراج الكوفة باخذ ما بقي
 من العشر فيقسم بين الولد وشركائه الذي لم يملك الارض والكي تانيدع اليهم انفسهم على ما
 صاحبهم عليه ويكون الباقي بعد ذلك اذ ان مولاه من الله وفيه صلى ما يوجب
 من تقوية الاسلام والذبح في وجوه الجهاد وفي ذلك ما نبه مصلحة العامة للبلد في
 ذلك قليل ولا كثيرا يحدث رقة في الكافي في باب الفتي والاقبال ولا يخفى ان الامام ما من كان
 من المؤمنين من معين منهم من اهل البلد والحكمة اذا كان المؤمن لا يفي في اذنه بل يكون
 اعانة منهم واحسانا اليه وكذا اخذ ما وقف او نذر للمؤمنين بغير ان يرتاق بانتهراخذ
 للاحتياج لا اذا نذرنا نولم فيذن كان لاخذ ايضا ما يحتاج اليه واما الوقت والتمسك
 فاذا اذن الله تعالى ولاخذ فلا عيبا وعليه اصلا واما اذا اذن خصوا ان لاخذها فلا يخفى
 من اشكال بالقياس الى العمل بالتحريم واشراط التقية فلا يحيط الاجتناب الا بغير ان يرتاق
 المذكور فتأمل او بعنوان الاختلاس في الاذان فتأمل وقوله وهو معجزة لا يخفى على المتأملين
 ما فيه من القضاة اخذه الاجر مطلقا الوجهه عنيا انكافيه فلا حجة على اهل البيت
 الشائع بنوت استحقاق العمل ولا ندرشونه فتأمل ومثل ما يجوز على تقدير الاحتياج ومثل
 مطلقا ومثل ان لم تبعي القضا عليه من الامام او احد من فيه وهذه الاقوال فاسدة لان
 الامر اذ ينبغي ان يكون فيه الواجبات الكفائية التي تكون لغير تنظيم التبع فيجوز اخذ
 الاجرة مطلقا ان يكون الشائع امره بالقضاء فلا يجوز اخذ العوض مطلقا نعم يجيب على الامام

نامة فالأولى الملع وروى ابن الجوزي في الغولي عن النبي صلى الله عليه وسلم
 حجة أن جبريل قال لعن معاشر الناس لا يدخل بيتا منكم الا بغير طلب او صوة فقبل
 بها فجاء الوحي بانفسد الكلام بل ان يطلع بها فاستثنى كلامه لصيد وكلام الله
 واذن في اتخاذها انتهى قوله فان عين له اء يعني ان عينه عدم اخذها الاخذ
 حواشي فيجوز ان لا يتبين وان اطلق ولم يكن خبره على التعيين جازان ياخذ مثل
 القولين والقول الاخر المنع للاقتناع على انه لا يصلح بغير اذن من صاحبه
 بالاطلاق ولا تلاصق بالامراء مسلم الامن طيب نفسه ولذا ان مع لا يصلح اح
 يقول بالحلية منليك بان يظهر من الكلام اذن صاحبه ولهذا اصل كما ستعرف فليس
 وهو من القواعد المسماة بالثابتة بدليل مسلم فلا يفرق بين ان يقع ان لا يثبت ان لا يثبت
 ويجوز الاحتمال لا يثبت بل المتبادر والظاهر من قوله انه يصر في غيره هي في الحقيقة بغير
 من العمل يقتضي تعيينه وان اصل عدم النعته حتى يثبت بل يثبت لعدم كما استدلوا استحقاق
 الحالة السابقة من العيصية عبد النبي للذكورة والاشبهة في النعته وعدم مزاجها لالة
 مثل هذه الثقة الجليل الذي هو من اعظم مكنى النبوة ونفها هم لا يزال مثل هذا عن غير العيص
 مضافا الى ما نقله من التحريم ولذا اتفقوا على لعمرة كما استلزم به مع انها موافقة للقاعدة
 عرفت ولا صلاحي المذكورين وبذلك انهم منع الوكيل للبيع او الشراء ان يشرع نفسه ويبيع
 من نفسه وان كان ما عنده احد على ظاهر القولين كما ستعرف ان شاء الله تعالى وكذا ما ورد في
 امرأة وكلت رجلا في تصفيها على الاصل في تزوجها من نفسه انه لو خذ منه ويبيع
 دلاسه ولما دليلا الا باجتهاد في خلاف عموم اللفظ ولا اصل عدم التعيين كونه مخاطبا
 لا يصلح للتعيين ولذا يدخل مع القرينة ولما ثبت في الاصول من وجوبه تحت الحكم بقوله
 يا ايها الناس والذين امنوا مع كونه مخاطبا والمولاه وكيلا فهو بمنزلة الموكل
 فكما يجوز للموكل ان يعطيه بجوده له انفسه وللأخيار والاكثريه مثل جنس الحسين عثمان
 من الكاظم ثم اورد رواية عبد الرحمن ابن الحجاج عنه المذكورين ورواية سعيد
 بياركا العيصية انه قال الصادق ثم الرجل يعطى الى كوة يقسمها في اصحابه الى اخذ
 منها شيئا قال نعم وفي الطريق ابا ان ويأتمنك يا صالدا بخبار وهو فاسد جدا لما عرفت
 ههنا وما في صدر الكتاب واما الاخبار فليقتد برالمقا ومنه لا بد من حملها على

معا وفاقا كما عرفت واما دخوله في عموم اللفظ فان كان في اللفظ عموم وشامله
 من كونه يثبت في النول فلا نزاع وان لم يثبت النول فلا معنى للنزاع في عدم الا باجتهاد
 فالعبرة بدلالة اللفظ وظهور شموله فان قال ضعفيها او فيها من يحمل لهما هو مدلول اللفظ
 الأولين امكن القول بالا باجتهاد ولذا العموم وكذا لو قال اصر فيه في مصادر وامثال هذه
 اذا ظهر ان الامم موكول البر على ما ثبت من مدلولات هذه العبادات ولم يظهر ما ينافي بل ولم
 يظهر ما يزيل لان العبرة في اللفظ على لغتهم والتبادر لا معنى للموضوع له على ما حقق بعد
 الثبوت في غير المتبادر مع على القول بتقدم الموضوع له على المتبادر امكن الحكم بالا باجتهاد لكن الشك
 في ثبوته وقد عرفت ان الاصل عدم الا باجتهاد ما لم يثبت وبما يجمل لا يائنه في الاستدلال والاول
 بعد تسليم عدم الحلية ما لم يظهر اذنه اللهم الا ان يكون العرفي اثبات الله على اذنه
 وما ذكره الكلام في قوله وكونه مخاطبا والذين امنوا على النبي صلى الله عليه وسلم بل لا يكون في اللفظ
 الا كلام في الجواز بل الكلام في الظهور وهو العبر مع القرينة لا المظهر لا الجاهل للتأمل ولا شبهة في
 ان القامرين في قوله والذين امنوا على النبي صلى الله عليه وسلم بل لا يكون في اللفظ
 من الخارج امر خفي كذا الكلام في قوله لا تشره وكيلا ما لم يظهر انه وكيل في اعطائه نفسه
 والاصل لعدم محس يثبت وبعد الثبوت لا كلام في قوله وظاهرها ان من ينظر لا يخفى وقوله
 ويحبه ذلك الله وذلك لانه اذا قال قال لهم او اعطاهم وامثال ذلك فظاهر التسوية عدم
 الترجيح بلا مرجح بخلافه من غير المحصور لعدم بغير الحاطة بالجميع حتى يتحقق التسوية فظاهر ان المالك يقع
 اليد عن التسوية قوله ويجوز له ان يدفع الى عباده الجواز الى دفع اليهم على نظر لان المانع محجوب
 فيه يقينية وهو عدم ثبوت الاذن اذ كل موضع لا يثبت الاذن لنفسه لا يثبت الاذن في اخذ
 له لغيره بل اخذ لغيره بل اخذ لنفسه اذ حين ما اخذ لنفسه ما كان يتصرف لنفسه خاصة
 كما هو المفاد والمعارف وليس منبعا على الجواز لان من دفع على الجواز بعدد بعدد
 سخياف وهو قوله ان اقتصر في موضع البيع او لان النع هو الاصل لا الجواز كما عرفت ولا شرا
 المانع من كونه كونه لان مدلوله التولية لغيره لا اخذ لنفسه بل اخذ بنفسه كما هو عرفت على
 المصنف مع ان العبرة بعموم الجواب لا خصوص النول كما هو المحقق فانتم قال لا باجتهاد متينا
 والله بقوله حتى ياذن له صاحبه ويؤذنه فظاهر الاخبار ان الله على الا باجتهاد فتأمل نعم
 في الصحيح من عبد الرحمن عن الصادق في رجل اعطاه رجلا مالا فبقيته في المسكين ولم

وفدعرت مع امكان الحمل على غير واجب الثقة فتأمل فلا مانع من ان يعطيه

کتاب البریات الفوائد فی صیفة الزینة فی قبره والقبلة بل ویجب علی الخیر بها
کیف کلین

<http://fb.com/ranajabirabbas>

غير ان الامام عليه السلام يكون غنيته بالامام عليه السلام خاصة ومن هذا قال الشيخ ان الامام عليه السلام
بعد ان تولي عليه السلام كلها مال الامام عليه السلام الامانة في خلافة علي بن ابي طالب والشهور التي انفتحت
عنه ويكون جميع المسلمين والمنهورة ان الفتح كان باذن علي عليه السلام ورضاه وان عيسى بن ابي طالب
وقيل ان الحسن كان معهم وكثير من خواص وشعبته وصحبه الحلي صرح به في كون السواد
جميع المسلمين ويظهر من اخبار اخرى حقيقة ما ذهب اليه الاكثر وانما معرفة الاراضي المختار
فكل يعامل فيها معاملة المفتوحة عنق ياخذ الخراج والمقاسمة التي هي من خواصها فلا يصح عدم
التغير بقا ما كان عليها كان وكل ارض يعامل فيها تلك المعاملة في بيت مفتوحة عنق المسلمين كما ثبت
خلافاً والتشديد الثاني قال بان ذلك ثبت بنقل من يوثق به من المؤمنين وقد ورد منها ما ذكره في بعض النسخ
ويلاخراش ان الشام واعرض عليه بان العلم لا يحصل من قولهم والحق لا يكون حجة ولا يجوز ما في النسخ
في الالفاظ وموضوعات الاحكام محمد بن تامل كحد وذكروا وجهه في سابقنا وان دليل يدل على جواز
القاموس وسبويه واضربها وحجة عرف زماننا مع احتمال كونها غير زمان الشارع وكذا اللغة
ذلك بل باب العلم سد ودوا الطرفين مخبر في الحق على ان الحكم بعدم كون ما ذكره لمورخون
مفتوح العنوة ايضا فليحججهم صدفهم وبالحجة المدار على القنن والقرجات وليس على كل واحد
واحد دليل يثبت لكن ما ذكره من ان السواد وخاسان وغيرها مفتوحة عنق بعنوان الطبرستان
ثبوتها في القول المورخين او معاملة المفتوحة عنق كما ذكرنا قوله قد اذن انما تمامه اه الاخبار
في ذلك كثيرة وان نؤثر في ذلك لا بد من بعضها لكنها من الكثرة وظهور الدلالة فيها بحيث لا يظفرها
الناقشة في بعض ما لا ظهور فيه وصواعب علي بن ابي طالب من اخبار وغيره ونقلها منهم باسناد معتبر
الشرايط المعينة الصحيحة وهذا انما يدعي بعدم القبول في الحكم كالا يخفى على المتأمل مضافا الى
اجتماع الكل على الفتوى والنفس فتأمل وقوله ويجعل الجواز مطلقا لا يخفى في هذا الاحتمال الجواز
الاطلاق وعدم ما يوجب للتقييد لعدم ظهوره في النسخ اصله وعدم الاشارة اليه في
الاخبار مطلقا مع ان الظاهر ان الاباحة لرفع الحجج والعز ووصول باب الحقوق والحق
وان كان الاعطاء الجازم مغلبة في الاباحة والاختصاص ولذا يكون ما صاحب خصوص من اعطاه
لا يجوز لغيره ان يأخذ منه فلهذا ان يأخذ من اهل الزراعة في الارض كن وغير ذلك
قوله يجعله كافي لا نامل في عدم الاعادة فيها لانها وان كانا حق جاعدا خاصة لان
الجواز اذا كان يأخذ حقوقها باسمها يكون الذي اخذ حقيقة هو نفس حقوقه لا ان يرضى

مال الزارعين ولذا قيل لاخذ منه والحق بالاختصاص ما يوجبون بالهبة والبيع وغيرهما ولا يفتقر الى
المالك ولا يفتح النظام ولا يجوز ان لا يفتقر الى الاخبار في ذلك كما ذكره ويظهر من الاخبار في ذلك
للملك بالاعادة والاعطاء من اخرى وهذا المعنى موجود في اكثر ما يفتقر الى الاخبار في ذلك كما ذكره ويظهر من الاخبار في ذلك
ملكها كالمالك ونصبها من الزكاة لانها فيها كافر في محله وقوله وحديثه والتعبد له لعل يراه انه على سقوط الحق
مرة اخرى يكون رفع ذلك الى الجازم حقا شرعا واجبا عليه منها بالحق الذي قروا في ابيه وابنه ولو كان عند
المالك الحق في التحقيق المخصوص لم يجعله دفع شي الى الجازم اصله وانما يفتقر الى الاخبار في ذلك كما ذكره
وقوله فتدعي والتدعي فيه انه اذا كان الدفع واجبا فلا شك في امكان التدعي وتاثيرها في الاخبار الكثرة
وعبرها السقوط وعدم وجوب الاعادة مثل جميع سليمان بن ابي طالب الصادق عليه السلام اصحاب ابي ابي
من انهم عاينوا السطان فيهم وان لم يعلم ان الزكاة لا تغل الا لاهلها فامرهم ان يحسبوا بغيرها وانما
يا ابراهيم ان سئل عن ذلك احد فقال يا بني حق اخبرته ان يظهره وجميعهم عنده ما اخذت بنوامية منكم فاحسبوا
به كلامه فقولهم شيئا ما سئل عن المال لا يبقى على هذا ان يركبوا موقنين وصحبه الحلي عنده من المال
ياخذها السطان فقال لا امرت ان تصيد الا من يفتقر الى الاخبار لكن في صحيحه زيدا النظام ايراد الصادق
ان هو لا المصدقين يا فخر يا فخر ومن هذا الصدقة فتعطيهم انما عتاقا لا انما هو لا من خصوص اموالكم
وانما الصدقة لاهلها وحجت على الاستحباب ويمكن جعلها عليها اذا انكموا من عدم الدفع اليهم او قضاة
الزمان على الشيعة من سواد اعيان وشدة القبح على الفقراء وكيف كان الاستفادة من الاخبار عدم وجوب
دفع الزكاة اليهم مما يمكن وان سقطت الاعادة على تقدير عدم النكاح من المنع وقوله في نظر الى مقتضى آية
انهم يظهر هذه العلة من الاخبار بل يظهر ان العلة دفع الحجج والعز وله الشيعة في اريد بها اعطوا
ولعل ما اوردته في ان القدر الذي يظهر من الاخبار ويثبت منها خصوص المخالف ولا يمكن القياس والبناء
على نتائج المناهج الفرق بانها معتقده كذا في الاخبار المداينة معهم
فان يرد فاما قوله في بعض النسخ لا يبيع نفس لا يبيع ولا يقول لا يريد منها الا لاجاب
والقول مع قصد المباشرة لا يفتقر الى لافاق لا تدعى انما المتبادر عرفا والمبادر ليس الا مع القصد مع
ان لم يكن ان قصد المباشرة لا يفتقر الى لافاق لا تدعى انما المتبادر عرفا والمبادر ليس الا مع القصد مع
المعنى هو ما هي ابيع ولا نامل فيه وقوله استغنى عن القرض اه لا يخفى ما فيه لا يخرج بانما لا يخرج
من كذا فكذلك انما ليس صحيح فكيف يقول ان لا يستغنى عن القرض استغنى عن القرض اذا كان تعذيب المباشرة من حيث
فيعب بدنه وذلك في جملة الشرايط لا يفتقر الى لافاق لا تدعى انما المتبادر عرفا والمبادر ليس الا مع القصد مع

اصلا للبيع جزيما واما الذي عرضه مجهول فعلى تقدير ان يكون بها حقيقة يرد على التعريف ان التعبد وال
 اخراج ما للبيع اخرج ايضا بعين اقله الذي طلب لكن ورد مثل هذا على هذا التعريف سهل للمعرف
 من حاله قوله غير ان ظاهره اشتراط الاخذ من الاماكن في الفقه ما تانا ان البيع وسائر العقود
 المعتبر فيها ليس الا الرضا بالباطن فلا لفظ وما يؤولى مؤاها لبيت بيع ولا هبة ولا منا كونه هكذا
 بل انما يدل على البيع وغيره لا نفس البيع بل الرضا وكذا الحال في سائر العقود وفيه
 انه ان اراد من الرضا ان يكون المالك يرضى بان الطرف المقابل يرضى في ما له فليس بيع جزيما لانه
 نقل المالك الى الاخر وان اراد ان المالك يرضى بنقل ملكه الى الاخر فهو بيع جزيما فان الرضا
 بنقل الملك ونحوه لا يكون ما له ينقل بعنوان هبة او غيرها الى ما عليه تسليمه وانما هذا علم
 واشتراك في انه يجرى هذا الرضا والتمتع لا يصيرها له منتقلا ومنافعة ملكا لامامهم وغيره وبالوقت
 ينقل الجميع الى الوارث وكذا انما يجرى امره ان نصير وجهه شخص ويلتزم بهذا ذلك الشخص هذا
 المعنى واشتراك في انهما لا يصيران يجرى هذا الزوجين ففعل القول ويجب من المثل وتحقيق الحوارة والتمتع
 وغير ذلك مثال ان لو كانت ذلك جعل فقصير جزماعليها وبغير ذلك وبالحجة لا يتحقق بيع حتى يتحقق
 انشاء النقل وكذا لزوجه حتى يتحقق الانشاء الزوج وهكذا وان اراد الرضا الذي نفس النقل
 والزوج وغيرهما ففيم ان النقل والزوج وغيرهما مما هو انشاء امر لا يشبه في كونها من انشاء
 الانسان مغاير الرضا نعم يكون مع الرضا بعنوانه لا انما نفس الرضا ببيع المكره بيع حقيقة الا انما
 ليست بصحة شعاعا الرضا بالبيع امر غير البيع جزيما علق بالهبة وبالضلع وبالتمتع وبالكسح وغيرها
 مثل الرضا من العقود والابقاعات وغيرها مثل الرضا بقضاء الله وغير ذلك فالبيع مثله انشاء
 نقل الملك بعوض فكيف هذا انما يتحقق في الضلع والهبة المعوض عنها بل انشاء نقل الملك
 بعنوان البيع بعوض فكذلك من معرفة الامر الذي يحصل لنقل بالبيع وغيره وغيره واعتبار
 حال الانشاء والبقا فيه وتقبليه به ومعلوم ايضا ان هذا الانشاء ليس بصورة عليا
 من مقولة الانفعال والانشاء فعل من افعال النقل والاشارة والابقا في ولا يكون ان
 النقل لان ارادته غيره وان كان جزءا خيرا للعلة الثامنة ولو حدثت فافظاهة لا يكتفي
 لتحقيق البيع ما لم يتحقق اظهاده من كل واحد من الطرفين لكسح ويكون احدهما الموجب
 والاخر القابل لم يتحقق بينهما مشروطا ومعاودة ومعاينة بالمباينة ومعاودة بمدة
 الطريقة مثلك ان وقع بينهما مساومة في بيع ولم يقع البيع وتوافقا بينهما فالبايع حدث نفسه

بدر نقل بل بغيره في شخص بل بغيره في الرضا

بالبيع كما يتعلق

انما يكون

وليس فيها اثارا في نفس الامر والاشارة

نفسه

اياديه بنفسه الكلام او بعد ان ينفس

بان نقلته الى ملك فلان بالبيع المجهود والمشي حدث نفسه بان اشترى البيع بالبيع المجهود وكل
 منها لم يطلع على حدث الاخر الا انها بعد ذلك اظهرت حكايته حدث النصف لعله عند العرف ان وقع
 من حين حدث النصف الاخر حدث نفسه بالهبة او النكاح لا يقع الهبة او النكاح بل لو قال الباق
 فبيته اشهدوا اني بعت بكذا واتفق ان المشتري قال في بيته بعت بكذا اشتري بكذا من غير اطلاع كل
 واحد منهما بما قال الاخر اصاب فاعل المجهود لا يكون بانه يجرى هذا وقع المباينة ويجوز ان يجمع
 احكام البيع وفي النكاح يكون الامر شديدا لو كان كل واحد من البائع والمشتري وما لا او مضيا
 او جفرا يا حصل له العلم القوي من جهة العلم المذكورة بما في ضمير الاخر بانه نقل اليه بحدث
 النفس وقطعها لم يظهر ان وقع المباينة وتحقق وقت بخر هذا عند اهل العرف ويصدق عندهم
 وقوع المباينة الحقيقية وان كان المشتري بعد حصوله بانه البائع حدث نفسه بالنقل حدث
 نفسه بالقبول ولهذا ادعى المشهور من فقهاءنا ان البيع هو الايجاب والقبول انما هو الملك
 الاعيان وادعوا ان ذلك هو المبدأ وادعوا غير المشهور رايه لا يقول ان البيع هو الرضا الباق
 اوحديث النفس بل يقول انما ينقل الملك فظهر ان البيع هو مظهر النقل البيعي ومعاقدته ومشار
 واما ايجاد انشاء النقل بالقبض وهو المسمى عند الفقهاء ببيع المعاوضة فظاهر ان البيع امر عيني
 والابقا امر عيني يعرف ذلك بالقبض الى ما ورد في احكام البيع واحكام القبض مثل ان يبيع
 قبل القبض ويباع المبيع قبل القبض ويباع السلف قبل القبض وكذا الشية بل وتحقيق نقل السلف
 والشية وان القايض في المجلس شرط في القبض وان قبض الشئ شرط في السلف ولان القبض ليس شرطاً في
 صحة البيع بل شرط القدر على التسليم وما يقع على ذلك مثل بيع الابن والتمك والماء وامثال
 ذلك وان القبض في الكسب والحرف في الكيل والوزن والاشاع يجوز بيع حصة بغير انك الشية
 لكن لا يقبض بغير انك وان البيع يصح بالذمة ويقع ثم يعطى من الكسب بل المدارك البيع على
 هذا الاعلى بيع العين والثمن الذي هو عين وان البيع يصح بالوصف ويتحقق براءته ويجوز
 بيع الدين ولا يجوز واشترى ببيع باق منه على المدين وان انما قبل القبض هو وان لعب
 لو حدث قبل القبض وبعد البيع كيف حكمه الى غير ذلك كما لا يصح في احكام
 القبض وما هيته انه هو التسليم والخلية وغير ذلك مع ان القبض والقبض يتحققان في
 الضلع والهبة وغيرها وعينا انهم وبالحجة للبيع ماهية واحكام والقبض ماهية واحكام والنبذ
 من لفظ البيع ليس لاما هية ومن لفظ القبض ليس لاما هية وبالمبينة ماهية احدهما مغاير

لابن

لما هي الاخرى ومعنى واحد هما غير معنى الاخر وفهم معنى احدهما من لفظ الاخر توقف على عهد وفاق
مثل باع اللبن واشترى البصل من التوفى لا باع البنان واشترى البت فاطلاق لفظ البيع على
المعاطاة لا بد فيه من ثبوت كونه على سبيل الحقيقة اذا استعمال اعم من الحقيقة الا ان يقر
ان البيع حقيقة هو المعنى الذي يورثها بل لا يطاق المعهودة ويأبى يورثها بقاء التقاض مع القر
او بالانقضاء والبقاؤن المعنى يتفاوت القوال والمتبادر من لفظ البيع هو ذلك المعنى هو المعنى
الحقيقي فالبيع صحيح انما يكون يتحقق باى قالب يتحقق وهو ليس على القالب جنسيا بل في كونه
حقيقة فيه او بما كان بل القالب ومجده ومحقق اياه فاذا بقالب التقاض اجمع فيه معنى البيع
والتقاض معا وكذا احكامهما لكن المقيد لكونه بيعا ليس بغير معنى القرية لان التقاض اعم
من كونه واقعة القرية البقن يكون المعاملة والمضات بتخصيص لبيع لا مطلقا للمضاة
والاصالة ولا غيرها لا يكاد يتحقق سيماء حيث يرفع النزاع بل غاية ما يحصل منها ان يثبت
التحويل القل ايضا بما يصعب حصوله لان الذى يظهر عن انهم يتحقق المعاملة اما ان
لا بد ان يكون خصوص المباشرة وان لم يكن خصوص المباشرة لا يرضون اصلا فصعب ولم يمتنع
المتداول لان القرية هي القعود في التوفى وقوعه فيه وامثال ذلك فتأمل على اثرها من
القول الحاصل من اللفظ المطلق ومع القرية حجة ومعتبر لاجلها ومترادف في القواعد ولما الظن
الحاصل من معنى القرية فلا بد من ثبوت حجة واعتبار شرعا وليس فيه اجماع ولم يكن الاجماع
على خلافه فتأمل مع انه ورد في النفي عن العمل بالظن مطلقا خرج ظن الاجتهاد والتقليد
بدليل وبقي الباقي ولذا لو وقع التقاض في موضع لا يكون قرينة تقيد خصوصية البيع اصلا
غير ان يزل والجفر وامثالهما من الظنون لم يحكم بكونه بيعا ولم يجعل هذه الظنون فتأمل
والحاصل اننا نلاحظ جميع ما ذكره يحتاج شمول مثل اصل البيع ومطلقا الاخبار
لبيع المعاطاة او الثبات بل وكونه من الافراد الحقيقة المعاصرة ايضا لعدم عموم لغوى
والاطلاق لا ينفذ الا اليها مع انك قد عرفت ان الذى يظهر من الاخبار ان البيع كان يقع
على حدة وتبا كان يتحقق فاصله زائفة مع ان الآخرة لا تغني عن ايد من الحيلة والصحة
والعرف من جعل فقهاء بل وكلهم انه لا تامل لهم في طلبة المعاطاة ولا صحتها انما يكون
ناما لهم في التزوم وما في ثلث البيع الحقيقي وكذلك كما في قوله تعالى الا ان تكون تحاق
عن تراش وامثالها ونحو ما يعقود به التزوم فيه وانما يفيد اذا ثبت كونه عقد لانها

وقم

٤

٢

نفس

لست بالمرء

ليست الاخرى لتقاض بقرينة ازالة المباشرة بلفظ العقد عند الاطلاق والتقصير عن القرينة يكون بحيث يورث
الى هذه التقاض ايضا لعله يحتاج الى التامل بل انما هو انما ليس كل ولا اصل بقا الملك عليها كحقه في ثبوتها
شرعا كما عرفت في اول الكتاب والاصل عدم التزوم بغير الاحكام حتى يثبت والتمسك لا بد ان يكون بقرينة
او ظنا يكون على اعتبار دليل يقيني مثل ظن الجاهل بما هو باطلا في الايات والاخبار وعدم
معيدها اختيار المذهب المشهور من جهة ان النقل لا بد ان يثبت بعنوان اليقين لا بصحاحيق
الملك وقوله على سبيل الانتقال اليقين لا يقين مثله وكذا الحال في التزوم وبان اعترض عليه
ان المطلق ان كانت نكح بمصروف فلهذا فقه الجهد حجة على يقين كاهو الحق والمسلم
والا كيف يستند الى المطلق في اتيان حكم شرعي في غير هذا المقام فان الحكم الشرعي يكون
الاصلا عدمه ومطلقا ويجري فيه مطلقا قوله لا ينقله فاجاب بان ظن الجهد انما يكون حجة
ومعنى اليقين في الموضوع الذي لا يبرهن بتبيل اليقين ويكون فيخرج وما نحن فيه ليس كذلك
بعث واشترى لاجل تبيل احكام البيع الحقيقي في غاية التوكل في بيع بغير اليقين لا يكون القل حجة كما
انتمع بغير الظن الا في الاقوى لا يكون الاضعف حجة انما يكون لا بد فيه من التامل انما حتى يظهر ان الحا
كما قال الامام في وقوف في المذهب في باب بيع التقيد والتبني في القمع عن ابن ابي عمير عن ابي
الحجاج عن خالد بن الحجاج ان قال الصادق عليه السلام فيقول اشهدك الموت واربعك كذا
وكذا قال ليس ان شاء الله وان شاء الله اخذت بل قال لا بأس بما جيل الكلام وكذا
الكلام وفي الصحيح عن سليمان بن خالد ان قال الصادق عن الرجل يبيع ارضه فيشترط عليه
السنة ولما قال لا ينبغي ان يبيد ولا يفر فاما جرح الكلام ومثلها واية ابي النجاشي
الثاني وفي قوله ومثلها ايضا حسن آخر وهذه الاخبار تدل على تحضا والتحليل والخرم في
الكلام وانه لا عبرة بمخرج النزاع فتأمل مع اعتبار سند ها وصحة سند بعضها وبغيرها
بعل الاصحاب وايضا وقد دخل ارباب المعاملات احاديث في بيان عقودها صححها استه
يقول كذا وكذا وانما اذا قال كذا بغير كذا فتدبر وتامل وعلم لما ذكرنا من الامور الكثيرة
اتفق على الفقهاء ان نقل كلامهم على اعتبار الصيغة اذ لو لم يكن لطلقات الالية الاخبار
معيدها اتفق الفقهاء هذا الاتفاق مع ان ذاب كل واحد واحد منهم العمل بالمطلق
مع انهم الماهرون في بيان العهد بالشراخ في غاية مرتبة من العهد التزوم والتعهد والصلح
فتأمل قوله ام يكون بيعا ا اذا اظهر من كل واحد من الطرفين مجزبا باخذ اقرب

الحاصل من الاثر في الشبهة مع ان الشبهة
على فقه جليل كان يصح كلامه في تبيل
القام الاثر في

اولا فقد اختلف بيننا وبيننا نقل او البيع فلا شبهة في اباحة تصرف كل منهما ولا تبيع ايضا في ذلك
وكذا في انه اذا لم يتحقق جواز لكل منهما مع الاخر عن التصرف لانه ما له والناس مطعون على اموالهم
ولما اذا تصرف احد هادون الاخر ونصرفا فيسحق حكمه واذا ظهرا اباحة كل منهما انما هو اعتقاد
كون معامتهما بيعا وقلنا بان الصيغة شرط الصفة لا الزوم فلو قبل العلامة في النهاية لا يباح
تصرف واحد منهما اصلا لان ذلك واحد منهما مقيد بما اذا كان بيعا فافظها انه ليس بيعا
ظهر عدم الاذن والجاهل بنفس الحكم الشرعي ليس معد ولا عند الفقهاء الا في مواضع مخصوصة ليس
المقام منها وعليها اختارها بعض المتأخرين المقارنين لعهدنا من كون معد ولا يكون عليه عقابا
لكن على عوض ما تصرف وتلف كاسبذ كر وكذا الحال ان اعتقد كونه بيعا لانه ما قلنا بان الصيغة
شرط الزوم لكن المشهور يقولون باباحة تصرفها لانها ليس انضماما وشروطها كون المعاملة بيعا
اولا فلا بد من بيع معارضة منهما في ذلك غاية الامر انها يعتقد ان كونها بيعا اولانا وبسبب هذا
الاعتقاد اذا ما مطلقا غير يقيد بشرط الوجهة العقلية غير الوجهة التقيدية لان العلامة حاز
عن العلول لا قيد له ولم يثبت في قلنا الان لا ما يقتضي العوض فمثل هذا لان الخلاف وقع بين
المالك وان كان عليه انه امر بهذه هذه بخلاف الشرط لانما اذن الا بالشرط فلا بد في التصرف فيحصل
الشرط حتى يتحقق الاباحة ولا يمنع المتصرف توفيقه تحقيق الشرط نعم يمكن ان يفي اذا كان احد هما خاصة
جاهلا ببيع كل للعالم بالحال التصرف الا ان يلتزم باحكام البيع الا في وياتي بالاندم بناء على
كون الظاهر من الجاهل الاكتفاء بهذا القدر في عرضه والافتش كل التصرف مطلقا او يفي
الاجماع وانفع على جواز التصرف كاسبذ كر او يفي الجاهل في نفس الحق كمالا يمكن معدولا
بل يكون مقصرا لم يستحق تسليطه على الانلاف واذنه فيه بل ويكون الانلاف صالحا ايضا لذلك
ولذلك حكم الشارع بالاباحة مطلقا وكل عدم العوض فئاتل جدا ومما يدل على
فساد راي النهاية ان بيع المعاوضة كان مستدلا في عصرنا في قول والائمة صلوات الله عليه
وانهم ما كانوا يلتزمون الصيغة المعهودة وشروطها المقررة في كل بيع وشراء حتى المخبرات
والامور الكثيرة التحقق والصدور بل يعلم انهم لو كانوا يلتزمون كل في عصرهم الذي يقرب
من ثلثة ائمة سنة والمسلمون مشتقون في الامصار والافطار مع ان معظمهم من العرب
وبلادهم كانت من المغرب الى قرب الصين في الطول والعرض ايضا قريبا من ذلك الجا
تشتهر ذلك شتمها والناس عند العامة والخاصة بل اليهود والنصارى وغيرهم ايضا

ما يلزم

العوض

كانوا يطلقون على ان هذا من شعاريه نبينا صلى الله عليه وآله فضلا عن المسلمين وكان
الفقهاء من الشيعة من عصر الصادق عليه السلام ومن تقدم عليهم وتأخر عنهم يلتزمون ويقولون
بكان ضروريا عند عوام عصر الفقهاء ايضا لقب العهد بل وانصا له لعهد زمان الائمة
وكان كل منهم يلتزم معرفة الصيغة سيما العجم ومع ذلك نرى ان الامر بعكس ذلك لان
البناء عند العوام والعلماء صادر على المعاوضة في كل عصر ومصر الى زماننا من غير تكبر حتى ان
العلامة رحمه الله ايضا كان كل قبل النهاية وضع بعد النهاية مع ان ما اعتد للنهاية فيه عليه
فما لم يجدوا استدلال بعض العلماء بهذا على حقيقة مذهبه لم يقيد رحمه الله ولا يتخلوا عن اشكال
اذغاية ما يثبت منه الصفة والاباحة كانه عليه جعل الفقهاء لو لم يقل لكل عهد معتق
مخالفة المفيد ولذا قيل يستفاد من ظاهر كلامه بل قال في المختلف كلام المفيد في ذلك
والشارح سبب اجماع على عدم كونها بيعا بدعيه مكررا ويجعله علة عدم قوله كونه
بيعا وانما استفادة الزوم وسائر ثلث البيع فشكل فيما كون الاستفادة بعنوان القطع اذ كفاية
الظن لا يتخلوا عن الاشكال سيما بعد ما عرفت من اتفاق الفقهاء المقارنين للعهد وغيرهم على
العدم وغير ذلك مما عرفت في الحاشية السابقة الا ان يفي اذا كان هذا امتدادا وافي زمانهم
لان داخل في ما دل على لزوم البيع وتبعية من الاخبار لعدم التقييد وتقول الاستفصال
لكن هذا يتوقف على ثبوت كون المتداول بعنوان خصوص كونه بيعا واعتبارا لظنته الى انهم
كانوا يطلقون عليه لفظ البيع الحقيقية والتداول وكان ما دل على الزوم والتمات
شاملا للتقيد والتخل وكانوا يكفون في الخطير ايضا بتجديد التقاض ومع جميع ذلك لم يظهر منهم
ما يثير الى اشتراط الصيغة في الزوم وسائر الثلث وفي الحاشية السابقة ما يثير الى التاخر
في ثبوت الحل ويزي ان المتداول في زماننا فراءة الصيغة في الخطير وما يظهر من الاخبار
ذلك في زمانهم ايضا كما اشرنا وايضا ترى ان الفقهاء كانوا يفتون بالشرط الصيغة للزوم وغيره
في الامصار والامصار ومع ذلك بناء معاملات العوام على تجدد التقاض غالبا في الحديث
بعنوان الزوم وتب الثلث فلو كان في زمان المعصومين ايضا كان الامر كذلك فئاتل بل لا شك
بحديث ان الفقهاء يقولون للعوام بعنوان الاشكال ان البيع من العقود الاثنية وضلوا
كذا وكذا وانما يرتب عليه ثمة كذا وكذا بل وربما لا ينفصل في مقام
السؤال والظواهر انهم ايضا ما كانوا يستفصلون اذا سئلوا ان البيع من العقود الاثنية

ام لا وفيه ذلك فلا حظ وتقع وتامل قول "هل المراد بالاباحه ان يكون ما ذكره من ابحاث هذا المعنى
بل الذي ظهر هو الاباحه بصحتها الظاهري يعني ما هو غير تقبل وما ذكره من ان المقصود للعائدين آف فيه
فان مقصودها التزويج والبيع ايضا وسيد كس طباقا على عدم كونها بيعا ومزجيا وسعي انتعلا
والبناء عليه بالبدعيه فاذا كان مقصودها مؤثرا شرعا ويكون حلالا فالحق مع المبيد والاكاذيب
على ما ذكره من انه ملان المقصود ليس يحصل وان اباحه تصرف البيت الامم من جهة الفساده على العرفه
وهذا لقد رخصه من قوله ان التامر ساقطون على مواسمهم ولا يحل مال امرئ مسلم الا بتسليم نفسه والى
ذكرنا في محاسبه السائفة نعم الوجه الثاني له ظهور في الانتقال لان في اجماع الفقهاء وقوع حصول
الملك بعد نهب لعين وليس على حصوله قبله دليل ويمكن ان يقال ان الظاهر من اجماع الذي ذكرناه
في المحاسبه السائفة وهو ان بيع المعاطاة كالتزويج والبيع على العاصم عليه السلام والتفاهة في جميع
اقدان عنوان النقل وان بعض الفقرات السلفه من الكل لا يمكن بدون النقل مثل العتق بل القول
في الملوكة انما لا التحليل يحتاج الى الصفة وان لم يجمع الى الصفة فلا بد من الترخيص بالتحليل حين
الاعتقاد بانها ملك العليل كما هو القاعدة في التحليل اما القسطنطيني لوطي بعنوان ان ملك الواسع
اليه وانما يظاهر مملوك لا مملوكه الحلال وعلله بانه لما اقام مملوكه نفسه بانتقال اسلامه يحل لبيته
فان يكفي في الاباحه الواسع لا يخصص الاباحه في الاربعه المشهوره المعروفة والايضا على عدمها
بغير الاربعه المعروفة وضاهاها ما مضى فيه ليس من الاربعه والايضا حصول الملك بغيرها
المعين بعيد اجتناف من القواعد الشرعية غير ما توس بالاحكام الفقهية فالاجماع على كون الغير
بعيد النهاب ملكا للذهب كاشق عن الحصول قبله ونفس المعاملة وكون عبادة التزويج
لا يخرج من تامل نعم نقل المقدس الارديلي عن الشافعي انه نسب الى اكثر قوله بتزويجها
على ذلك قد عرفت ان تراخي الطرفين لا ينفع ولا يكون مؤثرا شرعا الا بدليل شرعي فان كان موجبا
فلا بد من الاستناد اليه ولا خلاف في الاستناد الى التراضي وما ذكره من قوله فان مرسيه
الماله اهل يربد منه ان كان التلف مقدما على المعاملة فلا شك في حصول الملكية
ان ظهر بطلان حقه باذن مستحقه ووقع تراضيها على ذلك فذلك ان وقع المعاملة مقدما على
التلف ووقع التراضي قبله لعدم التفاوت فان السحق وصل لا عوض التلف الذي
كان حقه وكان يستحق العوض بثلثه باذن صاحبه واخبرني ابن ابي عمير بعد التلف اخذ
هذا عوضا عن حقه التلف فاخذه وان يقول اخذ هذا عوضا عن حقه الذي تلف

حقيقه

الامصار

ويكون بعد الاباحه حقه تقبلي فيه تصرف الملاك في امواله فان كان حقه وكان عن عوضا
عقيقه الى ان وقع تلف حقه وبعد ما وقع التلف افرق بين ان يخذل المعاضة بعد البيع
التلف او قبل استرداد المعاضة الى ما بعد التلف فامل هذا على تقدير القول بعد الانتقال وعدم
حصول الملك من المعاطاة واما على القول بالانتقال فالامر اظهر لان التلف وقع في ماله التلف وفيه التلف
وذهب ملك نفسه وتلف ما سخطه عوضا عن حقه ملكا للغير ونقله اليه فانقل اليه شرعا ولا معنى للبيع
بين العوض والمعرض عنه معاني ملكه لم يكن له الاملاك واحدا فكان لا غير ايضا ملك واحد في
متزويج وينبغي ان يفرق بين ان يقع المعاضة بعد التلف ويؤثر الملكية وان يقع قبل التلف ويؤثر
الملكية قبل وينبغي الملكية كذلك الى ما بعد التلف فلا بد ان يكون هذا ملكي شرعا كملك غيره عوضا عن ملك
الذي ملكه شرعا الى ان ذهب ملك وفي ملكك شرعا والملكية مستحقة شرعا الى ان يثبت عند الملكية
وزوالها ولا يثبت الا فيما اذا اعطى العوض الذي اخذ وشرعا صاحب الاول ويضيق ولا يثبت
شرعا الا في هذه الصورة فامل هذا والظاهر من هذا ان يجمع من اجماع الذي ذكرناه ايضا وعلله
من القواعد السلفه عند الغفلة باجمعهم ان الملكية المنزلة من الطرفين بغير اذن يتلف
احد العوضين وان يرضع ويجوز لصاحبه الباقي ان يقول هات الذي اخذت من عوضك وهذا
بعد عليه ايضا قوله لا ضرر ولا ضرار فامل قوله ولا يحل العدم في اجمع هذا هو الا
قوله لان التامر ساقطون على مواسمهم ولا يحل مال امرئ مسلم الا بتسليم نفسه فامل قوله
ويجوز الثاني في هذا في غاية الظهور من القواعد الشرعية بالتفصيل خلاف ما يقتضيه الاول
متابعه فترجمهم بان البيع عقد ومن جملة المعاملات ولا شك في ذلك ومن الشارحين ما هو
الاجاب والقبول وخصوصا ان يفرق بين اول الامر معاملة مغاير للبيع وبعد التلف
ينقلب ويصير بيعا ولا ينفع ما ذكره من ان المعاطاة جزء السبب لان المعاملة التراضي
بيع كيف نصير باتصافه بالتفصيل لما ذكره من ان البيع هو العقد والمعاملة بلا شبهة لا تتر
مركب من معاملة مغايرة للبيع وتلف ليس بمعاملة فضل عن كونها بيعا فامل نعم يقول كون اول
الامر بيعا متزويجا وضاوا بالتلف لان كذا وسعي عن الخارج عند قوله ما سبق دليله ان يفتقد
الاجماع ويجوز ان يكون بيعا غير متزويج بشرط الصفة شرعا وبالقول بغيره كذا في ذلك
من هذا اذا لم يثبت قوله من عدم صدق المعاملة لا يخفى في ان حقه المعاطاة لم يكن
من جهة صدق الاسم اذ لم يثبت ذلك في حديث ولم يحكم بالحق من هذه الجهة والحق

المصلحة جارية في المقام سوى الاجماع الذي نقلناه فتأمل قوله لا ان في مثال ما هيبت
ما ذكره كوجه الله اصله **قوله** حبيب

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين فوالله اعلم بغيره ويدل
عليه ايضا الايات والاشعار الكثيرة جدا في الفقه الرضوي اعلم بربك الله انك لما
جعل العباد من اصناف الصنائع مثل الكتاب والحساب والنجاة والنجاة والطب سائر
الصنائع والادوية والهندسة والنسابة وما ليس فيه مثال الزمانين وضوء الا
التي يحتاج اليها في مفاصلها منافع وقوامها في طلبها كمالها في تعليمها والعمل بها واخذ
الاجور عليه وان قد تصرف فيها في وجوه المعاصي ايضا مثل استعمال ما جعل للسلطان
ثم يفرقه الى ابواب الحرم ومثل معاونته الظالم وغير ذلك من اسباب المعاصي مثل الاموال
الاقداح ولعله ما فيه من المنافع جارية تعليمه وكذا انية وضوء على من يعرفه في غير وجه
الحق والصالح التي امر الله بها دون غيرها اللهم الا ان يكون صناعة عسيرة او شريفة
عنها مثل الغنا الى اخر ما قال **قوله** ويؤيد عدة آه ايضا ان جعاً من نفقات اصحابهم
واجلهم كانوا احياء في مثل المؤمنين الطاق واستحقاق عمارات في صدق الصبر في الجليل
وغيرهم ومن عجز عن فقه الرضوي ما يدل ايضاً بل الظن منها ومن الروايتين انية
الكراهة فتأمل **قوله** ويؤيد التعليل ان يكون مع ذلك ربما يظهر من طريقه
اجواب عدم الكراهة ايضا فتأمل وربما يظهر ان الكراهة او المحبة من قول العائز
وان ما ورد ما تضمنه محمول على التقية فتأمل **قوله** وروي عن ابيه عن علي بن ابي طالب
عليه وآله انه سئل عن الصدوق انه روى هذه الرواية هكذا انك لا تدري في الدنيا
كساً وتأخذ على تعليم القرآن اجراً **قوله** علم معناه الحقيقي وهذا على تقدير ثبوت الحقيقة
الشريعة حتى في مثل لفظ الكراهة وهو محل تأمل بل وفيها في كلام قدام الاصل
ايضاً لعله محل التأمل فضلاً عن كلامهم صلى الله عليه وآله في اللغة فمعناها المرجح للثقة
فتأمل المحبة الا ان في التعبير عن المحبة بما هو ظاهر في الاعم منه ومن الكراهة خلاف
العلم لان المحبة يحتاج التعبير عنها الى الصريح بعدم الجواز للفعل ولا يناسب المسامحة
في الاقدام بل يناسب التشديد والتاكيد والتفريع والتوضيح كي لا يتحقق الغفل

ندين

المعنى الاعم وتوقع الكراهة لانها يناسبها المسامحة في التعبير والاكتفاء بخبر الواحد
ففي التعبير بلفظ الكراهة اشعاراً بالكراهة بالمعنى المصطلح عليه فتأمل لكن الاخبار والآثار
لهذه الحسنه دلالة على الحرمة في غاية الظهور فلا يقاوم دلالة هذه الحسنه دلالتها
ومن تلك الاخبار ما هو صحيح كما سيذكره الله فتأمل **قوله** فلا يظهر ذلك على المطمأن
لا يخفى ان الزاوية ظاهرة في الحرمة على كل من فعل فعل المحرم ولذا سئل المعصوم بقوله
يدعيه احد غيرك ويؤيده ابي فخر ولا فائز كان ذلك آه فان الظاهر ان المراد الاحتكار المنوع
الشهر عند المسلمين كما لا يخفى **قوله** الثاني ان الخلاف مع عدم آه اذا اقرت بالخصوصية
طابا لجناس اليهودية المدونة بل لا خصوصية لها بالاموال كالات فضلاً عن الاموال
بل لا خصوصية لها بالشرائط ولا يمكن ان يصير محل النزاع **قوله** روايت حذيفة بن منصور
ظاهرها بين الروايتين تحريم الاحتكار وضعف سندها بمضيق الشهر وغيرها فلا يحسن في
لعل سألهم على مثال هذه الاخبار على التسامح في ادلة السنة والكراهة فلا تغفل
قوله على وجه قريب آه والفقه الرضوي كل ما مور به ما من كذا فيه على العباد وقوام
له في امورهم من وجوه الصنائع الذي لا يقهرهم عن قاي كليون وبشرون ويلين
ويكون ويملكون ويستعملون هذا كله حلال بغيره وشروطه وهبته وعارضة وكله يكون فيه
الفساد مثل الميتة والدم والحمل والخمر والزنا وجيع الفواش ونحو البيع والخمر وما اشبه
حرام صار للجسم وفساد للبدن انتهى وقوله وما اشبه ذلك لعله شامل لجميع التجارات
والتجارات التي لا تغيب الظاهر وكذا امثالها فتأمل هذا وفي الغرالى عن النبي صلى
الله اذ اخبر على قوم اكل شيء حرم ثمنها وفيه ايضا عنه صلى الله عليه وآله اليهود وجعلهم
النحو فباعوها وكل ثمنها وزاخر الكتب الاربعة عنده في الخمر الذي حرم شرها
حرم ثمنها **قوله** وتحريم الاعيان يستلزم آه ربما يظهر هذا من بعض الاخبار وهو
جابر بن اليافره انه منع رجل عن كل السن والربح الذي مات فيه الفارة فقال
الرجل الفارة اهرز علي من ان اترك طعامي لاجلها فقال آه انك لم تتفق بالفاخرة انما
استغفرت بدينك ان الله حرم الميتة من كل شيء فتأمل **قوله** وانما الخمر الآية
آه وايضا السكر لئلا يمسك السلم ولا يملك فكيف يتحقق بيعه فان البيع نقل المالك الى
اخر كما سيجي وايضا ما مور بصحة من باب الشئ وضع الشارب وضربه فكيف يصح منه فتأمل

فانما في غنى من جهة طهارة
والسبب في كراهة ما ذكره
الفساد

قوله مثل رواية التوفي اه ربما ينقد من ظاهر بعض الاخبار ومع بعضها جواز
بيع مثل الخمر والخمر لا يجل مضادين المسلم وكذا انكالمسلم لثمنها في الجملة والاخبار مذكورة في
كتاب الدين وسند كوفي هذا الكتاب مع توهم لها فليلاحظ قوله وعدم جواز استعمالها
اه وورد في الاخبار المنع عن الاتقاع بالميتة مطلقا واما الاكل ففي القرن والاخبار وورد منه
مضافا الى الاجماع بل الفروقة **قوله** ما يتجوز ولم اه قد مر في الحاشية السابقة عن الفقه الوضع
وغيره ما يتبين الى ذلك **قوله** ويتجوز بيعها اه هذا القيد لا يوجب مثل الجبن الخجل لان القائل
حكمه المانع الذي لا يقبل الظاهر كما يظهر من الاخبار الا ان في جوازها لا يوجب جعلها
يا بل غاية البوستة ثم غسل بالماء الجاري والكر كاسيد كرك **قوله** بعض المانعات
تأمل اه في الظاهر انك لا تفسد على وصول الماء الى الجوع اجزاء الخمر وهو باق على خفته وصداق
كونه ماء ومع ذلك يكون متصلا بالكر ومثله حتى لا يفعل بالملقاة وظاهر عدم البقاء وعدم
الانقصال واقلا عدم العلم بالامتن والتجاسة مستعصم حتى يحصل العلم بالطهارة ويظهر
الدهن نفس المرقع التجسس وغيره لعدم القبول للطهارة مضافا الى الاجماع المنقول **قوله** لا
التياد منها اه لم يجز عنها التبادر وانفسلا لا في الفن العقل عدم الفرق بينه وبين غيره وعدم
تعقله لكن ربما عمل هذا قياسا حرام لادلائل الفقه وربما ضعف التبادر الذي ادعاء انك
اذ قلنا للناس امر جوازه حين يستقون عن حاله وانهم ماذا يصنعون لا يتم ما يدرون ما يصنعون
به فالظن انهم لا يهيمون القسوم بل ربما يشاؤون هل يجوز لنا غير هذا ولما العلم الخاتم
كما اشارنا وما يضعف ما ادعاه انه ورد اخبار كثيرة في هذا المعنى وكلها بلفظ الاسراج ومراعاة
ولم يتفق الاشارة الى امر اخر صلا مع كثرة سبها صحيحة معوية بنو هبب ذكر في اولها واما
الزيت فيستصحب به وكذا ذلك بان ذكر في اخرها ايضا بل ما في اخرها لظهور الاختصاص
لان المقام ليس مقام ريادة قوله يستصحب به لولا الاختصاص هذا مضافا الى ان المقام في
هذه الاخبار مقام الحاجة الى معرفة وجوه الاستعمال المحال للمناسلة للتمتع والتوضيح
لان يان تعبارة لا يكاد يفهم العموم بل ربما يفهم الخصوص كما اشارنا مضافا الى ان
تصبيغ الامر الظاهر في الوجوب العيني المذكورة في محل الخطر ومورد توهفها يظهر من
هذا ان عدم الخطر والاباحة مخفيا ذكر فتدبر مع ان الفتوى انهم هم الاختصاص
الاناد منهم فتأمل واما قوله لا تأكل فلعلة كتابه في التجاسة كما هو في المواضع التي يتبين

التجاسة منها فان المذكور فيها ليس لعدم الاكل او عدم الشرب او عدم الوضوء ولذا لا يجوز
الاستعمال في كل اشط فيه الطهارة جوازا فتأمل **قوله** لو جاز اختلاف اه فيه ان هذا
لا يصلح للعلمية لانه لو خرج المائة لم يضر كاصح برفي موضع وكذا وجود الحلاقات لا يطاق
يجل على التقيد نعم يشترط المقاومة احد يتعين التقيد ولعله ربما لا يفي لذلك فتأمل
قوله ولعله الفرق اه ما ذكره لاجل عن قوة عند العقل الا انه ربما يجل الاعتناء عليه
في مقام القوى بملاحظتها اشرا اليه فتأمل **قوله** لا اجتماعا واعلمنا يظهر اه في ان ادريس
ادعى الاجماع والاجماع المتقول بخبر الواحد محتمل على ما هو المشهور المعروف بل هو انفس خبر
لان الاجماع عندنا كاشف عن قول المعصوم واما ما ذكره من الاجتماع فهو لا يقتضي المنع
مطلقا كما قالوا بل لا يقتضي المنع اصلا لان الطهارة مستعصم حتى يعلم القاسة ويستيقن ولا
يكفي الظن مع ان الحكم بحجة التجسس مشكل والله يعلم نعم كون اجماع ابن ادريس بحث بقاء
الاخبار الصحيحة ويخرج عليها حتى يقيد بها عمل نظر والشهيد الثاني ينظر في نفس دعواه والاجماع
ولم يعلم وجهه فتأمل **قوله** كافي التجاسات العينية اه قد اشارنا الى انه وورد في الاخبار
المنع عن الاتقاع من الميتة مطلقا وسئل عن القوم عن قطع اليات الغنم فقال لا بأس به ثم
قال في كتاب علي ان ما قطع منها ميت لا يتنفع به وفي خبر اخر عنه انه قال في اليات الغنم
يقطع الميتة وفي خبر اخر اه في انها ميتة فقبل له فيستصحب بها فقال ما عمل اية يصيب اليد
الثوب وهو حرام فتأمل **قوله** وهو ليس يقتضي للفساد اه لا يخفى ان الفتوى في المعاملات معتادة
عن ترتيب الاثر الشرعي عليها والاصل عدم الزنث حتى يثبت من دليل فالدليل دليل مقتضى
الصحة لا ينافي القبي والمقتضى ليس الا مثل اصل المتابع واوفا بالعقود والقرابة في الاول
جوازا والثاني ظاهرا فان الخلية والحمية لا يجتمعان قطعاً وكذا وجوب الوفا وحسن الادب
لا يجتمعان على الظاهر بل اذا حصل الشك والاعتقال يشكل الحكم بالتحقق لا شك في وجود
المقتضى وقد عرفت ان الاصل عدمه فتأمل **قوله** نعم يمكن ان في اه مراده ان البيع لم يكن
لاستصحاب يكون فاسدا البتة كما هو المسلم عندهم وظن وجب التخصيص بالاستصحاب فاذا
كان فائدة الاستصحاب على التحق مؤثرة فيها فكيف يصح بدون الاعلام لعدم العلم
عدم الفائدة اذا كان سنا بل ونسب انهم لعدم المعارفة الاسراج بل ويقارعه
الاسراج فتأمل **قوله** خبر الجلاب الاربعة اه لا يخفى ان الاخبار الواردة في بيع الجلاب

المحصل انما يابى ان في الحقيقة بل المتطابق
المراد من قوله في بيع الجلاب

الثلاثة ووجه ثانيا لا يجوز ان يعلن ضرورة وجودها صارت منشا لعدم القرض لها بالخصوص والحكم
بجواز بيعها ايضا لا يجوز هذه الكاوية كثر من وجود كل الصيد بطلب سلبا لكن ليس بقطع فوضوح
الذلة لبيعها قوله اجماعا مناه ومضافا الى هذا الاجماع انه ورد المنع عن بيع العجين الخبز فخص العجين او
ولان صحة البيع تحتاج الى ثبوت الملوكية والاصل عدمها حقيق ومما اضاف امر الله تعالى كما قلنا
ثمنا وصحة ذلك قبل الخط قوله وينفع بهاي الزواجات اما البيع فلا يدل الذي شاهد منهم انهم
يبيعونها برب او مثله مما يبيع بغيره ويقولون ببيع ذلك لا العذرة ويعترفون بالبيع عن بيعها قوله واما
تخريم اقتناء الموزيات اده وبما ورد الامر يقتل الموزيات فكيف يجوز اقتناء مع ذلك سماعه انه
ومن يقول بمقتضى ان الامر بالنقض يقتضي الترخيص مع ان المقام غير توقف عليها فتأمل قوله
ومعلوم تخريم التكب اده من انك شارة الى دليله ومرفوعها بحجامة رواية مقتضاها ومضمونها ان
لو كانت حلالا لما احتجم الرسول وما اعطى الامر في غيرها ان كل عمل حرام لا يجوز اعطى الاجرة في
البيع قوله فان الله تعالى يدفعهم اده بوى هذا التعليل الى اعتبار القرض الضعيف في البيع فتأمل
بديل على حصة الامانة في الامم قيل يمكن ان يقر ان سبب حفظ وحفظها من كل شر من روع دون
حريم فتأمل انهم في نظر ظاهر لان حفظ القرض يتأخر الى تلف القرض المقدسه ولا اقل من المومنة
والمتنعمة ويؤدى الى الفتنة التي في اشدين القتل بل الى مفاسد عظيمة قال الله قوله من اتخا
مع الاخرى منهم اده وبما يكون منهم من اهل الباطل هناك السلب غير الناحي وكثيرا ما يكون فيهم
مستضعفون مع ان الاحباب لا يكون بحيلة فتأمل مستضعفين منهم ايضا فتأمل قوله كاف في
القرابة فيه وتأمل قوله العا حارة الساكن اده قد اشارنا الى دليل ذلك ومرفوع حكم انجاءه ايضا
ما يدل على ذلك فلا خط قوله صحيحة عننا منهم اده القى ان الاخبار تجعلهم غمرا انا هو على سبيل
لان حصول اليقين بانهم يجعلون خصوص هذا الشخص الغريب او العيص خيرا مما لا يكاد يتحقق عادة
الا على فرض ما نددوا الاخبار وادعية موردة المتعارفة الغالب لا يجوز جعلها على القرض النادرة بغية
وتربها كحق في محل مع انه متعارف لتعبير هذا الحق من جهة المنة في امثال القامات ويكون حمل
امثال هذه الصحاح على اتقاء بناء على ان الملامن انخر هو العيص الحق الذي ينشأ ويعمل بالبناء
فان المتعارف عند السجدة انهم في ذمات الائمة كانوا يعرفون عنه بلقضا انخر بيب ماسعوا من الائمة
يليه على ذلك ملحظة الكافي باب اصل حرمه انخر وبدها وكذا ملحظة الفقيه باب قوله
حله شرب انخر وغير ذلك وهذا هو السبب في حكمهم بالقباسه ولان يجب حله شرب انخر

والسكر وغير ذلك من الاحكام ولبنا الكلام في رسالتنا في حكم العيص في كذا وما ذكرناه وما يظهر
من التامل في هذه الصحاح وما اوتفها والمادة على الاحتمال الاول انه لا باس اذا بعته وهو حلال و
ظننت ان تبجها حراما واقف مطابقة ظنك للواقع فتأمل قوله الروي كتب الى ابي عبد الله اده
يمكن توجيه الفرق مع توجيه الحديث بان ضميره راجع الى طلاق الخشب لا البيع والظن ان مقتضى
الرباط هنا من المسلمين للشيوع والغلبة وانصرف اليهم واما مقتضى الصلابة فالظن انه
من القاري كالا يتفق والاصل في السلم حل انما على الصحة ولا يوجد هذا الاصل بالنسبة الى القار
فتأمل قوله فلا يملك الثمن الا لا يخفى انه سيظهر من كلامه في ذكر شرائط العوضين في البيع ان مقتضى
عدم كون مالا انتفاع به ملكا وبيع نقل ملك الى اخر وسند كتمام الكلام هناك قوله
والبار اده يظهر من بعض الاخبار صحة بيع السور فان رجلا تفرج بشرط ان يكون ببيع القرواب
فظهر ان بيع السور فاجاز امير المؤمنين شرطه حيث قال السور دابة هذا اعلين هو في قوله
بعد عن سلك العدة نقاه ابله فلا وجه لذكرهم والحل متعين لان الاخبار وادعية على اهل الغالب
المتعارف لا القرض النادرة قوله والله ان للنقض اقاما اده ذكرنا في اول الكتاب من الفقه
الرضوي ما يدل على الاختصاص بذي الرقة قوله لان الله ان القرض اده في الدلالة ليعقل اذ على
قد يرتب بغير ظهور القرض هو عدم الخلق لا البقاء مما اذا ابتداء الانلاف ما لا يحرمه وله الصور
تقرن ولعل القرض هو ان لا يثابه احد نفسه مع الله تعالى في خلق صودة الخلق وشكلهم مع تأمل في
هذا ايضا لا يقتضي المنع من صودة الاشجار والجن والشیطان بل كل صودة وشكل فتأمل قوله المثال
على الشيع الطيب وقيل الحزن داخل في الطيب وقيل مد الصوت ومنهم من اقرض على الصوت
المثال على التجميع ومنهم من اقرض على الطيب وقيل هو تحسين الصوت وقيل رفع الصوت
موا لانه والظاهر الرجوع الى العرب المقدمة على الفتنة العارض على الاظهر يتابع الاشارة
في الفتنة فتأمل قوله والمكر في الخلق اده والتوجه ليعرض في العرب فان اتمثل على تجميع
ما فتأمل قوله الاخبار لايت بحجة اده انخر المختبر يعمل الاحباب بحجة كالحققة بل الخبر
ايضا حجة ولا تأمل في انهم يتكون لهبة الاخبار ويروون ويعتمدون بحيث لا تأمل في
انهم يعتمدون قوله قد استثنى الحد اده ظاهر كلامه ان لا يبر دليل كما عرفت في موضع بغيره وما
ان المستثنى اعتد واستثناه على رواية اهل السنة وهي انه زاد للسافر والنسك بمثل شكل
قوله صحيحة ابي بصير رواية الحكم اده مقتضى الروايتين الاختصاص بالرفقة ولا يوارضها

الرواية الأخيرة لا احتمال ان يكون المعبود لذاته والفرقة فثامثل وكيف كان مختصرا بل الغيب فلا يدل
الغنى فتدبر قولهم يمكن كون خبر ابي بصير صحيحا الظاهر صحيح لما حققناه ورايد شراح الشرايع ان
الموضع الذي يكون فيه صحيح يدل على تجاوز فلا وجه للمنع لعدم المانع من الاجماع والاخبار لان
في كل ما استثنى ورد صحيحا دال على يمكن ان يكون مراده ما يدل من جملة الاخبار والقصيدة مثله
قوله غير يكبره في امثال زماننا نرى الكثير ونرى انه لا ينفع ولا ينفع ونرى انه ربما يتقون
من الناس والعوام فلعل السابق كان كل بل لا ندري انه فيها سبق كانا يعجزون في المراتب فضلا
عن تعارف ذلك بينهم وخصوصا مع دعوى عدم التكريم ان المشايخ صرحوا في كتبهم بالحرمة
عليه سناء اصل واستنوا الحدا والرفاه وليس الغيبة ولم يثبتوا شيئا الاثام
الى ناديه منهم وروايتك بقول القم للشهد الذي كانه بقوله عند اقره كما كتبه عندكم
بالعراق وفيه ايضا ما مثل لعله معلومية المراد وان كان يقين بالعراق فتدبر قوله جواز الشبهة
اولا ثامثل في ان النسخة حلال على كل بيت على الحسين فلو كان داخل في الغناء فهو مستثنى
ولا فلك استثناء ولا محارفة ولعله كل ادلاق في العرف انه يقين وان النسخة غناء والعرب
مقدم على اللحن حقق مع جواز النسخة بالمضائق وعدم جواز الغناء مطلقا في يد القديم
هنا وبالجمل يظهر كون النسخة غناء حتى يتوجه ما بقوله وحتاج الى ادر كتاب خلاف الظاهر والقصص
الذي هو مخالف الاصل ومجربة كونه معناه على الجاه لا يصلح للتخصيص في رعا يحصل الاعانة بالانفا
الحرمة قيل قد عده الحق العلامة م وقدس الله روحه حديثه عن الموقن قال السبكي
دا هو كوفي في كتاب روى عنه اسمعيل بن مهزيان جيش نقله كتاب روى عنه الحسن بن
واقفي في مخيم وذكر الموقن ميثا في هذه الرواية فلو سلم ثقتهم عنهما في انما قول لا فاصل في
كونه موقنا لان النسخة صحت بكونه ثقة ولما يروى عنه ابن ابي عمير ورجح في العدة بانه لا يروي
الاعمى الثقة قوله كذا في رواية وبسبب ونظر انه كلام ابراهيم بن هاشم بحقه م وقدس الله
سره بخلافه في سبيله وانه عيبه اه ولما اذ تير المؤمنين بل والمؤمنين الذين هم اقرباء واجباؤه
ولكن اتفقوا له بل ولهم واهانه له ولم وروايتهم دهر طويلا هو شمس الغيبة بمثل
قوله عموم ادلة الغيبة الادلة وان كانت عاملة الا ان المراد من الغيبة لا بد ان يكون
معلوما ولقد رآنا الذي يفهم من الاخبار وحرمتها بالنسبة الى من لحرمة والشم من الشبهة
كما يروى المير قوله تعالى احببنا ان الخلف الذي انكر اصله او اصلين من اصول الذين

فيها الامامة والعدل بل وكثيرا من صفات الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله انكروها
بدلها بل وبقا قال بتعدد الالهة وامثالها من شرايع اصول الدين كافر بلا شك بالكلية
مقابل للبيان وان لم يكن كافرا بالكلية المقابل للسلام بل وروى الاخبار انه من الهود والصابا
وعنهها والعن والعن واللعن واللعن واكثر والبراء منه ورواها في الاخبار في شأنه ان يد ويد
واكد واكثر مما وروى الكفا برب شئ لا يخفى على من له ادب اطلاع وقطرة فكيف يكون مثل هذا
لحرمة منع عن الغيبة ولا تمنع عما ذكرنا وغيره مثل انهم ولا يغابوا بانه ليس عندهم من الحق والحق
الحنفية اصل وانهم اعاد الله واعادوا صولة واحد الامامة وان اجراء احكام الاسلام فيهم
لاجل التقية والدعاة وابقا الشيعة وامثال ذلك والافق الحقيقة كما رويها بل يعمل معهم
الاخرى مظهره معاملة الكفار الى زمان تسلط الرسول في الجزيرة ومقاتلته وبالجمل يورد
امثال هذه الامور في شأنه واشد منها كيف بقي فاقبل فان لهم حصة تمنع عن الغيبة بل ربما
يحصل القطع بخلافه لستيا بملاحظة قوله تعالى لم اخيه وكذا قوله في اخر الرواية التي رواها
عن الفقيه ومن اصطنع الى اخيه معروفا مع انه في صدر رواها قال من اغتاب مسلما اذنا يظهر
ان المراد من المسلم هو المؤمن واستعماله فيه في غاية الكثرة والقرينة واضعرة ان قلنا بكونه
في اللغة الاعمة والافقية ايضا ثامثل لنهاية كثرة الاستعمال في كل واحد منهما في الاخبار وكذا
الحال عند المتشعر بل ربما يظهر ان الشيعة كانوا يتقون منهم على سبيل الشيعة والمندان بل الامامة
ايضا وفيما ذكرنا ايضا اشار الى ذلك فثامثل والاخبار التي نقلها من العامة انهم ظاهري ان
المراد من المسلم هو الخ في الدين فتدبر قوله ما في رواية ابراهيم بن هاشم هذه ظاهرة جواز
العمل بالبحر العقل والعمل حرام اجاعا ونصوصا فلا بد من التوجيه وهوان الابطال والطل
يكون بغض الحر بان مطلق ان لا يجب ان يكون سحر بل ليس لبحر البه كما يظهر من تعريفهم هذا
ينعكس بالبحر ولذا يعرفه الحرمة وبقا بعيد في التحرر ذلك مع ان الرواية لو كانت صحيحة اصلها
لغاومة ما دل على حرمة واجماعهم عليها فضلا عن انها ضعيفة قوله قد يغفل عن المشتري
اه وسيج وفتح البيع في الطلحة صحيحة هشام بن الحكم في الفقيه وحسنه في سب عن الكاظم ما
ان البيع في الطلح غش والغش لا يحل ويظهر هذا من اخبار كثيرة روي في الكافي وغيره
في باب وجوب فضيلة المؤمن او المسلم وحرمة ترك المصيبة والغش وغيره من ابواب العاشرة
مع السلم والمؤمن والمعاملة معهم والمكربهم واتخذتة وخفوتهم فلا غنى قوله رواية محمد بن مسلم

وان حالنا معهم الى زمان
تظهره حال اصحاب الرسول عليهم
في مكة في بدو امرهم مع
الكفار

العرض ولو كان يفهم

والزوايا لا يمتد في دلالة الروايتين على كونه نفعاً تاماً لا الثاني فقط وإنما الأولى فإن
الغن منها عدم الياس فيها إذا رابنا جميعاً وفي ظاهره فلا تجس فلا فرق بين منسولين
بالماء ومنج المنفعة بالتزب إذا رابنا جميعاً لا يكون به ناس مع كراهة والألفا محرمه
وان كان بالتفتيش والتجسس يعلم حاله ويظهر فتأمل قوله لأن العرض من التها
لم يفهم لكان الحق مع من يقول أن التهي في المعاملات انهم يقتضي الفساد وهو مع التهي
كن كالحق في عمله ليس مذهب الشكاهم ولما قيل بقوله في مثله في القول بأنه ليس
وقع بالتراضى له وجعل كى يقتضى ذلك الفساد في كل بيع معيوب ومن معيوب وكذا ما هو
دون الشر وهو فاسد قطعاً كما ستعرف والموافق القواعد الصحة لأن الشراء بعد العلم
بالعش وتما يرضى بالبيع فيجوز على البائع الوفاء بعقده وسيجى تمام الكلام نعم على البائع حرام
اكثر من واحد لانه كل مال الباطل واخذ بغير طيبة نفس صاحبه قوله وعن السكوني
والقوانين ان التباين انهم يذللان مع صفه احدهما وعن الآخر قوله قيل ومنه ترتيبه
آبى الى ان يروى من النساء المتبنيات بالرجال والرجال المتبنيين بالنساء ولعنهم ويشترط
ذمهم بحيث كان في غاية الظهور في الحرمه مع ان ما ذكره لياس الثروة المدعوم مضافاً الى الذم
والزلة والخفة والمهانته ولا يجوز لمان يذل نفسه فتأمل قوله وانهم لا يتلوا استحقاقه ولأنه
اذا خوطب بفعل شئ بعنوان الوجوب فالقول باقى لا انفعلاً الا ان تعطوفى ارجع صيان كما
وفقاً ولا اصل الظن الاكل مع انه لا يصير علمه ملكاً لا يرجع في اخذ عوضه منه فلا يخرج
عن ملكه فكيف لا اخذ العوض ويجمع بين العوض والمعوض فلا معنى لكون ما لا اخذ عوضاً
اجرة واجراً وملكاً والاخذ ملكاً نعم لو وهبه واهب بغير عوض ولا معاوضة مطلقاً فهو
امر اخر ولما وجوب الصناعات فاما حصول النظام وهو كما يتحقق باناً كذا يتحقق بعنوان
اخذ الاجرة بل يتحقق بالاول بعنوان عدم جلد اخذ الاجرة محل نظر بل غير جنى عدم حصول
الشاهد متحققه بالتالي لا يخفى فتأمل وبما تجل حاله من هذه الطعام والناس مضطرون
اليه كما في المحصة كما سر في حكاية الاضكار اذ لا شك في انه لا يجب ان يبدل لمان نعم قوله
مظفره فاد على العوض بوجه من الوجوه حتى على سبيل الاتصاف يجب حاسبة وكفاة
ولو يقين عليه فعيناً لكن هذا امر اخر فتدبر والمحصل انه لا فرق بين وجوب اعطاء
الاعيان ووجوب اعطاء المنافع ولا بين وجوب العنق والوجوب الكفائي ولا بين العبادات

١٢١

وهي التي تمنع بغير التبر في انما اذا عوب بفعله وبنت وجوب تحقيقه لا يجوز توقفه على اخذ الاجرة
فيكون الاخذ حراماً انهم لما عرفت واما الواجبات الكفائية التي هي من قبل الصناعات ومع
الاعيان مما هو واجب حصول النظام لا يحصل ورفع الضرر وكذا الواجبات العينية
التي هي من هذا القبيل فالمتحصل فيها انها قد لا تشترك بين الاعطاء وبين الاعطاء العنق
مع ان النظام لا يحصل غالباً الا باناً ومعاً ذكرنا ظاهره في قوله ولكن يرد الاشكال اه ولكن
قوله ويمكن ان يرد مع ان الذي ثبت حرمه اخذ الاجرة فيمن الدليلين الذي ذكرهما هو العنق
الواجبة وغير الواجبة الذي وقع الاجماع فيه ومثل الصناعات غير داخل في ذلك قطعاً اذ ثبت
من العبادات قطعاً لعدم اشتراط التهي فيها جزم ولم يتحقق الاجماع على عدم جواز اخذ الاجرة
فيما بل الاجماع حاصل بانها من الوجوب من الدين مضافاً الى الاخبار المتواترة والفرق بين العبادات
وعبرها في اشتراط التهي الاول دونه الثاني قد كتبنا من بعضا في حاشيتنا على المدرك في بعض
الوضوع ومعاً ذكرنا ظاهره انهم يفترون اشكالاً انهم يحتاج الى دفعه عما وعاد ذكره فتأمل قوله
لذلك العرض ما الذي دلل انما هو في العبادات خاصة قوله حرام الاجرة على الحج اه ولعله لا يصح
اشتراط نيّة الاخلاص لان بعد الاحارة يجب على المورح ان يوجب ابتداء فتأمل وما ذكرنا
ظهوره في ظاهره انما منع ما ينفرد ورويه على انه قد مر من ان ما ذكره هنا من انما استدلل به
كونه اخذ الاجرة بقوله انهم لما استحق فعلاً انما يرد وما ذكره في بعض عدم الفرق بين الحج وغيره
من العبادات فانهم بعضهم من الفرق بان الحج منسوب بالمالية بخلاف غيره فانها بدنية خصة
لان المتطلبات بين قصد القرية واخذ الاجرة ان كانت حاصلة فلا فرق بين الحج وغيره ولا بين الآ
والسحب فلا فلا المشوية لها نفع ولا عدم الوجوب وقد عرفت عدم المنافاة وصحة فعل العنق
عن الميت كما يظهر من اخبار كثيرة وعموماً يقتضى صحة الاحارة في كل عبادة للرب ومثل احارة
الحج وغيره مما ورد المتفق فيها او الاجماع شاهد انهم يند قوله ولا دلالة فيها البض على باحة المفا
اه قوله ان كان ما اقبضه دلال على ابا حة شراء المقاسمة لوقوعه حوا بامر سؤاله بجبنا لالتا
لان ترك الاستفصال مع قيام الاحتمال يفيد العمود بل المسد او في ارضي العنق كان على التا
غالباً والباقي عراقي وارض العنق مفتوحة صنعة والمدار نه على المقاسمة مع التبر حتى خذ
الزكاة بالمصدق فاذا حاز الثلث منهم جاز اخذ منهم بعنوان الحبس بطريق اولي لان اعطاء
العوض للظالم محايير المخالف كيف يبرهنه تحليته اخذ العوض بل اعطاء العوض بوجوب

اعانة الظالم والاعانة على الاثم بخلافه لاخذ بغير عوض قوله نعم ظاهراً ذلك ولكن اه الظاهر
يكفي للاستدلال ولا يشترط الصراحة ومعدان على الاستدلال بالظواهر مع ان الظهور وانما
هو في صدق الحديث ولما وسطه وذيده فيها مرجحان غاية العارضة مع ان ظهور الصدق فيها وقا
القوة وصادق على المنع على مقتضى التسليم فانما يكون دلالة بقول العموم والخاص مقدم سيما
اذا عارضته الشبهة بل الاجماع المنقول وان كان خبراً لواحد فانما يصحح ولا يضر خروج معرّف
النبأ ان كان فكيف اذا لم يعرف خارج هذا امضا فالان الخاص صحيح ومحمّد متمكن كاستدلال
قوله ويحتمل ان يكون سبب الاجمال التقية الفصيل والتحقيق في مقام الجواب وفكر كراهية
الصحة وان كان هذه الشرايط مبيحاً ولا فلا بما لا يلزم الحمل على التقية بخلاف الاصل
لا داعي اليه فيما كون الحكم من المسلمات عند الشبهة ولا اكل من كونه من المشهورات عند
على فرض وجود مخالفاتهم مع انه لم يوجد أصلاً واحدة ليس بحال له لانا واحدة على نفسه
وهو قوله لا ترى ان اخذ الزكوة لا يجوز منهم اه فيه ما فيه اذا علم ما حقه ولا يخفى
المنع عن حال الاحتياط ما يثير اليه ويوجهه ولا احد اذ ذكره نعم اذا صادف مثلاً فدلته و
استغفاره ومها نته لا شبهة في المنع عنه في حال الاختيار لان الله تعالى لم يرخص المؤمنين
في اضرار نفسه لكن هذا غير مختص باخذ الزكوة منهم بوجوبه لانه سيما اذا اعطى بعنوان
الطينة والمجاورة والحدية ومع ذلك وما كان الدلالة اذا اخذ من الشجر بل لا يخفى
في حصوله من ان ياخذ منهم او من الشيعة فثام قوله الذي يقتضيه لا يخفى ان بين المال
منع هذا الاموال بل غالبه هذه الاموال لو قلنا لوجود غيرهما فيه لا تراه الذي عند الخلص
الاموية والعباسية ويدل هذه على جواز اخذ ما هو من بيت المال منهم على العموم وان
تدل على العموم الذي ذكره اذا دلالة الفقهية لا يجب ان يكون كل واحد منها وانما لما
المطلب بل يكفي الحصول من المجموع هذا مع انه لا قابل للفصل فثام ملجداً وبالحكمة تخصيص
بيت المال بالفرض البعية غاية البعد والخروج الفرض المتعارف الشائعية الغالبة
المعروفة العمومية فيها قوله ولكن لا دلالة فيها اتم على المطلوب لا لا يخفى ظاهر
الرواية العموم اذ ثبت ما اذا علم انها من عديتها وبعض العمال دلاله مخصصة في اخذ
مما يملكه معروف بذلك وان كان مراد السائل ما ذكره انتم لكان المناسب ان ياتي بلفظ
الذراهم من غير معرف بالذراهم فثام على ان العمن الرواية عدم الكراهية فيها هذا يؤيد

كما لا يخفى وكذا لا يلزم التوبة
والخليفة بقوله لا بأس
بصرف الزكاة من غير الخلل
على التقية

تحصل له

بغير تلك التواضع فان قلت لعل محل النزاع هو ما اذا ظهر الدخول وظن لا ما اذا يقين ذلك
 ليس كذلك فان ظهور الدخول ليس محل نزاعهم كما لا يخفى على من لاحظ كلامهم وتأمل فيه حتى يكتفي
 الشايع مع انه على هذا ايضا لا وجه للنزاع فتأمل **قوله** وعند الحسن بن علي الكلباني اه
 لا ضرب فيه اصله الا ليام جليل من تدح حق مثل ذلك ومحمد بن مسلم واخبر بها وهشام بن
 الحكم واخبر به وردتهم مطاع كنية كلها اجاب عنها كما اجاب عن هذا الرقي ولا شك في انه ليس
 من الكلبانية بل هو من اعظم الفرق المحقة **قوله** ما علم اذ ادة عدم دخوله اه لا يتوقف علم العلم
 بل يكفي الظن والظهور ايضا بل يكفي عدم ظهور الدخول لما عرفت **قوله** يضعها امكن
 ان يبين ان مقتضى ظاهره من هذه الرواية والرواية السابقة من كلام صاحب المال العموم
 بحيث يشمل الوكيل فيخرج عن محل النزاع وعلى تقدير تسليم عدم ظهور القول لا بد من وجوبها
 على صورة ظهور ما عرفت سابقا **قوله** مع الاذنه اه لا يخفى ان المراد من الاذن ما هو ظاهر
 من اطلاق العبارة فلا ينافيه ما ذكره انه لا يجوز له ان يأخذه فتامثل على انه قد عرفت
 ان هذا الحمل لا بد منه قطعاً وان لم يظهر من كلامه الا ان يكون حراماً جافاً وفاتاً ان
 ذلك مقتضى القاعدة السليمة **قوله** ما سمي به موضعاً اه لا يبعد ان يقال ان مثل
قوله اعطاه الفقرة ما هو في الاعطاء لغو واخراج عن يده داخل في قوله اذا امره ان
 يضعها اه اذا فرغ من ذلك وبين ان يقول اعطيتك واخرجك عن يدك الا الظهور
 والقرينة وهذا داخل فيما في قوله اذا امره اه ولا فرق بين الظهور والقرينة في الالة
 اللفظية من حيث المحجة وجوب العمل به **قوله** ولا شك ان قوله انه ابنه تأمل ولا تخالفاً
 باقي لم نقل يكون ما ذكره خلاف الظن مع ان الاخذ يحتاج الى اذن ثابت يوجب ذلك
 يحمل مال امرء مسلم الا من طيب نفسه فتأمل **قوله** في جواز اعطائه لاهله وعياله اه
 اذا لم يكن تمتعاً ولا ناسية ودائماً لم يكن ظهوره وتبادله في اعطائه غيرهم والظاهر ان
 عموله على ما ذكره فتأمل **قوله** لو كان دليل خاص اه لا دليل لها سوى تبادر التسوية
 من كلام الموصي فلا يمكن المناقشة كما اذا قال نذرت لفلان وفلان عشرة فاعطوها
 اياها او قال عيبت لهما عشرة فاعطوها او قال هذه عشرة حصص فلان وفلان
 اوتوني فلان وفلان **قوله** لا يخلو او سهم فلان وفلان فاعطوها او اعطى عشرة
 فقال قسمها بين فلان وفلان فان المتبادر من جميع ما ذكر التسوية واذا قال اخذ

جواز انصرف في ملك الغير ما ثبت انهما ماض في بعضها كما هو المعروف اذا بعد ثبوت الاذن
 لا نزاع وقد عرفت من ذلك وما تقدم انه لا حاجة الى دعوى ظن بعدم المتجاوز ولا بد
 للعموم والتعدي في القيام من ظهور الدخول في العموم بل شك في شبهة على ان اعتبار
 المال باق ما قلت ولو اجاب بحجب كذب اهل العرف بذلك تأمل **قوله** اوقع اعم والظهور
 اه دعوى الظهور لا يخرج عن اشكال بل الظاهر ان لا يفهم منه الا اشتراه او البيع من نفسه ولا
 ينعرف الدهن البير ولا يبيد الى الذهن قطعاً سيما اذا عرف الموكل ان عند الوكيل يكون
 البيع او الثمن وان يبيع ويشترى مع انه كثيراً لا يؤمنون عليه في الشراء من نفسه او البيع منه
 لان التمس امانة بالتسوء عداة لا فوق عليها الا بعد عبادات وبنات وقيل يجوز
 منها وتسلط عليها فتأمل هذا كله على القول بجواز تخلفه في العقد واما على القول
 بعدم الجواز او بالتوقف فيه وكون القابل علماً بذلك او متوقفاً فلا شبهة في عدم العموم
قوله فيه تأمل للاضمار اه تأمل في كونه ان مثل هذا التحليل النقطة لا يبال متلها عن غيرها
 والعلامة في التحريم ان ترد لها عن الصادق فلا يخط قوله للدخول تحت عموم اللفظ محل
 نظرات المدان في العموم على الفهم والبناء على ما وضع له اللفظ على الاظهر لعدم
 على جهة اللفظ في ازيد من المتبادر ودينام يتبادر العموم حال كونه مخاطباً وادعاء مع القرينة
 يفهم جواً ودخول في الذين امنوا وغيرهم من دليل من الخارج لا يقتضي كونه متبادراً ايضاً بل
 تأمل في عدمه ولو قيل بمقتضى الموكل فيما ثبت وكأنه فيه لا ما لم يثبت مع ان الاصل العموم حتى ثبت
 وبعد التوب لا كلام لاحد على ما ذكره من حيثها اذا قال صاحب المال هذا مال المستحق مثلاً
 وصوت براك ونظرك وامثال هذه العبارة لا ان يقول اعطاه الفقراء وقسم عليهم فانه فغاة
 الظهور في الاخراج عن نفسه والاعطاء لغو وهذا امثاله هو محل النزاع كما لا يخفى على
 المتأمل وعلى من كونه محل النزاع اعم لا يتم ايضا ما ذكره انما اسلفه في قوله في غير التوبة
 ٣٠ لا شك في ان الوكيل بمنزلة الموكل فيها هو وكيل فيه لا في غيره بل يحرم تصرفه في الغير ولو كالة
 لبيت الدادن والرخصة كما سيجي فان ثبت الاذن فيه والرخصة فلا نزاع وما لم يثبت كان
 الاذن عدم النزاع في عدم صحة تصرفه فيه وعدم جواز حرمته وصحة فادري في
 النزاع فضلاً عن مخرج جواز التصرف وصحة فان كان الاذن والرخصة في ان يأخذ
 لنفسه ثابتاً فلا نزاع لاحد فيه كاصح به ولا فكيف يتصور النزاع بالتقوى الذي ذكره

فصل في التباين ادياء الحق
 الفقيه على ان كان دعواه متبادراً
 ظاهر لا يشترط فيه في البيع
 عدم ظهوره

هذه العشرة وهي زكاة واعطائنا فقلنا او قسما بين فلان وفلان فلا يجوز ان يكون المتبادر انهم المتشبهون
مع احتمال وكول الامر في اعطاء والتقسيم الى نظره كما وكيفا لكن الاول بعد اظهار وعلى تقدير عدم
كونه الظاهر كون الثاني اظهر من الاول متيقن والثاني مشكوك فيه فلهذا كيف صححت تصحيح العكس
عند الميراث فكان قرينة فلا كلام فواصل قوله على انه يمكن ان يكون معنى قوله اه هذا بعيد مما يقتضيه
الى الخبر الاول مع ان نزع هذا الباب للنفس الامارة بالعداوة وانما يكون مشكوكا بالقرينة لا بالاحتياط
لنفسه الحق او لا شيئا فليكن والمناسب لطريق النزع عند هذا الباب ولهذا امرنا بان يأتى
مثل غيره فواصل قوله ما هو حرام ومكروه اشك في وجود واجبات وغيرها في التجارة ويحجب
الامتنان ويتوقف على المعرفة وما لا يتم الواجب لطلب الا به واجبه وكيف يحكم الاحتياط
وخلافه عند الشايع ان الواجب والحكم معلومان للتعرف والتعارف والتعريف والتعريف والتعريف
الفقهية انما تكون بالنسبة الى الغالب لا المتأد وفيلان الاحكام الفقهية انما تدرك بجمع
المكلفين وتكون بالنسبة الى الكل ولذا استعرض الفقهاء بحال الفرض المتأد غاية التدبر
حتى انه قد يأتى في الله لها مصاديق بل ربما لم يوجد لها مصاديق اصلا كما لا يخفى مع
ان الغالب يكون عالين بجميع المحتات والواجبات فاسد خلاف المشاهير ان
من العبادات ربما يكون كثير من احكامها معلوما عند اكثر ومع ذلك تعرض الفقهاء لذلك
بقرينة الظهورات فضلا عن النظريات ويمكن ان يعتقد بان ما ذكرناه عام لعدم وجوب
مقتضى الواجب كما هو احد القولين بل هو الاقوى بالنظر الى الدليل لكن المعروف من المتأد
حكمهم بوجوبها شرعا سيما ان ان يقرب هذا الواجب هنا مطلق حتى يكون مقدمة واجبة
بل ربما يقيد بقيد العلم والعرفه ويكون لها مصاديق ولكن هذا ايضا خلاف ما عليه
المشهور بل جمع الفقهاء فان احكامها ليس عند مقدمه وكلا لا في قليل من المواضع التي يقتضيه الشرع على
العدل وتيقن وهذا هو مقتضى الاحكام كما حقق في علمه وان توقف فيه شاذ فقلنا لا يخفى
واجبات التجارة لا مشروطة على نزعها العقاب ولما الوجوبات الشرعية فاكثرها من معارض
التجارة ولتب من احكامها بنفسها مثل الاكسار وخطه النفس وخطه النفس واجب التقرب والادب
الذين اصاب ذلك ولما القليل منها وان كان من احكام التجارة مثل حرمه الزنا ووجوب الوفاء
بالعقد المتعقد فلهذا من ضروريات الدين ان اوقى ملء من استحباب النفع معرفة جميع
احكام التجارة لا خصوص الواجب والحرام فان وجوب معرفته معلوم من قوله يجب ان لا يوقى

وغيرها في الفال وجوابات
شرطية لصحة التجارة ٣

الزنا مثل قوله على الجواز وعدم الغبن الفاضل اه لعل الاولى الحمل على اذا وقع المعامل
مع غير المؤمن من لاس في السهلة معرفة اعطاء المال له ولا ثواب ولهذا اقل لا يجوز ولا
ما جاز بخلاف ما اذا وقع مع المؤمن فان السهلة معرفة فبذلك محبوبة وما جاز نعم المعامل مع غير
يكون السهلة مطلوبة اذا اكد المالك الى استحقاق ودناؤه عند اهل ذلك الزمان ولا
بالنسبة اليه فواصل قوله للاصله ولان العلم من احوال اصحاب الرسول ولا ائمة ولا فقهاء
المقدمين والمتأخرين في الاعصار والامصار عدم الالتزام ولا التزام على سبيل الوجبة
والحكمة حتى انه يقال ان بعضا من الائمة مثل الحسن لم يفعل ذلك في عمره مرة او مرتين
او ثلثا وايضا ثبت من الاخبار كثرة المعصية بها ان الله سبحانه ونفقه هو والوالمكان
والولد والزوجة والمملوك وفي شأنها الواوالت الصغار من واجبا ان لا ينفقه غير هؤلاء
مع ان هؤلاء انما يجب نفقهم لا التقيم والمواصلة وايضا ثابت من الاخبار المتواترة ولما
بل ضروري الدين ان الذي يملك الاموال اذا كان مالا من جملة الاضاف التي يجب فيها
الزكاة لا يحل للفقراء المؤمنين سوى قدر الزكاة وهو العشر ونصف العشر وربع العشر
لا يزيد على ذلك القدر بعد تحقق شرط كثيرة لو اختلف واحد منهما لم يجب شيء اصلا
واما سوى الاضاف فلا يجب عليه لم يمنع اصلا نعم في بعض نيجب ذلك المقدار بالشرع
واما ما بقي فلا وجوب ولا استحباب فواصل ووداة الله جعل في اموال الاغنياء الفقراء
القدر المذكور خاصة وفي بعض الاخبار ان ذلك هو الزكاة الظاهرة ولما الباطن فهو
توزيع اخيك ما هو اليه حرج وامثال هذه العبارة ومنه يظهر وجه الجمع وان الظاهر
من الباطن هو الاستحباب او القياس الى المقربين مطلقا او بالنسبة الى المقربين وكلا قولين
عامة فواصل قوله بالبادي وهو المراد مقتضى هذا اختصاص المنع بالبادي ومنه
في التقييد بعدم التماس بالشرع له لكن عبارة المتن كغيرها من عبارات بعض الفقهاء مطلقه
وفي القول بعد ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ذر الناس في غفلة منهم بعضهم مع بعض
قال هذا يدل على كراهة توكيل حاضر البادي لنقص في العراء ويؤيد فان ذلك مما يجرم
الناس التوسع في الزرق الى اخر ما قال ووجه الاختصاص كون الاخبار المروية في
كتنا واداة بلفظ لا يبيع ولما في روايتي يوزن يعقوب من التفسير قد يرقى وفيه فواصل قوله
العلامة لا يخفى ان المتأد من الاخبار الواردة في هذا الباب كون الخروج بقبضتها

فالمساوات

والاخر من الاول والثاني
الثاني بالنسبة
الى المقربين صحا

او البيع ايضاً على احتمال واذا خرج بقصد التلق والتسليم وتدمر من الشراء ولذا لم يشترط العلم به
ليس من الافراد المتبادرة **قوله** ويمكن فهمه من العلة اه ويمكن ان يفي بعدم من ادراك الصورة
من الاخبار **قوله** فاقولوا لهم بمثلته شكلا لان الاخبار ضعيفة السند فلا تصلح اثباتا
الحكم لابق الضعف من اجل الاحكام بها لعدم سماعهم في ادلة السند والكره بل
كونه كذا لان المترو يقولون بالكره فالاكثر هو المعنى في حكاية ضعف السند ولا يكفي
عمل البعض بجامع مخالفة البعض الاخر ولا خصوصاً مع مخالفة الأكثر وشمول هذه الاخبار
للصلح والطيرة المعوض عنها من جهة اطلاق التي عن التلق مع شمول هذه الاخبار للصلح
العلة الظاهرة وحل تقدير وقوع البيع لا تأمل في صحة وان تلاخذه التلق وقلنا بان التي
في المعاملة يقتضي الفساد لان التي تغلق بما هو خارج عن البيع وهو يقع في ان وقع
عنه فاحس فلما بيع الخيار اذ لا ضرر ولا ضرار وهو على الفور لانه وقع الضرر وهو حال
به فلا يرفع البدع مقتضى ادلة الدالة على صحة البيع ولو من ايدي من القدر والضرر
ولورضى المبيع بالبيع بعد اطلاقه على الغبن يجب على المشتري الوفاء لا يرفع او فبالعقد
وعندها ولا يمكن منحه بانه وقع غبن المبيع فيه وهو وهو وقد وما ذكره من حكم الغبن فذكر
قوله ويحتمل الكراهة هذا الاحتمال فاسد اذ لا تأمل في حصة غبن المبيع كما يظهر
من اخبار كثيرة وليست محتملة منسوخة في السري في البيع بل حصة السري من حصة الغبن نعم
ان اطاع المشتري على الغش ورضى بالبيع كما وقع يجب على المبيع الوفاء ولا يمكن الاعتدال
بوقوع الغش منه **قوله** وهو المذهب المنسوب الى الشيخ المفيد اه قال في المحاكم المفيد
يؤم ذلك والشهيد الثاني ادعى الاجماع على عدم كونها بيعاً وكذا لا يوجب بل يوجب
الاجماع كان ما نسب الى المفيد وبعض معاصره متباينة المتانة فتأمل فيما ساند كونه
الحواشي لانية وعند قول المصنف ولا ينعقد الا بلفظ الماضي وغيره لساناً وبلفظ الجمع
والتمسك فيها رتباً يظهر التماثل في المتانة التي ادعاها فتأمل **قوله** وهو المذهب
من البيع اه المستفاد من العبارة ان بعد ما تحقق الامر الدال على قصد ذلك لم يتحقق البيع
بعد حتى يتحقق الاقباض وفيه ما لا يخفى لان الاقباض امر خارج عن البيع وليس شرطاً
في تحققه ايضاً نعم رتباً يكون شرطاً في صحته في خصوص بعض افراد البيع مثل الصرف او قبض
احداً العوضين مثل السلف والنسيئة حتى لا يتحقق بيع الدين بالدين والكافي بالكافي

لان عمل الاصحاب

فهو يبيع الا انه فاسد شرعاً وبالجملة للبيع ماهية واحكام وللادباض ماهية واحكام مثل
تلف المبيع قبل القبض وبغيره قبل القبض الى غير ذلك مما سيجي حلماً لا اله الا ان يكون المراد انه لا يكون
الدال على قصد ذلك بقول لقابض بمعونة الغرض ويكفي ذلك وان كان ما سيجي من مباحث
الادباض والاحكام غير خارج عن هذه الصورة لكن رتباً يظهر منه ومن ما ذكره ان جميع الصور التي
في معاملة عند المشهور يبيع مع الادباض ولا يخفى ما فيه من الحكم والخروج عن الادلة ومع ذلك
تقول كون اطلاق لفظ البيع او العقد على نفس المتقاضين المذكور بعينه الحقيقة وعند جميع
اهل العرف العام لا بد من ثبوت لان الاستعمال اعم من التحقيق ومن بعض اهل العرف لا يكفي
ومع ذلك لا بد من كونه من الافراد المتبادرة الى الذهن عند استماع اللفظ على ما هو
الحق في موضع آخر تجرد اللفظ رتباً تأمل ان المراد ببيع الخلف او التحقير ومع ذلك رتباً لا يوافقه
الادباض او لوردة في مباحث الاقباض بل رتباً يحصل التماثل عند استعمال لفظ البيع او العقد على
الاطلاق في انصرف الى ذهنا الى تلك الصورة نعم اذا سمعنا ان فلان اشترى شيئاً من الاشياء
التي تغارفاً وقوعها بالصيغة متساوية اعلى ما نقول يتبع الاخبار الواردة في نضعيف
مباحث الاقباض وغيره لعدم ظهوره غالباً في بيعهم في ذلك الزمان بل المتداول بينهم البيع
الذي كان الاقباض خارجاً عنه من غير ان عليه بل لعله لا يظهر من خبر كون البيع بنفس المتقاضين مع
القرينة فعلى هذا حمل المطلقات الدالة على التزم على هذه الصورة ايضاً يحتاج الى نظر
في ضمان الفقهاء وعصرهم بل انه ان الحال واحد كما اشار اليه بقولهم زمانه الى ان من غير كراهة
فان الفقهاء كانوا يرون ولا ينعون بل هم بانفسهم كانوا يربكون ويكثرون والناس مقلدون
لهم والمتابعون لانهم في خصوص هذا يجتهدون ويستندون بانهم كانوا يعرضون عنهم ويتبعون
ظاهر عبارة المفيد وغيره تلك فتأمل جداً وما حكاه في فوايا بالعقد وغيره فهاهنا كون ذلك
من الافراد المتبادرة للعقد بل انه خلاف ذلك اذ عند الاطلاق والتعريف على القرينة
لا ينعرف الدين الى مثل هذه فتأمل وايضاً سيأتي ان المعاملة التي هي مورد النزاع لا يرضى بها
الشائع ووقع النزاع التهود ولا يمكن الاستناد لان ثبوت القرينة على الحديث فتأمل ونظراً
من الاشياء والاخبار ان كل بيع يصير على الاستناد ومتعلقة والشهادة انما تكون في الحسنة
على المشهود والميقين مطلقاً على غير المشهور **قوله** لا اطلاق واضح عن اذهان اذ كان الاطلاق
واضحاً للعوضين في اللفاظ عند الفقهاء قطعاً على ما صرحوا به في كتبهم اصولية ولا

لان شرائه بغيره
فان شرائه بغيره
فان شرائه بغيره

والفقهاء وما هو مناهدين طريقهم فيها ولا أصل عندكم في البيع والعقود الزوم وهم متفقون في ذلك قطعاً وسيجرب برفع ذلك كيف اتفقوا هذا الاتفاق حتى لا يكون بينهم خلاف انذاراً ما يكون ثم نقل بعض أن ظاهر عبارة المفيد خلاف ذلك والعبارة ليست عندنا مذكورة وهاهنا خلاص ونرى أنها ظاهرة أم لا وعلى تقدير تسليم انك كيف اتفق الباقون هذا الاتفاق مع نهاية كثرة غناية تتبعهم وتقطعهم ومهادتهم وعدائهم بل وشدة تقويمهم وقصصهم بذلك مع كون الحكم عاماً لا لادلة التي ذكرها في غناية وضوح تلك الأدلة تحقيرها إلى النظر والفهم بل وثبت الاستدلال بها في المقامات ومع كثرة تلك الأدلة وعدم إمرن الشارع بما فيها لها بل وعدم وجدان ما يشير إلى المخالف كما ذكرت ومع احكامهم بملكوها بخلاف الذي بين العامة بل وبخلاف الذي من قبله على ما ذكرت واطلاعتهم بما هو المتداول بين المسلمين من ضمانه إلى زمانهم وحكمهم بالاحكام التي ذكرت واطلاعتهم عنهم مثل قولنا ببيع ثانياً وكذا وعلى الأمة إلى غير ذلك مما ذكرت وعلمنا ذلك في جميع الاحكام والأدلة التي ذكرت صادر عنهم ومد نظرهم بل في غناية الغريب إلى نظر من لا ادن ملاحظة وفهم فكيف مثام ومع ذلك كيف اتفقوا هذا التوافق الاتفاق على غير مقتضى الحكم التي هم حكموا بها ومقتضى ادلتهم التي هم اسوها وانقوها وهدوها واجروا احكامها التي انقضت عليها حق في كذا ببيع وغيره من كتب المعاوضات سيما مع كون وضوح تلك الجزئية لا ينبغي التراجع ولا يفيق له مجال كما ذكرت واشتد انك لا كان الوضوح والكثرة وحضار ما يخالف زيد بغير استغناء استدك كيف يمكن الاجتزاء عليهم وعلى مخالفتهم سيما مع قريب عهدهم بعهد الشارع وبعد عهدنا غناية الجهد وخصوصاً بعد ملاحظة ان كثير من احكامهم التي لم يظهر لنا منشاؤه بعد بل الجهد التام والانتفاع الذي اريد اطلاق عليه الى حد لم يبق في وقت مقام من المقامات التي لم يظهر التفتا باحكم فخطأهم بل الخطأ عند عدم اتفاهم بمثل هذا الاتفاق على الخطأ ونعم الطريقة طريقاً فيهم فانهم انهم ما يحكم بخطأهم ام بل ويقول اني ما انهم وليس من الفقهاء احد موجه حتى انهم واستعلم الحال ولهذا قال هذا الاحتياط حسن أه فتأمل في قاهر والقصور عن ذلك تكلف بما ذكرنا من تدبر واستدلاله بقول اهل العرف مثل الاستدلال على كون صغيرة افعال ضيقة في الطلب والاستجباب مثلاً وكذا لا تفعل في الكراهة والقرط العام في الخاص إلى غير ذلك لكثرة استعمالهم وقولهم غناية الكثرة بل وربما كان أكثر من الحقيقة ولا شك في

الاستدلال باطل ولا يصح الانحاز في أن البيع الذي هو في مقابل الشراء معنى بغيره بل يلفظ المختص وهو البيع أو الاشتراك بانضمام القرينة مثل التملك أو مجرد القرينة إنما انزع في البيع الذي هو عقد مثبته على الايجاب والقبول بالتقاضي يقتضي النقل من الطرفين جميعاً أنه هل يمكن تحقيق مجرد القرينة المظهرة للعنى الأول وقوله بالتقاضي كذا ولا على الأول هل القرينة معتبرة شرعاً أم في مثل الرطل والحجر لا سطر لا ب واما ما قلناه من قولنا أهاله مع تبادر غيرة أه قلت قد ورد عنهم صلوات الله عليهم ان الحلال والحرام هو اللفظ ورد عنهم في مقام افادة العقد اللزوم فليكن حفظاً وإيثاقاً ورد في اخبار معتبرة وإيتم ورد في مقام تعليم العقد بقول كذا وكذا قال كذا يصير كذا وردت كثير من قولنا معقول ان لا موجب له لا يحتاج إلى التماس اذ لعل الموجب هو ما ذكرنا وسيد كذا ما دل على نقل الملك حسب خوف الحقيقة دليل لا كثرين لا يجد عليهم فتأمل قولنا الغرض حصول العلم بالرضا أو في كثير من المواضع يجبرها حكم ويكره المالك على بيع ماله مثل وفادته ونفقة واجب النفقة وتقوم العبد على معتقده ونكره الرق ليرث إلى غير ذلك مما لا تحصى فالرضا غير حاصل بلها فاذا كان الغرض من العقد هو العلم بالرضا ليس إلا يلزم ان يكون فعل الحاكم ممثلاً لرضاها وحكاماً ايضاً وايضاً كثير ما يقطع بالرضا اشتد الرضا بل ونفى ذلك بل ويصرحان بذلك بأن يقول المبيع انا راضي بان يكون الشيء الفلاني مبيعاً ملكاً للمشتري والمشتري ايضاً يقول انا راضي من غير ان يتحقق منهما عقد ومع ذلك لا شك في عدم حصول النقل بمجرد هذا كما هو منك راضية بان تكون زوجة زيد بل وتتق ذلك لكن بما اشقت له وزيد ايضاً كذلك في ان يترجى هذا اليسار زوجي يترب عليها احكام الزوجية ولذا ابقا حتى الزوج ان تكون الزوجة الفلانية طالقاً ويظهر ذلك عند العدائين وكذا الحال في سائر المعاملات مثل الطهارة والصالح وغيرها إلا ان يكون مراده الرضاء بمذول العقد والظان مراده هو هذا لكن يرد عليه ايضاً مضاعفاً إلى ما سبق من حكاية كراه الحكم انه راقوا للمبايع التي قصدت مدلول العقد الفلاني في اليوم الفلاني من السنة الفلانية من المستوي الما منية والقرينة الحالية وما اظهرت أصلاً إلى لان والمشتري ايضاً يقول لك يلزم ان يكون مبيع ذلك العقد من تلك الساعة من اليوم الفلاني المذكور للمشتري وكذا اتى ذلك العقد كما كانا منبها عليها احكامهما من تلك الساعة إلى ساعة الاظهار والقبول وما بعدهما ويكون

ذلك كاشفا عن ذلك والتماسه ذلك لعله لا يخفى عن غرابه واشكال هذا فلو لا يلزم
ولو لزم ملتزم فكله بصحة مشكل القوت مضافا الى الغرابه بالنسبة الى الاحكام الشرعية
في العاقلات ويلزم ذلك الملتزم الالتزام في جميع المعاملات حتى النكاح والاتحاد المقضي
وعدم المانع بل وبما ليس في ذلك في الايقاعات ايضا فتأمل هذا وايضا سيجي في بحث
الغرض ان المفسد الذي لا يوافي والمحرر لها انما هو الشرط وبه لا يبيع وان كان من بينهم ما
قوله انه تجارة عن ثراض او كون التجارة عبادة عن مجرد التراضي بخلافه وكونه اعادة التراضي
مطلقا انما يملك لكن الظاهر في هذا المقام غرضه اثبات الاباحة ومجربا للملكية لا لزوم
واجب هذا يتصدى لانباته حيث يقول وجهه ان هذا العقد الى اخره **قوله** ظاهر كلامه
اللزوم فتأمل لا يخفى ان الاباحة كانت حاصلة بل والملكية ايضا عند الأكثر مقتضى
الامانة فلا وجه لبيان التالف ولا يجوز الرجوع لانه عوض عن التالف فله ان يقول النبي
ما لي الذي كان عوضا ما لك حتى اعطيك العوض وهذا هو مرادهم من اللزوم فتأمل **قوله**
والاجماع وتلك البيان او اما الاجماع فمعدول محجب واما الكتاب والمستفاد من الكلام
مضافا الى انه لا يعم فيها بل الموجود هو المطلقات في غير مثل او فوا بالعقود وما فيه فقد مر
عزت والمطلق لا يرجع الى العموم الا فيما اذا كان اداة البعض دون بعض اخر ترجيحه
من غير مرج حيث حصل اليقين بان المقرون بالصيغة المعينة مراد قطعاً من دون شائبه
ربيه فان الحكم بالعموم من ابي وابنه تبيل العمل بالنظر في مقام التمكن من اليقين وعدمه
منه ام محجة وجوابه محل نظر لعدم دليل يقيني فتأمل **قوله** هذا العقد فان الملك لو ثبت
في نفعه عقد احقيقا كان كل لكن الثاني في شؤنه **قوله** الاصل وعدمه ولما هو معاني
باصالة عدم اللزوم بل يمكن ان يبق القدر الثابت للملكية التي لا تنافي في عدم اللزوم يبق
اما لعدم اللزوم من غير معارض لكن يبق الاشكال في ان جميع موارد الاستصحاب يمكن التقضي
لهذا النحو وبلغ الاشكال بحيث لا يبق محجة الاستصحاب بل لا يخفى عن اشكال وتحقيق المقام
في علم الاصول لكن على تقدير عدم المحجة كما هو مذاهب الأكثر ففعل الاعتراض وادعاء انكار
لان الحكم بالاستصحاب في خصوص موضع انما يستند الى اجماع او غيره من ادلة الشرعية
فتأمل **قوله** بعقد بغير دليل اه فبما انه قد ذكرت الدليل الكلي اذا كانت للفراد
مصادره شائبة وان لم يستلكن في مقام الحكم عليها بالعموم منهم من خص بالمتبادر ومنهم من

حاشا الى ان النبي صلى الله عليه وسلم قد غلب في هذا المقام

منه

من فصل بان العموم ان كان من طريق الوضع فالثاني والا فالاول هذا بحسب القاعدة
لا خصوص مادة ولا فيناهم ويخصص لامور خارجة ولا اكثر في المقام على التعميم اما فلو لم يبرر مطلقا
او مفسدا او لظهور صحة البعض من النادرة من تبيل القبول وغيره من الدليل والاشتمال
العلة كما في فلو لم اكرم العالم ولعلها ان مقتضى التدين والايان الوفاء ولتستبطو
من مظانه والله يعلم فكيف يصير بغير دليل والارادة من البيع والعقد ذلك لا يقع بل النافع
ثبوت كونه من الافراد الحقيقة المتبادرة لها في زمن الشارع وظهور الملك في الزوم فيبانه
مضافا الى ما مر في قوله وهذا **قوله** اشارة الى عدم حصول الملك اه فبما انه قد مر وجهه
قوله وليس هذا مثل الصلوة اه لا يخفى ان طلاق الاخرى بالاشارة ولا شك في اعتبارها
الصيغة وعدم كفاية مجرد الرضا بل الشيعة متفقون على عدم كفاية لفظ السج والفرق
عبر عن الطلاق بهما في القرآن الكريم ومع ذلك لم يجب عليه التوكيل مع ان التوكيل ايضا
صدق وكذا الكلام في التهمة الا ان الله انما عقد حقيقة بل لا شك في ذلك فبما ان العموم
ولا يخص ويخصص العمل المتفرق في الاعصار والامصار وعدم نسب الشارع من يعلم العربية
ولا الامر به ولا لا تقل البيا العموم ابلوى ووفور الدوام والبناء على جميع العقود العينية
معاطاة ولا يمكن في الجمع في عصر ولا مفعلا الا انما الاماكان بالعربية او في صورة الجزع
لعدم خلاف الانصاف وورد لكل قوم نكاح وهذا اليقين مطلق وكذا الحكم ايضا فتأمل **قوله**
لا دليل عليها او فحاشا دليلهم اصالة عدم ترتيب الاشياء الشرعية ما لم يثبت والقدر الثابت من
الاجماع ولا دلة ما هو بلفظ الماضي وهو حقيقة في الانشاء للعقد في مقام العقد وما
عنه فحاشا لم يجب محتمر ودخوله في العقد وغيره مما دل على الصحة وفي بعض العمومات يمكن
ظهور في الشئ الا انه لا يلحق بالاجماع المنقول عنه مما دل على الصحة المذكور في كلامه
واته وورد في الآية والاشارة على بيع محل الشهادة ومحل الشهادة حتى يقين عندهم كما سيجي ولا
لم يرخص الشارع بما هو محل التراجع فان البايع وانك البايع لا يمكن اشارة وكذا المشتري مضافا
الى الفراد الشايخ المتعارف عند العرب والعجم والعقد وهو لفظ الماضي فربما يكون لا
والعموم مبني على المعارف المعهود مضافا الى ما سذكر من انه لو اقرحى مثل او فوا
بالعقد وعلى ما هو مقتضى اللغة ولا يبرر رجوع الى المعهود بلزم ان يكون الشارع قد عقد
معامله تحقيقا من اى كافرا وسلم مكلف في موضع باي نحو ولما عتبار وادى اختراع ولا يكون

بالعقد

العاملات بحسب الشئ منصرف في الطرق المفردة المعهودة عند الفقهاء والكتب الفقهيّة ولا
يكون توقيفية موقوفة على الثبوت من الشئ بل يكون الشئ تابعاً لاعتباري معتبراً واختراع
أي ختار في المواضيع القليلة التي ثبتت النع من الشئ مثل الزنا والعنف قبل القبض وغيرها
ولما دلت على المنهوى بفعل العومات ولاطلاقات وأن المدان في المقامات على الاستناد
إليها والاحتجاج بها وثبوت الإجماع المنقول لا أحاداً ولا تراوياً ولا من القرآن أو كونهما ثابتين
الإجماع ولا يقولون بحجة الإجماع المنقول لا أحاداً بخبر الواحد وإن ظاهراً فثابت قوله
كون الاختيار قبل البلوغ أو كون الامتداد بعنوان مابقة هو نفسه مبتدأ ومع ذلك يكون
صحيحاً محتملاً وظهور ذلك من الآية فيه ما فيه بل لا يتم الظهور بالقياس إلى كل واحد واحد
من القواعد سيما وإن يكون بحيث يثبت به أحكاماً مخالفة للأصل بل والأصل أن الأصل مثل
عدم العتة والأصل عدم شئها لا أنها حكم شرعي فتوقف على دليل شرعي والأصل بقاها ما كان
على ما كان والعومات الدالة على عدم حوازا الحكم شرعاً ما لم يكن برهان شرعي في غاية الكثرة
بل التمهيدات الطائفة في ذلك سلمنا لكي يمكن أن يكون الحكم بالعتة بعد ثبوت التمسك لما
سجي من أن معاملة غير الرشيد فاسدة قوله لا يبعد جواز بيعه إلا بقى اتفق على خلاف
ما ورد في الشئ الذي هو حجة بل شبهة كما ستعرف بخلاف بعض كثير نياس لا نقول به ومع
ذلك فارق موجوداً ستعرف أن صحة البيع والشراء جمع تكليفات كثيرة لا تحصى وإيجابات
محميات مثل وجوب الإقباض وإسقاط الخيالات وغير ذلك مما لا ينفي على المطلع بخلاف
الوصية فإنها تشر بعد موت الموصي والعق فأنه من الإقاعات ومع ذلك من العبادات
لعدم تحققه بغير نية القربة وتحقيق في محله أن الصبي مكلف بالمسئبات وهو صبي شرعية
إذا صددت منه ومع ذلك فهو ذلك في أكثر المواد وفقاً ذكره حال الصدق العرفية
مع أنها من العقود المجازة ومع ذلك القبض شرط في صحته على الأقوى ومثل صحته وأما الجاهل
الفارق كثير مضافاً إلى أن عدم حوازي بيعه وشراءه مضمون بالنسبة الذي لا تأمل في حجة كما
ستعرف ولا معارض له بخلاف ما ذكره أن ثبت من نص يكون حجة ولا شبهة في كونه محل
تأمل وشبهة كما سجي في مواضع قوله عموم الآيات والأخبار الاستدلال به في الآيات
مشكل بل لا وجه له لأن أوفا بالعقود أمر واجب المكلوم وبناء العتة على كون الوفاء
واجباً والصبي ليس مخاطباً بالخطاب الواجب إجماعاً ونصاً وكذا الكلام في قوله تعالى أن تكون

تجارة لا تستأمن من قوله لا تأكلوا أموالكم وما أصل الله البيع فهو بصي شكل بغيره القبيح
السياق وهو قوله وحرم الزنا مع أن الله من الحلية أنها متوجهة إلى من هو أهل للتحريم عليه
وقابل مع أنه لا يدل على لزوم والعتة فرع الزوم فتأمل مع أنه مطلق والمطلق ينصرف
إلى الأفراد الغالبة فتأمل أن يمكن الاستئصال مثله في الأخبار وأنهم قد أحاطوا بها فتأمل فيها
قوله هو الجواز مع التمسك التام أه لا يخفى أنه لم يدع أحداً أنه جازم على الصبي بل يقولون
ما فعله لا يبرئ شرعاً وتدعيه أن الأصول تقتضي عدم الإغفار إلا أن الانتقال في الإمداد
والزومات وغيرها من الثمرات والأحكام أحكام شرعية كيف يثبت من غير دليل شرعي وما
الأيادة والجواز يقتضي عدم تلك الأحكام لا بثبوتها بل بالنسبة إلى البالغ فضلاً عن الصبي
العومات التي أدهاها منها مطلقاً والمطلق يرجع إلى العموم إذا كان حمله على فرد دون
فردت جها من غير مرجع وقطعية أداة البعض مرجح كذا في سابقا مع أن المطلق ينصرف إلى
الشائع وهذا الصم مرجح آخر ومعلوم أن الفرع الشائع معاملة البالغ سيما في بلاد الحجاز على
أنه في كل واحد واحد من العومات والمطلقات قرآن ظاهر في الظهور في البالغ مثل أوفا
بالعقود والموسون مند شرعهم ولا تأكلوا أموالكم إلا أن يكون تجارة عن برأض منكم و
أصل الله البيع وحرم الزنا إلى غير ذلك تلياً خط ولتأمل مع أن العتة لا تظهر من أية أصل
بل الحلية ومن جهة يظهر العتة والحلية تستعمل في موضع يتفق فيه الحرمة فتأمل بل صحة
البيع ربما تكون مستعينة للتكليف بأن يعطى البائع المبيع ويعطى المشتري الثمن وانتهى
لا ضمان عليها شراً ويجبران عليه كاسبي والمحققون يقولون بأن الأحكام الوضعية ترجع
إلى التكليف كما أن التكليف يرجع إلى الوضعية بنوع من الاعتبار بل أنك بعضهم وجود
الحكم الوضعي وأدى إلى الاختصاص في التكليف وإرجاع التكليف إلى غير العادة من طائفتها
واللومين حسبته يتوقف على الثبوت سيما مع كونه الأصل براءة فتمت عن هذا التكليف
الزائد ومن هذا يظهر ضعف آخر في ثبوت الآيات والأخبار الدالة على صحة إبيع
بيع الصبي لا يخفى على المتأمل على أنه إذا بني الشئ على أن العتة من أحكام النزع
لا يرجع فيها إلى الواجبات والمخرجات أصلاً وترجع إلى الأولياء فلا فرق بين
ما إذا صيد والمعاملة من الغير الرشيد وغيره لا شران حكم الوضع بينهما فتأمل قوله
مع معقها بعد الغريزة لا يخفى أن الضعف فيها يجعل الأصحاب يلزم نقل الإجماع وكذا

مخبر بالاصول والاخبار منها صحيحة كما ستعرف في بحث الجرح ونعرض فيه ان المعارض من
 الاخبار رجول على التقية وغير ذلك فلا حظ **قوله** ولو جازوا الا لكراه لا يخفى ان
 المكو الذي استنوه هو المكو الذي يتجمع جميع شرائط الصيغة سوى الرضا ومن الشرايط
 القصد قطعا ولم يثبتوا القصد جوا والتم انهم معترف بعدم استنائه فلو لم يكن القصد
 لم ينفع الامضاء عند قطعها وموجوبه مضافا الى اعتراف التمس بعدم القصد مانع من صحة
 الامضاء وان لم يكن مكرها فكيف ان يكون مكرها فالكره يزيد على المنفعة عندهم لا انه
 يمنع المشقة وبالحاجة ما ذكرناه في غاية الموضوع من كلامهم مضافا الى قصر بعضهم بد
 وتبينهم كمالا فيقول غافل غير متأمل فعلى هذا انه عقد لعقد القبول بل العقد
 لان المعنى هو المباشرة للعقد وعدم الرضا حين العقد مثل عدم الرضا في القبول
 به بعد جعله بخلافه عن تراضى الا ان يفسخ فثاملا ولا ن عقد المكره عقد عرفا فان
 وقع الرضا شرعا لان الرضا شرط شرعا ولهذا يقول الفقهاء بان عقد الهاذ لا
 ينفعه الاحابة لعدم كونه عقدا عرفيا ولا يقولون انه وقع العقد او فاعه فثاملا
قوله الا ان يكون بخلافه عن تراضاه فان حصل الرضا حصل العقد التراضى وهو
 كاف عنده وعلى ما مر من مع اطرده ومبا لغت في ذلك هب انه مانع واما عند
 المشهود فلا ن عقد او فاعه ورضا شرط صحته فاذا حصل حصلت الاستجماع جميع
 الشرايط ولم يثبت اشتراط المقارنة بل الثابت خلافه بمقتضى الاصل فيتم له العمومات
 مثل وفوا عندهم وعند اهل العرف الا انه فاسد شرعا بمعنى عدم تحقق اثره من حيث
 الى وان الرضا ان حصل والا فطلقا والمراد من الاش الانتقال وغيره من الآثار
 الشرعية فالرضا شرط لازم كذا وان ضابقت من ذلك نقول بعد تحقق الرضا
 تحقق العقد لعدم ثبوت كون المقارنة جريا بل ثبوت عدمه كما قلنا فثاملا على ان
 الظاهر عند التمس انهم ان شرط الصحة حيث قال بل الظاهر المبطال ان فثاملا وقوله
 لا اعتبار فيه انه لا اعتبار من حيث عدم الرضا مطلقا واما القبي والجنون
 فطلقا من حيث اطلاق كلامه فليلا حظ ولنا مل ولاكتفى بحججه الدعوى **قوله**
 وما تجد عليه دليلك او الادلة التي ذكرها في عدم اشتراط الصيغة كلها دليل
 المقام مع زيادة ما في المقام وليتهم انهم حكايه في العتيل والالتى وتقريره

بالعقد في غير ما لم يفتحه
 والمانع من عقد در الجبل
 المانع من عقد در الجبل
 كراه

بعد فتح مكة **قوله** يمكن ان يكون الدليل على ذلك ما رواه الشيخ قدس سره في باب العيوب
 الموجبة للور من بخارة التهذيب في الحسن عى محمد بن قيس عن ابي جعفر قال قضى امير المؤمنين
 في وليه باعها ابن سيدها ابو غائب فاستولدها الذي اشتراها فولدت من غلاما غامحا
 سيد الاول فخاصم سيدها الذي اشتراها فقال وليه في باعها ابن يغزى فقال احكم ان
 ياخذ وليته وابنها فثاملا الذي اشتراها فقال اخذ ابنه الذي باعك الوليد
 فيذلك البيع فلما اخذته فقال له ابو ارسل ابني فقال لا والله لا ارسل اليك ابنيك
 حتى ترسل ابني فلما راي ذلك سيد الوليد احب ان يبيع ابنه ورواه الكليني ايضا في
 في باب الشرع الوثق من كتاب التجارة والصدوق في الصحيح في باب البيع من فقهم
 ولكن نية اشكال من حيث ان ما قال بعبه القبول يقول بعبه بالاحابة اذ لم يرها
 المالك ولم يفسخوا الظاهر من الحديث غير ذلك ويحتمل ان يكون المراد يد بيعه وقال
 اسنادى الحق العلامة المجلسي قدس سره رحمه الله ان كان عالما بانته قد اذن
 الابن بذلك فاجرى هذه الخلية حكم الله تعالى روجه مولدنا لعلمه كما يظهر من كثير من
 صلوات الله انهم كلهم على الله تعالى نعم مرا فثاملا لعلمه كما يظهر من كثير من صلوات الله تعالى
 كلامه على الله تعالى في الحجة مقامه انتهى **قوله** لا حاجة الى ما ذكره لا ابن الوليد حريلا
 غائبة ما في الباب انه على الاب تبة يوم ولذمع ذلك له التجميع في هذه الفقه الى والدليل
 ومراد المشتري هو ارسال الابن حاصه حيث قال لا ارسله حتى ارسل ابني ومعلوم ان
 لا يمكن اخذه وجسه من جهة الفقه التي لا ياب ان يعطيهما فليس ان الحكم الذي يرمى او كما
 تقيه وجعل هذه الخلية ابطال هذا الحكم الفاسد والابن خائن بعده على صحة
 من العهدة باعتراض الاب عليه ان يرد من الجارية وعليها البع من ابنا وعلين الجارية
 كانت موجودة عنده وكان قادرا على اعطائه واعطاه ابنه فبطل جسه مع ان ابن الخائن
 لعلمه على جبهه حتى يخرج من العهدة وانتم سلم هذا مع ان المالك لم يفسخ العقد كما
 لم يتعرض لامضاء نغاية ما ظهر منه عدم الرضا بالاقباض واشترى الجارية وابنها
 يمنع ذلك كونه منتهدا بين الفسخ والامضاء فثاملا **قوله** من اهل فقهه وليس شئ
 منه يفتقوا المرد من اهل هذا الباع اعاقل وهذا هو المراد في كل موضع يقول
 ان عبادته معتبرة ولفظه معتبر وهو اهل الاجراء الصيغة فثاملا ذلك فلا يردوا

انتم قولكم لعلكم تحكم في حرامه وفي الغرض اني من البيع انتم قال لا يبيع الا فيما
يملك ويمكن ان يكون يملك مبيعا على المفعول فلا يضر منه منع وهذا الاحتمال لو كان
اقرب لم يكن ابعدا لا يخفى على المتأمل ودوايه حكم في حرامه لادلاله لها كما ستر
نفسه عن ان يكون اقوى واما كونها اقوى سنداً انك لا بد ان يضر من الملاحظ وقوله في
انه ان الاصل عدمه حتى يثبت خلافه وهو مسلم سيما عند الاستدلال
بدايته وعده مشكل لا تصرف من غير انتم وهو حرام اجماعاً ولعل هناك كانت
قريته حالية وشاهد فخري وسجي في محبت الوكالة لو دخل ما هو الاول والاخر
جنا للوكل يكون مقرنه ما ضاها وما ضاها فيه منه فتأمل وسجي في كتاب الوكالة
ما يربط الى ما ذكرنا فلا حظ قوله الاصل واشترط التجارة عن تراخيه لا يخفى
بجداً صلا لما ذكره من الاصل بعد تحقق العومات مثل تجارة عن تراخيه انما كانت
في التراخي بعد حصول الاحارة وكذا احل الله البيع اذ لا شك في انه يبيع ويتبع
وانه يبيع ما لغيره غاية الامر انه يبيع فاسد مطلقاً او مع عدم الاحارة فاللحق
في العموم متحقق والمخصص منقوض وما دل على عدم حوز التصرف غير ما دل على
اذ المال لو كان عند صاحبه وانما كانت كلاً ما من الخارج فاي تصرف تصرفت سيما
مرادى الوقوف على احارة المالك نعم يمكن تحقيق ما ذكره بالتسبع الى الغاصب
فأما في ذلك اني بان يكون مجرد تلفظه بالصيغة تصرفاً فيه نعم لا يضر تصرفه
ثم قطعاً مع ان انتهى يكون مجتهداً على الفساد والمقابل الصحة التي في المقام بانه
ان رض صاحب المال بغيره ولا يملك فيه فطرته ثباتاً وبالحاجة ما ذكره هنا لا يلا
ما سبق منه في شرح قوله الاول العقد اه وغير ذلك من المتون بعده بل لعله
لا يجمع من غرضه لا تبالغ واصحابان مجرد الرضا كاف ولا شك في ان الاحارة هي
والتي بل لا يخفى على المتأمل انما اولى بكونه عقد من مجرد التقاضي وليس المراد
باوفا بالعقد العقد الذي يكون مباحاً خصوصاً المالك بل مطلقاً ولذا يكون
المأمور بالعقد العقد النيابي المنوب عنه واي فرق بين الرضا السابق
واللاحق في ذلك ولا امر بالوفاء لا يقتضي ان يدين القليلهم نعم من ان يكون
بعنوان المباشرة لا ولا التزام باللاحق حسب التزام مضمون عقد وحماية الاصلين

السابق والغلام

بأمر

وتبادر الفرق المغارفة فله في الغلام فيه مع انه ودد في الكاح الذي مبيعا على الاحتياط
النام فتأمل قوله والطمان انهم راجع الى عدم صلاحية البيع اه هذا محل نظرهما ههنا
بعد ملاحظتنا بيع الانسان ما ليس عنده صحيح قطعاً كالسلف والبيع بالذمة وبالحمل
لم يقل لا نقل الصيغة بالنسبة الى مال الغنيمة على انه ان اجازتم ولا فلا تترد
تحقق منك اقباض ولا امر ببل قال لا يبيع بالشيء الذي ليس هو عندك حال البيع كما هو
الظاهر ادعاء ان المراد من هذا هو ما ذكر فيه ما فيه وفي الكافي بسند صحيح قال قلت لعمري اني
يحبني يطيب من المتاع فاذا سألني التبع ثم اشتريه فابيعه منه فقال ليس انما واخذوا
ترك قلت بلى قال لا بأس به فقلت ان من عندنا يفسد قال ولم قلت باع ما ليس عنده قال ما يبيع
في السلف يبيع صاحبه ما ليس عنده فقلت بلى قال فانما صلح من قبل انهم ليسوا بسلطان اي
كان يقول لا بأس ببيع كل متاع تجده في الوقت الذي بعده فيه وهذا الصحيح وردت في الفقهاء
هكذا سألني القصة الرجل يبيزى للعوام من الرجل ليس عنده فينتزعه حالاً قال ليس به بأس
انهم يفسدونه عندنا قال ولى شي يقولون في السلم قلت لا يقولون به بأس يقولون هذا الى حال
نقال اذ لم يكن اجل كان اجداً حديث وورد اخبار كثيرة في جواز بيع ما ليس عنده والجمع ظاهرة
في ان المراد ليس بالعضو بل بالبيع بالذمة وبالعنوان الكلي جاكاً واعلم وان انتهى عنه هو مع ما لم
يوجد وقت التحول في الحال والمؤجل فيرجع الى وجوب القدرة على التسليم الذي اعتبره الفقهاء
وسبب كونه المقتضى ويظهر من الاخبار ان رواية الحكم اما ما فله بما ذكرناه ولا يصلح لافاد
حظ قوله وهو على ما اخبرناه فيه نظراً الى مضمون العقد انما نقل البيع الى المشتري
العقد عوضاً عن نقل الثمن الى البائع ذلك المبيع اي انشاء التقليل حي عام العقد والاحكام
والقول ان انشاء وان انشاء حقيق في الحال والعرض والرضا لم يتحقق لا بهذا العقد فلو كان
منشاء البيع فلا بد من تحقق الثمن الذي هو مضمون الثمن الذي هو اجبي بالتسليم ليس
هو مضمونه ومذلوله فاذا كنت لم تحقق عليه عقد وما تحقق العقد ومذلوله عليه هو خلاف
ما ذكرت ولك ان الرضا انما يرضى به وليس الا ما هو مضمون العقد ومذلوله بل هو مع
بأن لا يرضى الا بما لا يتقال من حين الرضا لم يكن هذا احارة العقد وانما بل يحتاج
الى عقد اخر كما لو وقع العضو حالاً فربى به لا بعنوان التأجيل الى اجل حينه وكذا
لوقا لو لا يرضى بالثمن بل بالزيد منه او يكون الثمن امراً اخر غير ذلك فظاهر ان الاحارة

الحلول بل بعد ان

لو كانت مئة والعقد صحيحاً فلا بد من القول بالكشف ليس إلا ولا فلا بد من القول
بالبطلان وعدم التماس كماله هو من ذهب القائلين بالبطلان ليس لا قد تروى **قوله** رضا
صاحب المال جوباً وسبباً لو تم ما ذكره لم ان يكون العقد فاسداً الى حين الوضو وبعد
صير صحيحاً وهذا خلاف ما اتفق عليه الكل اذا لقابل بالعقد يصح بانه صحيح وموقوف
على الحياة والقابل بالفساد يصح بانه فاسد مطلقاً ومعلوم ان مراد من العينة
هو نية التبرع في الجملة والفساد هو ما لا يقرب عليه اثر من الآثار بوجوب من الوجه
بل يكون وجوده مثل عدمه في نظر الشارع من دون تفاوت اصله وصاحبه والقابل
من ههنا لاثار الشرعية مثل كون الضمان على القابض فمعلوم ان ليس اثر العقد بل اثر
القابض كما ستعرف وبالحمل هذا امر واضح على من له ادنى اطلاع بكلام الفقهاء ومعلوم
ان تفرق بين العقد الفاسد والفضول الى حين الوضو اذا الفاسد لا اثر فيه الا في وقت
يكون حيث لو قربت عليه الوضو يثري وترب وهذا المعنى اثر من الآثار والشرعية
المفقودة في الفاسد امه وغير خفي على المطلع ان مرادهم من العينة هذا الذي ذكرناه
فان اراد ان الوضو شرط لصحة هذا المعنى فاسد قطعاً وان اراد فعلية التأثير
لم يكن لم يقل احد بالفعلية بل ومن الوضو اذا شك في توقفها عليه وان اراد ان يفتق
الا على الشرط الشرعي محال فمعلوم ان المقدم لا بد من ان تكون بنية او مبنية او سلمية
ولست لك اذا حكم الشرعي على حب ما قرره الشرع فان قد شرط مقدماً له ولا
قد شرطاً فمقتضى ما قرره وليس شرط من العلة الواقعية كما هو مسلم عند الكل وعلى الشارع
قوله **قوله** واذنه بوجبه من الوجه اه اذا علم الاذن فلا وجه مما ذكرناه
سابقاً في بحث الاحتياج الى الصيغة وكذا الحال في كل مقرب في مال الغير بالقياس الى صحة
عقد ومعاملة واما في نفسه فيمكن ان لا يكون مانع منه لانه تفرق في مال مسلم بطبيعة
نفسه لكن لو انكر صاحب المال الوضو يتحقق الاشكال واما اذا لم ينكر الا ان يقول
ان يد منك مالي وكان موجوداً لك تأمل في وجوب الرد عليه واما اذا كان مالاً
ففيه اشكال من جهة عوم على اليد ما اخذت حتى توردى وامثاله وان لم يتحقق
منه مع عدمه ولا عقد ولا شرط في انه اذا تلف يكون حجاباً بغير استخفاف وعوض من
انه تلف بسبب عليه بوضاء في الاثاف لك فتأمل **قوله** هو تعظيم كتاب الله اه لعل

وجعلنا قل والاشكال
واما اذا علم من الوضو
الانقضاء بالاشكال

مراده ان جعل المعصف معلوك الكافر استخفاف به بل جعل معلوك المسلم انهم استخفاف
ولما منع عن بيعه وشراؤه مطلقاً وانما يباح الورق والمدا والجلد ولا يجوز ان يباح
ملك الغني لئلا يسهل له استخفاف ولا ان الغني حاصل بان الكافر يستخف بالقران يمين
وربما يلقيه في القاذورات ويبول ويتغوط عليه احياناً بالله الى غير ذلك من انواع
الاستخفافات بل واشد وما ورد في تعظيم القران يمنع عن بيعه وشراؤه لئلا يسهل له
ينعق عليه في الحال اه فان ان تملكه هو ان الغناقة من دون تأخر زمان اصله
بلا تأخر تأخره المعلوم عن العلة وان كانا في الزمان متساويين ويتخذه فلا يتحقق
زمان يكون له عليه سبيل مع انه اصله والاسلام يقول ولا يعلى فلا يصح استخفافاً
لقباً على لوق وعدم ذلله عنه وعدم صيرورته محرراً **قوله** وتبسط الغني اه لا تخفى ان
البائع جعل في عهده ان يعطى الجوع وهو عبارة عن الاجزاء فالواجب عليه الوفاء
بالجمع فان لم يكن الوفاء المستحجب الاستصحاب ونقول على ما لا بد من كل ما يترتب
به وسكن الوفاء بالبيع يجب عليه لا تكان واجبا عليه في ضم الجميع ولا يمكن الاستثناء
باق للمالك الوفاء بالجمع لا وف بما كان واجبا على في ضم الجميع بل الواجب عليه الوفاء
بما استجبكم الاستصحاب ونقول على ما لا يملك كل ما يتركه وقوله الميور لا يقط
بالعمور ونقول النبي ان امركم بشئ فاقامه ما استطعتم ولا ان امتثال الامر واجب
وهو امر عني واهل العرف يلزمون بالانبياء باي جز يمكن ولا ان العقد على الكل بمنزلة
عقد معقد وعرفا وعقدك فتأمل ولعله ورد في الاخبار ان التمس بغيره ما ذكرناه فلا حظ
فان البيع قبل نسخ البعض كان صحيحاً بالنسبة الى كل بعض بعض وبعد تحقق الفساد بالنسبة
الى بعض لا يلزم فساد الباقي بل يكون صحيحاً بحكم الاستصحاب والمراد من العينة قرب
الانذار الشرعية ان كان على سبيل التزوم فعلى التزوم وان كان على سبيل الجواز
فعلى الجواز فتدبر ثم لا يخفى ان المشتري لو جعل الغني لم يعرض ليعقد فمعلوم ان النسبة
اليه وكذا ان الغني مال الغني ماله فان احاز المالك مع ولا يطل في الاول وفي
مال الغير في الثاني وللبائع خيار الفسخ لعين ما ذكرناه بالنسبة الى المشتري ومما ذكر
في حال ما لو كان المبيع والنسب جميعاً مال الغير فلا او بعضاً بانه مع امضاء المالك للبيع
الكل ومع نسخ يبطل الكل في الاول وفي خصوص مال الغير في الثاني ويكون للبائع

والشئ جميعاً جازاً ربعاً الصفة وما ذكرنا من حال ما يخرج البيع الثمن كل أو بعضاً
 جازاً أو جازاً أو غيرهما مما يصح تلكه ومما ذكرنا ما يقع العقد صحيحاً بالقبول
 حضور بعض الثمن وبعض البيع وباطل بالقبول إلى البعض الآخر من جهة
 الصفة بالنسبة إلى المجموع منهما وثلاً بالترجع الصفة إلى النصف منهما مثل ما يقع
 للبايع المبيع من مشتريين دفعة فقبل أن يطل رأساً لا يتحالة صحة المجموع والرجوع
 بالامرج وقيل يصح كل واحد منهما على سبيل التصحيح لما ذكرنا من الاستصحاب
 ما لا يدرك كله لا يترك كله والبيود لا يسقط بالمهود وإذا ارتكبت بني فاق منه
 ما استطعت وغير ذلك فيكون الخيارات للبايع والمشتري معاً فتدبر قوله فيرجع إلى
 كائناً في يدي شخص كان سواء كان البايع والمشتري أو غيره ولا يقطعه له مطا
 باسراً ولا منهما ولا يباؤه إياه وهذا لأننا في ما قال بعضهم أنه يرجع على المشتري لأنه من
 على كونه العين في يدي المشتري ولا تنه على أي حال يرجع إلى عين ما لم يلق في يدي المشتري
 كان الرجوع بواسطة البايع أو غير واسطة ويمكن أن يكون مراد البعض أنه يرجع إلى
 عين ماله التي كان مقتضى العقد المفسوخ أنه للمشتري ولم يفسخ فثلاً فانه يعيد
 لما كان مودة وجوب العين في يدي المشتري لها الأحكام تناسب البيع الفصول لهذا وجوب
 إلى ذكر خصوص هذه الصورة ولا غير هذه الصورة لا مناسبتها للفضول بل من
 الغيب من دون وساطة الفضول وإن الفضول إنما تفرع عما تسبب بعض الصور
 الرجوع إلى الغيبة فأنما المالم يكن عين ماله وإنما في حقه بسبب البذل الضمان فالرجوع
 على البايع والمشتري على حد سواء لكن لو رجع على المشتري يرجع هو على البايع في صورة
 الحمل وفي صورة العلم ذكر فيها ما ذكر في قوله ولا يبيع لما كان يتصرف أهلاً
 حراً لا كل والنظر وإنما الكلام في استحقاق المشتري عوضه فإن العوض عين ما
 البايع والناس مسلطون على أموالهم ولا يحل مال المسلم من طغي نفسه ولا يقال
 حكم شرعي يتوقف على الدليل فلو كان هو الأصل عدمه ولا أصل عدم الاستحقاق إلا
 أن في المشتري إذن له النظر بشرط أن يصير ماله الغير ماله والمشتري عدمه عند عدم
 شرطه وقيل أنه يعلم خوماً أنه لا يمكن أن يصير ماله ومع ذلك إذن له النظر خوماً
 إلا أن بقى ابن الجوزي به أنه إذن النظر إذا لم يوجد منه عوضه وفيه أنه عند النظر

أولها لا تعين بالردقة والبيع
 على المشتري من أصل البايع في ذلك
 للتدبر

ما كان ما أخذوا وبعد أخذ ما صرف إلا أن كلام الفقهاء مطلق غير مقيد بما ذكرنا وبقي القدر
 اليقيني ثم إذا لم يتحقق الأخذ في وقت عن الأوقات فإلم يتحقق الشرط لم يتحقق الشرط
 وفيه أن ذلك خلاف ما ظهر من المشتري إذ لم يظهر منه سوى كونه فثلاً للبيع يعني ثماً للبايع
 بأن يكون المبيع ماله وهو يعلم خوماً أنه لا يمكن أن يصير ماله وأن يراق في ملكية صاحبه
 ومع أنه ظهر منه خوماً إلا أن في النظر من غير حقيق على ما ذكرنا من أنه لا يباؤه صاحباً
 مع أنه يعلم أن صاحبه مسلط على الأخذ في جميع الأوقات حتى أن العقد وبعد بطلان صلحنا
 لكن يتم ما ذكرنا في صورة النظر لا التلف إذا كان ما كان غاصباً للثمن قطعاً والمشتري يرضى
 نفسه ملكه اليه وكان في يدي برضا وسجي عن الثمن في تحت القبض والبيع الفاسد وفيه
 أن مثل ذلك أمانته ما يمكنه وإن التلف من المالك فيمكن حمل كلام المتقدم وغيره من الفقهاء
 على هذا مع أنك قد عرفت أن حمله على الأغنى مثلاً بأسره انبسط عنه يعلم قوله وتصور
 وكيل البايع والمشتري أو كونه الوكيل متولياً للطرفي العقد على ثلثة أقسام الأول أن يكون
 وكيلاً لأجله أصيغ فقط فيكون البايع هو الموكل والمشتري هو الموكل الآخر ويكون أحد
 الطرفين هو الوكيل بأن يبيع من نفسه أو يشتري من نفسه والمساومة والمرضاة معروف عن
 صاحب المال باعاً كان أو مشترياً وهذا القسم لا اعتبار عليه أصلاً إلا أن يكون العاقد واحداً
 ولا اشكال من حيث الصيغة لكونه عقداً لغته وعرفاً بعنوان الحقيقة لعدم انعكاس التبع
 في وجهها وتجارة عن تراض وغير ذلك مما ورد في العمومات المذكورة على الصحة وانضم
 المثال أن يكون العاقد هو واحد أو هو مع غيره أو غيره وحده أو مع غيره وهذا لا اشكال
 فيه من جهة العاقد وإن كان واحداً لمعرفته وإنما الاشكال من جهة أن الآذن على الوكيل
 المالك من طرف البايع في إبداء الثمن ومن طرف المشتري في قصد وبذل جهده في دفع البايع
 وضع المشتري وفي الغالب لا يجتمعان الصفات القسم الثالث أن يكون وكيل في نفس البيع
 فبيع من نفسه وفي نفس الثمن فيشتري من نفسه سواء كان العاقد متعدداً أو واحداً فلو
 هو وغيره وعدم الاشكال من جهة العاقد كما عرفت ولما من جهة كونه المعاملة مع نفسه
 فغير اشكال شديد من وجهه كما كتبناه في سلسلة من أعطى مالا ليقرب في يوم هو منهم
 أنه هل يجوز أن يأخذ منها مالا فلا حظ وتزيد هنا أن الموكل يريد أن يبيع المالك في البيع
 أو الشراء فكيف يرضى أن يبيع من نفسه ويشتري منه ولهم يريد الخلو في البيع ولا

أولها لا تعين بالردقة والبيع
 على المشتري من أصل البايع في ذلك
 للتدبر

حقيق ١٦ من احدى الدهر اذ وقع المعامل مع انفس وما ذكره في حال قبل الوصل
 وان لا اشكال فيه ان لا نقره بنوط بالمصلحة اذن صاحب المال ولا اذلة المالك
 تحقق المصلحة يكون صحيحا والمصلحة بعينها ارباب الخيرة وان لم يوجد معرهم فلا بد
 لمن الاحتياط التام اذا باع من نفسه واشترى كي لا يقع الاحتياط بل هو ان يبيع
 فيمن زاد فليشترى مثله ولذا ورد في رواية ابن ابراهيم الخليل ما ورد في الاحتياط
قيل قد علم في اقل الكتاب عدم صحة بيع هذه الاشياء لعدم الاستفاد بها وقد عرفت
 الكلام فيه ومع عدم الاستفاد بها او لا ومع عدم صحة بيع مالا منفعة فيه ثانياً وبما ناله
 بعدم الملكية وهو حقان صح عدم الملكية لما مر ولكن الكلام فيه فانما يتحقق على دليل
 عليه في مثل هذه الاشياء بعد اخذها ووضع اليد عليها وعرفت انهم عدم ظهور فقد النفقة
 المباحة في مثلها فلا تغفل فان ختم الكلام ونشرها لا يستلزم عدم جواز الاستفاد بها في غير
 الاكل والشرب وما يؤيد تحقق الملكية بالاخذ قول امير المؤمنين ع لعين ما نلت وليدما
 اخذت وان ورد في مورد خاص بقوله الشيخ في كتاب الصيد انتهى قول لا يجوز الاخذ
 في كل شيء عدا ما حتى يثبت سماً احكم الشرعي فكون الشيء ملكاً من حقها يحتاج الى دليل لا يعد
 كونه ملكاً عاماً قوله لعين ما نلت لو لم يجرى على ان العبرة بعموم اللفظ لا بزيادة تخصيص
 فانه لا يرضى بها المحققون ولا تأمل فسادها مع ان مثل البق والبقعة والخنافس **قيل**
 من الخشرات والحماة والذباب ونصارها يكون ملكاً كاشي لا يمكن ان يتوقع به عاقل كيف
 ولو كان كذلك لم ان واضع اليد على الامور المذكورة ومن فئات تلك في ملكه
 او يشابه يكون ذا اموال كثيرة واملاك متوافرة وان من قتل قبل الفسول واليتيم
 عادياً متلفاً اموالها بما اذا كان كثيراً او قتل يكون ح في غاية القتل والفساد وان من
 اخذ القمل والقمل والخنافس ونظايرها يكون ملعوناً ما صيغاً صاباً فيجعله اعدوا ولا
 يكون الواجب على حاكم الشيخ الجبري بالورد والاخذ منه قهراً والردون من انك يجرى على
 المدعي البينة وعليه الخلف واذا تلف يكون عليه الثمان كما هو قاعدة الملك وان تحقق
 فيه متاعاً ومفروضاً وانما اذا تحققت في يد اثنين او ثوب المشترك والبيت كل حكم
 لكل بالقبلة على حسب عددهم وان اليد مقدم او البينة بالملك السابق او الابد السابق
 وان لم يرد يكون من الظالمين الذين حد الله نفسه على هلاكهم واذا وقع المتابعة يجب

على كل واحد اقتباس ما في يد ويجوز الخيارات والغرض في الجملة والغرض في الاجزاء
 الاخذ والبيع من البتة والمجنون والسفيه وان ماله لا يكون مطلقاً لا تزدوا اموال
 كثيرة الخيرة ذلك من الامور التي ينبغي ذكرها فتأمل مع ان الالف واللام في الروايات
 يفيد العموم على كامل سبق معهود وكذا افادة اللام الملكية لا خيال الاختصاص
 او الاستفاد فتأمل **قوله** والخشرات والقملات ولا يخفى ان مثل هذه الخشرات
 ليس بمال ولا ملك عرفاً بل هي العتة ولذا لا يقبل من تحت يده خنافس او في ثوبه وجسده
 فل كثيراً تزدوا مال كثيرة متعده ولم يكن له مال يقولون ليس له مال وملك وان علموا
 انه قمل في غاية الكثرة وملك خنافس بينه وذبابه وبقه وبرغوثه وامثال ذلك في حق
 السلب علامه الحقيقة ولا شك في صحة سلب المال والملك فضاء عن الاموال
 الكثير والاملاك الوافرة ولا شك ان البيع هو فضل مال وملك الى ملك الاخر ولو
 اعطى مفلس قلمه مفلساً اخر واخذ عوضه وسخر وبرغوثه لا يقبلها متابعان ولا
 المشتري خيار المجنون والمبيع خيار تأخر الثمن وامثال ذلك وكذلك الحال في الخنافس
 وغيرها وان كان ما ذكرنا مكابرة واختراع وان كان لكل واحد من القمل والذباب
 والبق سنان مذكورة في موضعها مسلمة لان تلك المنافع ليست معتد بها والملك والمال
 لا يتحققان الا اذا كان منفعة معتد بها فلذا لا بد من المذكورة ملكاً ولا بالخيار
 والنفقة والتول في ملك الانسان وجسده واما مثل حبة الخنطرة فتواضع ليس الا
 ومالك وان كان حقاً ولذا من كان عنده عشر حبات وعشرون حبة لا يقولون عنده
 اموال كثيرة واملاك وافرة بل يقولون ليس عنده اموال وملك بل ربما يقولون ليس
 مال ولا شك في صحة سلب الملكية بالقبلة الى الخبة الواحدة وهي مادة الخبز وعدم تحقق
 وكلامه عدم التبادر اذا لو اطلق لفظ المال والملك لا يتبادر الى الذهن حبة الخنطرة
 نعم في حبة الخنطرة انتحفة وانته مستحقة فيجوز ان يقبل الحقوقي والمال المجزون يحلف من
 عنده الخبة ان يقبل مال وملك ولا يجوز ان يحلف ليس في حق شرعي او في حق ائتم وورد
 عنه ما يبيع الا في المشتري ويقبل من الاخر وان البيع نقل الملك فلا حظ والبيع هو نقل
 المال والملك عرفاً وفقاً ولذا لو اطلق مفلساً يبيد الى الذهن الا نقل المال والملك ولذا
 يقولون بجزء البيع ملك المشتري المبيع والمبايع الثمن ووقال المفلس بعث هذه القملة ثلاث

واملاك كثيرة

الخبز والاعلى من كبريا وحيوان ولا الشرى ولا خبثا خيرا لقن وغير ذلك وكذا
 لو لم يعط هذه الخبز تلك الذرة من تراب ملكك وبالحمل اهل العرف يحملون مثل
 ما ذكر على السخرية والخرق وليس مثل ذلك من ابد من لفظ البيع والشراء على الاحلاق
 بل ويلبون عند اسم البيع والشراء الحقيقي وبالحمل لا يقولون ان يتبدل مثل ذرة من
 التراب وحقه من الحنث واللفظ والمحب والمثال ذلك انتم معاملته ومبايعه
 فتأمل وما ذكرنا من هذا في كلام الله والحنث الملاءم عند الله فان الحكم بعبء البيع
 شرعا يحتاج الى دليل شرعي لا عدم القصة لانه هو الاصل حتى ثبت خلافه كما حققنا واما
 ما ذكر القانع من انما شرف ~~وبعد~~ وسفاهة فقيرة انه كذا اذا اعطى مال كثير بال
 بخلاف ما اعطى مثل ومائتا ويرة فانه ليس كذا فتأمل ثم على تقدير ان يكون مثل شجرة
 ما لا بد ومثل القولة انهم ودخل مثلها في العومات الدالة على صحة البيع وكذا ما
 يدل على احكام البيع من عدم الغرر وجوب الاتيان والحياء وغير ذلك مما اشترط
 في احكامها السابقة اليه وكذا غيره من احكام البيع والدعاوى عنه محل نظرنا فثبت
قوله ويدل عليه الاعتبار لان الدلالة للاعتبار بل الاعتبار ما دل على خلافه لان
 الوقت حتى الاعقاب الى اخر الدنيا فكيف يجوز هذه الطغية ببيعها بالحاجة الشديدة
 واما الاخبار فلم ير سوى خبر واحد ومع ذلك لانما مل في ضعفه ومع ذلك دلالة
 انهم ضعيف لا تدل على ان البيع اذا كان خيرا لم يباعوا اذا مضوا ومع ذلك قال
 يظهر منه كون الوقت على الطبقة الاولى لا على اعقابهم انهم ولان ينقل الى وديتهم
 الارث فلا حظ قوله وصححه عن من يراه في دلالة الصحة على صحة بيع الوقت
 بالاعتق المعهود نظرا لا يخفى على من لاحظها بما فيها فلا فائدة فيها لما نحن فيه قوله فوالله
 له ما شاء الله ورجع ميراث المولى بقرينة قوله انما افاد ان يبيعها باعواها
 بلفظ الجمع الظاهر في كون المراد الورثة والقوله في الذين ونخصيص البيع وتعيينه
 به لان بيعه هو الولد بوجهيهما مطلقا وقوله يكون على ملكها اذ لو كان الميت
 هو الولد يكون البائع هو الاب فاما ما ينقل الذي الذي الذي عليه وقوله وان كان
 طاهرا فتأمل على ما في نسخة الكلبي والشيخ من دلالة قوله عليها بعد قوله فانها
 كلام من التامع او احد الروايات فيكون الرواية حسنة وان كان الضعيف عاجلا لاحتج

نظر قاضي

والله

فتأمل جدا قوله لا طلاق لغيره اهل ايماره من النص صححه عن يزيد بن ابراهيم ثم انما سأل
 لم يبع امير المؤمنين ثم اصحاب الاولاد فقال في مكان رقابته قال انما رجل اشترى جارية فاولها
 ثم لم يولد لها ولم يبع من المال ما يولد عندها ولد لها منها وبيعت وادى منها فقلت فبياعها
 سوى ذلك من الذين قال لان الظاهر من الرواية انهم موت المالك بقرينة قوله لم يبع او قوله
 بيعت وقوله فبياعه وقوله لم يبع امير المؤمنين م قبل المراء بالتميم في الجملة اعم من الحال
 لتعبر بعبء البيع الا بق منضاع انتفاع القدرة على تسليم كل البيع ولعل مستند ان الغرض
 من البيع والشراء وهو الانتفاع بالثمن والمثل لا يتم الا بالقدرة على التسليم فتكون شرط في صحة
 وفيه تأمل ولم اتفق على قبوله على هذه القاعدة مع قيام احتمال الانتفاع به وبه القدرة
 على التسليم بعض البيع ينبغي التوقف قوله لا وجه للتوقف بعد ما ورد في اخبار كثيرة من ان
 لا بد من القيمة معللا بان لا يحصل يكون راس ماله فيها وهذا ينافي بانه لا بد من التسليم
 حتى لا يكون العوض خاليا عما هو بانه فكيف يتوقف وكيف يقول لم اتفق على منع من ان
 الكلام بان المراد التسليم في الجملة على ما ذكرنا في بحث البيع القسوي ما دل على ما ذكرنا
 من الاخبار وايضا الاجماع المتوالتجرا واحدا حتى عند الفقهاء لعموم ما دل على صحة خبر
 الواحد الشامل لمن غير فرق وبدون تفاوت كالحق وايضا لانك في ان الخبر لا يرد
 من النبي كانه من بيع الغرض السلة من جميع المسلمين والفقهاء اتفقوا على كونه في كثير
 مما يدل عليه وبواعيه الامر وصحوا بان المراد من الغرض ان يكون مجهول الحصول قوله
 المقتل وهو الموافق للعرف مع ان المنع من الثاني يستلزم المنع عن الاول بطريق
 اول وايضا في الغالب يكون البيع والشراء مع عدم القدرة على التسليم سفاهة بل لعله
 كان كليا فتأمل وسبح ما يؤيد وما يشيد فلا حظ قوله فلا يصح بيع الا بقرينة
 ان قد ذكرنا في مسألة بيع القسوي ما يدل على ما هذا انهم فلا حظ واما السفاهة فيما
 يرد عليها ما سلكه الله في مسألة بيع القسوة ثم نقول ان اراد القدرة على تسليم
 الكل فالتمنع فاسد وان اراد التسليم في الجملة ولو يثنى منه فهم لا يرضون بذلك
 في غير مثل الا بقرينة ان يولد من القصة الا بما روي في الجملة في مثل الا بقرينة ان
 الجمع وفي غيره مثل الا بقرينة ان يولد من القصة فبالنسبة فتأمل لكن يرد اشكال
 اخر وهو ان اراد العلم بالقدرة ففساده ظاهرهما بعد الحكم بعبء بيع مثل

والاحتمال صحة البيع بدون القدرة
 على التسليم أصلا كما يصح به
 القدرة على تسليمه

على القسوي

الطائر الذي اعتاد العود وان اريد الضل فها يحصل في كثير من الاقنطن قوي مثل الطائر
يكون اقوى في بعض المرات فالحكم بعنوان الكثرة في مثل الاقنطن نظر الان ان يقر مره المعارف
لا يحصل فيه غل فنامل ولا يخفى ان الذي يظهر مما ذكرنا في مسئلة الفضول ومن الشبهة
لو ادب في الاقنطن ومن الاضداد الواردة في بيع فصل الاحكام وبيع لبن الضرع وبيع
ثمرة النخل وغيرها ان القدرة على التسليم التي شرط في الفسخ ليست مجزئة النخل للحصول النخل
بحصول الغصب واللبن والتمر والاقرن وذلك اعطى الجعل في تحصيله وينتبه المشتري
وبالجمله ~~التي~~ الذي يفتن حصوله ليس من جملة الفروض النادرة ولا افراد غير المعاني
وان كان ~~البيع~~ من الافراد المتعارفة اسم ما لا يظن حصوله فكلاهما متعارف فيه
فلد بالتمسك الى افراد الاقنطن وان كان الاقنطن في نفسه ليس من المعارف والاشياء
المعصوم من حي سأل الراوي عن حواش شره منع مطلقا من غير استقصاء لانه مظنون
ام لا مع ان الظن كونه مظنون الحصول كما عرفت فظهر انه لا بد من وثوق تام بالقدرة على
التسليم ولم نقل باشرط العلم وما مر في مسئلة بيع الفضول ايضا ثم قال لا بأس ببيع
كل متاع يجده في الوقت الذي بعته فيه وظاهره ايضا العلم او الظن المتأخر ولا ينافي ذلك
قولهم لا بأس ببيع الطائر اذا اعتداه لان العادة بمنزلة المحقق الى ان ما سلكه كونه الشئ مثال
فظهر مما ذكرنا ان القيمة ايضا لا يتصور بالظن كيف وفيه متفقون على عدم صحة بيع الكهول
المذكورة بغير القيمة بل والشهور لا يجوزون بالضميمة ايضا في غير الاقنطن ومعلوم ان حصول
الغصب في الاحكام واللبن في الفسخ مظنون بظن قوي غاية القوة بالمعصوم ثم لم يستعمل
اسم وكذا الحال في غير ما ذكرنا فتأمل فان قلت لعل المتع عن بيع الاحكام من جهة عدم وجود
البيع ويكون المراد البيع حلالا قلت لا هو ما ذكرت كيف ولتؤي سأل عن حكم شره الاقنطن
والامام ما استفصل في الجواب فتأمل **قوله** ما ذكره في مقابلة المقدرة لاشتد
في انه دنعر باناء الجوع فان كان عملة التسليم على البائع في استحقاقه التي يرجع ما ينفق
غير المقدور وهو سميح في شدة الضالة بالجوع ودواية سماعة لا تصلح للرجوع لها
من القاعة الثانية والصحة ايضا لا تصلح لعدم ظهور الدلالة فغير يمكن ان ياتر اقدم
على ان يكون التي في مقابل الجوع ويكون غير المقدور ايضا ملكه ومجوع الثمن
للبيع والمعاينة والمعاينة وقعت على هذا فيجب عليه الوفاء فكيف يقول

بمقتضى العادة الالهية
بل من حملة الانبياء من
هو مظنون الحصول بظن
في غاية القوة

وعد على ما بابا، وعبر المقدور الذي هو ملكي ولا شك في كونه قبل ملكه ولم يحقق ما خرج
عن ملكه ولا في أي وقت حصل يكون ملكه وقبل الحصول والتكسر منه يكسر العنق
وإما لمن التفرقات قلت سجي إن كل بيع تلف قبل قبضه فهو من مال باع وهذا
يقتضي أن يكون عملة التسليم على البائع في حوجه من النعمان قلت لم يحقق هنا تلف فان
كان عدم التمكن منه تلفا فالبيع كان نافعا من أصله فالعامة باطلة من أصلها ولو وقعها
على التلف والأقل يخفى التلف حتى يثبت الهلاك فظهر أن رواية سماعة موافقة لقلنا
وكذا الصحة لظهورها في عدم الرجوع على البائع مطلقا ومخالفة القاعدة لم يكن سوى العدم
ولا فرب لم في المقام للصحيح واتفاق الأصحاب وأما السقاية فغير متحققة في المقام كما عرفت
مع أنها لم تحقق لأن منها العامة من أصلها لم اعرفت قوله الصلابة من البعارة اعلم أن
بيع الصلابة عند الفقهاء صحيح البته أما مطلقا وعلى طريق بيع الأبق وجب الأول أن لا يضر
ليس لأن جهة العرب وهو مجبولة الحصول لعدم القدرة عليه والصلابة بحسب العادة مقدرة
عليها وبحسب الغالب الشائع المتعارف بمجدها وبأخذها بعد التفتيش والتجسس البائع وعلى
المسحذ والصالحة هذه ليس هذه الجهة الأولى من النظر للمقتاد الرجوع في مخالفة القدرة على
التسليم وظهور الحصول ولو سلم عدم الأولوية فليس بأضعف منه وعلى من لم يسلم الأضعف
فليس الحد يدخل به في حصول الحصول كالأبق لأن له شعورا وتدبرا وجبارة في إخفاء
نفسه وإخاها عن أن يتمكن منه ويسلط عليه ولذا بحسب العادة ليس مقدور التسليم وفي
الثاني أنها غير مقدور التسليم هي الضلال وغير معلوم الحصول بعده فهو مثل الأبق وقد
كان القدرة على التسليم فيه أزيد وفق الحصول أقوى فذا حكم الشارع في الأبق بما حكم
يكون ذلك الحكم هنا أولى أولى ولعل يمكن هذه الأولوية حكما فيلبيح البائع لعدم القدرة
على التسليم وحصول العزم لئلا لم يقبل بالصفة في غير الأبق والصلابة مما هو مجبول
وأما الشائع الطلابة بناء على عدم الأولوية انضم وفيه ما فيه فتأمل قوله
وهو هذا علم أن التلبيح في الأولاه يظهر من هذا أن القدرة على التسليم ليست شرطا
وفيها ما فيه مع أنه يظهر سيده كمن فحج النقد ولنسبة ما يظهر منه أنه جعل نفس
التسليم داخل في ما هيبة البيع وشرطا لتحقيق الانتقال فإن البائع لا يرضى بالانتقال
الأشراط التسليم وما بعد ما بين ما يدرك هنا وهناك فتأمل مع أنه يظهر من كالاتحاد

الرجوع

الرجوع من غير تحقق في بيع الابن مكر وفيما بينهم ما فيه وانما الفاضلة لئلا يبيع واحد
منها ما لا عز ولا سفاهة بيعها ام والقدرة على التسليم فيها مضمونة بالنظر الذي فيها
القوة بل اولى من الطر المعناد ومنها ما لبس كل بل حصولها غير مضمون على الابن
وسيا كان حصولها في غاية البعد فيها السفاهة ولا ينفع بالشئ لان مرجع السفاهة لا
العقلان فربما يعلو الفعل السفاهة لعدم فهم معتد به عندهم وربما لا يتاخر الرجوع او
يصل من البايع شئ فيحقق فيه العرفان فثاقل واما اذا كان البيع صحيحا يكون لا ريب
لاصل والعومات فالحكم بالرجوع الى الشئ يتوقف على دليل ولو لم يكن فلا رجوع بمقتضى
الاصل والعومات فثاقل جدا قوله عند المتابعين او ولما التفتي بحسب العرف
فلا شك في اعتباره لا سحالة الانتقال بدونه ومعلوم ان مجرد العقد يثبت العرف
الى ملك الاخر قوله ليرجع المجهل الموجب او لو ورد الذي من العار ان لا يكون مفعولا
للقرع والاختلاف في مواضع غير عديدة مثل السلف وبيع الغر والدين وغير ذلك وفي
بعض من الشروط الاخرى وغير ذلك فليتبين ولما تم مع انه يظهر من هذه المصنوعة
بعضها العموم فلاحظ قوله ولكن تأويلها مشكل او ربما يظهر من الرواية ان البايع كان
راضيا باي من ثمنها المشتري ولهذا في الف والخذ المشتري ساكتا عليه وبيع الواقف
المعصوم وما نازعته واما ان يجوز ان البايع كان راضيا باي شئ يعطى المشتري ويؤثر
دفعه او دون منه بل الله ان كان راضيا بالمقادير وما قاربه ويحل من القيمة بعد
ما عرف ان رفاعه تخاسر والتخاسر يعرف المتعارف وما قاربه ولعل مثل متعارف قدما
ايضا بان البايعين اذا اذلو المشتري عارفا ما هو يقولون اي شئ يعطى يكون مقصود
انك عارف بالقيمة ما هو لا يحتاج الى ان يعين الشئ لك لكن المتعارف ايضا ان قيمة
امثال ذلك ربما يكون تفاوتها لتباين الى معتقد البايع والمشتري وان البايع مظهر
الزيادة وميل قلبه اليها فيعتقد زيادة عما يعتقد المشتري كما ان المشتري من طوعه انقص
وميل قلبه اليه فيعتقد انقص ولعله متعارف ايضا انهم وبالمسا محون في هذا القدر
من التقاوت بعد ما حصل لهم الرغبة في البيع او في الثمن ففعل البايع لما وكل الشئ
الى حكم المشتري العارف بالمأهر وقال اي شئ يعطى مع انك تعرف القيمة وراى المشتري
ايضا قبل هذا المعنى من غير مضايقة ولا مما كثر في ما قبله من نصيب انه وجبه راضيا ورضا

وقد بلغ وراضيا بما اعتقده انه يعطى ما طهره وقطره وبيع ما به التقاوت المذكور من نصيب انما
ضايقه ام ويعرف ان معتقد البايع والمشتري لا يجاد تنقذان وقد رعبين شخص بحيث لا يزيد ولا
ينقص اصد فقل انه يعطى ما طهره وتوقع منه في صورة وكل الامر اليه كهدايا او باي اية
من انه لو وكل الامر اليه انقص من المتوقع بل وربما يزيد ون ايضا اذا كان راضيا
ولان في امثال زماننا نناهد امثال ما ذكرنا فلهذا قال المعصوم م ما قال انك اعطيت
الزيد فهو الشئ الذي عنت ورضيت ولا فلا تنقص من القيمة السوفية للعلم بان البايع
ما كان راضيا بانقص من ذلك وان القيمة السوفية اذا تحققت وتبينت وظهرت على
حسب العرف يكون راضيا ايضا على بعد ما نابت وما عطيت ما طهره وتوقع فثاقل
والحاصل ان المتعارف البايعة التي فيها هذه المساعدة ان كل واحد من البايع والمشتري
راض بالقيمة العادلة اذا تحققت وثبت فالشئ معني وادعا وان كان في معتقده
كل منهما انه كذلك او يكون بينهما مخالفة تكون المخالفة مكية لعلها ما يتباحر به في مثل
هذه المعاملة اذا كان الطرفان من اهل الخبرة فلا يكون عذرهما في هذا البايع
سوق فاذ حصل وقوعه بقي فثاقل قوله وادلا ما رايته حسنة الحلبي ان
اذا كان بناء المعاملة في شئ على الكيل او الوزن او العدد يكون تغير الكيل والوزن
او العدد عند المتعاملين غير معلوم القدر ويقولون لا نعلم قدره او تخمنه وقدره كذا اذا
ضموا كذا ان يكون بيعه كذا اعربا منها عنه لا عرف من ان العرف هو مجهول الحصول او
المقدار وما حمله اذا كان شئ يتفاوت معدله زيادة ونقصا ويتفاوت الثمن يتفاوت
ذلك للمقدار ونسبة الثمن بنسبة ذلك المقدار عند المتعاملين ولذا صار المتعارف في
الاقتدار ولذا يدعى اعتبار الكيل او الوزن او العدد عند العقول ولهذا الخبر بل
وعامة المتعاملين فلا بد ان يكون مقدار الثمن ومقدار الثمن معلومين حتى لا يلزم
تخلاف مثل الفرس والمجارية فان تفاوت الثمن ليس يتفاوت وزنها بل بالرجوع
في كتاب الاجارة زيادة وتوزيع من قوله وهي ربيعية بطريق اخر صحيح اما ما قل
في سندها اما الثمن فالله منه الفساد لان الصلاح مقابل لبيع ان الله قد سأل
السائل ان يفسد ام لا هي ايضا فربما فهم الفقهاء ايضا مؤيد وكذا ما سأل من البايع
عند قول المصنف ولو بعد راهد وفي هذا العنوان قوله لا احتمال اذالة الكيل

العذم

ملفوظ

كل واحد من الطرفين يتحقق الذنبين الموصوفين وأوقعا العامة على بطل متردد بينهما بدوهم من دون تعيين أحدهما لعدم التفاوت عندهما في الزيادة وعدم التفاوت في النقصان لا يمنع ما ذكره المحرر من الإجمال والتخصيص لتحقيق المانع الشرعي وهو الإجمال والفرد في الشيء منه مطلقا وإن كان الطرفان في غاية الشوق والطبيعة الكلية والذات معلومة لبعض الطبيعة الكلية ومتعينة من هذه الحقيقة إلا أنها غير متعينة بالنظر تحقيقها في ضمن الفرد في الخارج وفي أمثلة مبيعا ومثنا باعتبار تحققها في الفرد الخارجي ومعلوم أن الجريب الواقع في ثمره لا يرضى عنها جريب الواقع في غيره مما مثله كما أن النكت الثمرى غير الذنب لعنبي مثله خرج مماثل الأجزاء بديل وهو الإجماع وإن الطرفين متماثلان من جهة التماثل والاتحاد من جميع الوجوه لم يكونا عند العرف والعاملين والعقد الماهرين شديين متعاريين بحيث يكون التردد بينهما عزبا عندهم وجهه كدريج العرب كما عرفت ولا هكذا يختلف الأجل وغير متماثلها فيبقى تحت عموم المانع مما قبل فإن قلت إذا جعل بطل مستثنى من التماثل مثله مبيعا لا بد أن يكون متعينا ولا يكون البيع باطلا فلو كان خصوصية شخصها عزبا حدث في الفرد أم فلا يكون البيع باطلا قلت لما وقع البيع على الشخص المخصوص لا بد أن يكون متعينا إذا بيع سبب لنقل البيع جميعا في المشتري وغير المتعين بحاله انتقاله وانتقال الكلي التماثل من جهة تعيينه إذا فصل كل مبيعا ودنيا وغير ذلك حينما فالكل ينقل إلى ذمة شخصي إذا كان متماثل بخلاف الشخص وانما إذا وقع العقد على الشخص فلا حرم يكون خصوصية الشخص مطلوبة في ذلك العقد فلو لم يعيننا لزم الفرد والإجمال بخلاف ما إذا لم يجعل الخصوصية داخلية فتأمل

قوله فكيف يمكن المشاهدة قد عرفت أن الفرد المبيع هو المبيع يرجع إليه إلى أهل العرف وهو الذي يكون مجهول الحصول والمقدار عندهم وهو المقدار الذي يكون بناء تفاوت القيمة أو الزيادة في المعاملة عليه كالخطئة والسمن وأمثالها مما يحال ويؤخذ فإن بناء تفاوت الثمن على الكيل أو الوزن مثلا عليه حتما وعلى تفاوت الأوصاف أي الأوزان بل الأصناف أيضا في الموضع الذي يكون البناء عليه أيضا وهو لا يخلو وأما تفاوت الزيادة فهو اعتباري بحسب اعتبار المعاملين إذا عرفت هذا فنقول الحيوان مثلا لا عزم في الإجمال بمقدار وثمنه كما عرفت وأما مثل الفهم مما يكون المظن

من الساحة كالفائدة هل الهند
ورفع الغرض بالساحة والربح
المطلوب هو

بالتمتع بنا على أصل التامد كما انما رابيه فشرح مع وهو شرط ان التامد كما نية للتمتع
لعدم الغرض وفقدان الجهد بالنسبة الى ما هو سالم ولا ينشأ من هذا اذا وقع التراضي
عليه وكذلك الاستفاهة اذا كان كمنع لو اريد نوصا خاصا من المشتري او ارضى ولا بد
الاختيار لتتقق ما به التراضي فثا مثل قوله وكذا لا يجوز التقصير به وذلك لان جواز
الانذار اذا كان للشري خاصة يكون على سبيل الفهر من دون توقف على التراضي كما هو
مقتضى عبارة تم بعين عبارة كل من يقول هنا ولا يجوز له الزيادة الا برضا البائع او لا بد منها
او ينعى الى ذلك قوله وكذا لا يجوز التقصير به ومن جملتهم الشايع المورد ومن سلك
في هذا الايراد ومثل المحقق الشيخ على فلا شك ان جواز الانذار بالتقصير لا يرد للشري
لا يكون موقفا على التراضي لان القدر الذي يجتهد في الزيادة والتقصير ان يدعى قدر
التقصير قطعاً فلا معنى لان يكون للشري انذار القدر الذي يدعى قدر التقصير من دون
توقف على رضا البائع اتم ولا يكون لانداد ما هو قل منه وانقص منه الا برضا البائع مع
ان معنى جواز الانذار ان يجوز عدم الانذار ايضا كماله او بعضا فانقصه بخصوصه للشري
مذ كونه ضمنا والثما فان قلت بعد المورد لا يخص الانذار الفهر الذي هو ما يجتهد
الزيادة والتقصير بخصوص المشتري بل يجعله مشتركا بينه وبين البائع قلت على هذا لا يقيم
قوله ولا يجوز له الزيادة الا برضا البائع وكذا قوله ولا يجوز التقصير الا برضا البائع لان
ان جعل الانذار طرا معا فلا يستقيم احداق التامد معا بل لا بد ان يقول الانذار ان
من المشتري فقط ففي الزيادة يتوقف على رضا البائع فقط وان كان من البائع فلا يتوقف
على رضا المشتري اتم معنى ما ذكرنا وفي جانب التقصير نقول بعكس هذا وان وقع منها
معا فلا فرق بين ذلك الفهر والزيادة والتقصير اتم نصه التامد مثل على ان نقول
كون الانذار الفهر مشتركا بينهما فلا يفرق من عبارات من اورد الايراد على هذا
لا يقول به وخبره بالمشري كاهوط العبادة فلا يرد عليه لان فتواه انما هو على وجه
ومع ذلك هو نفسه محل نظر لعدم دليل عليه لان ما علم به من قوله التوافق
لا يقتضي التامد لانه احد لا يسلط على احد مال الفهر وان كان فذلك غاية القدر
بل لا يسلط على اخذ حصة من حصة مثالا ولا ذرة من تراب مثالا ولم يكن مالا
فصل عن المال غايه ما ينبغي تلك العبارة رفع ضري الجهد والغرض والضرب والسقوط

بالحكم

من الساحة كالفائدة هل الهند
ورفع الغرض بالساحة والربح
المطلوب هو

التراضي ولما نظرت على بن الجزية فعلم الشكف عدم دلائلها واضح بل مقتضاها نفي الاتفاق
 القهرى دليلاً وما ردوا به حسان وإن لم تكن صحيحة انهم مضية بهل الاصحاب
 مضافاً الى انها موثقة والموثق حجة على الاصح فقتضاها حصول القهرى المشتري خاصة
 لا يثبت منها اذ من هذا ولا يمكن حملها على صورة التراضي لا اتفاق الطرفين على حوز
 الاخذ وان كان يزيد ولا ينقص بعد رضا المبيع بل المداخلة في بين كل الفقهاء
 منها ان الرقابة انما هي في صورة عدم الرضا فتأمل ثم ان القهرى يتوقف على معرفة ما
 يحل الزيادة والقصير ولو بالظن فلو ظهر الخطأ بما لا يتبعه بظالم وجوب الرد
 الى صاحب الحق فلو سمع به ولم يأخذ لم يجب على الآخر التبول نعم صوره ودرست له
 يتوقف عليه وكذا الحال لو سمع بالانداء القهرى وغيره وعجز الجواز لا يقتضى الملك
 قهر ان لم يندرج الكلام في المقام انما هو في عجز الجواز فتأمل قوله التراضي يجب
لثانيه اه الظاهر الحساب من المباشر الوزن او الكيل اى الوزن والكيل
 هو المتعارف الا ان في البلاد الكبيرة بل وفيها الكبيرة ايضا من المبيع فانه قد يكون
 حلالاً لا بالاتفاق الظاهر من الاصحاب ولعقودهم موهوم الناس مسلطون على
 امواتهم لا يحل مال امرأ مسلم الا من طيب نفسه فالتدبير من ضماننا الا ان
 ايضا الامم ومن هذا يظهر وجه اشتراط كون ذلك من توافق منكم في الوضعية الشار
 لا تهم ما استفصل في الجواب فلا معارضة بين الروايتين الا من جهة البائس
 في عموم المفهوم ولا يعارض المفهوم المنطوق فضلاً عن موهوم مع امكان حمل البائس
 على الكراهة وكون الاول عدم الاكتفاء بالقهرى قوله وصحتها غير ذلك لا يخفى ان
 ريد الفقهاء العمل بمضمون هذا الخبر بهذا المضمون في مواقع كثيرة بل كل موضع
 كان من قبيل نحن فيه علواً به فخره الشريعة بحجة الضعف حتى عند التمسك ايضا فضلاً
 عن مثل هذه الشبهة واما القاعدة فنعلم ان القابض اقدم على القبض والاخذ
 على ان يكون الثمن عليه فالتحقيق ليس من جهة القبض كذا فان قلت الاقدام على
 الثمن انما هو من حيث اعتقاده انه ماله لا مطلقاً فبعد ما ظهر انه ليس ماله
 فك الاقدام فلا رضاً لان ما رضى به لم يتحقق وما تحقق لم يتحقق له رضا بربك
 هذا ورد في اذن صاحب المال في اخذ ماله بل واشتد فانه لم يرض باخذ

هذا القول لا ينفصل عن غيره من هذه الروايات فدل على عدم
 السبق للقول الاول في ص

هذا القول لا ينفصل عن غيره من هذه الروايات فدل على عدم
 السبق للقول الاول في ص

ماله والتعرف فيه وتسقط اليد عليه الا بان يكون مال الاخذ والثمن عليه وكونه
 ماله وتظهر ان الامر يمكن كل ذلك رضا لان ما رضى به لم يتحقق وما تحقق لم يكن ماله
 به فاحل مال الغير بغير اذنه ورضاه غصب بل اذا اخذ براضا بعفوان الامانة ثم نوى
 ان لا يعطيه بغير رضا متاخر وبما مثاله بل وبأدوات من ذلك ايضا والحاصل ان ما يثبت
 تعينها اذن له بغيرها متاخر عن مثل ما نحن فيه والحاصل ان الامانة عبارة عن
 صاحب المال من الامان ان يحفظ ماله والحفظ ليس الامانة لصاحب المال بياضها
 وليست بها ويجعل الامان ثاباً من نفسه في النية الحافظة وفي احسان من
 يتبع منه وليس الامانة في العرف الا ما ذكره ولذا يصح الفقهاء بالثمن في غير ذلك
 لا تخرج من عموم الحديث خصوص الامانة الشرعية والامانة المالكية وبقي الباقي
 فتأمل جذا وسبغ من الشارح في احوال البحث الوهم اعترافه بان كذا في الجملة فلا حظ
 واما قاعدة الاقدام فانه قد اقدم على ان يكون العوض المشتري والتمس له والمشتري قد
 بالعرض وكيف يتبعان بينا العوض والعوض عنه جميعاً اذ ذلك خاف يقول اعطيتك العوض على ان يكون
 التلخيص مالك والثمن عليك فكيف يجعل الثمن على واخذ الثمن منى وعلى ما اخذ
 منى وخذ مالك وان لم يملكك فعوضه كالحق الاشارة في البيع الفضولي فتأمل جذا
قوله وان لم يكن بسبب البيع بقاء ما ذكره لا يتحقق كون الثمن على القابض كما
 ذكره الفقهاء لا على القابض ثبت منه ورجع كل الى عين ماله هو مقتضى هذا القول
 اذ ليس معناه الا ذلك ويصح الثمن على القابض مع الفساد شرعاً فتأمل جذا قوله
 ويجعل على القيم كما في الغصب اه الذي يظهر من كلامه في كتاب الغصب ان الغاصب
 ايضا لا يضمن القيمة السوقية اذا تقاضت فعلى هذا يكون اعلى القيم بالنظر الى غير التقاض
 الحق بل يكون بالقياس الى تفاوت احوال المبيع وهذا هو المقتضى من القواعد
 بل ربما كان غيره من كتب الفقهاء ايضا ظاهراً فيه فعلى هذا لا شك في كون هذا القول
 هو لصواب لان كل ما تلف تحت اليد يكون على اليد ان تؤديه الى صاحبه سواء
 كان من الاعيان او المانع لكن لا خفا في ان المراد من القيمة في كلامهم هو القيمة السوقية
 فيكون المراد من القيمة يوم القبض القيمة السوقية ذلك وكذا المراد من القيمة يوم القبض
 فيكون اعلى القيم هو القيمة السوقية لا غير فلهذا بعيد هذا القول كما ذكره الشرح

ما صلب المال كما اذا اذنه فلهذا
 ثبت خلافه فلهذا كما لا يخفى في الغاصب
 على ص

بل لا وجه له لأن الغائب يؤخذ بأشق الأحوال مندفع وهذا ليس بغاصب حتماً ولما
أقيلة أتى وقعت في البيع ولا يكون من فعل المشتري في من البائع حتماً فعليه عوضها
عليها رتبها وما خارجاً عن نية البيع حتماً ولذا يكونان على المشتري حتماً على تقدير تسليم
عين البيع فعلى ما ذكرى يكون الفرق بين القول يوم القبض والقول يوم التلف في غاية القو
من قال بقيمة يوم القبض يقول بعدم اعتبار تفاوت المعسوق بعده ومن قال يوم
التلف يقول بعدم اعتباره قبله وبعده انهم وعدم اعتبار تفاوت التسوق لا يلزم القول
بأعلى القيم الا ان من مراده الاصل بالقياس الى حالة البيع لا تفاوت التسوق كما انما لا يعد
اعتباره بعد يوم التلف وهو بعيد قوله من معلوم ولا موصوف أو المانع من أن لا
معدوم صفة لأن البائع ان اراد البيع الحال كما هو مقتضى الاطلاق اوضح من ذلك
ينقل لأن الى المشتري وان اراد الانتقال بعد الوجود فالمدة مجهولة وان اراد التلف
بان يكون من حيث العقد مشغولة فانفساد من وجب من مجهولة المدة واشترط كون
البيع من شجرة معينة بل كون المبيع شخص المدة المعنية ولا يراه الثاني ان العدم من
العقد مجهول الحصول ومجهول المقدار حتماً ولو فرضنا حصول الفسخ بالحصول من مقتضى
العادة وان ذلك يكفي لرفع الغرض من جهة الحصول فالغرض من جهة المقدار موجود
لا رافع له اتم لعدم العادة في تعيين المقدار وتدمضي ان لا يقع له المشاهدة او
او الكيل والوزن وما يبيع مثل الخبطة والخراط بعد ما وجد الخبطة الاولى
فهو مبيع واحد ملحق من الموجود والمعدوم والمجهول والمعلوم ويبع حال بالقياس
الى الموجود ولعله بالقياس الى المعدوم انهم حال متعلقه بالعدة ولذا اقول بانها لعدة
ياخذ ما بانائه من الثمن من البائع على ما هو الظاهر ومقتضى الأدلة وان كان بعد التباين
لان القبض في مثله التقلية فلا يبرهن لانه حين العقد ظاهراً حصول بلجي مبيع حصول
بعضه يفتي بوجود حين العقد وحصول الابعاء من متصل بعضها ببعضه يفتي بخبطه وذا
لم يحصل فياخذ ما بانائه وجعل المدة غرض في غير مثل الموضع لما عرفت من كون الغرض معنى
مرفياً والمجموع الذي ابتدأه من حين العقد وبقي الاخرى مختط حصول متصل
الى الاخر ليس به جل المدة الذي غرض عند هذا الخبر والعقل والعرف وكذا الحال
في مقدار المعدوم فان الظاهر عندهم كونه على حد متعارف عندهم بعد ما حظرت الخبطة

للط

الاولى
باعت لا بعدون التفاوت المختل غيراً وما ذكره ان لو كان في الأصل في المدة لا
الانتقال بالنسبة الى العدم وجوز لا يبرهن وانما حاصل ان لو كان في حقه الفسخ في الأصل في حقه
لا يبرهن ويوجد النص المخبر به لا محاب والله يعلم قولهم بما يحسن القسم اه الحسن في كونه
موفق كما تصحح وعلى من حرم ادعى الشيخ اجماع الشيعة على العمل بروايتهم ويجوز ان القاسم تقضي
واحق كما حقق في محله ولقطع خبره من رواية من كتابه كما هو ظاهراً من كتابه بعد عليه من
الضعف بما يحسن بعد الاصحاب قوله لكن قال في آخرها اه لا يخفى ان الله وكما يحسنه
على من ان الضعف من مبيع الحلي المشتري كون البيع من ارض كذا فلا يخفى من مثله
واخرها ولا يفرق بين الروايات اتم لان المتكلم من رواية تقليه انهم المبيع والروايات
الكثيرة متفقة في البيع وانما ارضنا بوجد ذلك من الاول مفاد قوله المدة المبيعة
من ارض ان تعيينها انما وقع عند العقد لا ان يد منه وحين هذا من تعيين الشجرة
وتعيينها الثاني صح قوله فذلك اداة التلوا لاجمعها ليت مبيعا فظاهره في ذلك
كلها علم كون المبيع غرضه شجرات بعينها وشخصها لم يمتد كون ذلك الكلام لاجمع لغرض
لانائه في المقام اتم لعدم مدخلية ذلك في البيع في الموال ولا شك ان العرف
في ذلك المبيع العين الثالث ان الله من قوله قال وسأل من ارسل اه ووقع هذا القول
مقتضى القول الاول بعد فيه ثم الصحيح ولعله عدم التباس بما عدل كيف ينبغي بهذا
القول فان قلت اهل قولهم كان من جهة المني عنه وفساده وكيفية العلاج على
الواقع ولهذا قلت هذا فاسد اذ معلوم ان سؤال الرواة عن مثال هذه العادة
انما يكون عنهم معرفة العقد والفساد والسلطنة الشرعية في الدنيا لا انه هل لها في
ام لا عقاب ام لا ولذا ان كان يجابون بالمبيع يفهمون عدم الصحة من جهة فنية سؤالهم
وان كانوا يتفهمون ايجازهم انهم لم يبعد من احد منهم في مقام من المقام
السؤال عن الصحة والعيب بعد ما جعل المبيع عن العادة وما ذكرنا ظاهره على البيع
مع ان تعليمهم عدم التباس في المقام بما عدلوا ظاهره ان ذلك للصحة لا لتبطل
مثلا وهذا انهم ظاهراً من رواية لو كان من مال السائل في السؤال الثاني ما ذكرت كان
عن بخماد كوت لا من نحو مسائل ويطول الكلام ويغير تغيير المرام ويدل للمقام
ان غير المقام الرابع حصول القياس في صدر الحديث وفيه لو كان المراد ذكره

الثقة واجمع بالحمل على أن المراد من الصد الكراهة لا يمنع الحزاة لما عرفت من أن
مراد السامعين في معتب المعاملات إنما هو الأمر الذي لا يتولى التواب الأخوي حتى
ما ذكرناه ولأن التعليل لا ينافي الكراهة كما لا يخفى على المصنف ولأننا لا نشديد
الشدة بد من أول الأمر ثم القول بعدم التباس وإن التمس لم يقع عنه من التسلية
بالتقاس الجماعة خاصة وفيهم وبالنسبة إليهم لعل خاصة وإن ذلك لا جل خصوصهم
نقط مع أن السائل في السؤال لم يعرض لذكر الجماعة المعاملين أم وأتم من هو
يقع منهم خصوصاً أم لا فاضل عن أن يقول ما كان المعامل يتك الحضور والمنال
ذلك وما ذكرنا من قوله ثم ظاهر من ذلك البيع أو لا يظهر له فيما ذكره التمس وبناء
على أن الفقهاء لم يذكروا كراهة السلف قبل البلوغ وذلك لأن لا يعرض الفقهاء بكثرة
من الموضع يظهر من حديث كراهة شيء إذا استجاب به ولا يعرض الفقهاء لبيان ما جاز
مع أن المعبر عند الفقهاء وجود البيع في البيع الحالى وعموم وجوده في السلف فإن كان
المراد من هذا البيع الحالى هو السلف فيعمل ارض كذا كان عام الوجود ولذا لم يجرموا
البيع الحالى بعد وجود التمس قبل بلوغه وهذا هو الظاهر من الرواية وكذا يظهر
من الروايات وبعضها يدل على انحياز بعد الوجود وقبل البلوغ وبعضها على
المنع فتأمل جده **قوله** فكيف يتحقق الإجماع أو مخالفة ما ذكره في وجوبه
للإجماع محل نظر بعد أن يكون في كتب فتاوى راجع عن ذلك ولم يقل وأما
فقد ذكر عدم مخالفة مع أن مخالفة كلامهما في خصوص كتاب لما ذكره من الإجماع
وكونه مضراً في تحقيقه محل نظر ظاهر بل ربما قيل أن ما ذكره الشيخ في الكتابين
في مقام ليس من هذا له فتأمل **قوله** فقد يقال أنه قد عرفت عدم التمس ببلوغه
أنه معدوم بالحكمة فيكون داخل في بيع الغرض المنه وما يجوز مع العقد
على تقدير الصحة لفرق واضح لأنه أقرب إلى الحصول بل ويعيد غاية عهده
كما ورد التعليل به في الرواية **قوله** أنه قد خور في الرواية أو الرواية إذا خا
الأصل والقاعدة الثابتة شرعاً لا يجوز تخصيصهما إلا إذا قلناهما
قوامهما لا أن ذلك تجاب تخصيص العام فيعتبر فيه سماع ما ورد في النص
أن الحمل الذي خالف السنن مردود وأنه يرضى على ما يراى الأحكام الشرعية فإن

فقد خالف السنن مردود وأنه يرضى على ما يراى الأحكام الشرعية فإن

ما يرضى

شأنها فيقبل ولا ينفذ هذا مع أن القاعدة من الخبر المتواتر والمقطوع بعلمه
عليه من التمس من بيع الغرض ومن ذلك جازم والرواية ليست مقبولة ومعه
الأخذ ما ذكره الأصحاب وإن كانت صحيحة فالمقابلة والمقاومة مشككاً بما
رضيها لأخبار خاصة موافق للأصل والقاعدة والتجرب ولما عرفت بطلان
الامرئ هذا على تقدير وجود الشاهد ومع ذلك قد عرفت رجوعه على تقدير
قوله به ودعوى الإجماع على عدم انحياز هذا كله على تقدير دلالة الرواية وقد عرفت أنها
فيها فتأمل **قوله** المراد بالتبعية أنه لا يخفى أن ما هو المقصود بالبيع لا يضره لزوم
ذكر من البيع مع أنه لا فرق بين الذكر وعدمه بعد القطع بكونه مقصوداً ولا شك
في كونه مقصوداً لدلالة الالتزام منه كافية وأدلة عدم انحياز الجاهل في العوض
غيرها مدلة لأن الإجماع غير متحقق بل لعل الإجماع على خلافه ولا ضرر ولا عجز ولا سفر
مع أنه لو كانت مشاهير لم يتحقق البيع في الأشجار والبهائم والحمامات والكنائز
والخضر والزرع وأمثال ذلك ولا شك في تحققه فيها بالإجماع والنصوص بل في
من الذين فتأمل وما ذكرنا من ظاهر ما ذكره **قوله** فتدبر **قوله** بشرط القطع أو
الظان مراد من يقول بشرط القطع أن يكون المقطوع فيه نفع معتد به عند العقل
بحيث يخرج عن السفاهة والعز والضرر لأن ذلك شرط مطلقاً **قوله** والوجود
في التمس **قوله** وقال في القواعد إذا ظهر بعض التمس جازم مع الإجماع لعل قياس
على جواز البيع أن يرد من سنة بعد الظهور بطريق أولى أو أنه قاس الظهور على
الأصل ولا طعام المراد من في الأخاد بناء على اتحاد حكمها عنه وإن المناط
لصحة البيع هو الظهور والأدلة للاستحباب والفضل فتأمل **قوله** لا يخفى
أن الأخبار خالية عن ذكر كونها على الشجرة فيمكن للمقابل تخصيص الإجماع بالحق
القول به مطلقاً إلا إذا علم الطعام بحيث يشمل كل ما كثر كما يظهر من بعضهم فتأمل
أنه **قوله** لا يخفى أن المانع هو العلة المنصوص عنه وهي كون الطعام
مكيداً لا تقيم الطعام لعدم الثبوت **قوله** بل بالمشاهدة أو كان كائناً ما كان
بالمشاهدة لكن بالكيل والوزن الخرص والخميني والوارد في الأخاد أنما كان
بمعاوضة المتاع ما لم يكن كيك ولا وزناً والنكرة في سياق التقييد العموم لا

بالمشاهدة

ان يقي الكيل والوزن الحقيقي الفعلي هو المتبادر لكن سيجي في بيع محم الغنم بالشاء مؤتمن على
 انه كره ذلك وورد انهم ما كان يكون الحلال وانهم كن فحق يكون والمنهون على بالحق
 فتكون حجة وان قلنا بعدم حجة وان قلنا بعدم حجة المؤتمن مع ان الحق انه حجة وهذا
 يؤكد كون المتني في الاخبار هي العوم المذكورة في بعض الاخبار انه لا ريب الا في
 او يوزن وظاهر التحقيق الفعلي ان لا يمنع ذلك ويقال بكفاية التحقيق في الجملة سيما
 القربى المبرورة ولعل هذا منشا تعميم المشهور مضافا الى ظاهر رواية العامة ورواية
 عبد الرحمن الانيه وان استثناء العربية انما ينشئ على القول بالعموم والاستثناء اجاب
 يعني ان الاستثناء يختص بها بالشرط الانيه واما الجلي فظاهرها غير ادونافا
 فيمكن حل الحسنة الاولى على العربية والثانية على التقييد او غير ذلك في المشهور
 من المؤيدات هذا غاية ما يمكن ان يقي من قبل المنهون واما من قبل بعض هؤلاء
 فكذلك في ذلك من ملاحظتهما معا والتأمل التام ثم تخصيص الراجح وما يؤيد ذلك
 اطلاق لفظ ثم في الروايتين الواردة في العربية وما في الكلام سيجي فيها تأمل وما
 يؤيد المشهور ان اتحاد الشئ والشئ مخالف لما هيده البيع كاتحاد البائع والمشتري
 وكما انه لا يمكن ان يصير شخص واحد باعيا ومشتريا معا بمعنى انه يجب الحقيقة هو
 البائع وهو المشتري فيكون يبيع من نفسه ويشتري من نفسه وانه باطل قطعا اعم من
 يكون منضماع اخلال ذلك لا يمكن ان يكون شئ واحد متبا وسبعيا منتفلا من البائع
 الى المشتري لشرط ان يكون منتفلا من المشتري الى البائع بغير العقد ومن حيث
 يكون عوضا ومعوضا عنه وان يكون مالا للبائع منتفلا الى المشتري بعوضه وان
 يكون عوضا مالا للمشتري منتفلا الى البائع عوضا عن ماله البائع المنتقل الى المشتري
 فان البيع من العقد والمعاوضة ومعنى قولك لعبت هذا ايمنا ليس الا اني جعلت
 هذا مالا لك باناء ان يكون ذلك مالا ونقلت هذا مني اليك باناء ان يكون
 ينتقل الى ولا شك ان البيع يجب للغة والعرف والشرع هو الذي ذكرنا فلا يمكن
 اتحاد العوض والمعووض عنه وانتقال احدهما لاسب انتقال الاخر مع كون احدهما
 معي الاخر وان كان منضمعا مع شئ اخر انما على بعض الوجوه هذا مضافا الى
 المفاسد الاخر التي سنبين كرها الشئ فاعلى هذا لا يثبت في بيع شئ من الاشياء

نقل

نظما فلا وجه للتخصيص ثم اتخذ وجب اذ بيع وفيه الاول بالمراتب والتوجه الى ان
 عنها بخصوصها والثاني بالمخالفة والتي عنها بخصوصها فتأمل مع انهما كان في الغرض
 العرف هو المعنى اعم بل معين انترك لما عرفت فتأمل **قوله** عوضا عن المضاف اليه
 تأمل **قوله** انما بين ضمان الامتراء والحق انه نقرة جليل كما حقه في الرجال ولذا انما
 يتحقق من الفقهاء الحكم بغير حذبه ومنهم من يرفع في المقام مع انها مخيرة بالشرع في عمل
 الاحتجاب وموافق رواية العامة وغير ذلك مما اشرفنا فتأمل **قوله** ويمكن التعميم
 اه لا يخفى ان ما ذكره اذ علة موجبة للقدي قطعنا كما اشرفنا وانما كيف خضع ذلك
 في بالتمز والحب وعمل لكل واحد ما مخصوصا دون سائر العروض والاحباس
 مع ان العلة مشتركة وان التوجه الى التي عنها بخصوصها دون الاشارة الى وضع
 اخر ام انما على ذلك قطعي انما ليس يبيع لغرضه وانما يمكن ان يصير بيعا كما اشرفنا فليكن
 اهل الغرض والعرف واهل الشرع على كونها من البيوع التي عنها وانما الظاهر
 اقله والعرف هو المعنى اعم وهو حجة في وضع الحكم فليلا خط ولتأمل **قوله** لفظ
 العلة وهي الرابا من حكم يكون العلة هي الرابا بعدى الى ثمة كل شئ كما لعلنا في العلة
 ويمكن ان يكون عدم بقية لاسب الاجماع لا يبرى ان من تقدم عليه من القدي
 انفق على التخصيص بالتمز والحب فيكون من المستثنات من الرابا لكنه بعيد ولا
 ان العلة ليست هي الرابا كما ذكره بل الاجماع والنقل لكن عرفت الاشكال في التعميم
 التخصيص وان الاظهر هو التعميم لولم نقل بتعيينه فتدبر **قوله** واثبات التحريم
 واحدا من الرابا في ان العلة هي الرابا لم يكن اثباتا يجرى هذا الخبر على
 بل كونها رابا وانما العلة هي الرابا او احد جند بعدل به عن الاصل ويحصل الكتاب
 به على المشهور وعند الشئ انما لا يجب ان يكون صحته متفقا عليه فلا يكون
 وليس ههنا اجاع بخلاف مصنف الخبر وظاهر حسته اخلى غير معمول به قطعا
 مزكوك سيما بعد ما عرفت هذا الخبر وما صححة يعقوب فلا دخل لها في المقام
 منفق عليه وهو مضمونها ودوايتها الى الصباح انما لا دخل لها في المقام اصلا لان
 الذين على الدلالة ليس يبيع قطعاً وليس فيه شائبة رابا وان وقع فيما لا يرد
 كما سنعرف ولان الرابا لم يقع شرط عند المقارضة وكذا النقيضة وهذا هو

التي هي العلة في البيع
 التي هي العلة في البيع
 التي هي العلة في البيع

فلا يكون من المقام عندنا ان
 فلا يكون من المقام عندنا ان
 فلا يكون من المقام عندنا ان

عدم كونه دليلاً ما ذكره الشبهة لا تدل على معلوم فتأمل قوله والطمان في التواضع
 القول أو القدران في التواضع من جهة كون ذلك ادعاء للقرض ولعطاء له من غير تحقق مشايعة
 فإن المحرم والموجب لكونه ربا هو المشايعة ولهذا لو أعطى المستقرض ارباً يكون حلالاً
 بل يكون مستحباً كما سيجي ولواخذ المقرض اقل يكون ارباً حلالاً لا تداراً وساقط لبعض
 حقه وله مستحباً به وورد في غير واحد من الاخبار في قرض قرص الخبز وعده الحرام
 ان المقرض ربما يريد أكبر وربما يريد أصغر من كل ذلك لا بأس به والمقرض في هذا الخبر
 اعتقاده ان ما في يده يوفى بما يلزمه ما طلبه وعلى تقدير عدم اعتقاده لا ضرر فيه لانه
 يلتزم بالامر ما لم يصب في امره في صور تلك الاول القابلة وعدم الضرر في دفع
 والناحية كونه ارباً وعدم الضرر فيها ايضاً واضح لا يترتب بغيره واحسان بل وان كان
 المستحب الشرعي الثلاثة كونه ارباً ولا ضرر فيه ايضاً اذ غلبت فيه القياس على ارباً
 وساقط بل استدعاء مستحبين الاحسان بالنسبة الى الاخ الوكيل والمساهلة
 في الانتفاء بحجة الله تعالى فلا طريق الى قولهم التواضع قوله عدم الزيادة عند البيع
 أو المنع من الزيادة عند البيع من جهة النص والفتاوى والافلا اصل عدم المنع
 لعدم كونه ربة كونه على الشجر نعم لو قلنا بانها ربة فالاصل المغيض فيه وهو ان
 الحرس فيها باعتبار استئثارها وبما كان عدم الضرر عند الخفاف ايضاً باعتبار قد
 كان باعتبارها من النص والفتاوى فتأمل وما اشترط الحلول والتجمل في ذلك
 يصير بيع الحمار بالحالي او المثلث لعدم تحقق شرطه ومن هذا الخبر عدم اشتراط التقابل
 كما قال الشيخ قوله بحاز الاستثناء من الملازمة اهـ فذكرت فساد ذلك ولعله لا
 يمكن الا ان يقال ان ليس ببيع حقيقة بل صورة بيع ويدفع كلام هذا الفقير وظاهر
 الخبر الذي رواه وطاهر فنادى الاصحاب بل لم يكن يعلم بغيره استثناء
 وانتهى لا خصوصية له بالعربية ان كل شيء غير العربية اعيان يكون صحيحاً ان لم يكن
 فيها ما يغير ومعاصرة اهـ فتدبر ثم ان شمول العربية لما هي في البتة لعلها المتشابهة
 من كلام اهل اللغة فيشملها اطلاق بعض الاخبار مثل ما رده في معاني الاخبار
 ولعل هذا مستند الاتفاق مع ان الاتفاق كما لان الظاهر الاجماع فتدبر
 ويمكن ان يكون الضعف في العمل الاصحاب بناء على ان التقييد بالدارس بآ

المثال او ان اصل الحكم كان عاماً في الدار وانما لغالب او كونه في البتة نادراً
قوله المصلحة والتقييد بشرط السلامة سيجي في كتاب المزارعة ما يظهر منه
 التقييد بشرط السلامة واعتراض الشبهة به وتطهر وجهه وورد اخبار كثيرة في
 حكاية تقبيل رسول الله صلى الله عليه وآله ثم ما روي في بعضه من عبد الله بن رواحة ومن غيره
 بان بعضهم يصف تلك الممارجة بحصة او يأخذوا المتصدقين منها ارباً المفضل انما
 هو في عين تلك اثار لا قيمتها والفقهاء في من حيث الزكاة وحضها يدرون حكاية عبد الله بن
 رواحة وليست بكونها لجامع انما فهم في كون ذلك الحرس مشروطاً بالسلامة بل بما ذكرنا
 ان اصل التقييد من فعل رسول الله صلى الله عليه وآله مع اهل الخبز بل لا حظ وكذا لا حظ
 الاخبار ونما مل بها قوله وكثرة المانة اهـ بعض المواضع يكثر المانة غاية الكثرة بحيث
 لو اخذ كل واحد منهم سنبلة او حبة غنم او ثمر او مال ذلك ليحقق من عظمه وانساد
 ما يدفع الباب لهم لئلا يضر النفع قطعاً والفساد في الارض انتهى عن جماعة
 اختلاف نظام المعاش بالقياس الى ارباب البساتين واهل البلد والمانة بهم ولذا
 لو وقع ذلك من جلد او ظب من عسكر وامثال ذلك تخرب تلك الديار او يشتد
 احوالهم غاية الاستعداد لفعل ما ورد في النع ورد بالتسبة اليها وما ورد في الجوار
 ورد في القرى العجبة عن الطرف المسلوكة كثيراً فلما تحقق فيهم المانة بل المشاهدة
 ان في امثال المواضع لا يبيعون ولا يشترون مداً وهم على الاكل بالاعوض وعاداتهم
 التحليل وعدم المضاربة والله يعلم قوله هو عدم امكان الانتفاع به اهـ فقير
 والفرق في الشفاهة بل ربما كان اجماله ايضاً في بعض المواضع هذا فيما لا انتفاع فيه
 او لا يكون انتفاع حكيماً صحيحاً عند العقلاء ما اذا كان فيه انتفاع حكيماً اذا لم يكن
 ذممه او يكون مذموماً ببيع حلال او مؤجلاً باجل معين ويكون فيه الانتفاع حكيماً
 بعد اخذه وسلمه ولا يكون مقدان محمولاً بالجهل الذي يحصل به الغرر المتفوق
 الانتفاع ولا ما يغني من الصحة كما سيجي فتأمل قوله الحصول العلم في الجملة اهـ لان
 هذا القدر لا يقبل من المقادير بالنسبة للمجموع الحيوان فما يتباح في جملة
 وعدم الغرر والغرر والشفاهة بخلاف ما كان البيع هو ارباً من او الجدل ان التباين
 بالنسبة الى هذا القدر القليل من المبيع لغيره ما يتباح به وغرر وضروعه وسقوله

الجلد فالضاد فيه اظهر لان الاعتبار فيه الضميمة فلا يمس ملا حظها وبالحمله الفقه والكثر
تفاوت بالقياس الى المبيع بحسب العادة وهو شرط فتمام **قوله** والامام في تلقى الحبل
آه لا يخفى ان رواية عقبة بن خالد ظاهرة في ان المشتري لا يصير ضامنا لما له لا بعد قبضه
وسيدنى الرواية في بحث الحيات والسند مخير بعد الاصحاب مضافا الى استبعاد
الفرق بين الحبل والعصا كما لا يخفى على المتتبع فتمام **قوله** نعم الحكم مشهور بينهم اه
في الصحيح عن الرجل يشتري الدابة او العبد فيشترط ان يوم او يومين فيموت العبد والذئ
او يحدث فيه حدث على من ضمان ذلك قال على البائع حتى ينقض الشهر ثلثة ايام ويصير
المبيع للمشتري وفي مضاف اخبار كثيرة والدلالة في غاية الوضوح وان كان ظاهرها ان البيع
يلتقل بعد الثلثة الا ان الادلة دالة على الانتقال حين العقد كاسي وسليمان
الشمون فالأخبار محمولة على الانتقال المسمى وسجي تمام الكلام في محبت الخيارات
قوله واستدل على الاول في كره بالانبياء ودد اخبار كثيرة في ان الملوكة
لا يورث كاستدراكها في باب الميراث او شيرها وهي ظاهرة في عدم المالكية تيمنا بآية
العهود من الكتاب والسنن في اوتى الورثة مال اوتى والمحققون وجوا
نك الاخبار بانها من جهة عدم مالكية العبد الا ان يقر بان كل من قال بان العبد
يملك يقول بغير هذه الاخبار فيجعل المملوكة مائة من الثواب بين ورثته الحر وبنيته
وما ورثته المملوك فانهم لا يقرن قطعاً لان المملوكة جارية وفيه انه على هذا
لا يورث المالك انفسه وهو خلاف مدلول الاخبار من كون المال ماله مولاة الا ان يقر
كون المال لمن جهة الملك لا من جهة الارث كما صح بعض المحققين فتكون دالة على
عدم المالكية كما قلنا لكن يظهر من المسالك ان القابل بان العبد يملك يقول بان ملك
غير مستقر يعود الى السيد اذا زال الملك عن رقبته كما اذا ابعده او تده يوجب كلام
القائل بذلك وسجي تمام الكلام في كتاب الارث انشاء الله وعلى هذا الا يكون
في الاخبار التي استدلت بها الشدة على عدم مالكية العبد دالة بل في غاية
لان الملكية نوع سلطنة فهو منفعة عن العبد ما دام مملوكا مطلقا وبعد هتاج
عن ملكه فتمام ومع ذلك ما دل على مالكية العبد بعضها صريح في خلافه وذكره
في المسالك وبعضها ظاهر في غاية الظهور **قوله** ودولية اخرى عن جعفر بن محمد

هذا يدل على خلاف العلم **قوله** حيث علم من جهة المنفعة فيه تمام **قوله** وكان للقبه
اه لا يخفى ان هذا في مقام القبة ويظهر منه ان العادة في ذلك الزمان كانوا يجوزون فغيره من ان يقر
عن الخطا كان تقية ويؤيد به ثمانية من جهة القبة في زمانه ولذا قد كثر منه ما يوافق القبة
ويؤيد علم من جهة العلم بالحكم واهل العفة **قوله** صحبة جيل من دلائل اه في الطريق
حكيم وهو في موق **قوله** وقد تعدى لتوجيه ظاهرها بعضه في الغوالي وحملها بعضها
على ان الرقة على البائع ردها على اربابها لا يكون عند لا تعرفهم واما استبعادها فانج
بين حقن حق المشتري بعد ضياع منه وحق مولا الى الجارية في حفظها وانما حان هذا لان مال
المسلم معصوم بالاصل ومال اهل الصلح انما كان معصوما لعرض الصلح واذ اخاض
الاصلي العارض قدم فخرج حفظ مال المسلم اقول فيه ما فيه ويمكن حمل الرواية على وفي
تممة السيرة لا يثبتها او معلومها وحمل الاستسواء على ذلك على الاستصحاب ويكون محقق
بصورة تسمى ذلك الاستصحاب واما مكان استصحابه فتمام **قوله** وان لم يكن دليله
اه الدليل عزم على اليد ما اخذت حتى تؤدى خرج منه الامانة بالنسب والامام وبما
وليس على مسلم صاحب المال امانة واستيانا بل الامانة التماس من صاحب المال لاخذ
الامين ويحفظ من حيث ان صاحب المال لا يتسليمه الحفظ وقبضه للامين وصاحب المال
ووقته يحفظه هذه مصلحة لصاحب المال والتماس منه وقبض على الامين وليس فيه مصلحة
دينية بحسب الاصل بالعكس ومع ذلك ليس اعطاء من جهة الاستيمان والوقوف
بالحفظ كما هو شرط والله يعلم **قوله** والعهد بالاصل والتقنين اه لان الخبر اذا خالف
الاصل والظاهر الثاني عن الشرح لا يشهد في ضرورته معارضا له ولها وبصير لغير
من باب القارض بين العام والخاص فيجوز في مجمع بينهما والعهد بحسب ما يعبر
القارض بين العام والخاص من كون الخاص مستوجبا لشروط العمل ومع ذلك يكون
القوة والمقاومة مقاوما وفقا بله هذا حال المخالفة لاصول متعددة وورد في
الخبر ان الخبر اذا كان موقفا لاي احكام اهل البيت ومشاها له يكون حجة والاولاد
يكون حجة بل حسب طرحة وقد حققنا في موضع **قوله** من جهة كون ان ظاهرها انه لا
ان ما ذكره من ان ظاهرها انه مادون للتحال فقطح لكن قوله فكيف يجوز ليس
بشيء اذ لا يظهر من الرواية ان وكالت كانت حلالا جازيا في الواقع اذ ربما كان

هذا بخلاف القبول بالسند واما
ان حكم بالصلح والامانة

ان حكم بالصلح والامانة

الدافع من عالم بأنه عبد او كائن لما لكن امر اياه بهما لم يكن على قانون الشرع بان كان جاهلا
 بالسئلة او كان معتقدا ان ما دون في الوكالة ايضا وان كان خطأ او كان اثما في هذا
 الامر ولم يظهر الامر ولم يظهر من التولية ما يخالف هذا او كان ما دون واقعا الا ان وفي
 الماذون كانوا يدعون عدم الاذن كما يظهر من اخير الاخير ولذا قال ما دون في التولية
 وما ذكرنا ظهور ما في قوله فكيف اذ حال حال وكالته فيما ذكرنا وقوله ولانه كان وكذا
 فكيفه فقبيلته يمكن ان يكون حاله حال الوكالة بان لم يكن مشروعا وانما او عند المدين
 وان يكون حج عتي بالباقي وصاية وما انه فعلة بالالف لما خذ من الامر في فرض المسئلة
 بحسب الواقع لا يحط به الشرع وحكمه عند خاصة المتخاصين وقوله ان يكون مولا لا شيء في
 يد الماذون فكيف يدعي فقبيلته لا مانع من الدعوى اذ لا يثبت ان يكون كذا على مقابل
 اللقوى لا يخفى عن دعوى ذلك لا يكون كل دعوى باطل لانه لان اجماع الصنفين
 او لغيره من محال لجماع اذ ربما كان عنده مال او غير على ماله له فاحظه واشترى
 واما انه لا يمكن شراء مال شخصه فيه يدعي انه يظن ان الشيء ماله بعد تحقق المعاملة لا
 حال المعاملة كان ظاهره وبالحيلة لا يرى وجه الامور التي ذكرها ام الاما ذكر
 من ان الحج كيف يصح وان الاصل صحة المعاملة فكيف حكمه بالفساد والاشكال
 الاول ايضا ليس بشيء لان الاب لا يصدق حج عن الميت باعتقاده كونه معتقدا ولا يملكه هو
 من التولية غاية الامر انه يظهر بعد ذلك كونه محلا كحال الحج ولا يلتزم ان تجس كحال
 لا يفيدها لما ذكرناه ولا ان مولا باعده ويخصصه غاية الامر انه يظهر بعد ذلك ان يبيع
 كان باطلا لغيره ان كان الميت الذي يكون صحيحه قطعاً ولو كان احد اجزائه يبيع عن الميت
 بالحج عنه لكان صحيحاً وبوي ذمته المسئلة كالحق في حاله هذا الذي لا يخطئ عتقا
 اثباتاً وحج نيابة عنه ولم يظهر ما يفسد هذا الفصل لولا اوجه الحج التي اخذها
 والعبد وصافي به لولا وكذا ما اتفق في الحج مع انه ساكت عن الاجنح لاجنح باعقار
 اتمام كلامه في محموله غير وانقاله ابيك هو الفقه من التولية واما الحكم بنفسها
 فلان الذي يقتضي الحكم بصحتها اذا توفيق في كونها صحيحة حل افعال المسلم على الصحة
 وهذا ان حملنا على الصحة يلزم ان يصير لا يحملون الدافع ومعتقدا ان العبد يدعي الصحة
 هذا الحق لو كان من جهة كونه مسلماً فعليه على المصنوع يلزم ما ذكرنا ولا يثبت

عاجته المعاملة عند التزاع سوى ما ذكرنا وهذا لا يمكن الحكم بصحة فعله من حيث كونه
 لا يتجوز شرعاً جزمياً والمولى يكره بيع حرة فيما ادعاه ويقول ما اذنت لمولى التجارة
 والعبد يدعي بيع حرة في الشراء لغيره والعقود فلا يبيع منه ما لم يثبت بالبيعة لا بانه مسلم
 والاصل في فعله الصحة ولا يخرج العبد والمولى يكرهه فيه ولا يرضى بغيره جزمياً
 وكذا ان وهب له مال السيد او يفتق في نفسه او موال المولى لا يرضى يكون باطلا حرة ولا
 يبعد عن المولى اموره وايضا المحجور بالسفراء او بالفسل او حتى يبيع حرة في معاملته وعامل
 وانكر المولى والحكم الاذن يكون باطلا حتى يثبت الاذن وانته يعلم **قوله** ولما يصح
 بيع بعضه ببعضه وسجى في بيع تراب الصابرة انتم قال بغير بطعام **قوله** وفيه تأمل
 اذا لم يثبت له لا يخفى انه ورد في ذلك وهو حقيقته في المحنة عنده وعند غيره
 في بعض الاخبار تزيده قليلا حظ **سؤال الراوي** قلت انما هم الطاهر من هذا التزيم
 قوله وهذا انق عليهم ان الراوي فهم من قوله ما احببته حرام ويظهر ذلك من جوابه
 ايضا وان قرع عليه بل ويظهر منه اذ ادنا محنة او مران عليا ما كان يكون الحلال وغيره
 ولا يرضى كثيرا ما يعرفون لك فاما **قوله** واصل الصحة ومولاه اذ لا يرضى هذا
 الاصل لان الصحة عبارة عن ثبوت الاثر الشرعي والاصل عدم ان يثبت حتى يثبت بدليل وكذا
 الاصل بقاء الحالة السابقة حتى يثبت خلافه فطهارة الاصل عدم الصحة واما العموم
 فلا تقاوم الخصومات الصحيحة السند المتفق لها عند حل العلماء بل كاد ان يكون الكل
 والذلة لا صحة لان التي حقيقته في المحنة واما لا احب فانه ليس حقيقته الا في الفد والشر
 وان كان مشعرا لا استحباب مع اتقن تقريره بقوله فلا تفعل فيه على ان مراده كان
 هو ان يفي الامر الذي هو حقيقته فيه مع اننا قد اشترانا الى ان الراوي فهم المحنة والعصم
 فيه بل جوابه ايضا ظاهر في ابدان المحنة كما هو الشأن في كثير من المواضع مع ان المر
 لو كان مجرد نفس الصحة لكان يقول ان شئت ان ثبت على ذلك الاثر على سبيل التزيم
 فافعل كذا وبن هذا من دلالة الاخذ بل قوله لا احببته لا يوافق هذا واما
 الدلالة على الاشارة لما عرفت من عدم دليل على صحة هذا البيع فهو من الدليل
 هو اصل الله ابيع واوفوا وواف ولا ان يكون بعبارة وشي من ذلك لا يثبت لغير
 كما هو ظاهر على من تأمل اني تأمل امضا فالى ما قد من انتم وابعث انتم صرح

كما هو الحال في كثير من المواضع من
 كما هو الحال في كثير من المواضع من
 كما هو الحال في كثير من المواضع من

في بيع الفضول ان الظان انتهى انما هو لعدم قابلية البيع وعدم صلاحية له وغيره
 على التامثل ان لو كان كما ذكرنا فاض فينا ولى كالا ينجح على من تأمل في هذه الاختيار
 مثل قوله ان نرى جدارا فان معه وقوله فلنأمر الغلام اه وخبر ذلك فتأمل ولو لم
 يكن ما حقيقة الا انه في حكمه لا الاطلاق اما على سبيل الحقيقة والحاجز على الاول
 فالأمرط واما على الثاني فذلك لعدم صحة الحكم الشرعي وهو الحكم الظاهري الذي
 الوثا فتأمل وما يؤيد الاجماع الذي نقله واما المعارض فغير ما ذكره نزل وازيد
 مثل شذوذا وكون الوأوى مثل جداره بعد فساد كرم من كون النسبة مثل القرض
 من جهة ان الوأوى لو كانت دواب فكثيرا ما يكون في دوابه عدم الضغط التام فانه
قوله مثل حشرة عري يزدها لا يظهر من الحشنتين ان الماد منها ما ذكره في قوله
 ان يكون الماد منها هو لا تقا في جعله ثما او ميعا لا انه يعارض به بل في التذويب
 صرح بلفظ الاتفاق في الحشرة الأولى في خا الوأوى ايضا وسيعرف انتم ان ما قلنا في قول
 المصنف ويجوز اخراج الدارم الغشوشة **قوله** وكذا انه يجوز ان القاسم اه هو فقه
 اما على حكمه في الرجال وان الحكم بالوقف هو واشتبا **قوله** من جهة بيع دين بدين
 والظن بكونه جواز لا تأمل في انه لا يجوز **قوله** ولهذا لم يسم الاخبار التي هو فيه بالصفة
 اه بل يسمي بالضعف وان ذكرنا في الرجال وثبنا من موضع فليلاحظ **قوله** بل
 نبدل بدوهم جيد بل لا خفاء في ان الظاهر جعله بعد التبدل فلا حاجة للصيغة
 وان لم يسم بيع اصل **قوله** لكن بقي انه قد يكون صياغة الخاتم اه مع ان المذكور
 الوأوى ليس الا مجرد الوعدة لا المناظرة والمعاينة مع انه لا يظهر منها مساواة الوأوى
 وسجي في كتاب القرض رواية متخرفة كون الدارم السوداء ثقل من البقر وابع
 الدارم كانت توزن لكانت ثقيلة وخفيفة قطعاً فتأمل **قوله** وهذه لا يخفى
 الوأوى اه هذا لما اذا كان التماسهم فضة الا انها رديئة اما اذا كان بعضها غير
 فضة الا انه غش ووصل في الفضة وظلها او يكون طبقه من فضة وطبقه من نحاس
 مثلك فلا وتدر في حشني على من ياب وعري يزيد ما يدل على وجود هذا النقص
 في ذلك الوثان وان لا مانع من الاتفاق اذا كان حاديا بين الناس وسجي رديئة
 خروا يسم عند قول المصنف ويجوز اخراج الدارم الغشوشة **قوله** ولعل لا خلا

منه

بهم اه لان المبيع حصل في ذاته وعلى يد من يؤدى جميع ما وقع عليه العقد فعليه
 الوفاة وتقتضي ذلك ان يؤدى كل جزء جزوا فاذا حصل المانع بالنسبة الى البعض
 ليس له ان يقول لا يؤدى الباقي ولقوله الميسور لا يسطر بالمعسور وقوله لا يملك
 كذا لا يملك وقوله اذا امرتكم بشي فاقومنه ما استطعتم فتأمل **قوله** لان الغرض هو
 المساوى بين اه فاذا اختلف الجسار يجوز اخذ الارش لعدم الوفا فان كان مقبولا
 قبل مفارقة المجلس فذلك كلام ولا فان قلنا ان الارش مخصص وضع الشرح في الامكان
 السليمة او السلوك بين الناس او لا يحم منها ومن المعينة فالارش باطل لفظة شرط
 الصحة لان الارش جزء المبيع او المثل فلا بد فيه من القبض قبل مفارقة المجلس ولنا
 ان الارش هو قنات الفضة صحبا ومعيها مطلقا من ان يكون من الايمان او العري
 كما هو ظاهر عبارة القواعد فالارش صحيح ونعريف الى العري وشعير فيها رعي توجبه
 عبارة القواعد بان الارش وان كان يجب اصل الوضع هو الايمان السليمة لا يجوز
 ان يتخذ مستحقه عوضا بالارش ويجب الشرط في من عقد بالمبيعة سماع اداء الخطبة
 البه لان تعيين الاخذ بما امرتكم به من الرد ولذا يحل الارش فند بهذا لم انه على تقدير
 عدم امكان الارش في المختلفين هل يكون الحكم مثل المتفرق من الحصار المتخيرين الذي
 والاسان بجوارش ام يكون ما يقال في الارش من العوض باطلا فليأخذ بالنسبة او يرد
 على ما سجي تمام الكلام في احكام العيب فلا حظ **قوله** فانه قد يشتم منه راحة المحالفين
 لا مخالفة لان المبيع في الحقيقة مجموع اجزاء كل جزء موصوف القصة ونفس القصة بغيره
 في ضمن وعلى المبيع ان يؤدى جميع ما امكنه ان يؤدى لان التكليف بالجميع تكليف مجموع
 الاجزاء كل جزء في ضمن الكل ما تكليف كل جزء من حيث خلاته بغيره عدم التمكن من
 الجزؤ الاخر لا يمنع التكليف ولا يثبت خلفه لا استصحاب ولا إطلاق والعوي في الوفا بكل
 جزء جزؤ ولا خيار مثل الميسور لا يسطر بالمعسور وعرضه جميع ما ذكرنا هو بالقياس
 الى ما لا يمكن ولما الاجزاء الممكنة فالواجب على المشتري اما اخذ الجميع او رد الجميع ولا يمكن
 ان يقول انه بعض المحكى فليسك بعضه من جهة ان بعضا منه لا يمكن الحصول والمبيع
 ان يقول انجز والمعيب ان كان د اخذ في عقدك ومن حمله الاجزاء لم يبعك فكيف يرد
 على مخصوصه من جهة عدم تمكن من الجزؤ الاخر الذي هو جزء ذلك الجزؤ ولم يكن ذلك

من اختيار الشارع ان في السلف
 مثلا بان الارش جزء من المبيع
 وجب

ولا يجوز أن يبيعك كيف تأخذ متى فخر عند اختيارك الأسان والارش وهذا حكم عت
 منك بالنظر الى مقتضى العقود والعهود والشروط فنذكر **قوله** فان كان الشئ حاكما
 بان شرطه مقتضى العقد حلول اشتغال الذمة اذا كان مطلقا فالشرط ذلك لم يقيد سوى
 التاكيد ولو شرط تعجيل الشئ أى فعلينا فباض بعد العقد بل فصل فلا شك في أن هذا
 مغاير للاول وكذا تعليل الاقتباس في زمان معين ولا ينبغي انهما شرطان صحيحان لعموم شرط
 فعلية الاقتباس بل التعيين زمانا بشرط باطل ان لم يفرق من هذا الاطلاق تعجيله ولا
 فهو ان يبيع صحيح بشرط مثل التصويتين السابقين ففرق ثمرها وهو انه اذا اخل المشتري
 يكون للبائع خيار الفسخ لان المشتري ما وفى جميع الشروط وما اوفى جميع ما شرطه
 ما اذا البيع وكون ما وقع العقد عليه ولا يمكن تدارك ما اخل به حتى يبيع البائع عن
 الفسخ ويلزمه الوفاء بالعقد عليه ولا يمكن فسخه فعليه الاقتباس المشتري في أى وقت يكون
 سوى الوقت الذى وقع العقد والشرط عليه لا ينفصل اصلا لانه معاير للشرط الشرط
 في هوية الاخلال به متقدرا لمحصل حال الوجود لما عرفت من ان كل ما يمكن ان يحدث
 فهو امر غير شرط والقاعدة المسلكة عند الحل والصحة بالادلة التى شرها اليها مكرها انه
 لقد رجح ما جعل عمن الشئ في المعاملة يكون المعاملة غير صحيحة وعندئذ لا يحصل
 خيار الفسخ وهذا الرضا من البائع غير رضا حين العقد بل حدث منه بعد العقد الشرط
 واما مكان المشروط وجاز ان تمام المشتري بالقدرة ولكن بحسب ما اقتضت الادلة
 في صحيح من جهة دلالة الادلة والله يعلم **قوله** فكان عقد بشرطه لا ينبغي ان البيع
 من العقود للذمة والاصل فيه للزوم فان اردت ان الشرط مؤكدا للزوم فمقتضى
 في نفسه محدودك بان على حاله وان اردت انه لا يقيد والزوم الامس جهة الشرط فقد
 عرفت فسادا وان اردت ان مثل هذا البيع يكون المراد من نفس البيع تحيد الانتقال
 والذوم بل يذير من خصوص الشرط هو ان يفسد بالمبايعان حالها بالنسبة الى الشرط
 بعينه حالها بالنسبة الى الشئ فكلا لا يرضى البائع ان يكون مبيع ملكا للمشتري بجانبة
 عوض ومن دون ثمن بل جعله ملكا له بالثمن والعوض قطعا والمشتري ايضا اقدم على
 ذلك جوما فلذا لا يرضى ان يصير ملكا له بدون الشرط المذكور والمشتري ايضا اقدم
 على ذلك جوما من دون فرق بين الشئ والشرط فيها ذكرنا ان لا يجب اعتبارهما

ما ذكر في مقابلة **قول** ولا إطلاق بل مع التأجيل اه لفان ان يقول مقتضى ^{الشرط} انقال كل واحد من العوضين الى الآخر وصيرورة حقاله ومكان من اطلاق كذا لم يعطه يكون غاصبا انما ولما جاب الحق ان يأخذ قهر اذ اتى منه وكذا خفي ان يمكن منه ولا نداء لا يعطى العوض بل يأخذ تقاصا هذا بخلاف ما لو شرط تعجيل الاخطا والمساعدة الى الاقباض فالطائفة شرط نأيد عن مقتضى الاطلاق وان تدخل في الشروط وحكم حكمها ويكون معنى العقد ان البيع ملحق بشرط تعجيل الترخيص فوجب الوفاء انما هو بعد تحقق الشرط ولما كان هذا موجبا للقبول لا ان شرط لم يتحقق الشرط فلا حق من حقوق البائع جعله باذنا المبيع فكانه قال المبيع ملحق بشرط الترخيص الذي للمعني وكذا فصل للمعجل والمشتري رضي بذلك فوجب عليه الوفاء بالشرط فاذ لم يوف بالشرط فليس للبائع بالشرط الاخر فقط يجب على المشتري الوفاء باطلا لانه كان واجبا عليه في ضمن المجموع وكان هو واجبا وبيع فلا معنى لان يعتد بما في اطلاق لم اعطه الشرط الاخر وفات فلان لا اعطى الشرط لمكان البيع وانفع البيع وهذا مثل خيار تعجيل الصفقة بل لا بد من شرط لا يخفى من هذا ظهر ما في قوله ان اسلم في الشروط اه اذ غير ذلك وان لا حاجة الى الاجماع وان لا وجه لتوقف في الشرط اذ لا بد من ايجابه في ما يخفى فيه فقام **قول** في وصية الاخطا بعد العقد اه فيه انه على هذا يكون الاخطا دخلا في ماهية البيع وحقيقته العقد وان به يتحقق الانتقال والملك لا بالعقد لا القبول لافائدة فيه وان لو كان قباض بل لا يجاب بالقاعدة فيه لان المشتري انما لا يرضى بقبض الاخر كما لا يرضى بقبض ركني البيع هما الاقباضان فيبطل جميع الاحكام المتعلقة بعدم الاقباض بهذا البيع مثل تلف البيع قبل القبض وغير ذلك واسم قدس ان القدرة على التسليم في الجملة شرط للبيع فكيف يكون نفس التسليم وكذا وحققا لا بد من الجملة ان جعل معنى البيع والشراء وعقدها هو ان المبيع مثلك ملكك بشرط ان يكون المتي ملكي وان قبضتي اياه حتى يصير ملكك وكذا الحال في جانب المشتري فالامر كما ذكرنا وان جعل المعنى ان البيع مثلك ملكك باذنا وان يكون المتي ملكي فلا وجه لما ذكره الشافعي لان الذي لم يقبض يكون انما غاصبا كما ذكرناه فقام **قول** في وصية الاصل وعدم الغزلة قد عرفت الفرق بين اشتراط فعلية الاقباض وعدم الاشتراط

وكذا الفرق بين تقدير العوض واستحاشه وعدم تقديره واختلافه وكذا الفرق بين تقدير المبيع وتقدير البعض حكم كل واحدة من الصور وان الحكم هو الذي حكم به الفقهاء لا غير حكمهم صحيح ثابت من الأدلة وانما الى الأدلة فلا وجه لما ذكره وكذا لا وجه لقوله ان في صحة على اذ هو الخيار في التأخير المسامحة عند الفقهاء بصورته المذكورة في الاخبار وشروط الظاهر منها **قول** وكذا يستعمل على خيار وعدم انشاء الله سند ذكر في بحث الخيار ان ظاهرها على التزوم للمشتري فالخط وادعوا على ذلك الاجماع ايضا **قول** في سند الاخبار ابو اسحق وهو هو هاشم وهو من الاعاظم المعروفين ولذا ذكره في الاول ولم يتعرض لوجهه واما ما عرفت من اذ لم يملك عدم الاشتراك كالحق **قول** والتمس في المصنف لا يشهد في ان التفرع هو محذور في جزء التمام التمام ان كان هو محذور في جزء التمام واما ما عرفت من الاجل في غير ذلك واما ما عرفت من الاجل في غير ذلك في غيرها وهو فهم من الترخيص لان الاجل قسط من الترخيص عند الخطا ولان مقتضى العقد الانتقال من حين العقد وغيره المعين لا ينتقل اليه فقام **قول** لا يتردد اه لان العقد انما كاتنا وهذا فرع التعيين اذ لم يتعين الانتقال فأي شيء انتقل وتبيننا تحقق قوله في وجب وحله الدال باطلا على الترخيص فيه وان اخل معنى اخلان الاخلان باب قبول الاطلاق والعموم فقام **قول** لعدم الفرق وهي رواية التوفيق اه هذا بناء على ما سلكه من الاجلين تغلب لكن يتصل التعدي على هذا الاطلاق انما قياسه والاولى التمسك بعدم القول بالفصل ان كان اخلان مركب او الباء على ان العدول من قوله نسبة مع غايته اختصاره ووضوح دلالة ومقتضا لما ذكر في صورة المسئلة ومما سببه الى القول الطويل الخالف لما ذكر لقاعدة احوال التعميم وحمل القاعدة كلية كما فهم الجماعة فقام **قول** في هذا باي ترشيت اه لا يخفى ان الظن من هذا الحكم عدم تحقق المصلحة لان المشتري اخل في العقد ولا ان يقول البائع لخذها باي ترشيت ثبت واجل الصفة اي بعد الاخذ والاختيار كما هو ظاهر فاشترى ان اخذ بالخير والشر لا يشك في انه معين في صفة الصفقة على ذلك المعين والا فلا يقع بيع كما هو ظاهر في رواية فليكن بنا في الاستدلال على المقام ويمكن المناقشة بمثل ذلك في الرواية الاولى ايضا فقام **قول** اه بعد معناه انما هذا بعيد بل الظاهر ان المراد ان لا بد من تعيين احداهما قبل البيع وايقاع البيع بذلك المعين واما اذ لم يعين فليس له الا فلهما وان كانت نظره وهذا اما انتقام ومواخذة منه لربيب تقصير في التعيين حين الصفقة وعدم مراعاة فقر الخاتمة

انتقاله لانه لم يتبين

على تقدير ان يقدر في الحديث كناية وتوقع المعاملة بصفتها واحدة لعنوان السرد بين
المشتري كالمرة وان كان خلاف ما يظهر من الحديث تحكم المصوم ١٢ فيه كما ذكرنا موافق
المشتري وبأخذ ثمنه من قبل على سبيل التسلط الا اخذ الا ان قال مثل قوله ولا يجعل مالها
الابيباء ولقوله تعالى ان يكون تجارة من تراض منكم وقوله او فوا بالعقود واوفوا بالعقود
واحل الباع والمسلمون عند شروطهم وغير ذلك مما يظهر من تتبع تقاضيف احاديث الاحكام
وورد منهم ثم ان اردنا ان نرد على حديث فاعرضوه على سائر احكامنا فان وجدتم موافقا لافاقنا
والا فلك والعبارة ليست باي الا انها بهذا الضمير قوله مع كونهما مستندة بل وغيره مما
يفيد كعرفت قوله لان الاختيار واليه لا يخفى ان الكلام في وقوع المبايعه كذا لان
يكون خصوص الاجاب بك والمشتري يقبل احد طرفي ذلك فيحصل التعيين لذلك يقع
الذي هو مجموع الاجاب والقبول على المعين مع الانكشاف الى الاجاب ايضا فانما توافق
معينا وغير المعين لا يمكن تحقيقه ووقوعه وانتقاله فان العقد نازل وعملك والنقل
والمالك لا يتحقق الا به والاختيار ليس حكما وانما ذلك قوله وتزوم العقد وقوله
او لمعرفت فساد جعل الشرط شرطا للزوم العقد دون صحته وانتقال العوض وتبديله
هنا بان جميع المقدمات حتى الترخيل والتشديد ومن وانتهما في جعل المتوقف على الشرط هو الزوم
خاصة انتقوا على الشرط من جهة العوض وبنتمه وكل من يوقع عقدا ببيع متوقف على رادة
كونه من المحل والتمتة والادارة انهم تعنى ذلك بالاشك والاشبهة وانهم قولك بعث هذا
بائنين المعين والشرط المعين مع في ذلك لان العطف في حكم المعطوف عليه والعامل بينهما
كله بعث وخوف الباء اذا عرفت ذلك فتقول ان مجموع العوض الذي هو مذهب قول الباء
التم والشرط اما يكون بان الانتقال خاصة او باشرط واء الزوم ايضا او باشرط الزوم
خاصة ولا فلا ن يوجب ان الدور في المقام بلا شبهة والثالث يوجب كون الانتقال في بيع
بلا عوض وهو فاسد قطعاً لان الانتقال بلا عوض من خواص طينة فليكون البيع
هيب ثم كيف يصير ملغيا الزوم موجبا لقلب ماهية الباع الى بيع وكيف مع عدم الوفاء بالزوم
يصير معاجلا يبقى ان يكون بعض العوض المذكور بان الانتقال وبعضه الاخر باء الزوم
كما اختاره التشديد ومن انفسر ان خلاف مدلول عبارة العقد لا تخاد لفظ والعبارة
واحد المدلول والدلالة واحد العقد والادارة لان مقصود المتعاقدين ليس سوى مدلول

وايديها او يحول على الاستغناء من جهة مساحتها في الفضة فيها والاراد ان لا يعطوا بالبا
الا اقلهما وان كانت نظره من جهة ان لم لم يقع ضبط وتعيين يقع منازعات ومخاضات و
تغليطات من المشتري في اختياره الاقل وان يوافق كان على الاعطاء عاجلا فحصل الناحي
من طرف البائع والتقصير من جهة هذا وامثال هذا حتى ان المشتري يتبرج باختياره فيقبل
والعاجل الا انه يطل بدعي اختياره الاجل بعد اختياره الاول ويبني امره على التوكل
فما لم يكن ويكون ذلك انما هو الفساد للعقد ووقوع التسلط على الاول فان
ان يعطى احد الثمنين فلا تسلط له في اخذ الاكثر بعد ان رضى بالاقول انهم وكون الاول
بقيد التحجيل والحول غير نافع لعدم تحقق حلول في الفاسد وكذا التوكل الفاسد لا يحقق
فيه تأجيل شرعا فيأخذ العين من الحين والعوض كل ان تلفت ثأمة قوله هذه
ما ذكرها في التذكرة لا يخفى ان هذه الرواية لا يمكن ان تصير دليلك للبيعة لان مقصودها
تسلط البائع على اخذ الاقل حالاً انما حيث حصل النظر في النظر الاخر فالاصل هو انما
ان البائع ليس له الاقل وان اخذ الاخر الى اجل لمعاً في اخذ الاكثر الذي شرطه ان
ظاهرها عدم وقوع المبايع بل مجرد المساومة بل قد يتخذها باي شيء شئت وجعل
منقضا ظاهرياً بعد العقد والمبايعه وقال اجعل صفقتك السلعة طرفة لان ظاهراً
السياق ان قولنا جعل امر كذا فخذ وخذ باي شيء تعين لا تترك بل لا تترك اما باخذ بالاول
او ياخذ بالآخر حتى يطابق امر البائع وطلبه وظاهرها ان جعل الصفقة واحدة هو
الاخذ والاختيار فيكون الظاهر ما ذكرناه وان قلنا ان قولنا جعل على صفة المتكلم فاما
والحاصل انتم تظهر من الرواية ان المعاملة وقعت بان يدعها حكم به البائع فيقول العوض
اذا وقعت بجزء ما حكم به البائع من غير تعيين قبل البيع وايضا الصفقة بذلك المعين وكذا
البائع ان يأخذ من المشتري ذلك الشيء واما المشتري وان وعد وشرط ان يعطى الاكثر
بعد النظر الا انه لا يلزم عليه الوفاء بحيث يتسلط على اخذ منه باع المتاع وغيره
بالاجب عليه الوفاء نعم يجب عليه الوفاء لان كل شرط وعقد يتحقق من السلم لا يجب
عليه الوفاء ولا يتسلط على اخذ منه احد ما لم يقع في ضمن عقد لازم ولم يقع ههنا
في ضمن العقد اللازم انما يقع المعاملة بان يدعها حكم البائع في مقام المساومة على

على تقدير ان يقدر في الحديث كناية وتوقع المعاملة بصفتها واحدة لعنوان السرد بين
المشتري كالمرة وان كان خلاف ما يظهر من الحديث تحكم المصوم ١٢ فيه كما ذكرنا موافق
المشتري وبأخذ ثمنه من قبل على سبيل التسلط الا اخذ الا ان قال مثل قوله ولا يجعل مالها
الابيباء ولقوله تعالى ان يكون تجارة من تراض منكم وقوله او فوا بالعقود واوفوا بالعقود
واحل الباع والمسلمون عند شروطهم وغير ذلك مما يظهر من تتبع تقاضيف احاديث الاحكام
وورد منهم ثم ان اردنا ان نرد على حديث فاعرضوه على سائر احكامنا فان وجدتم موافقا لافاقنا
والا فلك والعبارة ليست باي الا انها بهذا الضمير قوله مع كونهما مستندة بل وغيره مما
يفيد كعرفت قوله لان الاختيار واليه لا يخفى ان الكلام في وقوع المبايعه كذا لان
يكون خصوص الاجاب بك والمشتري يقبل احد طرفي ذلك فيحصل التعيين لذلك يقع
الذي هو مجموع الاجاب والقبول على المعين مع الانكشاف الى الاجاب ايضا فانما توافق
معينا وغير المعين لا يمكن تحقيقه ووقوعه وانتقاله فان العقد نازل وعملك والنقل
والمالك لا يتحقق الا به والاختيار ليس حكما وانما ذلك قوله وتزوم العقد وقوله
او لمعرفت فساد جعل الشرط شرطا للزوم العقد دون صحته وانتقال العوض وتبديله
هنا بان جميع المقدمات حتى الترخيل والتشديد ومن وانتهما في جعل المتوقف على الشرط هو الزوم
خاصة انتقوا على الشرط من جهة العوض وبنتمه وكل من يوقع عقدا ببيع متوقف على رادة
كونه من المحل والتمتة والادارة انهم تعنى ذلك بالاشك والاشبهة وانهم قولك بعث هذا
بائنين المعين والشرط المعين مع في ذلك لان العطف في حكم المعطوف عليه والعامل بينهما
كله بعث وخوف الباء اذا عرفت ذلك فتقول ان مجموع العوض الذي هو مذهب قول الباء
التم والشرط اما يكون بان الانتقال خاصة او باشرط واء الزوم ايضا او باشرط الزوم
خاصة ولا فلا ن يوجب ان الدور في المقام بلا شبهة والثالث يوجب كون الانتقال في بيع
بلا عوض وهو فاسد قطعاً لان الانتقال بلا عوض من خواص طينة فليكون البيع
هيب ثم كيف يصير ملغيا الزوم موجبا لقلب ماهية الباع الى بيع وكيف مع عدم الوفاء بالزوم
يصير معاجلا يبقى ان يكون بعض العوض المذكور بان الانتقال وبعضه الاخر باء الزوم
كما اختاره التشديد ومن انفسر ان خلاف مدلول عبارة العقد لا تخاد لفظ والعبارة
واحد المدلول والدلالة واحد العقد والادارة لان مقصود المتعاقدين ليس سوى مدلول

في العقد والمبايعه من اجل التبيين لان الصفقة
التيه
ما ذكره
الاشك
ان الاجل لا يجب
الذي هو شرط لا يجب
ان ياخذ من المشتري



العبارة فالتحكيم المذكور تحكم تحت وتخرج بالبيع ومع ذلك ان اردنا ان يكون هذا البيع
على قدرين اي عوضين عوض على قدر اختيارنا ونقدر الانتقال وهو على قدر اختيارنا ونقدر
هذا البيع فاسد عند جميع الفقهاء حتى الشهيد والشيخ على وامثالهما بل من ضرورة وجوب
متعدده كما عرفت مما كتبناه في حاشيتنا عند قول المصنف من باع مطلقا او بشرط التحجيل ومع ذلك
لا ينعى في المقام ان لو اخذنا التزوم فالدور بحاله وان اخذنا الجواز فلا وجه اذن للشرط
وان اردنا ان يكون البيع بين واحد على قدر واحد الا ان بعض الناس باضافه الانتقال في بعضه
بازاء التزوم فغيره على هذا كيف يتصور فنحكيم اجزاء البيع الواحدة على الغرض الواحد حتى
يقربا ولا انتقال ثم ينبغي ان يوصف كذا ان في ثمنه وعوضه يحقق التزوم ايضا ولا ينبغي الجواز
ولا انتقال خاصة فان قلت الفقهاء وصحوا بان شرطه فقد ان الشرط يكون للشرط خيال الفسخ
وهذا امر في كون الشرط باذنا التزوم وان ترا التفق عليه قلت الفقهاء ما خصصوا خيار الفسخ
بفقدان الشرط بل قالوا بجواز الفسخ بفقدان اي جزء من اجزاء الثمن والى جزء من اجزاء
الشرط وصف من اوصافها ومن جلت ذلك فقد ان الشرط معلوم ان ليس جزء من اجزاء
البيع باذنا التزوم بل الجميع باذنا الثمن على حد سواء وكذا الحال في اجزاء الثمن والى
واحد خيال الفسخ في السقوط عند فقد الشرط انما يكون للشرط فقط وما الذي عليه الشرط
فلا خيار له ام باقتناع جميع الفقهاء حتى الشهيد وامثالهما ولا يكون المتوقف
على الشرط هو التزوم خاصة لو كان للشرط ايضا خيال الفسخ وايضا قد عرفت سابقا
ان الخيار في الفسخ للشرط لو كان بسبب التراضي الواقع حي العقد كخيانه في الامضا
ليس بذلك الوضو منه بل رضا به يحدث منه ويلحق العقد وله هذا الوضو الا ان
يقضى الادلة التي عرفت فان قلت لكل نظر المحقق للشيخ والشهيد والغير لما ذكرنا كوت قلت
لا بد من التدبر بل حقيقة وفي كذا وتخرج عليه ان فقدنا الشرط هنا من جهة الاستحالة كما
من الدور ومع ذلك لا خيار للشرط ام كما عرفت والدور انما حصل من جهة المشتري بان
ملكه فرع عليك وتلكم فرع عليك ومع ذلك الكلام في صحة العقد مع تحقق الشرط كما اخبرنا
الشهيد وموافقا مع رفع اليد عنه لاستحالة فان قلت ما تقول في البيع بشرط الحق
قلت لم يثبت توقف عقد المشتري على اي حال يكون على ما مية ملكه اذ اهل ما نحن فيه يخرج
عن قوله لا ينعى الا في ملكك بسبب التراضي واجماع الاصحاب ان يكون العقد من جهة المبيع

الامر او يكون التراضي واجماع فقهاء على ان المراد من الشرط هنا غير معناه انما هو بخلاف ما
فيه بل الامر فيه بالبرهان فان قلت ما تقول في البيع بشرط ان يبيع من الغير قلت لم يثبت
هذا ولا القابل بالصدق كما لا يخفى على المطلع ومع ذلك لا ينعى في البيع المشتري على ان يثبت
توقفه على ما منه ملكه اذ لا يكون البيع من جهة المبيع الا بالشرط ولا يكون البيع من جهة
على نفسه كما هو ظاهر هنا بل هذا هو الجواب عن العلامة مع ادعاء صحة شرط البيع
من الغير عندنا فان قلت المبيع يريد الانتقال من حين العقد فكيف توقفه على الشرط
تأخره يريد الانتقال المتأخر لئلا يكون الى وان الشرط فان وقع يكسفه في تحققه ولو لم يكن
حين العقد ولا فلا تا مل فان ثبت الفقهاء لم يحكموا بالبطالان ولم يقولوا بالصحة بعينه
اليدعي الشرط وتوقفه على الفسخ قلت طريقهم في كثير من امثال الموضع الحكم بالبطالان مثل
اشراط الاحيد وغيره لك كما هو كثير سؤال الراوي عن المعصوم اما جعل قال اشترى متاعا
لا يخفى ان المتاع غير الطعام وما يكال بحسب القاهر والمراد من الحديث ان الرجل اذا اراد
اخر ان يشتري متاعا يشتري منه ويعطيه الرجح غافلا ان يكون هذا متاعا فاجاب ان البيع
ما دخله شرطه والثاني اذا اشترى وادجرا فاما ينزبه ما اشترى الاول فلا وجه له في القوله
فلا كذا في الروايتين على الصحة فيما يكال انما يستعرف ان المانع هو كونه يكال لا تحقق الوضو
كون الرجح من غير جهة المعاملة والذات في صحة الحلبي لا تثير بالصحة في المتاع والفساد
في الطعام مع ذلك بان يتركه لفتا مثل سؤال الراوي عن المعصوم عن الرجل يشتري الثمر لعل المشتري
من الثمر في الحديثين كونهما على الشجر علم كونهما يكال سيما بالخطأ صحة الحلبي لا
وبالحاجة لا يقر ولا لا يذهب كذا في الصحة وغيرها وذكرنا ان هذه الصعيتين
عند قول القمارة وان يبيع ما ابتاعه في حديثه التمار ولا يوجد عند الفقهاء وقبله فيصير
من دون ما مل فلا حظ قوله وقوله لا يصلح من عبارات الكراهية اذ عدم الصلاح له
خلو في المتع سيما بالخطأ ان مقابل الصلاح الفساد وهو لما سبق في امثال المقام مع
ان التي حقيقة في احره وليس هي ما عارض لما عرفت من ان ما في الصلاح غير جعل التراضي
وما في الضعيف مع ضعف السند لا يقر ولا لا تثير التي بل بعدم الصلاح ايضا هذا في قوله
اي جبر وما رواه في الاحتجاج فيمكن اختصاصها بعبد هذا في جبر يمكن جعلها على عدم التراضي
بالبيع في الحاجة فاما ملك وكيف كان لا نجد معارضا مطلقا من جهة ضعف السند مع تربي



وحيث السلف علم جازيهم قبل الحلول القول على وجه الشرع اجماعا فوجب للحاج
مخالفة البيع عليه عندهم قول لكن لا يبين ثقبهاه يمكن حل الأول على ورود الشرط
مورد الغالب من علم البيع وضيعة وان البيع قبل القبض لا يكون بالوضعية فالبايع مع
أنه يصرح من وضعية وضعية ولا يكون غالبا إلا بالملكية وبعدها التولية بما ذكرنا
ينفي الأخبار واجزاء هذا الخبر قول وهذه جعلت المتعة بغيره وتدرجت عدم المخالفة والحقا
وعلم ضررنا حلك وعدم شيء مطلقا بمقتضى القواعد قول محل اخبار المنع مع ما عرفت
أو بعيدا عما ذكرنا لا مقامه من حيث السند فلا وجه للحمل مع أنه ما استفاضت في ذلك
أن القبض ثم البيع للتعد عن شأهنا أو باقنا ممل قول مطلقا ما ملكه فلهما في ذلك
مع أنه لا مانع من أن يكون ما يملك أو يوزن لا يجوز بيعه قبل القبض وقبل المكيل والوزن
وان لم يكن شرعا قول ولا على أن هذا قبيح لا بأس به لا يقع في هذا التوجيه لعدم
الاقبال بالفصل مع أنه بعيد بالنسبة إلى ظاهر الأخبار والآخر لا حاجة لارتكاب بعيدا
أثبتنا في لا يبنى ما عداه وبالحجة الأخبار ظاهرة في المنع في المكيل والموزون وغير ذلك
بل مانع ولا معارض فاما ما جاء قول من لزوم الفرق المثل والأول فالعلة بالضرورة
في روايته جازية لا يبرأ من المصم ولا يصح المدحوخ وكذا السفة والقرن والقبض في رفع
النزاع وبغير ذلك قول في الآثم تأمل أنه في تأمله في خصوص الآثم نظرنا هره بعد اعتداله
بأنه ظاهر أنه يحصل الآثم أيضا في الإجماع المنقول أن كان حجة بناء على أن ما دل
على حجة الخبر الواحد يشبه عند النظر والتأمل ولذا لم يقق من القضاة نزاع في حجة
بل النزاع وقع من شاذ من هذا نأ المتأخرين الذين ليس لهم تعريف في الفقه وأصول
الفقه يقتضي ما استفاد منه حصول الآثم أيضا ولا ذلك بل من الشاذ في اعتبار القبض
أيضا كما وقع من الشاذ بل الطدان سائر الفقهاء شاركوا العاكمة في الإجماع المذكور
لأنهم اتفقوا في الفتوى من غير تأمل أم في اشتراط القبض بطريقه العاكمة ولا يخفى أن
أيضا هو الإجماع نفسه لا قبل العاكمة ياه لتقدمهم عليه بل لعل المتأخر عنه ومن هو
في رتبة استناده على نفس الإجماع أيضا فهذا خطأ ما ذكره في الإجماع في الفتوى من
قبيل الإجماع المتواتر واليقيني علينا أيضا فان قلت نظر القم في تأمله إلى أن العاكمة
نسب البطون إلى علمنا دون علم الحجاز فلتا نركه حكم ولا نعدهم الحجاز ثم فرغ عليه

سبيل التفرع على

البطالان عند جميع علمائنا وهذا سنادي بأن البطالان عندهم على عدم الحجاز فاما ما
هذا مضانا إلى ما ذكرناه أيضا في القرف ويظهر من كلام الشارع أن تأمل في مقام تأمل
في القرف فلا حظ تأمله هناك القول ولكن يؤيده أيضا ما تقدم أنه بل يؤيده ما
في ذكر الجحش والوصف بل يدل عليه فاما ما في القوانين فهو في التماس أن لم يكن
بكيل معلوم ولعل الظاهر منه هنا المنع سيما بعد خطرة القم إلى أجل العلوم بل رواية
جاءت للمتضمنة لمنع عن السلف في روايات قول في غاية الظهور في اشتراط الكيل والوزن
وبالحجج مجوع ما أشرنا إلى كونه دليلًا سيما بعد الخلاف من أصحابنا مع أن السناد
في الأعصار والأصا صراط المكيل والموزون بالكيل والوزن لتعيين البيع وان كانا
ويما يجوزون بالمشاهدة في الحال في بعض الأحوال وفي السلف لا يأتى المشاهدة فاما قول
والجركا يتحول على كونه في الحمل نظر من الكلام في ذلك وفي رواية الحلبي وحمل الكيل
ومنه إلى اليهود المتعارف ظاهر قول غير واضح بل الظاهر ذلك أنه دليله وأخبرنا
البيهقي في مسكنة القدرة على التسليم وذكرنا هناك أن القدرة على التسليم عند جميع الفقهاء
محبة الفقه بالقدرة على التسليم فمن اعتبر عليه الوجود لم يرد سوى القدرة على التسليم لا سيما في
السلم مختصة في الغلبة لا طريق لها إلى غيرها وبهذا الظن لو كان كافيا لزم صحة ما في القرف من
الدين ونصب الأحياء ونزعة القتل والاشجار في الستة الأنية وغير ذلك مما هو معلوم
الجميع ولا يشأ ذمهم بطلان سرفنا ممل قول ولا اكتفاء ما كان وجوده لا يخفى أن هذا البيع
عند الحلول بالخل فانه في تأمل قول ولا اكتفاء ما كان وجوده لا يخفى أن هذا البيع
ليس معلقا على انقضاء الوجود بل يقع التعليق فيه بغيره ما كان الوجود كيف يجعل البائع على
وفي ذم من أعطاه البيع مطلقا وعلى حال مع أنه مكلف بوجوب الوفاء بعقده وعمله
سيما وإن جعل أعطاه البيع مطلقا ما شاء من المشتري الذي يأخذه حالًا ويصرف فيه تصرف
الملك في ملك كونه يتصرف كيف يشاء والمشتري أيضا ما أعطى الثمن ولا يرضى أن يصير ملكه
كأن ويتصرف كيف ما اطلع إلا بآراء البيع المشروط أعطاه الثمن وعلى حال فاما ما في ذلك
وثوق تام كيف يتأ في جميع ما ذكره هذا مضانا إلى ما مر وحي فلا حظ قول كاهو
عبارة عند والتذكير القول لا يخفى أن عبارة القواعد صريحة في اعتبار الغلبة لا نذكر كثيرا
بحكم البطالان من جهة عرق الوجود فعبارته واضحة فيما ذكرنا من أن القدرة على

التسليم عندهم ^{منصنف} في غلبة الوجود كاتر يريد من غنة الوجود ما يقابل نعم الوجود فلا حظ له بآية
 وأما ما ذكره التذكي فليس عندى وفي الظن انها مثل القواعد سيما بعد ما ذكرنا حجية ما سبذكره
 عنهم قوله ولو غلب على الحق فلا حظ قوله وهما يدلان على جواز اشتراطه لا على جعلهما
 على القرينة العظيمة التي يغلب وجودها مما كما حملوها على ذلك قوله ارضا معينة فدلالة
 آه لا يخفى ان جميع ما ذكره متحقق في مثل حمل الطون والبن الفرج وتصلح لاجل ما هو في ذلك
 مما اشترطنا اليه في مسألة القدر على التسليم ومع ذلك صرح الاخبار وكلام الفقهاء انه يجوز
 الحصول وفيه العذر ولا يجوز لذلك بيعه اما مطلقا او مفردا او بشرا او انهم وافهم فالد
قوله وفصل بكتب اليها كتابا كما ان جوفها منصفه فباعتها الاستصحاب كذا اعلم بحقق
 غرضها مستحب بقاعدة الاستصحاب بل ربما كان استصحاب حال العلم بالشئ في
 ولذا يقول باستصحاب العد واصل العلم كمن يقول بالاستصحاب ومن يتكبر كما لا يخفى
 على المطلع ولذا لا يكون الكتاب الى من كان معدوما ثم احتمل وجوده ولا يجوزون الحكم
 بابعد العينة مدة طويلة فا مكان موهما مثل من الامثال لما انفرد عن حصول القرينة فاقاد
قوله والمناسب للقوانين بطرك نراه والحديث المتخالف للقانون الشرعي لا يخفى
 ما لم يكن مكانا مقاما ولا نراه من باب تعارض العام والخاص والمقدومة لغيره
 الامم عمل الفقهاء ولوم يكن معمول به عندهم يتعين تأويله بما يوافق امانته ولذا
 اقره الترمذي ما ولا فلا يتحقق ضد من جهة الحديث المتخالف على فتاوى الاصحاب
 حكا قوله بل علم الظن انما فاما له وجه التامك لان الوجود في البلد الاخر يفتقر
 الظن اذ في عمدة البائع استحصاله وتسليمه وفي القواعد ان النقل لغير المعاملجة
 يظهر اشتراط كون النقل عاديا فاما قوله ولا يشرى الى موضع الحول آه لا فلهذا
 ولا يعقله بل الظاهر ان كره الاصحاب لكن في الغالب وجود القرينة على ان النوع
 التسليم هو بين البائع ومكانه حين العقد فاما ما حمل على النقل اليه المبتدئ او
 مكانه لغيره اخل في العقد قوله الرابع على وجه نقله من عليه الاستسلام المبيع عند
 ما طهر منه المشتري وتسليمه اليه بنية او موضع العقد قوله لان مقتضى العقد جري
 تسليم المبيع آه لو كان مقتضى العقد ذلك يلزم جهة له غلبة اعظم من التأجيل الى
 الحصاد مثلك بل لا اصحاب جعلوا التأجيل الى غير الخارج من من جهة المصلحة مع

التقار

التقارن ليس الى يوم واحد بل يزم ضرر عظيم وتزع عظيم بل وسفاهة كل مع ان التسليم
 في اى مكان ليس جزاء للعقد ولا لازماله اما الاول فظاهر واما الثاني فلا شبهة له الا ان
 الذهني وقفا على الفرض قياسا فاسد ولا حجة ما ذكره هنا كما لا ذكره قوله بعد
 الحول خصوصا آه لا يوضع كان نعم لو كان عادة او قرينة مثل الماء والخطبة اهل الفكر
 ان كانت معروفة عند المتبايعين فاما قوله اى لا يجوز بيعها اشتري بالسلم آه نقل
 الترمذي رواه عن خالد بن الحجاج مضمنا لجواز البيع قبل الحول في بحث بيع ما يكال قبل
 القبض واستند اليها بما يامل فيها قوله الفذ ان المتقول لغيره غير بيان من جسد الملك
 لا نه على ما هو الطردوى عن علي بن مهزياد كما ذكره الكشي في ذكر حديث اسمعيل بن زياد في
 لم يرا الصداق فاما قوله انما اقول الفذ انما خا حمد بن محمد بن عيسى الذي يروي عن حمد
 كثيرا وفيه اشعار ونفاة كما لا يخفى على العارف بحال احمد ومثل علي بن جعفر الجليلي
 الجليلي لا يروي عن غير المعصوم ومع ذلك للاخبار الكثيرة قوله كان الاخر جرو
 من الثمن آه الارش بعض النسخة والسلمة كما شئت في الثمن بسبب فقهاء عدم التمكن منها
 فاذا كان هذه النسخة حجة حتمية من الثمن لكان في اتمامها لطلان ما قالها من المتعينين
 العقد تحقيقا بالنسبة الى الباقي كما صرح وكان المشتري مخيرا بين الرد والخذ بالنسبة من نفس
 كما هو الحكم في خيار بعض الصفقة فلا وجه للادعاء ويكون الحكم بالارش فاسد مطلقا
 لان الحكم هو الارش بعد اختيار الاماكن وبعد التفرغ عن الارش خيار بعض الصفقة
 تحقيقا للحكم في خيار بعض الصفقة وسجي في خيار العيب من ان الرد والارش كما
 اليه التمسك من قوله انما في المقتضى في كل المعينات فلا حظ ولا حظا لعلنا به واما ما وجد قوله
 يعني اذا حصل العقد وانقضاء اما لا يختلف في اشتراط الاجل فالقول قول المتكردا فبقا
 على وقوع العقد لفظا لبيت وما شابهه ولا نقفا على وقوعه بلفظا سلمت وسلمت فالقول
 قول المدعي لان اللفظ المذكور حقيقة في السلم والاصل في الاستعمال الحقيقي متعلق
 على وقوع البيع بنا خبره فان لم يرد في خيار البيع والمدة قوله لكن لا يخفى بعد من اشكال اجزا
 كون ذلك الاجل من محققات ما هيبة السلم كما ان كل واحد من الاجاب والقول واما
 من محققات ما هيبة كل عقد ومع فعل المتكبر في تحقيق نفس السلم فاذن الاصل يمكن
 الحق ولا يفتقر اليه من شرط صحة الشرع لاما لا الحقيقة فاما التبع الذي ذكره هذا

ان فلنا بعد م جلد البيع بلفظ السلم ولو عجزنا وعلى القول بجواز فلا صلا لنا حقيقة فقط ولو في
 وقوع العقد بلفظ البيع والمذكي بلفظ السلم فالظن ان الحكم فيهما مع احتمال كون الحكم في
 الصورتين الاولى بغيرك ولعل لا وفي اول هذا اذا كان النزاع من اول الامر او اذ قد اقبل
 وقوع العقد السلم وبغيره ثم ادعى المنكر عدم اشتراط وعدم ذكر في الكار بعد الاقرار لا يسمع
 منه بظاهرا لشرع الا ان يبقى علم المذكي بذلك في دعوى احوو يكون له نسلط على العلم
 انكر ذلك بعض الفقهاء مدعيان تمسك بآثاره فلا يسمع منه ثم والحج هو الاول واذا انقضا
 على ذلك الاجل وادعى احدهما زيارته فالقول قول منكرها **قوله** ولو كان في الدعوى لطلب
 ايشكل بانه يقتضي تقديم بلية الداخل كاعليه بعض الا مصاب وهو خالف المشهور وقد
 ما هو الاخر من الاحلة كما سيجي في كتاب القضاء ان شاء الله واذا ادعى المبيع بعض الشيء
 فالقول قول مبيع البين اما قبل التفرق فظ وما بعده فالج على اشكال لا يستلزم
 البيع وهو خالف لاصالة الصحة وفي القواعد حكم ما ذكره مع ذلك بانه مكره ويجب
 المواضع التي يحكم باصالة الصحة يكون فيها منكر بغير شرط من شروط البيع ومقدمة من
 مقدماته ومع ذلك نقول الاصل مع من يدعي الصحة ويجعله المنكر لان المنكر من يد
 موافق الاصل اما لظاهرا والذي لم يترك اذا سكت الا ان يكون مراد العلامة من انه
 ينكر نفس القبض من غير ان يمتل منه في الصحة بل ربما كان متفرعا على الصحة اذ لا الصحة
 لم يكن هناك شيء يستحق البائع ويكون حقه والاصل عدم وصوله حقه فاما مل
 معنى هذا فنقول لا مانع من الحكم بعدم وصول حقه له والحكم بصحة البيع بمقتضى
 ما حكم به من عدم نجاسة الما القليل الذي وقع فيه صياح روجه ولا يعلم ان
 الخروج كان من جرح الاصطبا دوى وقوعه في الماء ومع ذلك حكم بنجاسة ذلك الصيد
 وكونه منته لا صلا لانه عدم التذكية وتطهير ذلك قول بعض العلماء بنجاسة الثوب الملقو
 الذي وقع التلث في ان انة النجاسة عند الحكم بقاء نجاسة مثله حتى يحصل البين او
 الدليل الشرعي على طهارة وطهارة الانبياء والملا فيه له حال الوطن الحكم ببقاء الطهارة
 حتى يتبين النجاسة الى غير ذلك من امثال هذه الاحكام ويحتمل ان يكون في بيع
 الصحة على اصل عدم في موضع يكون محط الدعوى الصحة والفساد فاما **قوله** ولا
 خيار السلم في الاكلام اه هذا الخيار من قبيل خيار الشوط يكون البيع الجنس للعلم بشرط

كونه في السنة المذكورة في التمسك المذكور فاذا اقر الشوط فليس في بيع البدنة ويلزم باصل
 البيع بوجاهة بدنية وان يقع العقد لعدم وصول حقه اليه على ما س ما قلنا في خيار بعض
 الصنفين وخيار الشوط وغيرها والوقفه المنجزة بالثمرة الموافقة للقاعدة ايضاً وليس في بيع الثمن
 كما نصبت بل في امكانات محتملة في عام النسيان ان الفضية كلهم رجوعا وقرب من الزمان
 الاطراف غير عارضة فقتضاها من الانقطاع كما ان مقتضى القاعدة ايضاً **قوله** ولو كان
 القاعدة ان يكون له فلهذا ان مقتضى العقد ان ليس في ضمنه المبيع سوى الجنس للعلم في اوقات العلوي
 ولزم وجوبه في كل شيء ليس سوى الخيار بين الصنفين واخذ عن ماله ان كان موجودا او
 وان وجد ثم وقع الناحي من غير نصيب من البائع فقد خسر كما ذكرنا بما يقتضيه كان غاصبا
 حكمه الخاص **قوله** لا يفتقر بيع الخفية بل لو كان البيع الخفية يكون ايضا مفككا لشرط الذي
 انكر هذا البيع انتم في المبيع الاول الذي وقع لما كتبه وعدم المساعدة بل كان للثمن اذا طلع بان كان البيع
 الذي او فتمت عليه وشروطه الثاني في عدمه بغيره في البيع ولم ينفذ للمرجع وان لم يكن في
 الثاني فثابت بالنسبة الى الشراء الاول **قوله** بوجاهة وخيار للماله لا يشبه في الاثم وجوبه
 التي على البائع للكرمال مال بالباطل وعدم طيب نفس من صاحبه الا ان المنفرد اذا طلع
 بالمال ونفى العقد يجب على البائع الوفاء بغيره لا يمكن ان يقول اني ابيع هذا الشيء بشرط
 والشئ الذي وقع عليه العقد ولا وليس لك ان تكذب وخفت ان الشئ ان يقول دفعته
 في هذا الشرط وصيت يكون هذا ثمن او معنى صحة البيع هو ما ذكرنا فاما **قوله** كايدي
 عليها اذ لا يجوز الحيل في امر هذه الطريقة ان البيع وقع فراجحة بغير نسبة الميزان المالك
 التجار قالوا لا خلاف في ذلك ان يكون ذلك اي في دولته في لوان في عنقر
 ان الفتي فقال ايكم هذا باقى عشر ايام وظاهر هذا ان التجار ما اشترى الامر بجملة وما
 وقع شرطه لا لك وهو انهم ما منهم عن ذلك بل فزعم عليه لا انهم سبلا في عشر
 ايام الذي هو مجمع على المرجحة الى اللطاع وهذا انفسه هو الذي يقوله الفقهاء وانما يظهر في
 الثامن في الرواية ان متاع المصنوع كان عشرة الف ولا فتي كان بعد خطي الاخبار
 بواس المالكين في عدم انا البيع كما متفرعا على ما في كل غير الفتي وهذا معنى بيع
 للمرجحة فاما مل على انه لو لم يكن كل واحد ما ذكره لما كان على المرجحة فالجميع لا يجوز فيها
 وليس المذكور في المرجحة مع انه لم يجرها اخذ وورد عدم التباس عنها مطلقا لو كانت

من جهة علم الاحتياط في ضبط دس المال والاحتياطات وهذا ما يؤمن من المعصوم فكيف
يقول ومعه ذلك على تيمنا وان يقول لغيره لا بأس ام مع ان العرف اطلق بالكرهية من جهة عقد
ما مؤمن به الاحتياط واطمأن الكراهية في الركنين الاولين انما تعلقت بخصوصه وان دعوى
دولته لا مطلق للمراجعة فان المراجعة لا تنصرف به بل هو من المراجعة وكراهية ضم على الشيء
لا ينافي كراهية مطلقا ولو كان المطلق مكرها كان يقول مكرهته مطلقا الا ان
مخصوص هذا القسم وقولته في رواية جراح ولكن اه لا يدل على كراهية بغير ملاحظة
ان غيره به يانده ودولته جب واما التولية الاولى فلم يثبت الحقيقة الشرعية في شأن
فعلها بقيت فيه المنافع وجعل القيمة متممة وهو محرم من المصطلح عليه وان قوله وان
اه لا يقتضي تخصيص المراجعة في مثله يانده وهو محرم ولا يجوز الكراهية في كل مراجعة بعد التولية
المكره هو خصوصه يانده اذ ما يغ من انهم عدل عن المكره اليها هو الاصل فاما
وما ذكرنا لعل الفقهاء حكموا بكراهية نسبة الرجح المطلق للمراجعة فاما ما ذكرنا لعل
دليله ما نقلنا اه لعل المنشاء هو قوله ومعلم ذلك على مضافا الى قوله لعل
كون الكراهية حقيقة في المصطلح عليه لكن فيما تروا ولم يثبت لان الاصل عدم الكراهية
وان قالوا علم على ثنائنا قوله لما قلنا من التزوم في بيع المعاوضة اه هذا فرع كون العقد
عقدا بل وربما ينكح ولم يكن متبادرا من لفظ العقد وان كان عقدا واما السلوك
عند شروطهم فقول على استحباب او اطلاقها الفقهاء قوله انما جاز بدلا لبايعها
اه لما كان المتعاقد في فعل التاجر المالك بغير فلاحه ولا مغبته قوله لم يثبت
معناه شرعا اه لا يشترط في الشائع اصطلاح في ان موضوعات الحكم يرجع فيها الى
غير الشائع سوى العبادات وسوى ما يتبع من الشائع اصطلاح خاص يكون مظهر عليه
ولم يثبت فلا حاجة الى الاخذ بهذا العقد في المقام وظاهره من الصلح النفي
والعرفي فترقا اذ بادى ثمنه يصدق بحسب اللغة اصطلاح في اختلاف العرف والظاهر
العرف مقدم على اللغة في المحال في سائر المقامات فعلم هذا يحتاج الى التمسك به عند
اهل العرف لما وبالخطا يخفى قطعا كما هو الظاهر في الاخبار وايضا وما الخطأ الواحدة فتميل
قوله لعل فيها دلالة على جواز بيع ما في الذمة اعم من ذلك لغيرها قوله وفيما قيل
لعدم صدق البايع اه مقتضى الاطماع والاخبار والاستحباب هاهنا الى حيث الموت وما

معنده

فتقله الى الوراء من العومات الذاهية ان كل حق من المتبقي ان يورث فلا حظ واما ما
وهذا اذ كراهية ان جميع انواع الخيارات ايضا الورث لا خصوص هذا قوله والظاهر
ان المتبقي من اوقع اه انما يثبت من هو البايع والمشتري حقيقة لا من هو وكيل في غيره اجزا
الصيغة والظاهر ما سيذكر من كونه اشارة الى ما ذكرنا ثنائنا قوله وبه لا خلاف
عندنا اه ليس يكن بل الخلاف وان وقع تب الى البعض بان لا يبيع ذلك لا خلافا للكتاب
والاستئذان مقتضاها بنبوت الخيار فيه مطلقا كما هو انفق منهما ويكن الجواب بان انما
ان العقد المطلق يقتضي ذلك المطلق العقد كما هو الحال في سائر اشراط الخيار وقفا
فالعقد المشروط صحيح البصير للخلع في عموم اوقاف بالعقد وواف بالعهود ومتجانس
تأمن وغير ذلك والحاصل ان كل امر يصح للكل ان يفعله بعنوان شرط او عقد او عهد
او غيره يصح ايضا ان يخل في العقد وليس شرطها لفا للكتاب طمست بل هو في طحا
كما عرفت وكل امر لا يمكن شرعا وليس له ان يفعله اصالا لا يجوز له ان يفعله
بيع اصالا مثل ان لا يورث فانه من يبيع او يكون المالك في عبدا او يكون التلا
حاجة من حباله زجها ولا يكون له وطبها وامثال ذلك فاما ما ذكرنا قوله ليقط
خيارا لاضر ايضا اه ليقط خيارا اذا ثبت مقامه ولم يتغير ولم يطر من الخرج
ان يد من هذا كما لا يخفى على ثنائنا من المتابعة ان وقع الانتزاع النفي
الحقيقي فقد عرفت ان غير مضر وان يجرى في المتابعة وقع الانتزاع العرفي هو
ايضا غير مضر اذا كان من جهة غفلة الاخرى وعدم تنكس في العقد ومعه لاصال بقائه
الخيار وعدم ثبوت انقضاءه من اجماع خبر ما لا يخفى مع وظاهره اما الجواز في
الكلام في عموم فما ذكره مؤيد دليل لان الاصل في بيع التزوم بل
ثنائنا الخيارات انما هو للملاص من مقتضى هذا الاصل فاذ كان الاصل
الكره يوجب التزوم فهو امر يمكن لكل عاقل ومبصر ان يكتسب فائدا في الخيار
ومعلوم ان الاخبار واردة بالقياس الى الاصل والشائعية والغالبة سوانا
واردة بالقياس الى غيرها لا فائدا قوله وبه لا خلاف في ظاهره انما عامه
لم يفهم العموم اذا استبان ان مقتضى الاستدلال انما بان يفتقر كل منهما مع
العقد او حكم الموضع او يذهب احدهما وثبت الباقي باطلنا ولو هرب احدهما

لا تترك الزور من غفلة الآخر بعد تفتنه ان ثبت مكانه تحقق الافتراق المذكور وان
 تبعه فلم يعلم بعد تحقق الافتراق المذكور فاختار اليقيني مستصحب حتى ثبت التناقض
 باجماع اخر نعم انعم المذكور يشمل صوغ علمها بالمسئلة ومجملها وعلم احدها **قوله**
 ويؤيد ان الامر بهذه الاثبات ان لا يتعارف ان المتعاملين مترددان متماثلين
 ان مصلحتهم ما في الضع والامضاء ولو لم يكن لهما تردد داخل لم يبقيا على هذا الحال
 بل يقولان فسخنا او التزمنا وكذا الحال في واحد منهما وتباين احدهما الزور
 الآخر **قوله** لقال التزمنا اه قول التزمنا لا يفيد الزور الا بالنسبة الى القابل فقط
 فاني فائدة فيه بل ان كان خلافه **قوله** ما لم يقطع بالشرط الذي كفي القيد
 عن شرطه هو الالتزام بالبيع هو الاسقاط للغير بعده او انصرف المسقط كالاختصاص
 من تامل كلامه مع ان كون انصرف مسقطا لا يرب احد فيه بالنسبة الى احد
 بناسها العلامة ولذا قال الشارح ما ذكره انصرف ولعله اه واما نسبة مفاعله
 الى قول فلا تترك يرد فخر لفظ المجلس بل اورد مفاعله الايدان ولم يعتبر العلماء سوى
 الاخبار فلا وجه لاعتباره سيما وجعله نائلا منزلا للرفيق فلا تترك لا يربط بالرفيق ولا
 خصوصية هذا حال القواعد واما التذكر فقد ذكر فيه السقوط بالشرط والاختصاص
 بغير سوى انصرف المسقط فعند اعتذار الشبهة بما اعتذر وفك وجه الاعتراض عليه مع
 العذر واضح سيما ومن القواعد يظهر ادخاله في الالتزام فاما مفعول لا يفي ان الاختصاص
 يبدأ لولي اي وقت يريد ان يفسخ فيفسخ وان لم يرد لا يفسخ فاق فائدة في اشتراط القيد
 مع ان هذا الخيار للعاقدة فقد على ما مر مع ان المصلحة للطرفين في بقاء الخيار
 ليس للاجل المصلحة فكون شرط الاسقاط مصلحا لا يخرج عن اشكال مع كون المراد
 فاما **قوله** عود العلق فراه مال هذا الى الاستقراء وبما كان اجماعا بين
قوله من له مصلحة على باب اه هذه الصيغة واضحة الدلالة في الاختصاص
 بالشرطي بل ومصلحة الدلالة كما يشير اليه ويؤيد الدلالة التام في باقي اجزائها
 الى اخر اذ فيها مؤيدات ومخصصات بالشرطي كما لا يخفى على المتأمل وكذا صحتها
 ودعما يؤيدها قوله وهو بالخيار فاما لحد من العمان صاحب المال مثل
 الهنما وما دونه من المطلق على القيد من اول الفرض في نعم ولا يمتثل ان هذا بيان

عنهما واشتراط العفو او
 فارق المجلس على قول راجع
 من الالتزام

ما تروى من علم اعتبار القيد مطلقا اكثر من قيد ان لا يفسد ما عني فيه بل يقال ان اضعفت
 حتى انما في بحث اعتبار الحب في البرذون اخيرا واكثر متضمنة لنوع سبع دلا بغير دخول الحب
 بما تم نقله جرحا من نوع اربع لا غشاله فيها فقال بحال تلك الاخبار والكثرة على اعتبارها
 للطلاق على القيد وان هذا امثل ما عني فيه فاما ملحد او كماله لانه لو كان في الاخبار ان
 المشتري خيار الحيوان فهذا هو الذي لم يعتبره المشهور من فقهاء لان اشياء الشيء لا يفي ما عناه
 واما اذا كان في الاخبار ان خيار الحيوان للمشتري هذه العبارة مع قطع النظر عن القيد
 اختصاصا بخيار الحيوان للمشتري واختصاصا في القول في السائلة في ترفيد اختصاصها فيها
 وقيل مع ذلك بان المباح خيار الحيوان عدا متنا قضى عرفا فارجح الهم بظهورك وان قيل
 ثم الشرط في الحيوان ثلثة ايام للمشتري الشرط مفروض على الا ان يفيد العزم كما هو مسل في
 الشرعية فاما ملحد وانما انتم بين ان خيار الحيوان ثلثة ايام انتم للمشتري وكذا لا يجوز
 يجعل ثلثة في المقام فهو معها غير معتبر بالها وصف ومضوف الوصف ليس بجرح فاعلم ان ثلثة
 امية يكون خيار الحيوان فكذا لا يجوز ان يجعل للمشتري مفهوم غير معتبر بالجلد كما ان ثلثة
 له مدخلية فاما متى بيان خيار الحيوان فكل في المشتري وجعل الاول داخل في البيا
 كونه الثاني فاعتبار قول للمشتري ليس الا من انتم من ثلثة بيان خيار الحيوان وما يذكر
 في مقام بيان شيء لا بد ان يكون ذلك من غير ما ومن تمته فظعا وكذا الكلام في صحة
 الحلي والحاصل ان خيارا من خصائص الشرح وهي احكامه او ضعية ولا يمكن معرفته
 الا من بيانها بحيث يتبين انما يجب الانقضاء على ما بينوا وعلى كل ما ذكره في مقام البيان
 ولا يمكن العدي اية ولا فهم غير ان دخل بالثامل وشبهة مطلقا ووقع من هذا ان
 المعصوم في مقام تعريف موضوع هذا الحكم الشرعي وهو ان العقد يكون خيارا الحيوان
 في مقام تعريف خيار الحيوان ما ذلالة الكلفين ما كانوا يعرفون فقال هو ثلثة للمشتري
 فخرنا من لفظ ثلثة ان ليس اقل منها ولا اكثر ومن لفظ للمشتري ان ليس بغيره وهو لقانون
 في الترفقات بان القود احترازا بل تامل ولا تقول وانما خيارا معناه الرضا في
 الفسخ وهو ظاهر ولا خص لا تترك الا من منع ودول المنع متقدر بقدره ولذا كان مقيدا
 بقيد يجب القصر فيه بل يقول المولى لعله رخصت في كذا الحكايا والى وجع امره
 ولا باب يتوهم على حال ليس هذا من باب المفهوم الذي لم يعتبره المشهور ولا يفي وهذا التقيد

وكلام

على الجحيم بل تأمل من احدهم فلا حظ مقامات استدلالهم مع تقاضهم في القوتى ههنا
كل مع قطع النظر عن القرين المذكورة في الاخبار فلا حجاج الذي ادعى **قوله** هل فيها دلالة
على الجحيم النظر الى وجه الامتلاء قد ورد في الاخبار الجحيم النظر الى وجهها لاجل انها فائدة
المرخص لذلك وفيه دلالة واضحة على التبع من النظر الى وجهها ويمكن ان يكون حال زمان
الجحيم حال وقت الملاحظة لاجل الشراء ويؤيد ان الحكم في الجحيم هو الجحيم منقصة العيب
ويختفي عيبه كثيرا كما سيعرف به وقت الملاحظة من جملة اوقات قبل الشراء فتأمل
سؤال الراوى عن المصنوع على من ضاه ذلك وجه الدلالة سيما على المصنوع
من ان التلخيص اخباره فائدا مثل وصفي بن سنان مرسله الحسن بن عيسى بن رباح
رواها الصدوق في الفقيه والشيخ في باب فلا حظ في فهم منها ثبوت الجحيم لاجل
الاحكام فلا يكون مختصا بالبايع بالاجماع فيكون للبشرى خاصة فتأمل انتهى **اول**
وطا ور في رواية ابن فضال عن المصنوع من قوله صاحب الجحيم المشتري بالخيار ثلث ايام
ومراده ان العيب يفيده صاحب الجحيم لاجل التبعيم في الحكم بانه بالخيار ان
ان يكون هو البايع او المشتري او كليهما في رواية ابن فضال يكون واردا مورا لغيره
يمكن ان يكون بالعكس وان لم يردج الا قوله ما ذكره من العلة مع الغفلة عما في رواية
فضال او علم الاعتناء بكونها موثقة لكنها موثقة كالتصحيح لا كفي شأن ابن فضال
حتى ان بعضهم عنه من الثقات الاجلة مع ان اولاده عالمة السند مضانها ما حققناه
من ان الموثق حجة وليس بمعارض للصحيحين لما عرفت فيجب ترجيح الثاني بالاصل وظاهر
الفتاوى من الاصحاب لا يتم بلا حظون هذه الدقائق ولذا مل في عموم صاحب الجحيم
لان الاطراف حيث لا عهد تفيد العموم الا ان ما ذكره من التعليل قوى وبعضه كون
المغالب من صاحب الجحيم هو المشتري حده لكن ما في صحيحة الفضل الانية كالتصحيح
في التخصيص بالمشتري كما ان التصحيح في النفي عن البايع فتدبر في ايدها صاحبنا على
باب وطالبنا سابقان وفي ذلك ما ذكرناه في ترجيح المذهب المشهور على مذهبه السيد
وهو ثم ان من العيب استدلال البعض لها بين الصحابين على مذهب السيد ولا يخفى
ان غفلة منه قد تدر **قوله** وما في صحيحة عبد الله بن سنان اه الظاهر المراد ان
الشائع قرره في الجحيم خيار ثلث ايام من جهة انه ربما يكون به عيبه خوفا تبين

يبحث
يرفع النزاع بالمرء او ان ييسر لا انه حمل المانة الدعوى والنزاع جعل لخيار يظهر من هذه العنيفة
انها ان خيار الجحيم المشتري وهذا الصيغة وصحبت على باب كالنقص في ردمه في الصلاح
من ان الاخبار في الوصف مودة الاستبراء **قوله** وان لم يكن المقوم حجة المقوم الذي وقع التلخيص
في جحيم المشهور فيكون هو المقوم مثل قوله في السائمة ذكوة اما مثل قوله اعتق رقبته مؤمنة
فلا نقاش وقع على ان معارضة قول اعتق رقبته والمعارضة فرع دلالة القيد على وجوبه في
المؤمنة هذا في صورة انما الموجب الحق ويكون الحق لما مور به من اعتناء واحد لا تعد في جرحها
وظاهر ان خيار الجحيم انما واحد وما يجب البيع ان كان مختصا فمختص وان كان مشتركا فمختصا
فتأمل جداول القضاة باجمعهم يجعلون دلالة القيد اقوى من دلالة المطلق بحيث يعينون حكم
على القيد ويعينون القيد عليه مطلقا كما لا يخفى على المطلع بطريقه ثم وقع من بعض من المتأخرين
في تعيين الحل عليه فائدا مثل يدعى ان الجحيم الجحيم كل كذا يجوز فغيره وهذا من اضعاف اعتراف
بحجة القيد لكنه مما يند في كونه اقوى من دلالة المطلق يتبعين حكمه على القيد مطلقا لكن الحق
القضاة بنهاية فهم اعرف والعارفين في الغم ولذا لم يقع من احدهم الفقهاء مع شدة الاختلاف
في انها فهم تأمل في التعيين المذكور سوى ما صدر من بعض المتأخرين غفلة من انها فنية في
الجحيم مما يمكن لانهم ولانها ياتي بخلاف من الطرح وقد بينا في رسالتنا في الجحيم بين الاخبار
فلا حظ والجحيم فرق بين قولنا في السائمة ذكوة وقولنا ان ذكوة في الغنم السائمة وان ذكوة في
فان الظاهر ان الثاني المحرف باختصاص والحكم يرجع الى القيد قطعاً ووفاء سواء قلنا برجوعه
القيد انما لا ينافي ان الامم في قوله ثلث ايام المشتري لعلها لام الاختصاص بل ربما كان هذا
هو القصد من اجل الفرق وادعى قوله المشتري من ثمة الجحيم وقوله ثلث ايام وكلاهما يجوز
دلالة ثلث ايام على غير ثلث ايام بالمفهوم كذا لا يحسن ان في ذلك في ثمة فتأمل هذا مضاناً
او ما ذكره الشافعي في حجة التلف في زمان الخيار ما ينبغي ان لا يحضره وسبب انما
العصوم في مقام تعريف خيار الجحيم وكل قيد في مقام التعريف معتبر فيقينا لا تراخى في
داخل في العرف فيعتبر في العرف قطعاً فلا وجه للتأمل مع ان القليل لا يوصف بغير
بالعلمية فاذا انضم مع هذا الاستدلال في شيء لا ضعف قرينه تحقيق الدلالة كالحقوق
محل وكيف اذا ضم اليه جميع ما ذكرناه وسند ذكره قد تدر **قوله** هو كالتصحيح في الفقه
اولاً ان الراوى سأل الامام ما ان يبين له خيار الجحيم فيين ما لم يتر ثلث ايام المشتري

فكما بين ان ثلثة ايام كذا بين ان المشتري من دون تفاوت فيكون حكمه ثلثة ايام من دون تفاوت
فكما ان لا يمكن ان يقي ثلثة ايام لا خصوصية في البيان فكذا لا يمكن ان يقي ذلك في قول المشتري
فقد يرم لما سأل عن خيار غير الحيوان بين ٣ ايام ثلثة ايام في الحيوان في المقدار ووضح الخيار
فكما بين ان ثلثة ايام لا يمكن ان يقي ثلثة ايام ان ثلثة ايام لا يمكن ان يقي ثلثة ايام في الحيوان
في الدلالة مع ان السند في غاية الصحة هذا مضافا الى النصح المأثورة وكذا لا يمكن ان يقي ثلثة ايام
الثقة كما اشترطوا في السند ووضوحا الى المصلحة والاصول والاصحاح والعومات فكيف يقي لجمال
الثامن في الحكم بخره وداية من مسلم مع ان هذا الرأي بعينه دوى ما جاء في غيره وقيل كان
الروايات واحدة وقع في احدهما وهم ونقل بالمعنى كما سئفنا فيما قبل وبقي صحة النصح
الظاهر في اختصاص خيار المشتري **قوله** هو الصواب الا انه وفيه بابا ببيع الحيوان
الحسين بن سعيد عن الحسن بن علي بن فضال قال سمعت ابا الحسن عن موسى التوام يقول
الحيوان المشتري بالخيار ثلثة ايام فندبر **قوله** لا احتمال ان يكون لاصداه رجاء في ثلثة ايام
في خيار الثاخير ثلثة ايام والمشتري على ما ورد في بعض الاخبار مع ان لا ما مل في كون البايع
خامنه وبالجمله لما كان الخيار امر متحققا بين البايع والمشتري مع ان يسلها وان كان
لو احدث منهما بواحدة ما ظهر من الخارج من ان الخيار للحيوان لا خصوص صاحب الحيوان
هذا وان كان خلاف الظاهر الا ان في مقام الجمع بين الأدلة تأويل لا بأس به كأنه
التميز فيما يوزنه التأويل زيادة قوله من بيع مع عدم التعرض لها ام في قوله في ثلثة ايام
الحيوان وان هذا الرأي بعينه دوى من هذا المصنوع بعينه هذا المصنوع بعينه على نقيض
الخيار في الحيوان وبثوت الخيار لقول لا بد ان في كل شيء حتى في الحيوان بعبارة صحيحة
موقفا على خيار مسلم من الزيادة المذكورة سيما في موضع دون موضع ومع جميع ما ذكر
فهم ذلك المصنوع من العبارة الغير المضبوطة في عبارة الجدل كذا في غاية الظهور في عدم
تحقق خيار الجلس فيما سوى بيع الحيوان فثا ملاحظ **قوله** فيعمل ان يكون المراد بالثاخير
ام لا ينبغي بعد جميع الاحتمالات ويمكن ان يقي لعل هذه الرواية من ابن مسلم بعينها انما
التي نقل عنها سابقا من ان البايع بالخيار حتى يفتقر وصاحب الحيوان ثلثة ايام على
وفي ما دونه زيادة والحبلى وفضل وغيره من نظرائه لا ان يقع هذا من غير النقل
بالمعنى ولعله من جهة فهم صاحب الحيوان اعم البايع والمشتري ولعل هذا الاحتمال

في الجدل ان اصبر وادخل اجمالا
الاصحح بان خيار الجلس

غير بعيد عند المصنف المتأمل فثا ملاحظ وكيف كان حال هذه الرواية على المحاميل
التي ذكرها المصنف ايضا اولى واقرب من حمل الاخبار الكثيرة الصحيحة الواضحة الدلالة لئلا
للأصول والعومات وفتاوى الفقهاء والاجماع المنقول فثا ملاحظ ما اشترطه المشتري
خلاف في صحة هذه الرواية ومنها زيادة كلمة في قوله في ثلثة ايام لكونها لعل لا حجة اليها
٣١ بل ربما صارت منشا للخرافة كما ان زيادة قوله من بيع صارت منشا للخرافة كما لا ينبغي
على المتأمل ومرة الخرافات فيها راجع الى نقيض خيار الجلس في الحيوان المضاف لاجماع الأصول
سائر الروايات لان الله منها بعد الخيار احد هما في الحيوان والثاني في كل شيء حتى في الحيوان
كما في جميع الأصحاب سيما صحيح ابن مسلم حيث ذكر فيها ذلك وكلف بالخيار بينهما على ذلك فقد
وبما في ذلك ما ذكرناه ان الحيوان مضبوط بكسبه والشيخ وان رواها كل الاثر لم يخل
فقد رفته الصحيحة لا تقاوم صحبته الاخرى السليمة اصله بل لا تقاوم من وجود شيء
فكيف تقاوم هذه وغيرها من الاخبار الصحاح مع ما فيها من هاتين قوت الدلالة مضافا الى
الكثرة كما عرفت وسعير سيما مع موافقتها للاصول والعومات والاجماع وعلى تقدير تسليم
المقاومة وجهان عليها من ان بل لا يشترط في فساد بيعه ببيع اصل العدة سالما فثا ملاحظ
وسمي في بحث التصرف صحبته الصغار الواضحة الدلالة في الاختصاص من المشتري **قوله** كايبيع
او غير ذلك له والبيع وغيره صحيحان من دون توقف على دخال في ملكه ثم البيع وغيره
كما في ذلك ما منع من ان يكون البيع مثلك يؤثر في انفساخ وانفساخ الى ملك الاخر
بكونه تصرفا في ملكه كما هو الحال في سائر التصرفات مثل الاكل وغيره بل الاخر في مثل البيع اسميل
فلا وجه للتوقف فيه دون غيره وكونه نفسا تصرف مستغنا للخيار ومثل ما البيع وفاسحا
للعقد هو انك من الاخبار فثا ملاحظ ان التصرف مستغنا من طاهر من الاخبار بل
ربما كان التصرف لعل على الرضا ولا مضافا وما كونه بنفسه فاسحا للعقد وتصرف في ملك
نفسه مع ما لم يغير بعد **قوله** بخلافه لخصه في الجواب انه يمكن ان يكون الفرض من ذكره
الامور لا يبان با مثالة الله لتصرفات التي ليس للاختيار ان لها ان تكون التصرفات المستغنة
هي امثال هذه دون ما يكون للاختيار مثل الامر بالخدمة فثا ملاحظ والحاصل ان استقام
الجاء قد يكون بالقول وقد يكون بالفعل وهو الذي يظهر منه وضاه بالبعد ونقل الملك
وكونه ملحا على تقدير ان يكون فعلة صحيحا موافقا للشرع كما لا فاعل المسلمين على الفتح

روى صحيح ابن مسلم بالعبارة الصحيحة
والشيخ رواها بالعبارة الصحيحة

بغير الى ذلك ما ورد في بعض الاماكن ان تصرف صاحب الخيار رضا منه يكون عقده لازما قال
 خطه وعلى من ان لا يكون كذلك فالذي يظهر هو التصرف الذي يكون من باب تصرف المالك
 في ملكه كما ان تصرف الشارع **قوله** فقد وجب الشراء انما لانه اظهر هذا ان الخيار
 للمشتري خاصة فتدبر **قوله** الا ان اختلفت مجازا او العبرة بمجوز المعصوم والمعوم
 ظاهر والمعنى ان لا يتكلم بعد في العرف حدا وهو هذا الفعل المديد للغايب للدفع الى
 الحاشية في حفظها وكذا الغايب لئلا ينظر اليه فاما ملك جبا **قوله** قد لا يكون السعي هنا
 او لعل العادة صانعة انهم يركبون غالبا في مقام الذي من بيعه وعلله كون اسهل
 اخذ واسرع **قوله** ولا يخفى ان فيها علم سقوط الخيار الا ان في ان التصرف من قبل
 الخيار فيما وقع فيه الخيار يوجب سقوط الخيار فلا يصلح له في المقام ادعاء الخيار
 ولا يمكنه التصرف في البيع قبل رد الثمن وبعده تصرفه فسخ مطلقا وان كان يقصد الفسخ
 وما سيجي ان لا تصرف احدها سقط خياره خاصة انما هو في الخيار للمشتري لا المحض
 كما مر عليه **قوله** فان اقامه في السوق او في مكانه الى ان يراه في البيع لا يبط
 الخيار فاما ملك جبا **قوله** تجارة من تراعى منكم او بقوله لا يصلح مال امرئ مسلم الا
 لميب نفسه ولما مر في بحث كراهة الرجوع على المؤمن من التوبة المقتضية لقوله من
 المؤمن حرام ولما مر من حرمه غسل المؤمن الوارد في الروايات وكذا المنع عن الغش واما
 ذلك ولما يجمع ذلك الخيار للمشتري فلا أثر لو اطلع بالخيار ودعى بالعقد يجب على
 المبيع الوفاء به لعم او فلو وغيره ولا يتأني للمبيع ان يقول العقد باطل لا يستبكت
 وفعلت المحرم وبذلك بازيد من تيمنه زيادة فا حشرة **قوله** وله ان لا يظهر بعد
 الثبوت او ربما يركى ويظهر في تصرفه كون الاول اظهر لعدم ما دل على وجوب الوفاء في
 العقود وعدم مانع منه لان المانع هو التصرف والتقص وليس ههنا تصرف ولا تقصص
 بثبوتها مطلق حتى يقي باستصحابه بل خياره مشروط بعدم اعطاء التقاوت لعدم
 قيام دليل على زيل من هذا الامور الاجماع ولا من لا ضرب ولا ضرر ومثلا لوقا مل
قوله نعم لا شك ان الا حوط ذلك ان قد عرفت ان اكل المبيع الثمن اكل مال
 المالك فلا حوط ان يرد المبيع التقاوت بل المبيع ذلك بالنظر الى الادلة فاما مل
قوله لا اصل للقاء من غيرنا سماعه وللاشعار الحاشية من فيه له في قوله

فلا بيع لرفنا مل ومز في شرائط رجوع البيع قول الباقر ولا فابيع لك وفي صحيحه الفصل اري
 ان الشرائع لم يفعل وظاهره ان المراد من ذلك فيهما انقضاء الخيار وعدمه لان البيع كان له كالموت
 عند الاصحاب ويجب من الادلة منها التصرف منهم وسيجي في الخيار فيما ينسد الى التبدل ايضا انهم لما
 فلا بيع لرفع الاثر عظيم على المتابع من غير نصير منه فلا معنى لطولك البيع بل في المقام ابيع
 فاحذر المشتري كيف يصير تبعا لطلان البيع من طرف المبيع انما مع ان لا نصير لانه والظاهر
 ان في المبيع الا ان اضرار عليه ولذا قال لا بيع لمع ان البيع المطلق ما حوز فيه قبل التفرق
 ولكم ينبغي انقضاء من ثم ان فسخ البيع الفضول تقتضي صحة هذا البيع بطريق اولي فانه
 من ان يحقق التراضي من الطرفين الا ان فيشمل دلة صحة البيع وعلله ان في المقام
 بالخيار منهم المعظم مؤيد عظيم وادعاء علم على انه يقول للمراد في ما ههنا العقد قطعاً
 لتحقيقه مما يدل في التماسه في ذلك غير لفظ السكر في سياق ان في العلى لا يملك العقد بالقياس الى
 المشتري لا يملكه لا يبيع بحيث حكم بانقضاء التمسك للمشتري غير وجود التمسك بالبيع وبقاء التمسك
 لمصداقا الى صالته بقاء ذلك اليقين في شمول العمومات الدالة على صحة نظري من نفسي
 الخبز صحة البيع فضلاً عن انقضاء الاصل والعمومات لان الصحة عبارة عن رتبة الاش
 دون الحمله تكفي بدلى لطلان وما صححه اي بطلان فيمكن ان يكون المراد بالبيع المتني
 المبيع لكونه بيع ابيع وقوله فان نصير بغيره وظاهره ان المتني هو الاثر لما عرفت وان ابيع وثمره
 انما هو المشتري وما في ثمنه فيمكن ان يصحها الى التوحيين وما عارضها فاما مل وفي كثير من
 الاخبار ان ابيع نصير للمشتري بعد انقضاء الخيار مع انه يصير في العقد ملكه فالمراد على سبيل
 التزوم فاما مل والخبر ان في الحقيقة غير مردحها لثبوت الحقيقة بقينا لان البيع على
 لا يشتره وصغيره المعاملة موجهة بلا خطا وسد عند جميع الفقهاء وادب الفقه واثبات
 بالقاعدة الثابتة المسندة فالمتني اما الصحة والتزوم والحال والا قد اقرب المحاذات
 ثم الثاني والثالث بعد التحمل مع ان القرينة قائمة على عدم اطلانه قطعاً مضافاً الى ان
 متعين الاول ولم يكن مانع لكن المانع موجود كما ذكرنا بل المانع موجود منها التقييد بقوله
 لموس السلمات التي لا تأمل بها ان القيد في التحمل المتني يرجع الى المبيع وهو المتني
 لغز وعرفا فقتضي العبارة ان المتني للمشتري خاصة ويعضده القرائن التي اشترط فيها ما لا
 لان الاصل في البيع الصحة والتزوم الا فيما ثبت خلافه ولم يثبت الا في جانب المشتري

وبعد فانما ان تصرف المقتطع لا بد ان يكون ولو كان على الرضا والامقاط كما عرفت في **قوله** فلو
تصرف احدهما او لا يتحقق ان المتبادر من العبارة هذه وما يتولد عنه ولو تصرفا او تصرف احدهما
او ان تصرف المقترب فيما هو تحت تصرفه من جهة كون ملكه المثلث ليس به جزيء في الفسخ والامضا
فانه اذا تصرف به كان تصرفه مفسط الحيات ورفع المثلث الى ملكه ولو تصرف على قياس ما من المثلث
المختصة به ما ذكره في موضع اخر صرح فيما ذكرناه لاحظ القواعد وغيره والملازم سقوط الحيات
بقضاء العقد على حاله الا ان يفسط الخيار الذي يترب على ذلك العقد لا ان يفسط ذلك
العقد وينزل اثره بالمرءه وكون المراد ما ذكرناه مقطوع به من ملاحظتنا للاحكام في جميع
مباحث الخيارات فالاعتراض على هذه العبارة لا وجه له وراسا ولا حاجة الى جواب الشك
في جوابه ايضا وجه له ان ادخل في احدها ايم الفسخ من الطرفين فلا يبقى بقوله خاصة معنى
وبالحالة تصرف كل واحد منهما في ملكه مفسط الخيار اما التصرف في ملك الاخر فمحرّم غير جائز
لان جعل ملكه تصرفه في ملك نفسه لا يتعد التصرف بتحقيق سقوط الخيار
كما هو ظاهر ايضا من هذه العبارة مع ان التصرف في الصغير وجب منها ان يكون باذن غيره
وهذا لا يوجب الفسخ جزمًا ومنها ان يكون غصبًا وهذا ايضا غير في الفسخ بل باظهاره فمحرّم
الفسخ الا ان يدل دليل على كونه مخالفا لعنوان وما وجدنا في الاصحاح ان هذه العبارة بالنسبة
الى الخيار المشترك لا المختص كل هذين معهما صرح في القواعد وغيره فلا وجه لما ذكره الشارح
بقوله على ان الظاهر انما اشترى اليه سابقا واخر من هاتين وترب على ان تصرف المشتري ايضا
فيه اذ المراد من تصرف القرف من له الخيار جزمًا لا معنى لبس الخيار اتمامه ايضا وتنازل
حكما **قوله** فله فهدى الدلالة اهمل التفسير بحكم العرفان اذ هو المراد فله
بمعن المانع من طرف الاذن ولم يكن مانع من طرفه سوى اختيار الفسخ فيجوز للمالك ان يملكه
فلم يفهم من دفع المانع الذي كان من قبله سوى ذكر **قوله** كما لا مثل النفع
او حصل ونبت الملاء الخيار في الاصل التي اشترى بالخيار فيها اشكال من جهة ان الخيار
تابع للمالك الذي ولد من الارض ليس ما ترك النفع والذى تركه هو الارض وهي لا ترتب
منها وان ذلك حق من الحقوق المالية فيمكنه فيملكه عموم ادلة الاذن ولا ترتب تابع الاذن
والتابع منفعة من منافع المتبوع ومنافع الارض تفصل الزوجية ولما اذا بيعت ^{الخيار}
2 ارض وتقسمت بين مالك الارض ولبس من الحقوق المالية حتى فيها لان الارض يورث

فلا تتركها قطعا لان الخبر هو

الحق والمال والعقد وعدم الحق وسلب المال كل ذلك في المرة التي لا تترك الأرض **قوله** فلو اختلفا
 قدم الفسخ أو مع احتمال التبعض لكن للأخرى ما تبعض الصفقة فمماثل فيه لأن الخيار الذي كان
 للموثر هو بالنسبة إلى المثل لا البعض فمماثل **قوله** وما تفرق بعض الأحكام والاختيار
 الصريح في أن الثاني مدة الخيار المشتري والتلف فيه من مهاد واية استحقاق عاود الماضية
 عند شرح قول المصنف خيار الشرط ثابت له في رواية رواها في الفوارق عن النبي ^{صلى الله عليه وسلم} أن النبي
 بانه الخيار باليمين معناه أن العبد مثله يشترط المسلم فمماثل فيه رواية حياثم بن عمار
 عيب به فريده به أنه لا يرد ما صار إليه من غلبة لا تتركه ضمانا له ولو مات صاحبه
 ماله انتهى وغير ذلك من الأخبار **قوله** ولعل دليل القول أن الأخبار المستفيضة
 المتضمنة لصيرورة البيع للمشتري بعد القضاء الخيار وسيد ذكر الشارح بعد هذه الأخبار
 ويعتبر بالذلة لكن ينبى العامة باجمعهم إلى القول بهذا فمماثل فيه كونه ^{جواب}
 على سبيل التقية للقاعدة النابذة من العقل والأخبار الكثيرة وعلى تقدير عدم كونه
 على سبيل التقية حملت على صيرورة بعنوان التزوم وكيف كان الأقوى ما هو المشهور ووجه
 ظاهرهما ذكره الترمذي ومما ذكرنا **قوله** كأنه الإجماع المستند به في الخلاف أن القبض
 ما ذاهل هو التخليه مضمون في غير النقولات فعلى هذا إذا كان علم القبض هو عدم التخليه
 أمّا مطلقا هو الذي يعرض في غير المنقول كما هو عند الآخرين يكون البائع مقصرا بغير أصبا
 انهم قال وجه لما ذكره الترمذي بعنوان لا طلاق فمماثل وما ذكر دليل آخر على الحكم
 لتمامه على المطلق انهم **قوله** والقاعدة تقتضي كون من ماله أو لا ينجى إليه يلقى
 المزيج عن القاعدة الخبر المحجب بعد الأصحاب الإجماع على الظاهر وجوب المخالف
 وأما الدليل على كون ذلك فمماثل فيه من ماله بأعباءه فانه المال المتأخر ظاهر
 كونه مالا للبائع وما قام منه فيظهر منه الفسخ ولم يفسخ لكان التلف ظاهر هو ما
 المشتري وكان عليه ان يقول على البائع عوض ما لم يشتري لا ان يقول التلف من مال
 البائع وعرض التمسك ان روايته معتدلة مقبولة عند الأصحاب في مسألة التلف بعد
 المثلثة ولا يخفى ان خبر كل مبيع تلفاء انهم مقبول عندهم وهذا بغير غير انهم يدل على
 التلف من مال البائع كما لا يخفى بل في موضع كونه **قوله** فذلك قبض منه فمماثل أمّا إذا
 لم يقبضه ونحت به فمماثل فمماثل بعد القبض وما عجز ذلك لأن مقتضى الآية والقول بعد

دليل هذا القول

كون التلف من المشتري والقبض عليه مقمخرج التلف الذي من غير خلاف المشتري بالتمسك
 وبقي الباقي أمّا الإجماع فمماثل وأما النص فلا القدي الذي يتبادر من كون التلف من غير خلاف
 المشتري وأيضه منج المشتري انما يكون من جهة أن البائع ما في يده وعقده وشروطه ولا يخفى
 ما ثبت في التلخيص وما اعطيت في التلخيص وعقدت وشروط فاما انما لا في دليل على
 يقول في صورة إتمام المشتري أن قبض كونه للمال من قبض فمماثل وأيضه البائع ان يقول ويص
 مالى سلبا مالا حتى أعطيت الحق فمماثل **قوله** ولكن دليل المسئلة بفروعها غير ظاهر
 روايته عقبه المقبولة تدل على أن المشتري ضامن لما له بعد القبض ومنه التمسك بالاعتراف
 بذلك فوجب التلف بعد التمسك ويدل على ذلك انهم الروايات التي قد تظاهرت في تلك
 المشتري بالعقد مع انهم من التمسك لا بد أن يكون المشتري على حال كونه
 ماله مع ان هذا ظاهره لا يشبه لاحاجة إلى الاستدلال عليه لظهور ان مال الشخص لو تلف
 يكون التلف من الآخر ان ثبت من الخارج ما يقتضي كون تلفه من شخصي شخصي آخر ويكون ضام
 على الآخر كمن خرج من القاعدة صوديان الأولى التلف للبيع قبل قبض المشتري وقبضت
 اشترى البائع وظهر دليله والثانية التلف من مع كون الخيار للمشتري خاصة ويدل على ذلك
 الأخبار المستفيضة التي بعضها صحيح المتضمنة لكون التلف في الحيوان من البائع في
 التمسك أيام حتى تقضى بصير البيع للمشتري وقد اشترى في باب بيع الحيوان وجه الدلالة
 من حيث أن المشتري ملك بالعقد ما دل على انتقال ملك المشتري من وجه العقد
 بسببه وسلم ذلك عند التمسك انهم فذلك قرينة على أن المالك في الأخبار المستفيضة
 بصيرورة المشتري بعنوان التزوم وعدم الخيار فمماثل ما دل على أن ما لم يكون الضمان
 وعرض التمسك انهم في بعض أخبار الحيوان أن المشتري خاصة للأخبار والكثرة الواضحة
 الدلالة على أن يكون الإجماع انهم فذلك الأخبار المستفيضة على كون الضمان على البائع
 مع كون الخيار للمشتري خاصة والجملة الذي يظهر من الأخبار الموافقة لقول الأصحاب
 ان ضمان مال المشتري انما يكون على نفسه بشرطين الأول خروج من البائع ودخول
 نفسه والثاني أن يكون الخيار شخصي فمماثل وان كان ماله بالقياس إلى المبيع التمسك
 الشرعية مثلا لكون التمسك لا لا أن ليس ما له بالنظر إلى بعض الثمرات مثلا لكون الضمان
 عليه والتلف منه وان ثبت فلت ليس ان يكون ما لا البائع ووجه التمسك

المبيع

مر بهذا جمع بين الخيار والاحكام وظهور المخالفة بينهما حيث ظهر من بعضها كون المال
المشتري ومن بعضها كونه للبائع وصار منشا الخلاف بين الفقهاء والحاصل ان الثمن ان
ح على البائع عند الكل اما عند المشهور فلما ذكرنا واما عند غيرهم فلعدم الانتظام
المشتري كما هو ظاهر المستفيض وهو يلزم كما استدل به على كون التلف من المشتري اذا
كان الخيار للبائع خاصة موثقة اسحق بن عمار وعنه في المسألة وفيها الجملة ولعل
واضح فلا وجه لما ذكره المصنفان قلت ما ذكرته من الاخبار **قوله** في موارد خاصة
ما ذكره من في مقام الجواب في حكم التعليق وفيهم من العموم كما فهم ادب الفهم المستقيم
الى الفقهاء والشك لم يطفئ تلك المستقبضة ولا كان فيهم كما فيهم التوفيق ولذا
فهم من رواية عقب العموم وكذا من رواية اسحق وشيخه على عدم تعلقه بانه ما ذكر في باب
بيع الحيوان غير حدث ضعيف وما ذكر المستقبضة لذلك الشيخ في باب الجديد فان
قلت للمشتري خيار التمتع في صورة كون الخيار لها فاقى فائدة في الخيار قلت الفائدة التي
الوفاء اذا منع الا انه عليه قيمة المبيع للبائع كما هو الحال في سائر مواضع الخيار وصار
بعضهم في فهم العموم ان الشيخ استدل بها على انه فائدة على انه سئل كذا في
في شرح قول المصنف الاول على كامل بعض هذه الاخبار المستقبضة ويعين بالذلة على
العموم فلا حظ فلا وجه لما ذكره في المقام فقامت وتدل على العموم ان القول
بالاختصاص في مورد خاص معلوم لكن دوى في التهذيب ان الثمن ان الثمن على البائع
في صورة يكون الشرط بينهما ويمكن حملها من جهة عدم وجوب عاملها على مورد كون
الخيار للمشتري خاصة على طريقة ما مر في نفي ان الخيار في الحيوان للمشتري فقامت
قوله ونحوه تأمل مع انهم لا يخفى ان العلة هي ما ذكرته من انه لا بد من
الافح لا يبقى لوجوب الوفاء على البائع تأمل لانه قد عليه نفي الوفاء به وهو
كان عالما تكليفه ان يقول ان لا افح لانه انقص من حقه ذلك مقتضى العقد
عليه فليس هذا من الفضولي الذي وقع التنازع فيه لانه منكر الفضولي كان لابد
ممن لا يبيع ما ليس عندك وعنه ذلك مما مر في بيع الفضولي وسئ من ذلك غير جاد
فما نحن فيه لكن عرفت ان المصنف بعد التصريح بكون المشتري اخذ ما بان وصفاً للفقهاء
اذ لا ضرب ولو اذ يونس **قوله** مع الزيادة المالية فيه لانه ليس بزيادة مالية

بل هي زيادة قيمية والمال بالمالية هنا هو مقابل القيمة كما ظهر من عبارة القواعد والتذكير بقضية
الدليل وللقاعدة وتفصيل الكلام ان التقاوت اما بحسب الموقنة او القيمة او المالية ولا بد
لا يتعلق بهما الا مع الشرط واما الثاني فقيمة الخيار وهو خيار العين وتذكره الثالث في خيار
العين والمال ان المعنى في المقام هو نقصان المالية كما صرح به في القواعد والتذكير ان عم
سبب نقصان القيمة لا بال ولما كان سبب المزيد القيمة ليس هو من المبيع ولذا تجوز المعنى
بين الامتناع بالثمن والغاصب لا يبيع عندهم القيمة السوقية الميزان لك خلاف المال
نقصه في جرم من المبيع ولذا يخبر عندهم بين الارش والرقا الرقطة واما الارش فلا
ما اعطاه المبيع بعض المبيع فالمشتري ان يلزمه بالوفاء بروعيه واما زيادة قيمة الباقي
فلا يخبر المصنف المال كما هو الحال عند بعض الفقهاء فلا يمكن للبائع ان يقول قيمة الباقي
اعلى ان لا اعطى ما بقي لم يوجد ولا الذي الذي لا يرد كذا الغاصب لخاصة بعض المال
في يده وصار سبب الزيادة قيمة الباقي لا يمكن ان يقول لا اعطى القدر الضائع وهذا ظاهر
فأما وما قلنا من ان الثمن موضع على جزء المبيع لئلا يبيع احكام كثيرة منها ما اترقبه
التم من نفي بيع المايعة ومنه التجار واهل العراصة كل ولذا لا يبطل لو خرج بعض
المبيع مستحقا للغير وغير ما يبيع ملكه وهذا وفاقا عند الفقهاء واما ان المبيع على
ما بقي فذلك وجوب المضاء الوفاء بمجموع شيء وجوب الوفاء بمجموع اجزائه وجعل المبيع في
الله والعهدة على كل واحد واحد من الاجزاء باجمعهما ولذا لا يمكن ان يقول لا فيهما في
لا في ما وفي هذا حاله ان يكون المبيع جازلا فلا خيار ايضا كما استدل به في هذا
على ما ذكره في قوله على المبيع ولا يقط بالمعمور وقوله ما لا يدرك كله لا يترك كله وقول
الشيء اذا مرتهك نبي ما قلنا منه ما استطعتم وما ذكره في انواع الخيارات من خيار
الذات ليس فمن جازلها خيار العين كما صرح به الفقهاء عوس على هذا وسعي زيادة كل
في ثبوت الارش وتحقيق خيار العين فانظر فان قلت لا يلزم ما ذكرت هنا خيار بعض الفقهاء
ومسألة البيع بالنسيئة الى الخراج الذي لا يمكن بل لزم خيار العين وحق البيع وقوم الذين
الذي هو بقاء وت ما بين قيمة المبيع صحيحا وسببها قلت الفاني هذا ليس الا الصواب
ومعنى لا يبيع وان لاحظ بانها مال وقلادة في الثمن والمال من الوصف لا يصح ان يبيعها
بما سئل وان كان سلفا او مينا كيد العبد مثالا والمال من العين ما يبيع فان قلت

والقيمة

يتفق القاعدة بخلاف الوصف للبركات لأن البائع إذا باع عبداً مثلاً فظاهره معنى
العبد الصحيح لا نظير الإطلاق اليه فيكون الصحة داخلية في مفهوم البيع وعجز الوسي
أجزاءه والشئ موضع على أجزاء البيع على صلاته الصحة في ماله من أجزاء البيع
كما عرفت ولا ريب في تفاوت ما بين قيمة الصحيح والمعيوب ومن التمس كاحداً وسيرج ٢٢
من خيار العيب فيه مثل خيار بعض الصفقة وحكمه كما ذكر من أن الخبز هناك
بيع بغيره بخلاف الصحة ولما إذا باع عبداً أبيض مثلاً فالبائع أن يقول البياض وصف
اعتبر في البيع لزومه منه فلهذا شرط لذلك أن شرط البيع يتبادر أن يكون الشئ موضعاً
عليه في الزيادة والعلة خارجة عن المعلوم والبيع المسمى لم يجعل إلا بالانفصال وهو
واضح فإذا كان موصوفاً بوصف فالبائع هذا الموصوف عنه وإن كان مشروطاً بشرط
بوصف لأن ذلك لا يقتضي أن يكون الشرط ووصف فخلط في البيع لا العوض وغير الصفقة
المشروط على شرط قطعاً وعلى هذا فكل شئ يكون فقد نقصاً في نفس البيع بحال
يصير سبباً لبعض الصفقة أو خيار العيب كقلته لأن البائع ما في تمام نفس البيع عرفاً
فكيف يأخذ تمام ما جعل بائناً لكل شئ لا يكون كل ما يكون الأمر فيه كقلته في خلاف
الوصف فثلاً جذاً لكن بالنظر يكون لا لا شرطاً بغيره فيسرع من لا ضرراً إذا
كان نقص جهلك بالقص فثلاً مثل قوله وعدم الشعر على العانة أي كونه سبباً
لزومه المالية ثلاً مثل قوله ويمكن أن في الملاءة قد عرفت كما ذكرناه أنه لا حاجة إلى أن
الثمة لا بد ولا يفتي في قوله لأن فقد الشرط موجب الفقد المشروط ألا يصح في الشرط
مميزاً في البيع وليس فقد فقد الحبل للبيع حتى يلزم عدم الصحة كما اشترط البهرازا وقد عرفت
في الحاشية السابقة واستعرف أيضاً قوله ولا يلزم الدلالة قد عرفت أن الدلالة
لا يلزم إلا في صورة خاصة قد عرفت أيضاً أن الشرط شرط الصحة لا لزوم أي أقوى
أدله المتعاقبات ولا دلالة الشرعية مثل أوفى بالعقد وغيره وعرفت أيضاً أن إذا لم يثبت
الشرط ولم يمكن حصوله يرجع العقد للزوم إلى الخيار وبالغلبة المخصوص من له الشرط
لا ميسر له الشرط فإن العقد بالنسبة إليه باق على لزومه وعرفت أيضاً أن رجوع
اللزوم إلى الخيار بالنسبة إلى المخصوص من له الشرط إنما هو في حالة أخرى عداية في بعض
الصفقة وأمثالهما يكون المعذوم فيه بائناً الأخرى واعتباراً لأجل الصحة قطعاً

والى البيع على حساب شرط في بعض الصفقة
ثلاً جذاً وبالمجمل شرط الوصف عليه

الأن اعتباراً لأجل لزوم دون الصحة فلا يقتضي تلك القاعدة كون الشرط شرطاً للزوم خاصة
فقد قرأنا في نظائر الجدة المعبرين أن الذين يحصل من قولهم الشئ فان كان ثمة العقد
مبينة تكون أول ما يحوط ولا فلا يترك عليها ولا على تحقيق العدالة لأن الدار في مثال
للقام على الظنون هذا إذا عرفت القيمة وأما إذا لم تعرف من جهة الاختلاف وعدم رجوع
أما ليس لهم فالعلاج للمصالح كما هو الحال في أمثال اللقائم والله يعلم قوله أنا بغيره
أي بيع المعيوب عالماً مع جعل المشتري حراً وعش فلا بد من إظهار ذلك بالبرهان المعيوب
أجلاً وإدراك أن الخلل فيه تفصيلاً ثم لا ينبغي أن من العيوب قتل العبد أحياناً
وغيره المحكم في عيب الجناب فلا حظ والله يعلم قوله إذا نقص في المائنة هناك
مراعاة لثمة نقصان ما يخص وهو كونه نقصاناً في القيمة التي للصحيح أي تفاوتاً
فيه الصحيح والبيع المعيب فلا يتحقق هناك قيمة العيب بل من الصحيح فكيف يتحقق لأش
وغيره أن يكون الشرط مع كل جملة من حقيقة كذا كذا الشارع إذا اقتضاء الدليل والدليل
بقتضيه لأن الحق ليس بالصحيح في أي فالبائع باطل وإن كان هو البيع من دون تغيير
فالبائع صحيح من دون خيار وإن كان بعض البيع سبباً للبيع فالبائع باطل وهو باطل
كأن الحق في بعض من المشقة بولده لا يتحقق منه الخيار ولا يتحقق في ذلك فنقول إن أردت
أن المائنة لا قيمة لها ثم فبما أنه فاسد قطعاً ولا الوقوع أحد ذكره بعد ذلك يكون
أخذ المائنة قطعاً بل ولا أخذ بغيره عالمة وبالمجمل لا شك في أنه باطل في بعض الشيء البهري
بمقتضى لا حجية ولا قيمة له وإن أردت أن زيادة فيه المائنة بغيره فحاشا للقاعدة
قطعاً على سبيل البهرازا أردت أن البائع يتصرف في قيمة المائنة كما إذا لم يشره
ففيه أن البائع إن كان عالماً بالحال وعقد البيع هو فاقه على الضرر فليس في أن يلزمه
به تقوم الوفاء وغيره وإن كان جاهلاً فلا شك في أن له الخيار ولا ثماً مبنية على هذه
الجنة البهرازا لمجمل ما يقتضي الخيار في غيره هو بعينه مقتضى الخيار منه عدم النص بالخيار حيث
يخص بغيره أي بغيره فثلاً مثل قولنا أو الطعن عياناً في القواعد ثبت الأثر هنا البهرازا
ذكرنا عرياناً بالخيار من أول كلامه ذكرناه خوة التفسير بلفظ هنا هي دون ما سبق
ولتعليمه عدم تحقق الأثر في عياناً كقولنا ثم شرط في دليل خياره قوله فثبت الدليل
فإنه لا حال للمناجسة فيه وإن الظاهر له المائنة فيه قوله نعم يوجد في الخيار

العيب جازاً وأول ما هو
منه الذي يقتضي
العيب جازاً وأول ما هو

في البيع والاشياء
في البيع والاشياء
في البيع والاشياء

ما يدل على الترتيب لا ينبغي ان دليلهم هو القاعدة التي ذكرناها في الحاشية السابقة عند شرح قول المصنف العيب وهو كل ما يزيد او ينقص مضافا الى عبادة الفقه الوضوي وهذه فان خرج في السلعة عيب علم المشتري فاجاب ان لا يشاء ذلك شأنا واخذ ورد عليه الفقيه ان في العيب في بيعه عيبا لا يصح ان فقه الوضوي معتبر عندنا ولذا كثيرا من الحكماء نفس عباد الفقه الوضوي سيما المفيد والصنف والاحظ وما التوازي المراد في ضعفها نحو قوله على الغالب علم الوضوي في العيب وعدم التوازي وكذا ما يروى من هاهنا مع الاخر في فيها وارد في قولهم الخطر مثل هذا الامر لا ينبغي ان يدس دفع الخطر وجواز العقد والاعمال لم يبدل بالترتيب على قيام مدعاه بل عليه في الجملة كما لا يخفى **قوله** في قولهم حلها على غيرها مع البكره حل بعد غايه البعد لان الاطلاق يفرق بين الافراد الغالبه لا انفراد المائدة فكيف يكون المراد خصوص المائدة ليس الامع ان الكسبي والصندوق روي عن عبد الملك بن عمر روي هذه الرواية عن القسم هذه الحكاية يعينها وان القسم قاطبة سعيها ضعف فيها بل روي في الصندوق منها عني من هذه الرواية وفيها تلك الرواية فتعني ان كل من المصنفين من القلم لا يتما ابط والموافق لسا بر احوار ولا ان الله التقط دون التوازي في التوازي بعد هذه الرواية فالرواية اخرى ان كانت بكسر فتمت فيها وان لم تكن بكسر فنقص عنشر فتمت فيها ومن هذا يترجح ما اخبرنا من في القواعد بان البكر يرد عليه عشر فتمت فيها ورويه الاخبار الواردة في جامع جابر يرد على ان عشر فتمت فيها ان كانت بكسر ولا ينقص العشر وروى فيمن اشترى جابرا يرد على من غير صاحبها ثم ظن انها للبائع في غير هذا الموضع فتمت عليها اثنان واحتمل ايضا ان يكون مثل التثيب يرد نصف عشر فتمت فيها وروى من جهة الاطلاق وفيه ضعف لما عرفت من انصرافها الى الافراد السابعة ومن انرا اذا كان عليه عشر في التثيب في البكر يرد على من يرد في ثوبه جواز الحق في هذه الصورة ايضا وعدم جحيم ما رواه الحافي وعلما بحال كمال ثوبا الاول ان الذي كان في الاصل وكذا اعطاء البائع ان يقول اخذتها باكي فكيف يردتها على ثوبا منها على ما اطلعتنا مني وخذت منك كالتبيع المحجب بان كان ثوبا صارت في معرني اقول لا ثوبا ملك وما بالبلية بل هي اولى بالكتابة من العبد المراد الفطري وما مثله مع انها ليست من المنافع الحادثة في ملك المشتري بل من القضا الحادثة في ملك البائع وما زال ملك **قوله** لعل الاخيرة حسنة لاحاجة الى الغرض الذي

في البيع والاشياء
في البيع والاشياء
في البيع والاشياء

السند

حال السند بعد الاحتياط ليعمل الاصحاب كما هو مسلم وحققناه في محله **قوله** واستدل لوجهي لهما ولا نريد الاستفصال في مقام الاحتمال فينبذ العموم سيما وان يكون الاحتمال اظهر الاحتمالات بل ووجه في البعد **قوله** بل ولا منصوب عليه خصوصه قد عرفت ايضا ان الحق مع المتروك ان الانتقال يقع من حين العقد وانما المشتري بعد العقد والتمتد اعني مع فليحتمل ان يكون كل حكم منصوصا عليه بالخصوص مضافا الى ان كثيرا من الفقهاء يثبتون بضميمة عدم القبول بالفضل على ان يصرح المستر بان كون المبيع في ذمتي خيا للبايع مذهبنا ما فيها يكون امثال هذه الروايات الظاهرة في كون الانتقال بعد زمان الحيا من وفقا لمذهبهم وما يدل على الانتقال من حين العقد موافقا للحق مع ان مضمنا الشاخي ما عني التوجيه على خصته **قوله** فلو يدل على هذا ان من الحكي والاطمان ثبت ان يصحبه عبد الله بن سنان التي ذكرها في كونه الحيا احوال المشتري بل في الظن ان ما في الفصيلة هو هذه الصيغة الا ان سقط منه قوله ثلثة ايام بعد قوله حتى ينقض الشرط وهذا لا دلالة في الخبرين عليهما ذكر من ان التلف والعيب في ذمتي خيا ليس منه كالموظف مما ذكرنا ظهر انما قال في قوله يوما او يومين وهذا ايضا في ذمتي خيا ما دل **قوله** وفيما دلالة على ان التلف لم احد المالكين وعلل العياق سقيمة لان قوله ينقض الشرط لعل الامم للعهد بل لعل الظاهر فيما عدا ذلك صحيح ان سنان وخصوصا بعد ما ذكرنا من ان القواعد ادها **قوله** لذلك وما احدها ان سنان في ذمتي خيا ان لا شك في كون ذمتها ناقصة في **قوله** لما ثبت عندهم من كون التلف او الدليل على الحيا بين الرز ولا يشك كون التلف من البائع مقتضى ذمتي خيا من حال المبيع ليعا عند الاصحاب لا الرز بل مقتضى ما عرفت مضافا الى ان لا دلالة على ان التلف ينقض بل مقتضاها كون النقص من جهة ان التلف في ذمتي خيا من البائع لا رز ولا رز واضح فاذا كان التلف من البائع فالمشتري مخير بين ان يرضى بالعقد بل من البائع يا لونا وبما عقد وعمل بشرط مع الارش بالدليل الذي ذكرناه في جابر العيب ودد المبيع فانه لم يرف بما عقد وعمل كما في جابر العيب وبعد الخلاف فيه فانه لا يرضى من العقد والشرط ان يسلم اليه لينتفع به كما اورد بشرط على ما هو عند النجاشي والمقامين والتمتد في وقع ذلك فثبت لان ما ذكرناه من الفقه الوضوي في مثل هذه الصورة ايضا فلا حظ **قوله** فهو بمنزلة بيعين او بائنه سلف كل واحد منهما على قدر حصته

يقرب فيه ويطلب عليه فسلط الملك في ملكه فكانت اقدم على ذلك **قوله** وستدعم عموم ادلة
ثبوت الجوارم بعد المعنى المهم الاضحية الاستصحاب نعم فكانت عبارة الفقهاء في هذا
عموم فثابت بعد الملاحظة وكذا الأمر الواقع في التزمى كان البيع قائما بعينه وكذا ان المالك منها
رفع الخطر للموت **قوله** اذا كانت الضرر معلومة او روى في الغلاف عن النبي من اشترى
شاة مصره فهو بالخيار ثلثة ايام ان شاء امسها وان شاء ردها وصاعا من تمر قال من ابتاع
مخفلة فهو بالخيار ثلثة ايام فان ردها ردها معها لثمنها ونخل ثمنها **قوله** الاشكال
في البقرة والثناقرة والدمى الاجماع على ثبوت الضرر فيها **قوله** فكانت
براءة ليس بك اذ لا معنى لقوله كما تراه كيف يصير ليدل على ان الظن التام ليس على البطلان
فيه **قوله** كما مر في الاشارة التام لظن في صحة العقد انه متعارض مع هذا التام
في معناه بل هو كذا **قوله** ان ليس من فيه شيء اه ليس بك لان المحسوس كما هو الحق
فلا دقايوم والصحة المتفق بها هذا مع ان الكلا لا ايضا لا تقا ولا ان البرص الموجد
غير الحادث عند المشتري والمقصود في صفة اخيه ان الهلكة تجعل جوارا كجوان المشتري بآية
ربما كان برصه مخفى لم يطع عليه حتى العقد وما يقاد به فعمل العهد الى ثلثة ايام
هذا فنقل في جملة الادلل الموجبة الخفية البرص انما على سبيل المثال وانما في الشيء
ما عداه ان يكون البرص الموجد من جملة الله وافي والعلل جعل العهد والخيار ثلثة
ايام لا ينافي كون من جملة احداث السنن ايضا اذا حدث بعد ذلك مع ان لا مانع
من اجتماع الخيارين فيما زاد في شيء واحد كالحوان فان يجمع فيه خيار المحسوس وخيار
الثمن وخيار العيب والشرط وغير ذلك مع انه معلوم ان خيار الحوان غير مقصور في
صورة العيب بل الخيار الشرعي ثابت وان لم يكن صيب امه وخيار العيب في الثلثة بال
شيء فذكر امر على سبيل التذكير والتمية ليس فيه دلالة تقادح الدليل وثنا ما **قوله**
وهذا مؤيد لما قيل دقا يؤيد المشهور من كون الزيادة في الزيادة والزيادة في الزيادة
غير بخبر في هذه الآية وكذا ادله اخرى **قوله** ويكفي في القرض ايضا ان لا يشبه
في ذلك كما يدل عليه الاخبار بله وديما يكون ضروري الذي ان الزيادة **قوله** وليس معلوم بقدر
عمده بل هذا موافق للقاعدة وهذان المعاملات ليست بتوقيفية يرجع فيها الى القدر
او العرف او غيرهما كما هو الحق في هذه الاشياء فان انما ليس من الاسود الحادثة

<http://fb.com/ranajabirabbas>

Contact : jabir.abbas@yahoo.com

قوله فيجب الحاكم وهذا مع وجود الحاكم وتكليفه من ذلك اما مع عدم ذلك فلا وجه
جاءه عند تفحص قول عليه بل ما في التذكرة لا يخفى من قريب ان البائع الحق ليس
اه فثامل **قوله** انما لم يرد اعتبار الاحتياج اه فذلك الاحتياج له خارج مخرج الغالب
قوله قيل التلف يحتاج الى ما قبله قد عرفت ان رواية كل مع تلف قبل قبضه فهو ما
بأنه ظاهر في ذلك والاصحاب اتفقوا عليه **قوله** واما على احتمال البطان حتى تلف
اه لا يرب في ان البطان انما هو من جنس التلف لا انتمى الى اس كما هو مقتضى دليل البطان
لان العقد كان صحيحا لان ما لا شك ولتقتضى لادارة المجرى المتلف فلذا يكون ثمة البيع
الى المجرى المشتري بل ثامل والشائع قال جرح التلف تلف من مال باعير واتفاق الاصحاب
انهم وقع على ذلك ولم يقل احد منهم بالبطان من التماس فلا وجه لثامل الذي ذكره
اه ولا ما قال من ان بطان احد الطرفين ينلزم البطان في الاخر اذ لا ثامل
فيما بينا فخطية البطان يجب على القابض المثل والقيمة ولما كان البطان من الجرح
كله فرب يلزم ان يكون البيع في نفس صحة البيع ولو صححنا لان ما يقتضى لادارة كاذك
واعترف فلا يمكن من هذه الجهة استرداد العين كاذك وليس هذا من خصائص المقام بل في
مقامات كثيرة يكون الحكم كالمثل ان اشترى ثم عبق ثم بطل البيع والشري اصابته ثم بطل
المعقول من موانع كثير فثامل جكا **قوله** للاصل ولان البائع اه فثامل البائع ما كان
العقد على التمس والمنفعة والتمس لا وقصر على العين فعمدة العين عليه **قوله** غرض خالصة
اه رواية عقبية من خالصة الميزع بعلم الاصحاب دليل ذلك ولا سيما واضحة فلا حظ
قوله اذ انما هو قول في المشتري اه لان المشتري حي الحضور لم يتحقق منه ثامل في الميزع
ولا في العيان ولا في هذه الوقفات ولا من ذلك وانما حصل منه الدعوى بعد ذلك فلا اصل
صحة تصرفات المسلم حتى ثبت خلافها وهذا الاصل كان جارا حين الحضور والتقبض
شامل له بل ثامل فدموى المشتري بعد ذلك دعوى خلاف اصل الصحة بخلاف ما لا يرب
حاضرا فان المشتري انهم مسلم يدعي عدم حصول قبضه اليه والبائع وان كان مسلما
يدعي الوصول فلا دخل هنا في كفاية صحة التصرف وعدمها كما لا يخفى فثامل جكا **قوله**
وعلم القلبية التمس اذا كان العقد المتساوي في القلبية متفاوتا في القدر والقيمة
اطلا ليرة في التعيين متعين لما مر في تعيين العوضين وان لم تكن متفاوتة في ثمنها

انهم يحتجبون بالخبر الواحد انتهى **قوله** وابن الجنيده ذهب الى عدم الثبوت من جانب الواحد
اه واشترط مع ذلك ان لا يكون للولد واث ولا عليدين وهذا غريب بالنظر الى اخبار
قوله من الولد التي فقط اه هذا ايضا غريب بالنظر الى الاقوال ايضا لان ابن الجنيده
ما قال كل **قوله** وبعض الروايات الصحيحة اه غير معمول لها مطاهاها بل بعنوان الاستعانة
ومع ذلك لا نجد مناسبتا للتأييد فيها **قوله** ويمكن حمل الاخير على ما كان له الظاهر
ذلك وانما لا تغاض ولا حاجة الى الاستئناء ايضا حتى بالنسبة الى الامور لعدم ثبوت
حجية ما له على المسلم بخلاف بعنوان اعطائه برضاه وطيبة نفس مع كون دينه واعتقاده
حلية الرضا اذ ورد اخبار كثيرة ان كل قوم لا فوادين فيهم احكامهم فثامل جكا **قوله**
اذ ليس فيه الاخذ من احد اه لا يخفى انما احد من محمد هو النبي يرد عن محمد بن عيسى في الحديث
الاشعري واحمد ثقة وابي عبيد مملوح مدحا عظيما نعم في السنن باسحق الصوري هو قول
على المشهور لكن الكافي داه وقال في اوله انه لا يروي الا ما هو يقيني قطعي **قوله**
لقد القابل وارسال الخبر اه مضافا الى ان ظاهرا لا يقول به وهو هو من اخ
ومن هذا ظهران الصدوق لا يظهر منه افتاؤه لا ثمة ما تيد بما ذكره وان قلنا
ان كلما اورد في الفقيه يكون فتواه مع انه ايضا فيه ثامل صرح جدي به ما تليكن
لا تروى كثيرا مما لا يقيني به فلعلم نداه ذكره في اول كتابه وبدا له في ثامل وصرح
في شرح اللعة بان موضع الخلاف اذا اخذ المسلم الفضل فيظهر منه ان حجة اعطاه
الفضل لا خلاف فيها وكذا يظهر من كلام غيره ايضا ومنهم من **قوله** مطلقا وطيا
ويابسا اه وان كان توقفي القوله في دخول اليابس والهل ليس في هذا **قوله** لعل
السبع بعد التاميم في الصدق بالنسبة الى غير المؤبر اشكال ولعل الاقوى بالقياس
لفظا لانما ردخول القدر الذي لم يور في البيع دون القدر الذي ترواذا وقع الميزع
الموجب لعدم التميز في علاج الصالح **قوله** ثبوت الاستئغال بالعقد يقتضي وجوب البيع
اه الحكم بوجوب البيع يحتاج الى دليل لان الغرض بصير بعد العقد منتقل الى اخ
ومثاله ولا يجب ان يدعى علم مسعر من المصرف في ملكه والغلبة لا تضره مال
اذا علم ان ماله عند احد عليه ان يعطيه فاخذ ماله اي مؤنة الاخذ عليه في
الاخر ان يمكنه ولا يمنع اما ان يكون عليه مراد الشئ من الدفع هو ما ذكرنا

التي
فلا تهم
التي
وتلك
ان يكون
ان يكون
ان يكون
ان يكون

في الرقبة خاصة فلم يظهر دليل على التعيين نعم لو اراد احد المتعاقدين او كلاهما التعيين
فيما بينهما ويصير من قبيل شرط في العقد كمن ظاهراً في الكتاب وغيره
لنوع التعيين حكم سواء تفاوتت فيما ذكر او لا والشايع على الاول خاصة ولهذه
لما ذكرنا واما ما احتمله الشايع فلا شك في فساد وان لم يكن خلافاً لاجماع علماء **قوله**
فالقد تقدم قول المشتري اهـ هذا على اطلاقه محال تامل مثل ان لا يشتري بعد ما اعطى
وانتجى البايع ادعى التهور والغلط وان البيع ليدل على اتمامه المشتري مثل ان البايع باع
داوا بالف درهم وبولى لا قبل ان يد والمشتري يدعى ان يشتري بدرهم او بفلس بالربما
يكون البايع على اتمامه المشتري فيها فيصير عقده باطلاً ومثل ان يدعى البايع كونه الثمن
ما تقدمه والمشتري سفيهاً فيصير عقده باطلاً ومثل ان يدعى البايع كونه الثمن يدعى
غفلاً او جازماً لا يخفى انهم لم ينعرضوا فيما لو اختلفا في قدر البيع وانفقوا في الثمن هذا
الاختلال ولا للتحالف مع ان حال التحالف بينهما واحد وصمد اتحاد هذا الاختلال ايضا كما
نرى فعلهم في بعض المواضع فتأمل **قوله** اجمع العصا بن على تصحيح ما يقع عنده والشيخ
صح في العدة بانها بروى لا عن النكح **قوله** ولا تعين ذلك كما لا شك في التغيير
الجبر للخبير بالشهر حجة سيما مثل هذه الشبهة كما حقق في محله وكذا اجماع المنقول بخبر واحد
لعموم ما دل على حجية خبر الواحد سيما اذا انضم الى مثل هذا الخبر وبنيته ما اشار
اليه من النكحة فتأمل واما المقوية في كره فانما هي بحسب القاعدة مع انك عرفت
ايضا ما بينها وما احوال القواعد فانما هو بعد اننا نعلم ان في غير القوم واحتمل
والتحالف ايضا مطلقا وكثيرا ما ياتي فيه بالاحتمالات التي لا تامل في مناسا
ولم يقل احد من الشيعة بها كما لا يخفى على من اطعم **قوله** واية الوهم ولد له جوان
السلف اهـ لا يخفى انك اجل مال امرأ مسلم الامى طينفسه لحا ورعته وقع
عليه لاجماع ودل عليه العقل فالوافق للقاعدة مراعاة حال المقرض ان يدل من
الخارج دليل فاذا رضى المقرض بالمقرض مع علة جبال المقرض محال القرض وان يتمكن من
الاداء مطلقا لا ان صاحب سلطه على ذلك فماله مع علة محالة وان صح بانه يكون على
ذمتك اذ معناه انك ان اتفق بعنوان القرض بالمعبد النادر انك تكتسب من
الاداء اذ لا فليس عليك شيء او انك تحسب ذلك ماله او غير ذلك من وجوه

الغيا وركوة مال الغيا وياخذ في الغيا لئلا ذلك فاحتمال ان يكون مراده ان ينفق
الاداء والاستيفاء والا فانت مواخذ لعل بعد كالا يخفى الا ان يظهر ذلك المقرض
انما اذا صح بما ذكرنا فلا شك في الحلية ولم يظهر من خبر يظهر منه احرازها بشمل ما نحن
فيه واما الكراهة فان تضمن ذلك منه ولم يكن اضطراراً لكونه للمنة ولا فلا كراهة فيها بعد
المنة ولا الادة الا كما كيف كان واما اذا لم يعلم بحاله وهو غير متكى من الاداء الاحكام والى
فالطاحمة لعدم تحقق الوضو والطبيرة لانه الظاهر من حال المقرضين ومقتضى كلامهم في
افرضت وامسالة انهم يريدون الاداء على حال على طريقة المتعارفين الشايع على القرض انما
الخاصة من العادة المتعارفة بل لا بد ان يكون متكنا من الاداء بالحق المعين المتعارف
لعدم وجود الوضو بغير ذلك ولا اجازة لئلا يند على الحلية غير طاهر منها لما ذكره بل الطاعة به
مع اية الطاعة كناية الطهور والحق لما عرفت من الاداء اليقين والاحتمال
من ظهور الوضو ويؤيد به الطريقة الشرعية **قوله** المعصوم لان يكون له ولد يستحق
على ان مراده من من قبله وعنده وان يكون متكنا من الوفاء وان كان بواسطة الوفاء
بعد ما لا حديث باق على ظاهره لا يحتاج الى الحل على الكراهة لما عرفت من الحاشية السابقة
قوله ويكون فعلة صلى الله عليه وآله انهم ما كانوا يتدينون الا للداع يقابل
الكراهة ويجريها فعلى هذا يكون غيرهم ايضا ملك فتأمل **قوله** لعل الكراهية
فتأمل اهـ فيه ما عرفت فلا حظ **قوله** لعل ان يحرم شرط النفع والقرض عند احكام
اهـ لكن وقع التفرع في مقامات الاول ما اشار اليه من حكاية النفع عوض المقرض عند احكام
انه هذا الحرام مطلقا هو منفعة اعم من ان يكون زيادة في المال او في قدره مثل ان يكون
اشعرا وفي وصف مثل النفع عوض المقرض على لري او يزيد على القدر منفعة سائر
مثل سكن بيت وحذ من عبد وعمل او امثال ذلك مما هو مائة وبارا من عوض مالي او
زيادة غير مالية ايضا مثل البيع بين المثل والاحارة باجرة المثل وهو المثل والقرض
والرقن ندي اى ان يد لك الدين وقصص على جميع المنهاج والحرام محض هو
زيادة في المال باقساما لا بما هو ليس بزيادة في المال وان كان زيادة ومنفعة لا
خارج عن زيادة المال كما اشار اليه في الامثلة الاخيرة وامثال تلك الامثلة التي ليس
محض ما ينك الامثلة ظاهرها رتبة كاش هو الاول وصريح بعض العبادات كمن يجمع

جميع بالثاني كما سنبين في الحاشية الاستيعاب الى اذلة الطرفين الثالثة الحرام
مخصوصا اذا كانت المنفعة عائدة الى المقرض فقط ام ان يبعد الى المقرض والمستقر
المشهود الاول وفي الثاني والثالث هرا تارة لا تنوع في المنفعة لعابدة الغير الطرفين يعني لا يمتنع
مع احوال ذلك المنفعة بل لحظة ما هو مستند في الرابع ان المنفعة اذا كانت معاملة محبة
فهي الحرة مخصوصة بما اذا وقعت شرطا في القرض ام من غير ومن صور العكس بان
يكون المقرض شرطا في المعاملة المحبة بائنه اخذ الاول العلامة والمحقق اختار الثاني
كنا في الشرح ان المنفعة الصغرى على الترابيع محبة للعكس من ان ما ودحه من القرض الذي
غير المنفعة لا تنفع التي تجزى القرض وبالاختار وعبر في ان الاول محل نظر ظاهر وان لا يد
من ملاحظة ما هو ملاحظة لا لهما ومع التحقيق ملاحظة المقاومة حيث يقع في
والثبوت والواجع منصوص فيها ظاهر فاما وكيفية كان معلوم ان لا تنوع في الحرمة في
الصورة الاولى على صيغة ان المنفعة يظهر من الشايع في ان المنفعة كما ينبغي في احوالها
ويظهر تحقيق البيع على شرح القواعد عند ما ذكرنا هذه من الترجمة من زيادة العيب والصفة
وتنوع على خلافه لا تنوع او شرط النقص بالنسبة الى احدهما او الثانية لكنهما ليس بهين
ولا صفة بل منفعة اخرى مثل القرض بشرط القرض او بشرط البيع بالثمن المساوي او نقص
بعضي لا ان يزيد لا تنوع في العيب والصفة فان المحقق الشيخ على ذلك عند ذلك خلافا
من بعض في صورة البيع بانقصي ان يمنع من حيث وصوله لرفع المستقرض مع اختلافه في اذ
في غايته الشذوذ ومن ذلك الذي بل يقرض للذكر الخلافات الناشئة في ذلك المقام
ومع ذلك لم يشر الى خلافه بالنسبة الى البيع بالثمن لا يزيد بل يوافق المعنى وسكت واما
يظهر ذلك في غير المحققين ايضا فكذا في صاحب المفاتيح حيث ذكر في حرمه اشتراط
الانتفاع على دليل الاطلاق ونقل بعض الخلافات قال وبالشروط وعدمه جميع بين
الاخبار العتيقة وسكت ولم يشر الى خلافه في هذا المقام ام وفي كتاب البيع مع بل الخلاف
الى ارفع بين المحققين والعلماء في مكيه هذه الصورة واختار في العلم من في كتاب
القرض فكما ذكرنا من تدبر وليس من تدبر في الكتب غير ما ذكرنا حتى حقق الحال ومع ذلك
سنون كتب الحققة منفعة عما ذكرنا في هذا الكتاب من ان المنفعة مطلقا يحرم
شرطه والحال هو المتبرع به فان قلت لا تم كون المحابة نفعاً تلك المحابة عتبا

اخرى عن النفع وكيفية مع اشتراطه وعرفا ومن اقرض مثلك انفق ما بالقرضمان وثانيا
وهو ان يبتزى فليس المقرض بالقرضمان ان ذلك سلك في ان الالف ما ان الاخر يقع عظيم يحصل
المقرض وينتفع به هو اعظم من فليس واحد اذا اشترط ان يبا على الف الاول وهو نفع مسلم
لا يمتنع فيه ويوفي العرف لا تنفع من قرضه انفق ما من فليس وكنا في البيع وغيرها والربا
في المعاوضات واما الفليس الواحد في الاقرضمان فليس واحد فان قلت لا يمتنع في
نفعه الا ان نفع المعاملة لا القرض قلت ان المشروط في القرض هو فليس المعاملة والبيع اللد
بشرط وانما النفع يحصل منه فهو خلافه معروض للسئلة اذ المقرض انما ان فليس البيع
شرط توكنا خصوصية فنفق الخاص انما بشرط شرط المقرض بل الغالب والمعاوضة القرض
ليس الا المحض منه والنفع الخاص والحكم يرجع الى القيد والاختصاص بالبيع ليس شرطا
لا يتركه كان مكانه النفع او غيره لكن لان القرض والمقصود بالشرط هو النفع الخاص وبان
عقد يحصل هو في ذلك كره البيع لاجل انما اخذ ما يحصل القرض لا لانه مقصود في نفسه
في مقام الاشتراط فان قلت كلامي في ذلك النفع شرطا انما بما الكلام في ان نفع القرض في
نفع المعاملة قد ينفق ما ذرة ما اذا دوا على حكاية الاشتراط امر بل جعل المناط
في التحريم هو الاشتراط خلافا مما سلكنا في سبب التحريم من الربا قال لا يشرط في البيع هبة او
لا يشرطه وان لو كان الزيادة منسوبة الى الحسنة فلا وجه لمعهم وحكمهم بكونه من حرام ما دوني
مع ان الحال في القرض انما لا تنوع كلام الفقهاء وصرح احادهم في هذا الباب انما الثاني
في التحريم هو الاشتراط لا غير لا يمتنع في سبب الكلام بغير مشروعا في لا يمتنع على ان منع كونه
نفع القرض ايضا فاسد فان من تزوج امرأة بعشر نوا مائة بشرط هبة وادمتك والعقد
صح عند الفقهاء معارفهم الملبدان فلا شك في انهما ملكت الدار بالمشاكة وعرضا
من بعضهما لهما ما رخصت في اداء بعضها بالعشرة فقط بل لهما وبالدار الموهوبة وعلم
انها لا غلظ ابانها الموضع الا بعقد المشاكة وسبب تمام التحقيق فثاقل ومما في يدي دخول
ما نحن فيه في عبادتهم انهم قالوا لاجل ليس بل لدم الا ان يشرط في عقد لازم ومعلوم ان
العقد اللد امر خارج ومع ذلك تعرضوا في المنفعة معوا مطلقا واستنوا المتبرع
خامته وما قال في صورة الشرط الا ان يشرط في عقد اخر يندب ومن الواقيات
انهم ذكروا طرق التحريم من الربا في البيع وهذا ما اشارنا له فان انقول بما ذكره

سابقا فاحال حال الجرم وقد عرفت انهم منعوا من الاشتراط صححا صريحا والشاؤون
 عللوا بما عللوا ولا ينطس ان الحال فيما نحن فيه اسند وان لا يقبل الحمل عندهم ومن
 المؤيد انهم يذكرون المذهب الضعيف عندهم مثل الصريح عن المكسر **فصل**
 دليل عليه انه ومعظم محققهم قال بجريمة النفع التي هي المعاملة الجارية بينهم فكيف
 لم يتوجهوا الى ذكر هذا الخلاف وقد ذكرنا وعلمنا ظاهره في الموافقة معهم وقد
 ما في الباب هو في ما فيها وانهم يعرضون الى الفرض المتأخر ولا هو الفرض المهم فاذا
 كان لا يملك في المقام الحكمية فكيف ما تعرضوا عنهم بل تعرضوا معكم المحققين بالحرمة
 على وجه ظاهر اوضح في عدم الخلاف فتدبروا الشيخ في الاستصحاب وانهم مع الحرمة
 على وجه ظاهر اوضح في عدم الخلاف فتدبروا الشيخ في الاستصحاب انهم مع الحرمة
 الشرط والكراهة مع عدمه فلا حظ لنا من الخامس لعدم الخلاف في عدم جرمية
 المنفعة اذا كانت متبرعا بها الا في الضمان بعد ثلثة ايام عن ما سذكر في بابها
 يظهر في خلاف في الكراهة وعدمها مع احتمال كونها مكرهه على الاخذ وغير
 مكرهه على المعطى بل يكون مستحبنا عليها نعم ثانياً بعد ملاحظه الاضيا
 ثم اعلم ان الشرط المحرم اعم من وقوعه في متى عقد الفرض او بعده للعموم ولما ذكر
 في كتاب البيع ومثله تأخيرا لاجل زيادة في الدين واعلم ان الذكر في متى العقد
 اعم من ان يكون بلفظ مذكور فيها ويكون الاطلاق مضمرا اليه ومثله في
 به ان يكون ذلك لغيرها البتة لا ان شرطها **قوله** واما اشتراط الزيادة
 ومثله في ظاهره ان وقوع النزع في الزيادة الوصفية مسلم وليس كذلك في النزع
 انما هو في اشتراط الصريح عن المكسر خاصة في مجاز الفرض فما اتى به من الادلة
 غير صحيحة عند الفريقين بل ليس بشئ ام لان الاصل لا يبقى مع الدليل وادلت على
 الزيادة خاصة بلا شبهة وشروطها للزيادة الوصفية ليس بحيث يمكن ان يتأمل فيه مثلاً
 ولهذا لم يتأمل في ان الزيادة الوصفية لا يشك في كونها مالا كالمنافع ولا شبهة
 نزع في ان الزيادة المالية هو ما لا يشك في كونها مالاً فلو كان في المال لغة وعرفا على ان
 التي في مال لا تشك في كونها في كونها محمول على عدم الشرط كما استعرف ويصح وما في
 بل لا يشك في ظاهره في عدم الاشتراط ولو سلم فلا يخفى في اشتراط فلا وجه للاستدلال

بان يكون قبل العقد صرحا بالشرط فيكون له
 ففصل في اشتراط الاضمان في الدين ما ذكرناه
 بل الكتاب ما ذكرناه قبل فليكون ذلك شرطاً لها البتة

وهو الاثنان في الحلبة والصحة اذا لم يكن شرط وانما قلنا في ظاهره في عدم الاشتراط
 غير القرض ما جزم منقعه ان القرض من قبل نفسه منقعه وانما هو الجواز لان جرم
 شرط القرض وانما له ولتقلها الملك وكذا ملكه بمعاملة او مشاركة لا يترتب
 له على خصوص القرض **فصل** وجعل القابل اياه بلا مشاركة الغير واماناً
 له في عدم الاشتراط غير في فيها شهادة وصحة على ان المراد من الحر هو عدم
 وكون القرض من قبل نفسه طارحاً به يكف بعضهما عن بعض وبما ذكرنا في حق
 ونظاً بقية مضاناً الى الظهور في نفسه كما استرنا مع ان قوله خبر المحرر
 اذكرنا لانه يكره على القرض اخذ المنفعة كما عليه الفقهاء ودليله الاخبار
 حلياً ياخذ وغيره مما سيجي بعضه منه صحة ابن شعيب لانه في القرض مع ان
 مع اذا جزمنا وان لم يرب عدم الاصلح الكراهة بل وشدة الكراهة منع الكراهة
 كون الخبر ان ياخذ المنفعة ويدل على ان الاول ان لا ياخذ منفعة في كونه
 الذي يقرض الله الاية والاخبار المتواترة في منع قرض الحسنه وان الكراهة
 اخ الموصى في غايه التأكيد بل وروى كثير من الاخبار ان علة تحريم الزمان
 القرض الحسنه نفوق النزع في ان كل منفعة حرام اذا كان شرطاً لم اكرام
 هو الزيادة المالية اما في القدر مثل ان يكون عشرين اثنى عشر وازيادة المنفعة
 ان يرب على العشرة سكنى بيت او دواب او ارباع عبد او حيوانا مال ذلك
 او الجيد عن الزيادة او غير ذلك مما هو من الامور المالية سوى الصريح عن المكسر
 استثناء هذا اظهر عبارات اكثر هو الاول بل صرح بعضهم بذلك ومنهم من قد
 بالثاني مع عدم الاستثناء ومنهم العلامة في بعض كتبه ولعل رايه في هذا الكتاب
 البعد ذلك فتأمل ومنهم من له في التحقيق والمحقق الشيخ على دليل الاولين ظاهر
 رواية العامة المشهورة القول بها المستند اليها عند اكثر من الطائفة لبعض
 الروايات الخاصة مع الصحة بل ومع استفادة صحة الرواية العامة من بعض
 واشتراط اليها مثل صحة يعقوب بن شعيب بن عتبة بن مسلم لا تدل على كذب
 بل على عكسها ما يظهر ظاهرها لانها مقبولة بصورة الشرط كما هو في الروايات
 الخاصة المطابق لمضمونها هذه العامة بل واستشعار ذلك من بعض
 في الاخبار

في القرض الذي يشترط
 والمنفعة هو رايه والزيادة
 والمنفعة هي خاصة في الدين
 والمنفعة هي خاصة في الدين
 والمنفعة هي خاصة في الدين

بعضها بل الظاهر تحطيمهم في العمل بظاهرها خاصة مع روايتهم ايضا عن ان خبر
القرضا جوف منفعة وانتم لها عند تندر **قول الراوي** وهي كثر من ان قال لا بأس
أه الظان المراد ان اعطاء الأكثر واحدة كحسب الاحسان والمعروف الصالح على كل
واحد منكم الاخذوا واحد منكم المعنى او جردا لعلو منكم انك كيف يعين
تأخذ وعلى التقديرين اشارة الى عدم الاشتراط فتأمل **قول الراوي** ويطلب
نفسه لأن الأصل في الألفاظ الجمل على المعنى الحقيقي وبعضه ان طبيب المنفصل
يحصل من يد من اياحه المقرب وما نقل الملك فلا بد من عقد ملك من العقود
المقربة شرعا ولا يقبل ما عني فيه الا الهبة والهبة غير المعوض عنها من العقود
الجارية فيبقى فيه كل ما دل على المقصود فقل الملك بغيره عن يعقود بفتح
مستثنى وهو معنى الهبة وان كان ظاهر كلامهم عدم الكفاية والتكافؤ فبما عني
منه الانتقال بجره لا بفتح وعل هذا مستثنى عنهم وكيف كان فلا خفا في ظهوره حديث
في كونه هبة وفتح صاحب نفع وحكم الشارع بذلك على عدم اعتبار التبعية
في خصوص المقام وكون من المستثبات فتأمل يظهر من الحديث ان هبة اليد
اذا كانت شرطا في القرض تكون حراما واما سدة كما اتفق بها الفقهاء وظهر ان الهبة
في الحرمة هو الاشتراط وان كان يصح النسبة الى الهبة فظهر ما دام في بعض
من ان الهبة والبيع المحال في الجمل لا يستحال الربا وان وقعنا شرطا خلافا
لقوى الفقهاء وادلتهم وقوا عدمه ويدل على الفساد ايضا انه لفظ شرط
الحديث نكرة في سياق النفي فتعبد العموم وبمثل ما ذكره المتقنون من الشرط
والاحاديث الواردة بهذا المصنوع مستفيضة حبان معتبرة ويدل عليه محض
نيس الزوائد فان انتهى حقيقة في الحرمة واخصر فيها بجره كل شرط لا يقع على
المثلثة ومغايله ثم اعلم ان شرطه عدل عن الجواب بقوله لا بأس اذا لم يشترط
قوله لا بأس اذا لم يكن فيه شرط في حسنة الجلي شهادة واحدة على ان جرد عدم
شرط الاعطاء لا يكفي في الحلية بل لا بد ان لا يكون هناك شرط امر وجه من الوجه
حتى يكون محققا التبرع ومحض الطوع فيكون من قبيل العطيات العادة من الخارج
ابتداء والهبات التي هي بجره الاحسان وان كان بالاحسان جواز وغيره فانه

وهو

اذا كان كل كمالا في العطية كان احسن ولو هو الجمل كان اصله فليس على ما ذكرنا
حال حسنة الاخرى وما يؤدي مؤدبها من الاخبار المعتمدة المستفيضة ويرجع
الحال الى مضمون صحيح فذلك فليس يرجع الصحة الى مضمونها جميعا على وجه واحد
وعلى طبق توى الفقهاء رضوان الله عليهم والحمد لله **قوله** وعدم جواز اخذ
عارية القرض يعني بقولان الشرط كما هو مدلول الصحة ولا يخفى ان العارية من
من العقود قطعي ان شرط النفع في القرض حرام وان كان بعنوان عقد وان كان
النفع ينسب الى العقد بشرط ولون النشاط في الحرمة هو الاشتراط في القرض لا الانتساب
وان سلمنا عدم الانتساب الى القرض فظهر فساد ما قدمه البعض انهما من الجمل للربا
ونعت شرطا في القرض خلافا لقوى الفقهاء وهم وظهر من هذا ايضا وقع ركانه الحصر
شكها للعقود ايضا وعدم اختصاصه بغير العقد مضافا الى دلالة الظاهر الحائنة
لنفسه وكذا الحال في حسنة الجلي السابقة فانه يظهر قوة دلالة العموم وظهر عدم
بغير العقد وقدر في الحاشية السابقة ما مر فتدبر **قوله** ويجب اخذ الا حود كثر
في كرهه ينبغي التفتيد بما اذا لم يكن للقرض عذروجه ولا فاسد ربما يتفرع عنه
بغير العقد وقدر في الحاشية السابقة ما مر فتدبر **قوله** بالاجود من غضب غامضا
ذلك **قوله** وبالفرض هو الشهود يدل على المذهب المشهور الاخبار الواردة في كتمان
النكوة في ان ذكوة القرض على المستقر فلا حظ **قوله** بالعقد مثل او وادع قولنا
ما لا يتعلق **قوله** دخل عقد القرض في العموم لو خيل لنا بجره العقد من جنبة على
الطرفين وتحقق هذا الحق التسلسل من كل منهما على الاخذ او مع العقد مطلقا
القرض كما هو شأن العقود اللزامة بل والمقاص للقرض ايضا من الجنب لتساكن
الحق من جميع الوجوه بل وعدم الانتقال اتم لما ذكر في المقاص للقرض على ان يعل
اي قدري لا يلحق للعقد فانه مشعر شرعا بل فانك اتم شرعا وان لم تقل بالمقاص للقرض
فتأمل فغلى هذا يكون فان ذكوة القرض مترتبة على نفس القبض وتحت من غير من قبلة العقد
فيه ما منه مع ان ما يتب على نفس القبض ظاهره ما دامنا متلفين ذلك الفقهاء
ذكرنا ان القبض والمقرب شرط ثلث من ذلك ذلك ذكر ان القرض لا يرد في جمل ذلك
حجة كان حجة في المقام بين ومع ذلك ينبغي بعض الاشكال وهو انه يجب على المستقر رد القرض

من حين العقد على طريقة المعاوضات القروية الحالية ومع ذلك ان كان الواجب عليه
والمتقبل من مال الى ملك المقرض هو عين مال المقرض فحينئذ وان كان غير ماله
على التعيين فحينئذ ايضا ما لا يخفى ان يصير المقرض من المعاوضات الصرفة بغيره وانما
وان كان لا على التعيين فحينئذ ايضا ما فيه فثابت ان تلك المقرض ليس من المعاملة
الحالية وان وقع مضمون المقرض انما يتقرر بتأخير هذا العوض والمقرض ايضا
يقدم على ذلك وهذا امرين لا يترتب فيه ولهذا دون الثواب العظيم على المقرض وغيره
ان ليس هذا الثواب لاجل اجراء الصيغة فقط من دون مضمون ولا مع المقرض ولا
من الجنب بغير محله ام لا تأخير مطلقا ولا تأخير مضمون فثابت بذلك فالتأخير
خوفا من ضيق المقرض ونفس المعاملة ولهذا لا يخلو بان تأخير ما ذكره من ماله
يكون منفعة قرضه لينة والاخبار ايضا تنافي بذلك ويكون حراما ان كان نظرا
والا فلا قلت على هذا يجب تعيين الاجل ونصنا على طريقة المعاملات القروية
الاتحاد العلة فثابت جازما ايضا المستفاد من الاخبار المتواترة ان المقرض يجب
ولا شك ان الاستحباب يرجع الى التأخير كما عرفت واستحباب التأخير يقتضي
جواز الرجوع اليه والدال عليه يدل عليه بالبدنية فعموم تلك الاخبار والاطلاق
يقضي كون ذلك التأخير مستحبا مطلقا واغلبة المآل في الآية والاخبار مع
طهارة كثرها ليس سوى المدح والتعظيم والثواب من دون شائبة من يومها
على الترك املا وراسا ومقتضى ذلك ليس سوى الاستحباب بالبدنية كما لا يخفى
على المتأمل في الآية والاخبار دون المقرض محسن المقرض متبرع وما على
الحسين ان يملكه واصبر عليك في هذا العوض الى كذا تبرع وعلم الفرق
بجبالا فخر هذا الاجل ليس باجل حقيقة من حيث فادته ان كان اوفى
وان لا اوفى وبالحكمة ان ادعت هذا فثابت بغيره كلامه ان كان الفقهاء وروى
استدلال لك بالحديث وينبغي احتجارك بالعومات لان الامر باوقاف العقد
انما هو على حسب ما تضمنه وكذا العهد والوعد والشرط بل لا بد من هو ما ذكره
الفقهاء لان الطرفين اذ ما عليه فالانتم على المقرض الرضى طامه المقرض
على انه على تقدير حلق العقد المقرض من متيد التبرع المزبور وعدم الافادة مطلقا

كانت
كذلك وان كان
كذلك وان كان
كذلك وان كان
كذلك وان كان

كان البيع

دینار

وذلك ما ههنا على سبيل الامكان ولا احتمال لانه الاول من باب المطلق والمقتيد والمحل عليه
متعين لان الاحياء في حكاية النفع على ثلاثة اقسام منها المنع مطلقا مثل الحديث النبوي ^{المنع}
وما يورث مؤدا من الاحياء الخاصة وفي تعدد ومن جعلها هذا الخبر لان ظاهر عدم
الصالح الفساد والفساد وظاهر ذلك الحجة وعدم ترجيح الاثر بما في امثال المقام ^{فان}
الوان قوله اذا كان جريئيا ظاهرا في الاشارة والامناء الى الحكم المشهور عن النبي صلى الله عليه وسلم ان ^{القرض}
اذا كان جريئيا فهو عام وظاهر ذلك وانتهى عن حرمه اوقافا والاحياء الخاصة التي اشترى
اليها ولهذا فهم محل المنع بتمامه تأكد قوله لا يصح وتكرره والقسم الثاني للمحل مطلقا
مثل خبر القرض ما جرت منفعة والقسم الثالث التفصيل وهو الحزم مع الشرط العلم به ونحو
الحاج مع بين للطهات المأخوذ والمطلقات المتبعة وجميع صدقهم من الفقهاء ^{بعض}
تلقوا بالقول بحيث لم يتأمل احد منهم في ذلك كما لا يخفى على المتبحر ولهذا اتفقوا على ان
ذلك نعم وقع منهم بعض نزاعات في خصوص بعض اشرايها سابقا وما ذيل الخبر قد
اختلف فيهم فيه من حيث ان قوله وان كان انما يقرضه وانما كان اخره في عدم
شترط فيكون النفع محو لا على الكراهة للاتفاق على الحلية وظهورها من الاحياء الكثيرة
ولذا ربما احتل بعضهم القيمة لكن على حطه ان قوله ان كان معروفا بينهما
في مقابل قول السائل وهو انه سال ان الرجل باق جوفه وخلطه بقرضه فخره حقه
انه جوفه وخلطه ويصعب عليه يقرضه ومعلوم ان سؤاله في حقه ان لم
عليه يقرضه فغيره كان طبع الى المسؤل رقا يظهر ان التفصيل في الجواب وادعى القوة
المذكورة فيغير المعنى على ذلك ان كان ما سألته من المعروف والمعلومية بينهما فلا بأس
وان كان ازيد من ذلك بان اقرضه بشرط ان يصحح فلا يصح فعلى هذا لا بأس
على الحديث انه فلا وجه للحمل على الكراهة ولا التقية ام ويكون مثل صدق الحديث مع اتاحل
على التقية مع ثاقى الحال الوجبة خلافا على الفقهاء واطراح الخبر بوجهه فاما مثل وما ذكرنا
فيقوى دلالة صدق الخبر ايضا فتدبر فاحديث على ما ذكرنا في قول الفقهاء من ان المعاملة
المحبا بآية اذا صار شرط في القرض حرم وفسد وظاهر من حقيقة تنويرهم وفسادها ونوع
بعض من الصحة والحلية وكون ذلك من الحمل المحالة للربا على انه ظهر فساد ذلك من طريق
اخرين الاول ان الحديث يدل على نفع المعاملة المبركة فخره وهذا القرض كقبي

محتسبهم وان قلنا بعد دلالة لا يصح على الحزمة وذلك لانهم يكرهون كونه قرض القرض
يتماشون ومع ذلك يتم القرب ونقول هذا نفع فخره القرض وكل نفع من القرض حرام ان كان شرطه كولا
ان كان محض النفع فالقرض من هذا والكبرى من الاحياء الخارجية الثانية انهم يدعون الحلية
مقتضين به يوم احل الله وغيره ويقولون هذا بيع وكل بيع حلال لهذا احلال وغنى عن مقصده
العمومات ما يظهر منها كون البيع حلالا بمنا وبما حكمها وامر ما حائل وبما يظهر منها الاجر العظيم
والبيع الحليم اذا كان القرض كسنا المال وغنى عن ما نحن فيه نوع من انسابه وهذا الحذ
نصر ان ما نحن فيه امر غير صالح ويظهر ان القرض رتبة هذا الاثر واخرج عن العمومات ان امر
الغير الصالح لا يكون داخل في امر الصالح فضلا عن ان يكون ممدوحا وما جاز على فان
قلت تأول العمومات وظواهرها بما يلزم قلت منها ما لا يقبل التاويل مع ان التأويل انما
خلف الظاهر والاستدلال بما هو الظاهر والكلام انما هو الاستدلال مع ان العمومات بها
رضا ما دل على ان كل قرض بغير المنفعة هو حرام وما يورث مؤدا وغنى عن ان على الحظر هذا الحذ
ترج دخول ما نحن فيه في هذه العمومات لا كما ذكرتم مع ان تأويلكم العمومات فاسد لان التأويل
فرع حقيق تعارض ولا تعارض قطعاً اذ منافاة بين ان يكون البيع في نفسه امر صالحا وهذا
شرط في القرض والبيع الزوى يصير امر غير صالح وهذا ظاهر فعلى هذا لا يجوز البيع ولا الاجماع
نقل الاجماع على عدمه فان لم يكن الحكم بالتحريم لانه عبارة عن تركه لا اذ شرا وان اصله عدمه
يثبت بآية شرعية ولا دليل واستدلوا ببعض اخبار رخصتة على طعنهم مع قطع النظر عن
السند والعارض وعدم الفتوى وسند كراهة فتدبر وصا ذكرهم انهم مع قطع النظر عن هذا
الحديث لا يمكنهم الاستدلال بالعمومات تعارضها جهوتا كل قرض بغير منفعة وما يورث مؤدا
بل اظهرت القول فيها وكذا عموم ما دل على حرمه الى ان لا تراه لغز فان قلت ليس الخرج على
الزيادة اللغوية قلت ليس كذلك مطلقا البيع القوي فان الحلية شرط لبيع ان شرطها التوسيع
حصة الزيادة تأمل **قوله** وفقدوا اخبارا بعضها صحيحة في اظهر من شدة اختاروا
العلامة ومن تبعد عن ان الحكم شرط لزيادة العيين او الصفة مطلقا المنفعة ويظهر هذا
ايضا منه ومن تبعد في الفرج الثالث عشر واهلكه الاقوى بالنظر الى ما يظهر من الاخبار فاما
قول التاويل يعني ادراكه هذه الشك في سياق الفتوى على انه لا ادراكه فقولوا
ليكنه وعيا لبعض من حيث الدابة ولؤيته ان ليس المراد كراهة مؤنة ومؤنة عبا

مطلقا وابدأ قطعها كما لا يخفى على المتأمل الا ان يحمل على كفاي جمع من اليوم كما ذكره الفقه الكوفي
 كان لا يظهر من الرواية ما يخالف فتوى الفقهاء فتدبر **قوله** ويمكن جعلها على عدم الطاب
 ا لا يخفى ان ليس لك حمل لعل القدر لا يخفى ولو سلمنا عدم الظهور فلا شك في عدم ظهورها في
 خلاف ذلك اما الاول فلا يظهر طالب فضل عن الغنى واما الثاني فالظاهر ان اقتضاها
 ما كان على التصديق وهذا يخرج ان قال بانها خطر في عينه رضى ان اخبر وانس منه عوف
 بانس عنها فلا يلق قبلها ويجز ما قاله كيف اعدك رضى وسكت صار صلوات الله عليه
 جملة الذين خرج من عندهم الدانيون وهم راضون لاس جالس من خرج من عندهم الثاني وهو
 راض مع انهم ورد منهم ما ورد بالنسبة الى مثل هذا الديون وغير ذلك من التمديدات
 والتوقيف والتشديدات مع ان حمل بعض اصحاب قوله يقتضيه ومعناه ان يطلب من قضا
 دينه ان يطلب من مقتضى دينه وعلى تقدير ان يكون ما ذكره خلافا للظاهر فجهل ما ذكره
 ظاهر منه ومن غيره من الاعتراض ببعض من الخارج مضافا الى ما يظهر من نفس الرواية مما
 اليه والله يعلم **قوله** لا دليل عليه نصا صا ا لا يظهر من نفس الرواية مما
 فيكون ا فيه تأمل لا يخفى والظاهر ان مراده ان العوض لا يكفي معاوضة ما يظهر من الاخبار مما
 سلمه المذكور في شرح قول القصاص ان يكون الاستدانة وسندها معتبر لا يخفى على المتأمل
قوله قال في ذكر الخلاف قد مر في كتابنا ما يظهر من الحال **قوله** لا يخرجها من كونه
 بالمفهوم ا لا يخفى ان القدر الثاني من الية هو الموهن المقبوض وان قلنا بعدم جبر هذا الموهن
 لكن هذا المفهوم لظهوره لان الحكم يرجع الى التقيد فالظاهر من الامران الوهن الذي في قوله
 هو المقبوض وهذا القدر من الظهور يكفي للجهة فتأمل **قوله** فالعبود ايضا كونه موهن
 التقيد حجة قطعا لان التقيد الاحتراز فكيف يكون مفهوم حجة سلمنا ان المفهوم يوم التقيد
 لكن تقول المنطوق لا هو فيه فان من يقول بعدم تجبر المفهوم لا يقول بان المنطوق
 عام لانه فاسد بالبداهة مثلك يقول له في السائمة كون لا يدل على ان غير السائمة ليس
 منزهة كون لان اثبات الشيء لا يفي ما عداه فليس ههنا الاحكام واحد وهو حكم المنطوق
 وهو ثبوت ان كونه في غير السائمة ايضا لا ينافي ما سلمه عدم الدلالة فلا يمكن التعدي تقول
 في المقام ان القدر الثاني هو حكم المنطوق خاصة وهو حجة الوهن المقبوض خاصة
 الدليل على صحة سواء ولا يثبت منه سوى حكم المنطوق وهو لا يدل على غير المقبوض قطعا

طالع انزاد وروى الى من الما من هذا الجاهل

لا يقول هذا الحد
 على ثبوت الزكوة

الا ان ياتي العمومات على العموم ولا يميزها هذا المنطوق فلو كان المفهوم محجور
 بان المفهوم معارض للمنطوق ويخصه يكون الحكم محجورا عن مقتضى عدم العموم والا العموم
 اوى لكن المحل في العمومات **قوله** والا لما يقتضيهام الوثوق لا يخفى ان الشريعة
 اذا ثبتت من هذا الاشارة كما هو القدر يقتضي ظاهرها ان الشريعة والصحة تكون هذه
 الطريقة فتأمل **قوله** بل وجوده وعدمه سواء لا يخفى ان الشريعة وفي بي لا يحد
 من الزمان ثم الاعطاء اليه يحفظ على سبيل الوكالة والامانة ان كان الموهن وثوق
 في ذلك وبين ان لا يقبض من اده بان يكون عندنا من ابقا على حاله وكما كان فيه الله
 يباقي الاستيلاء غالبا بالنسبة الى المدين الذي لا وفاء لصاحب المال عليه في ادائه له
 ولاجل ذلك يأخذ الوهن منه فتأمل **قوله** والخبر ضعيف لا يه اه والذي يباين
 الظاهر وبه سند صحيح انما فلا حمل هذا حكم القابل بضعف انما يباين الشريعة فيمنع
 فالخبر صحيح لظهوره كونه الجلي الثقة ولما لا دلالة في غاية الظهور كما هو عرفت ولذا قال
 الشريعة وعين تأويله وفيه ان تأويل الحديث غير جائز لا عند وجود معارض قوي
 ولم يكن اوى من غير التأويل فيمنع من ادعى الاحمال في الاصل عدم الصحة وثبت
 الاثر لان صحة حكم شرعي يتوقف على الثبوت من دليل شرعي فالاحتمال لا يكفي في تمامه
 قبل العقد غير صحيح قطعا فليس صحيحا يثبت ذلك ولا يخفى ان المعارض هنا غير موجب
 ولا المساوي ولا الاوى لان العام والخاص اذا تعاوضا فالخاص مقدم قطعا وفاقا
 اما عند من يقول بتخصيص الكتاب بالخبر الواحد فقط ولما عند من لا يقول بتفريق
 هذا الخبر عن مفهوم الية والاستصحاب المذكور اعتضاد ان يكون للقائمة فتأمل
قوله فتدبر تحت بخلافه اه لا يخفى ان السلون عند شرطه لا يدل على الوجوب
 والا ثم تخصيص العام بالعقد الذي لا يرضى بها المعتقدون يخرج الاثر من الوثوق واما ان
 بالعقد فان جعلنا المعنى ان العقد ذائق بين المتعاقدين يجب عليها جميعا فذا
 هو الظاهر المتبادر وعليه العمل يخرج من مقتضى الوهن لعدم الوجوب عليها جميعا وان
 جعلنا وجوب الوفاء في الجملة اعم من ان يكون من الطرفين او من طرف واحد فلا يمكن
 اثبات العقد الاذمة منها لان العام لا يدل على خاصها الذي من الطرفين فقط
 لان وجوب الوفاء لا يقتضي وجوب الوفاء من الطرفين وهو ظاهر مع انه لا يقتضي

يرجع الى التقى الاول من الترتيد ونحوها لدواما الذم من طرف واحد خاصة فالتق
يكن تحقق في الجملة في الذم من الطرفين مضافا الى ان الطرف الواحد غير معين ايها هو
فالذم من المعين من الخارج فلا يميز بنفسها لا تقى لانه مع ان العلماء سجدون لها نفسها
بالسجدون على الذم من الطرفين بلا يميز وينتونه من الاية في جميع الانعامات من الطرفين
ضميمة بل ولا ياتي في الضميمة كالا يفي فليس باب اشتراكها منها لم يقل بانل شيان الكل وانما
حكما ثم انما على من الشوق للرهن خرج بدليل اخره وسبقي ونحوه وضع الرهن على يد الاجنبيا
فيبقى ان يلحظ **قوله** والاخبار الصحيحة في الجواز او طواه لا يخرج ما ذكره من ثاملا ان للفقهاء
منها حكا او كذا ان الرهن عند الطرفين وفيه مضافا الى ان المعارف الغالبية وعدهم
الاستيفاء والوفيق وغير المطلقات في الاخبار على الغالبية في السؤال وتوقعها
عن اخر من ظهوره في جوبا تفصيل على النظر ظاهر ولو وجب وجب التفصيل في ايراد
احكام الرهن ايضا بل في كل الاحكام الشرعية لم يتحقق امثال هذه التفاصيل فثاملا **قوله** ويكفي
لغيبه بقية من افراد ما يصدق اه لا يتحقق الظن للمبادر من الرهن الوارد في الاية ولا ياتي
هو العين والمبادر من المقبوض كونه بنفسه مقبوضا لا فرد من افراد ما يصدق عليه وقفا على
البيع فسد لان الجوز فيه بدليل لا يقتضي الجواز هذا للاجماع والاخبار على جواز بيع الكلي
وعلمه مع ان القرض ليس شرط فباص وهو شرط في الرهن على الاصح مع ان الرهن شرع والا
سكتا في بالنسبة الى ما في الذمة فكيف يبر ما في الذمة وثيقة لما في الذمة مع ان المتبادر كونه
ما في الذمة وثيقة لما في الذمة فثاملا **قوله** وان كان اخذت صاحب الرهن ببيع
اه فذكر في كتاب البيع الوجوه من الجواهر والدليل على ان الكافر مكلف بالبيع عندنا
لعوم الاية وحضها كما كتبنا في حاشية الوافي خرج منه ما اذا لم يتجاوزها فلو باعوا
فانهم يكونون الشيء كما انهم يكونون المبيع بحسب حكمهم في مذهبه واتفقوا على ذلك بالاجماع ولا يخاف
فثاملا **قوله** على جواز بيع خدمته الظاهر انهما في الاجاز لغز وعرفا **قوله** لوجود
التدبير قبل اه التدبير من العقود الحايطة الى ان يحقق الموت والحق فعلى تقدير اللزاة
تعييه الرجوع عنه ومعه الرهن وانما وقع على ذلك المبدل لا وصفه وكونه بشرط
التدبير وكان كل كان المشافاة ظاهرة لا متغيرة وما ذكرها ثم لا وجب في الثاملا
في نفس الصفة **قوله** ولكن اشترط الثبوت حال الرهن بغيره ان اراد ثبوت ملكة

الذمة ففى الاول ايضا غريب ان كان الرهن موجودا يكون الرهن نفس حقه فالعبرة بالاول
لما في القرض ان كان مع وجودها غير ممكن الاخذ يتحقق الرهن نفع بالقياس الى نفس الرهن
مع ثاملا في الثانية لان النفع انما هو بالنسبة الى الرهن مع جوار ذلك في الثانية
ايضا مع ثاملا في كونه هذا بالمعنى المصطلح عليه المدلول في الاخبار فثاملا **قوله** وهذا
يجوز في الذم اه لا يخفى ان الذم على الرهن والمبيع واشتراكها لا اشكال فيه ولا يشترط
له على اذنه مطلقا لان الرهن ثابت على الرهن وقع البيع بشرط على اقا للذمة
من ان هذه الرهن بشرط الرهن **قوله** ولا ياتي في الرهن بغيره اه لا يخفى ان هذا
الرهن هو الاستيفاء فاذا كان الرهن لا يوفى المأخوذ في مفهوم الرهن لغز وعرفا
عليه الاية الشرعية وانما الرهن عقد شرع للاستيفاء فاذا كان الرهن لا يوفى في
اداء ما لم يطلبه ولا جاز لك ياخذ الرهن وبشرط له الرهن فاذا لم يكن استيفاء في
الرهن ايضا يكون العقد لغوا محكما ويكون هذا الرهن محتاجا الى الرهن اخر واستيفاء
بان يقبض من الرهن ان يدعه عنده على فرض ان يكون له رهن واعتمدا في انما يأخذ
ما ليس الرهن وان كان من الرهن بغيره لا يغيره وضاه وعلمه بجوز وعده
الرقصة منه وان قلنا بان القرض ليس بشرط لان الاستيفاء بشرط فباص لا يشترط
هذه الرهانة ولا استيفاء لا يتحقق الا يكون مقبوضا من الرهن او دفعه عنده
ما حلالا لا يخفى **قوله** وما شرطه احد على الظاهر عدم شرطه الدوام ليس على ما
ذكره ولم يجوزوا اخذ ذلك منه فربما بان يكون للرهن الضبط على اخذ الرهن من
واضح فله بعد ان يكون رقيقة عنده لتحقيق شرط الصيغة بل مراد من الرهن لو اعطى سلم
برضاه يجوز وتحقيق شرطه اذ الدوام عنده ليس بشرط **قوله** والظ الجواز كما مره فيما مره
قوله والاستصحاب يقتضيه فثاملا هذا الاستصحاب على تقدير ان شرط القرض
ظاهر بل الاستصحاب يقتضي خلافه وان كره وما على القول بعدم الاشتراط فقد عرفت
ان الاستصحاب لا يتحقق الا بان يكون حفظ الرهن بوضعه الرهن التروم ثاملا ولم
احد في ذلك **قوله** ويجعل جوار ذمها ان كان مما يجوز ذمها **قوله** ولكن سندها
غير صحيح ومع النصف بعبادات العومات والاطلاق والاسقاط بغيرها
ظاهر الكتاب والمشرعين الاصحاب ولا صل والقاعدة في صحة الرهن وعرفا

وهذا وبالجملة لا يشترط ان يكون خافيا
هذا استيفاء ماله لا يتحقق الاستيفاء
والاستيفاء والوفيق لا يتحقق الا بان يكون
عند الرهن او عند الرهن بوضعه

بالعهد والنظر في الخبر إذا ورد على حكم حديث فاعرض على سائر أحكامنا فإن وجدته
فيها ولا فائدة في ذكره أو لم يرد في سائر الأحكام ولا في الأخبار ما لم يجد في الخبر
من كان له لا يفتقر إلى العمل به والذي جاء في أول كتابنا عموم الناس مسلطون على أموالهم وبذلك
قوله وعليه جعل محبة الحقين عمارة قلت وبعد العمل يكون اشكال أصل الترادف
بأنه لا يرد في المذهب ناسبا إلى أن يرد في المذهب الذي هو من غير اشتغال ذهني بالزعم أو
عوضه لا يرد في المذهب كما أن الأمر في طرف المذهب أيضا فكذلك ما إن يكون ما ذكرنا
أدناه يعني الأولى والأصل جازها أن يفعل كل من يكون محولا على الأصل في الغالب
من أن حق المذهب هو المذهب أو الدنايب وإن الزعم أمر في حق المحققين مع التمسك
بحق المقاصد التي يرى نفاذ ما إن التقاضي في المقام يثبت في الشرع لكنه يوفق على وجود
الغالب أو عدم كونه كذلك ما يقوله الأصحاب أيضا مثل **قوله** لما يظهر من الإجماع أنه لا
يخفى ما فيه فأنهم إذا قالوا على القيمة في الغائب فكيف يكون الإجماع على عدم ضمان
السوية وحمل كلامهم على الأعلى لغيره إلى أجزاء المذهب أو سنة فغيره في
مخفى بالغائب وصرح بأن الغائب آخره بأشكال الأحوال وهذا الضمير يدل على
على كون المراد من الأعلى يجب القيمة السوية فمرادهم من الإجماع أن ثم هو يكون
نفس المذهب موجودا ومرد في التقاضات حصل فيه سوى القيمة السوية مع الثابت في
هذا أيضا كما سيجي **قوله** وما المقاصد من مال الزعم أه حمل إطلاق هذا الكلام
على ما إذا اجتمع شرائط المقاصد يهيد فيكون أن يكون الأصل في ولدنا مورد للمقاصد
فإن الزعم يجب التعارض يكون عند المذهب فإذا احتاج إلى التفتة والخدعة يهسر
على الزعم أن يحلها في كل ساعة بل ودقيقة كما هو الحال في المحولة في هذا
يحلها والسند مخير بغير العمل الإجماع مضا فالمراد ذكره من أن التزعم
نما الحفظ وجه لنا فنه ثم القول بأنه لا يضره **قوله** فيعمل كون مقدار الجاهل
هذا بعيد مخالفا لقاعدة المناسبة بينه وبين صورة المخرج **قوله** لا يفتقر على
المذهب أه مقتضى ذلك أن يخرج لا يرد في البيع ليس منحا للرهانة واستقاطها فيها
لا في العين ولا في العوض ومثله عدم الدلالة إلا التزامه أيضا بخلافه إذا
وقع البيع فإن الزعم خرج في البيع أن دل بحسب العرف على إسقاط حق العين بمجرد

التمسك بلفظ وان لم يدل فلم لا يجوز أن يكون المبيع رهنا وان لا ينقل إلى الغير لعدم النفاذ
ولا أن مال الغير يبيع أن يصير رهنا ابتداء فيبقى ما صار رهنا بطريق أو فناء لم يجز **قوله**
وأن الأصل عدم البيع قبل الرجوع أه هذا الأصل لم يحدد أنه لأن كل واحد من البيع والرجوع الرجوع
يجوز تأخيرا فلهذا حدته ما من الآخر فمعا رضاء وقطاعا لم يتحقق فيها استحباب وأما الرهانة
فالأصل بقاءها ويعني أن يبق الأصل بقاء الأذن أيضا إلى أن يتحقق المزيل ولم يتحقق إلا بعد
البيع إذ قبله مشكوك فيه وبقاء الأذن أيضا إلى أن يتحقق وإن اقتضى تقديم البيع على الرجوع
أن بقاء الرهانة اقتضى عكسه فلهذا استحبابان تعارضا إلا أن يبق استحباب بقاء الأذن
وإدعى الاستحباب بقاء الرهانة فنتج الثاني بطلان خلاف الرهانة بالاستصحاب الطار
لكن في كون الطار في قطعها السابق على كلامه والتحقيق في الأصول مع أن الاستصحاب الطار
استحباب في موضع حكم الشرع الذي لم يحل تأمل المحققين أم حتى أن يشار إليهم بخلاف
الأذن فأنه محل كلامه والتحقيق في الأصول **قوله** وأيضا الأصل صحة البيع أه لا يفتقر
أن هذا الأصل لا يقتضي كليا إذ لو باع أحدا من شخص بأدعاء الوكالة والرخصة والتخصيص
فلا شك في أن الأصل معه والأزيم أن يكون تصرف كل واحد في مال غيره معيارا أن
أنكر الغير الأذن في التصرف بل في المقام لو باع الزعم بعد رجوعه الأذن وأجبه
عن الأمانة والمذهب ينكر الأذن مطلقا فذلك في كون الأصل مع المذهب فالعبرة
بأنما يكون باستحباب بقاء الأذن لأن الأصل صحته نعم لو قال أذن في البيع الفاسد
أو قال أوقف الفاسد وأنا أذن في التصحيح يكون الأصل الصحة **قوله** فلا
فلا يلتفت إلى ما يحلها أه رواية عباد بن صهيب عليها هو سبيل صحة كذا ابن
صهيب ثقة والضعيف هو ابن كثير فالشيخ لعنه وقع منه الاشتباه بل الظاهر أن
حيث حكم بضعف ابن صهيب وتدقيقه في الرجال **قوله** مع أن الغرض حاصل لأنه
أه ومن هذا الظاهر أن كلما أخذ من صاحب المال بأذنه لا يصير مائة ما لم يكن كلام
التم رة في مواضع متعددة وأعرض على الفقهاء حيث حكى بضان الأخذ مثل ما قال
في المأخوذ للساومة والمقبوض بالبيع الفاسد وغيرها **قوله** مع عدم الاستقاط أه مع
أن الزعم اقتران عنه وهو المذهب واقتران العقلاء على أنفسهم فلا جأير يمكنه
التصرف فيها إلا بعد إجازة حق المذهب والمذهب ما استقط لما ذكره انتم أه فاما كل

قوله فالظاهر انه لا دليل عليه هذا بخلاف ما سلك من عموم المنع بالكتاب والسنة بل الاجماع **قوله** ويؤيد عن ادلة الوصية لا يخرج من ثامل فان الهامين اذا عاود من وجه فلا بد للحكم بتخصيص احدها بالآخرين مرجح ومؤيد والثاني بالصفة قرب الدور فتأمل **قوله** هو مختص بشعر الهانئة ووافقتا في المسالك بل قال لا عبرة بشعر غير الهانئة عندنا وان كان الاغلب ثامل عن البلوغ اذ ثبت كون ذلك دليل على خلافه البعض العامة اقول رواية يزيد الكاسي يدل على اعتبار شعر الوجه حيث قال فيها او شعر في وجهه او نبت في عانة قبل ذلك ولذا استقر في القدر كون نبت اللحية وكذا وهو في اوضة مع الحاقة اخضر الشارب ايضا وهو اعترف بان الاغلب وظاهر ان الاغلب هنا هو مقتضى العادة لا مجرد الاكثية فتأمل **قوله** والتميز بين علمائنا ان يبلغوا بل قال في المسالك بل كان ان يكون اجماعا والمستفاد من كلام المقدار في كثر العرفان ان اجماعهم في شدة شعور الشعرة والشافعية وشيخنا في ما يؤيد فلا حظ واثم من هذا نظيران ما دل على خلافه ولعل على التقية لا تقان الشيعة وكونهم شعرا وكون الشافعية في غالب الفتاوى موافقين للشيعة كما لا يخفى على المطالع ولما حقق في موضع من ان التقية انما تكون من المذهب المنطوق في ذلك الزمان ومعلوم ان الشافعي وحيد في زمان الحاخم واثم مذهب بعد زمانه مذهب وايضا ورد في القم ان اصحاب ابي كافا كانوا ابي جبريل كبريتا يفتيم بمراحم وان اصحابي ياتون بشكاك فانهم بالتقية والروايات اللتان ذكرنا دليل المشهورهما في الباقية وايضا الباقية ما كان يتقى من وجوه اخرى منها ان محمدا وبنو العباس كانوا مشغولين بانفسهم في المحاربة والابل زمان القم ايضا كان ذلك الا ان اواخر مصادروا بنو العباس بلا محاربة وزمان المنصور اشتدت التقية لما ذكر في محله ومنها ان العامة كانوا يقولون فتاوى مائة خذ من جابر بن الزبير ومنها ان الرسول بلغ اليه السلم وصرح بانراقر العلوم ومنها انه ما ظهر مذهب الشيعة والعامة كانوا في غاية الاختلاف في الفتاوى وما كان العصبيته ومذهب اهل السنة مشددة ومنها غير ذلك ومن التواهد ان القم ايضا وافق الباقية في الخبر القوي من دون عكس هذا كله مضافا الى ان الكتاب والسنة المتواترة والجماع

بشعر غير الهانئة عندنا وان كان الاغلب ثامل عن البلوغ اذ ثبت كون ذلك دليل على خلافه البعض العامة اقول رواية يزيد الكاسي يدل على اعتبار شعر الوجه حيث قال فيها او شعر في وجهه او نبت في عانة قبل ذلك ولذا استقر في القدر كون نبت اللحية وكذا وهو في اوضة مع الحاقة اخضر الشارب ايضا وهو اعترف بان الاغلب وظاهر ان الاغلب هنا هو مقتضى العادة لا مجرد الاكثية فتأمل **قوله** والتميز بين علمائنا ان يبلغوا بل قال في المسالك بل كان ان يكون اجماعا والمستفاد من كلام المقدار في كثر العرفان ان اجماعهم في شدة شعور الشعرة والشافعية وشيخنا في ما يؤيد فلا حظ واثم من هذا نظيران ما دل على خلافه ولعل على التقية لا تقان الشيعة وكونهم شعرا وكون الشافعية في غالب الفتاوى موافقين للشيعة كما لا يخفى على المطالع ولما حقق في موضع من ان التقية انما تكون من المذهب المنطوق في ذلك الزمان ومعلوم ان الشافعي وحيد في زمان الحاخم واثم مذهب بعد زمانه مذهب وايضا ورد في القم ان اصحاب ابي كافا كانوا ابي جبريل كبريتا يفتيم بمراحم وان اصحابي ياتون بشكاك فانهم بالتقية والروايات اللتان ذكرنا دليل المشهورهما في الباقية وايضا الباقية ما كان يتقى من وجوه اخرى منها ان محمدا وبنو العباس كانوا مشغولين بانفسهم في المحاربة والابل زمان القم ايضا كان ذلك الا ان اواخر مصادروا بنو العباس بلا محاربة وزمان المنصور اشتدت التقية لما ذكر في محله ومنها ان العامة كانوا يقولون فتاوى مائة خذ من جابر بن الزبير ومنها ان الرسول بلغ اليه السلم وصرح بانراقر العلوم ومنها انه ما ظهر مذهب الشيعة والعامة كانوا في غاية الاختلاف في الفتاوى وما كان العصبيته ومذهب اهل السنة مشددة ومنها غير ذلك ومن التواهد ان القم ايضا وافق الباقية في الخبر القوي من دون عكس هذا كله مضافا الى ان الكتاب والسنة المتواترة والجماع

المتقولة الكثيرة بل الاجماع القوي اليقيني بلا شبهة والاستصحاب والاصل براءة الذم مقتضاها عدم التكليف حتى تحقق العلم واليقين بالتكليف ووافي الجميع العقل **قوله** والدليل عليه ان الاصل والاستصحاب لا اصل هو اصل البراءة والاستصحاب متعدد لعدم البلوغ والاستصحاب عدم التكليف واستصحاب عدم صحة العقود والافاق **قوله** مثل ضعيفة حوران اه جئت بفتل ضعيف عن ابن نوح واسنيد اليعزم ذكر ان له كتابا يرويه جماعة وقد كان الحسن بن محبوب ممن يرويه والحسن بعد من اجمع العصابة على تصحيح ما يرويه عنه وفي كلام جئت اسنادا الى ثامل من في ضعفه ولا معنى معية والظان هذه الاخبار من كتابه هذا والظان موضع حوران خزانة في نسخة القم وقع سقط وخمرة ايمن ذكرنا لاسباب كثيرة للاعتداد بقوله في التقية عدم وثيق حوران اه ملحة كالتوثيق **قوله** بريد جبريل ان الذي اثار قطي ان شخ من شخ الشيعة ويروي عن الباقية القم بل لا يعد احاد مع ابي خالد القاطا التقية وان ذكرها الشيخ في رجا لكا لا يخفى على من لا حظ طريقته ويروي عنه الاجلة مثل هشام سالم وابي ايوب الخزاز **قوله** وهذه ايضا ضعيفة اه الضعف بخبر الشبهة على تقدير تسليم الضعف وعدم كون الشبهة اجماعا فان الضعف بخبر الشبهة التي كانت في اجماعا والدلالة ظاهرة واضحة سيما في الرواية الاولى واما الرواية الثانية فبطلان ما سيجي من صححة معوية وما يتضمنه وما سلك منها فلا حظ واما الاكمل فلهذا هو ايضا لان شخ عن شخ من ظاهري الكامل بل لا كما مثل فيس والظم من البلوغ هو لا ذلك لذا فهم المشهور ونهم من مائة ومؤيد فتأمل **قوله** ما رايت خبر صحيحا صريحا في ذلك اه صححة معوية لا سند واسنيد الدلالة في عدم تثبت البلوغ قبل خمس عشرة سنة كخبرنا عليها كما ستر **قوله** فالوجه في هذه الاخبار اه الحكم بحجته هذا يكون مذهبنا كل اذا كان مخالفا لما ذهب اليه في كتب فتاوى وبيها اذ لم يعرض له في كتابه الخلد بل الحكم بحجته هذا متكى وان لم يثبت بخلافه في كتب فتاوى فان الظاهر ان ما ذكره لمجرد الجمع ورفع المعارض لا انه نقاه ايضا كما لا يخفى على المتدبر والمثاقيل ولذا قال بعض الفقهاء ان مذهبه في كتابه غير ظاهر من مجرد ما ذكره في الجمع فتأمل مع انه لو وجوب الصدقة بلوغا ايضا محل ثامل سيما مع نفي الشيخ فيها بان الوجوب عندنا

على وجهه تركه لعقاب وضرب تركه لعقاب ومقتضى ظاهره انه لا يثبت له أصل
 إلا بالحكم خرج ما خرج بالاجماع وبقي الباقي وعموم أدلة التكليف مخصوص بالبالغ المعادل
 أدلة ما لا حد من المسلمين أو غير البالغ غير داخل فيه فالمشكوك فيه لا دليل على ما
 بالعام فتأمل ويظهر من كلام الشافعي فيما ساق في بلوغ الاثنى ان بلوغها يثبت
 ولا تأمل فيه بل لا يثبت على ما ذكرناه من ان ليس مذهب الشيخ **قوله**
 خرج ما اتفق على اخراجه سبى من القم في مسئلة الخنثى شكها ما يخالف ذكره هنا
 فلاحظ **قوله** بعموم أدلة التكليف بعموم أدلة التكليف مخصوص بالمكلفين بالنصوص
 والاجماع بل الضرورة من الذين فان بد من ثبوت كونه ومكلفا حتى ثبت الدخول
 مع ان عموم ما دل على نفع العلم من غير المكلف شامل خرج مثلاً تنق على احوال
 دليل وهذا او ما ذكره لان الأصل براءة الذمة حتى ثبت شغل الذمة لان الأصل
 شغل الذمة حتى ثبت البراءة فتأمل **قول العاصم** فما بين خمسة وعشرين
 الرواية هكذا فقال ما بينه وبين خمسة وعشرين واربعه عشرين هو صام بذلك
 فذكره وقد صام الحدب هذه الرواية تناهى بان الصبي لا يجب عليه الصيام قبل
 عشرين سنة اذ ظاهرها انه لا يؤخذ بفعل الصوم قبل اربعة عشر وخمسة عشر سنة
 او تقيد التخيير فيصير في ان اخذه به قبل خمسة عشر ليس على دليل الزوم والعيان
 واستبعد عدم اخذه به قبل خمسة عشر ولا حتى في ذلك ولا مانع من ذلك ولا وجوب
 التخيير لا معنى له فلعامة قيل به احد بل هو خلاف ضروري الذين تعين كون المراء
 تقاض مرتبة الاخذ في اربعة عشر وخمسة عشر فتدبر **قوله** وبذلك تكون
 الجمع بين الاخبار فيه ما فيه وكذا في قوله وبذلك ولا يثبت على كون رواية
 عبد الله بن مسعود وفيه تأمل فظ وبعد التسليم يكون مثلها بقرام ويرجع على
 المعبر بعد الاصحاح محل تأمل بما لم يظهر بعد عام لها اذا منقذه عن التبع فتأمل
 التأمل فيه وعلى تقدير ان يكون مذهبهم فيها فرجوع عنه وبخبره عن اهلها
 لا تروى يظهر عليه ضاه لم يرجع عنه فتأمل ومما ينعف معارضتها الصحيحة
 ذهب وما ذكره من اجمع بعيد اضبط لا يكاد يقع كالا يخفى على المتأمل **قوله** وكثرة
 الاخبار ومطرحه الدلالة اه وان كانت كثيرة الا انها متعارضة بل بعضها يشمل

الاثنى عشر والاثني عشر لا يقول به ويظهر من قوله الاجماع على النفع فيها وانما لا بد من سلم
 ما ذكره من الوجه فلا بد من ذلك سقوط العلمين روي عن الاعتراف لعدم اسكان الجمع معتد به لان
 يقول بعين العقل برواية الوشاء لا وفية بعومات التكليف وفيه مضاعف الى ما سبق من فيها
 اصح منها قطعاً وطبق بالاستصحاب وفتاوى اصحاب بل لم يقل بالاجماع بل الصريح غيرنا في الثاني
 الاصحاب لان الاخذ بالصوم لا يلزم الجواب الشرقي بل الاختلاف يؤيد بعين الفتاوى
 بان البناء على تفاوت مرتبة الاستحباب والطلب على مثل وسعي من الشك في المشكوك ان لا
 البلوغ وعدم التكليف ويدعى تظاهر وهذا في يد الفتاوى وبما انما ذكره من ان العوا
 الدالة على التكليفات شاملة لكل الاماخرج بدليل تقطع وبما يفعل العمل بهذه الاخبار ان
 التاكيد لها اصرحها ما قطعاً ادلا اطلع لنا بها امة الام من قوله ولم اتفقوا على
 الفتوى بخلافها ويشهد هذا على صحة دعوى الاجماع وكون هذه الاخبار على التيقن كالثبات
 سابقاً فتأمل **قوله** وان ليس خامس عشر بل وقع اه فيه ما عرفت ويظهر من كلامه اعراضاً
 ادعياءه من الظهور من لفظه بلغ حتى عشر فيبقى ما ذكره ما عرفت من ان الحجة هو الخبر الذي
 انقابه لا الذي لم يظهر لنا مقتضيه ولو كان فتاوى من الاصحاب مع انه رجع
 عن جميع كتب فتاويه لان كتبنا وبه بعد كتابنا في الاخبار صفها فتأمل **قوله** وقد
 تم ما يدل على الاول في الآيات اه لا دلالة في الآيات وما ذكره من الاخبار على كون
 الاجماع دليل لا اثني اربع كالا يخفى واما فهم الثاني فاضعف فالمعبر هو الاجماع
 واما السن فان كان حاله وحال السن في الذكر واحد يجب الفتاوى والاختلاف
قوله من نزع المرأة وهو طاهر اه هذا يشهد على ما ذكرناه من ان العوا في النكاح
 محصنة بالبا لغني وثبوت البلوغ لا بد منه والشك لا يكفي ولا دليل على الحاق
 المشكوك فيه بالعام فلا حظ **قوله** ولكن غير معلوم كون ذلك قوله اه الظاهر انهم
 اخرج من الموضع المعتاد ولما لم يقل بالحكم بالبلوغ بل رجع في القواعد بذلك فعلى
 هذا لا يكفي مجرد اخرج حتى يعلم كونه من المعتاد ولذلك قيل احدهم بما ذكره الشافعي
 نعم ما ذكره بقوله وتدين بجبه ولعلمه لا يابون عنه بل روي عن جبه ووجهه
 وكذا نجه اعتبارهم الاعتياد في الموضع لان المطلق محمول على الافراد المتعارف
 كالبول والغائط وامثالها فلا دليل على ان المتى باق وجهه يخرج بموجب البلوغ

يؤيد ما مر من ان عمل الميت لاجل خروج المني الذي يكون منه **قوله** وانما نقل
في الروايات اه بل الظاهر ان المدا في الاعضاء والامصار كان على مجرد حفظ المال
وعدم الانسداد وان لم يكونا عدولا وما كانا يتجددوا فسادا وغير العاديين
ومن لم يثبت عدالته بل كانا مثل **قوله** محمول على موداه مع ان الاطلاق محمول
من الحقيقة والحجبان اغلب **قوله** قال في جمع البيان اه الذي ياتي ان يورث في اجزاء
منعنا عما فعل امير المؤمنين م بل امرنا برفع احتياج العيال اولا ثم التصديق كما
بان يعطى الجميع ووجه هذا نفوس العيال والله يعلم لكن لو فعل ذلك احدهما
باعتقاد حسن عياله كانت في اعلى درجات الفقه بخلاف من نفوسا فضلا
عن نفوس العيال والله يعلم لكن لو فعل ذلك احدهما باعتقاد حسن بل لشبهه النبي
اذا قتل او بامر المؤمنين م لم يضر بذلك سفيها بل يشبه **قوله** وانما الظاهر ان العمل
اه لا يخفى ان لفظ الاضطرار لا يدل على الصحة بل ربما كان ظاهرا في عدم الصحة ان كان
المعامل هو الطفل بنفسه ومستقلا لا ينظر الوفا وعند حضوره واختيار الاجزاء لان
معنى الاستبلاء امتحان في انه يفسد او يصلح فان افسد ذلك يكون صحيحا البتة فكذلك
ملاحظة امون وقومها ينظر الوفا فيكون هو المعامل حقيقة فتكون صحيحة قطعا
وكما ان البلوغ شرط فكل الرشد ايضا وبعد العلم بالرشد بعد حصول العلم او قبله
مع ان لفظ عدم الصحة قبل استيناس الرشد والصحة بعده لا بعد الرشد فاما عمل
قوله ولا يماض ذلك باصل الصحة وعدم الفساد اه لان الذي يقول كلفها
فيغير من الاخبار صحة تصرفات المسلم ولم يعلم ولا يظن كونه حين التصرف مسلما بل
خلد ذلك استصحاب نعم الراجح في النظر ان من باع شيئا وما كس واعتبر شرط البيع في
وذلك انه لو كان قد اذ ان يدعي عدم تحقق الامور المذكورة فيكون منكر الحقيقة
مع منبها وان سلم تحققه لكن منع تحقق الشرط المعترف في بيعه ان بقا اصل الصحة
وبالحجة فرق بين انكار ما هبة البيع او انكار صحة بعد الاعتراض بتحقيق ما هبة
في الاول فيكون نفس التحقيق ولا تأمل في ان الاصل معدومون الثاني اذ في تأمل
اشير اليه **قوله** في ماله دون ما لغيره لا يخفى ان هذا فرع الرشد وغير الرشد
لا يغير ذلك وان كان يدري انه لا بد من عدم المساحة ويعرف علمها هو

اذ لا يعرف ح انه لا بد من عدم المساحة في ماله انهم لكونها ممنوعا عنها الا ان يكون
المساحة لغرض شرعي فلا يكون ايضا سفاها **قوله** في لفظ العوض بنا الراجح عن اشكال
فانما ان سلط على ذلك فاما ليجب ان لا يتحقق العوض وان سلط على الاكلاف لغرض
فان قاعدة او دليل صحيح ذلك او بطل معاملته واخذ العوض عنها نعم ان التلف
السفينة بنفسه من غير تلبط من المالك يلزم الوفاء اعطاء العوض من ماله لا يتلفها
ان المجنون لو تلفه يكون كك ولا يصير هذا مثالا لانه لو سلط على التلف ماله بالعوض
اذ اخذ العوض وبطلت عيونه لا ياتخذ اه فاما مثل **قوله** بين القول باننا انما
على القول بالمالكية والجميع الناس مجزون في ماله غير الامع الا ان المالك او الذي
اذ اخذ مال امراء مسلم الامن طيب نفسه **قوله** ولا تعلم ذلك الدليل بعد كما
هو الانية قوله نعم عبدا مملوكا لا يقدر على شيء لكونه شيء نكرة في سياق النفي فتبين
بل تأمل ويدرج عليه الاخبار ايضا كثيرا في الجملة في كتاب الاحياء واللعظ **قوله**
مع الشهادة العظيمة اه وحلاف والمصدق شاذ ضعيف كسنته **قوله** وسعي عدم
التوقف اه معقول الرواية ليس الا انه لا يماضها الغرض وقبل الجرح خاصة بل لا يخل
بيد المجلس بفعل ما يشاء وليس لغرضه منعه من شيء من التصرفات كما قال الان ويظهر
مهم انه مسلم عندهم تأمل وسعي ان هذه الرواية تختص بالجور بالفلس بالاجماع في
شعار الذي فيها فلا حظ **قوله** ثم ان لفظ زوال الجرح لا يخفى ان الحاكم ان كان
جرح عن القرب في ماله الموجود خاصة بعد تسميته بين الغرماء وعدم بقائه يعني
لقاء الجرح لاختصان في مال مخصوص كاسبي نعم ان كان جرحه كلي يكون الامر كما ذكر
التموه ومع ذلك نقول ان كان جرحه الى ان يورث الديون فله معنى لبقاء جرحه لانه
كان مقيدا بقيد ومغيا بغاية وان كان جرحه مطلقا اى اعم من ان يكون العوض
ام فلا يجوز جرحه كك لعدم الدليل بل دليل عدم لان الجرح ليقع بل في
خاصة كما مر وسعي وان كان جرحه مطلقا اى غير مقيد بالعموم ولا الخصوص فلا
ثم صحة رجوعه الى العموم الذي لغير ما بعد اداء الديون لما هنت ولما سعي
العض **قوله** وسلط الناس على ماله اه حكم العقل بصحة تصرفات السفهاء
وجوازها مشكل ولم نقل بحكمه بخلاف لانه السفينة من نفسه ماله لا يورث من

الاصحاح اولاً الشك فلا يثبت من الفهم الا نفس الشك لا صحة تصرفه مع ان الاصل عدم
 العتمة لما عرفت مراراً مع انه بلا حجة ماد لم يعلل عدم تسلط الشك على الاقوال الشرعية ومثل
 قوله تعالى انهم فان كان الذي عليه الحق سفيهاً وغير ذلك والحديث لا يرد في منع معاملة
 في شارب الخمر وغير ذلك مثل لا ضرر ولا ضرار يخرج السفيه لانه اذا اورد عام وخاص متناهي
 الظن الخاص مقدم فالفرق بين السفيهان لا يظهر من الادلة العقلية والنقلية بالاضافة
 عدمه بل ينتج المناط يقتضي عدم الفرق لو كان الادلة مخصوصة بالسفيه المتسلط بالظن بان
 المنشاء سفاهاً وفساداً للمال مع ان ما ذكره لو لم لا يقتضي ان كل سفيه يكون حجة بحكم
 اذا لحضرت شيئاً مما ذكره بالسفيه المتفصل سوى ما ذكره فيهم من شرح الشبهة والثمة
 لا يقتضي ثبوت هذا ذلك مع ان باقى ما ذكره وهو العلة مشترك مع انه لم يقل باحصاء
 العلة فيما يميز يلزم المفصلة المذكورة على انه لو لم يميز ما ذكره يلزم عدم جواز الحجة عليه
 الحاكم ما يمكن ان يخرج الاسباب وقاع شرعي وجميع ما ذكره مولاي شرعي عن الحجة
 الا انشاده المال وهو مع جميع ما ذكره موجود غير مؤثر في مانع ولا معارض فكيف يمكن
 للحاكم ان يجعل معارضا لكل بحيث يترجح على الكل فيجب نفيه على انه اشارة اختياراً للمعالي
 مع السفيه لئلا يعضد بعد التفت ومعلوم انه ياخذ عنيه بعد الوجود وقال هذا مقتضى
 القول اني فثا مثل جذاً على ان السفاهة ان كانت عليه بغير الحاكم فاللزم عليه جزم فيلزم
 من حجة الحجة والمفاسد التي ذكرها اذا لمعنى لان الحاكم بغير حجة اشتباهاً ونسباً
 بعد ما ذكره من اسباب عدم الجواز ان كان السفاهة الشدبة بغير سبب الحجة مع انه
 خلاف الفتوى تنقل الكلام اليها **قوله** وبالحجة التمهيد عنه متعسر لا يوجب ان جميع
 ما ذكره يقتضي ان لا يكون هؤلاء سفيهاً كما اختار وهو الحق ايضاً وكذا ما ذكره من ان
 الرشد الاستدلال في شرطه اظهر جميع ما ذكره من حصول الحجة لو كان السفيه محجوباً
 في نفسه مع ان السفيه المتسلط الاصل بقاء حتى يثبت خلافه بخلاف المتفصل فان
 الاصل عدمه وبقاء الحاكم السابقة حتى يثبت خلافه وبالحجة ابطال الكلام ثم اظهر
 انه لا ضرر اذ وان ما ذكره لم يكن محتجاً طالما استدل عليه وان كان في نفسه فائدة
 عظيمة **قوله** ويجوز في الاستدلال اه قد عرفت انه ما ذكره اذ من ان دليلهم قوي
 لم يكن فيه قوة اصل بل بعد التامل لا وجه له اذ ما ذكره هم من المؤيد لا ينع

فيها بعد ما عرفت مما اشترطنا وما ذكرناه فان كان في غاية المنازلة بل ظاهر ما حققناه ان السفاهة
 في جميع المعاملات بعينها من الرشد من حيث هو وقد فاذكروا العلم من بعض احوال المقام خلاف
 الشهور المعروف منهم في غير المقام وخلاف ما عليه سائر الفقهاء في سائر المقامات بل والجميع **قوله**
 فان لا دليل على الثاني فيه ان الاستصحاب جاز في المواضع التي يتغير العلم مثل يتم فاقولنا مع وجوب
 الما في اشاء العتمة ولما المتغير بالخاصة بعد زوال التغير من قبل نفسه وغير ذلك فالاولى ان يبي
 مقتضى الادلة عدم الجواز الا على من هو سفيه مدام سفيهاً وشبه السفاهة وايضاً خرج ما خرج بالدليل
 وبقي الباقي وايضاً الضرورة تقتدر بقدرها وايضاً اذا اتى الشرط اشق الشرط فثا مثل جذاً
قوله امر به الحاكم اه مع عدم الحاكم يكون الاب والحيد طلياً لظاهره ولا تقولوا السفاهة
 الاية وان كان الذي عليه الحق فيها الاية وان استمر رسداً لا يرد والقرن والخرج
 لو لم يكن ناوولين وايضاً السفيه المتفصل يكون لها ولي يقتضي الاصل فكنا المتفصل لاعتقاد
 ادلة الجرح فيها الظن في اتحاد الحال فثا مثل مع عدمها وعدم الوصي يكون الحاكم كما هو مقتضى
 القاعدة ولا دلالة ومنها عدم الضرر والخرج ومع اجتماعهما وتصرف كل منهما اذن لا شيء
 لا اشكال ومع عدم الاذن فيه الاشكال المشهور ووجهي في ذلك **قوله** فكنا تكثر التغير
 اه هذا بخلاف ما ذكره في الحاشية السابقة من الاكتفاء بما لا يعلم السفاهة وغيره
 مع انه ليس بقصير والمجاهل في موضوعات الاحكام معدود وفاً والدليل على ذلك ليس
 ما ذكره من التقصير قطعاً بل ظهور ما دام معاملة ويكون ما في يده عين مال السفيه فثا
 كان تحت يده يجب رده واذا تلفت فعوض ما ذكره من عموم على اليد وما يصح بيعه
 من التفتق في كتاب البيع وايضاً صحيحان ذلك حفظ **قوله** لعمري دليل الضمان وكذا في
 العموم ثا مثل بعد ملك حصة مثل قوله تعالى لا توفى السفاهة اموالكم وغير مع اليقين بان علة
 المنع كونه سفيهاً ولا يؤمن من الامتداد والاتلاف ومن ذلك يظهر ان ما ذكره من ان له
 الثمانيه اه محل ثا مثل يكون البلوغ وهذا القدر من العقل يكفي محل نظريته
 محجور عن ما له باعتبار اجهل اهلية للحفظ والمصرف فعلى هذا يكون المالك هو
 العرف وعند العقل لا شرعاً وايضاً على خطه من الشارع لسفاهة وامتناع
 ذلك مما مر **قوله** ويدل عليه قوله تعالى ولا تقربوا مقتضى ظاهرها الجواز اني
 احسن مطلقاً سواء كان له وطحا خسر يمكن من التصرف الا لا ان ذلك يعال نظر

التعذر في ذلك كذا قال إلا ان يدعى الاجماع على ذلك بعد التعذر المذكور في
القدم من كلام الاصحاب بخلافه في الاولية المذكورة في حال الاضطرار
حسب ما هو الحال في جميع الضرورات والواجبات على تعذر ذلك يكون خلاف الظاهر
الا انه لما كان كذلك ما كان جازا ان يكون الملاءم بالحق احسن ما يمكنه ان لا يشترط ان
يقول اذا تعذر الحقيقة فاقرب الجوازات **قول** وظاهره ان القاض هو في الجواز ان يكون
قاضي الجواز بعينه بنسبة القيمة ان يتوقف على دليل اذ يجوز ان يكون الامم بغيره انما ان
منهم ويجعلونهم بمنزلة قاضي الحق في بيع الجرح والملازمة معهم بما لا يكون في حله الخراج
وامثال هذا مع احتمال ان المعصوم احاز ذلك ويكون الاستناد الى جوده ام لا ان
القوميات التي لا تعلقها بمورد القضاة من العاسر والحاكم بيقينهم عن الحق مطلقا
ما ثبت اعيان ولم يثبت فيها تأكيذ الامضاء في خصوص المقام منهم فيعد في يتوقف
على وجود قائل او على ان يكون مخالفا لما يقول يقول به الاصحاب فيجوز ان يكون البيع
لاجل الضرورة فاما **قول** والكل في جمل البيع اه لكن ما ذكره من عدم منع الى اخضا
قال الحكماء على البيع لعدم دليل يعتمد عليه لان القوميات يظهر منها ان البيع
للشئ من الصيانة والصدقة والتمول في الاقتضاء والبيع بالشرء وملك الارحام
وامثال ذلك مما لا يحصى ولا انتم في الجمع فيه ما فيه ولا استناد الى الاجماع مثله
لاطلاق كلام الفقهاء مع ان الله من محرم في بصره فانه عدم جواز امثال هذه الامور
عنه فاما **قول** وما عدم جواز القوم من الذم لا يخفى ان القوم عن بعضهم
المستحبات وقد احاز التهمة في ما له في المستحبات وفيه شبهة على ما ذكرناه مثال
قول فان العهد المأذون يحوي عليه لا يخفى ان العهد الشديد والحجر من جهة
اخرى وفي كون الاذن من المولى فاذ انفع به نال ما نفع ام واما الفير فلا يجوز تخطيه
في الامور ولكن على ما يقع على ما هو المشهور به من ورد ما يظهر من
وقد ذكرنا ان كان اما ذنوبه فيكون بغيره فيرى ما يصلح وما يفسد ويحذر
في الحقيقة يكون المتصرف هو المولى نعم ان اذن طما في التصرف مما لا يمكن بعد ما عتد
على صحة فعلهما لكن معنى التينة مشكل مما نعم ان ثبت صحة تصرفه في الشيء كما يشهد
اليها بعض الاخبار فلا حرجا ذكره لكن معنى التينة ان العمل به مشكل مع مفهوم المنع

على ما
الادب

الكتاب والسنة بل الاجماع ومع ذلك توقف على ذلك في احتياج الدليل ومراعاة
حسب ما يقتضيه تحقيق البلوغ **قول** وثبت في نسخة ذلك وفي القواعد احتل البئر في حوائط
ابن معلا بان لا يقر كالبينة ولا تامة واهل بيته انتم لها حين تحقق الحجر اذ لا فرق بين ان
الغرض حقوقهم وقرار المديون وضد بصرهم دفعه او على العقاب قبل تحقق الحجر كذا بعد
استصحابا لا يخفى صفة لان العهد انما يعلق برقمه فاقراء في حقهم بخلاف ما قبله **قول** ولما كان
المال المحجور عنه اهل بيته انما يعلق برقمه ولا فان لم يصر لهم بعد **قول** ويجوز ان يعلق البيع
اه هذا الاحتمال اختلف في القواعد ووجه تقدم وكذا ضعفه لكن استعمل على هذا الاحتمال
تسليم العين الى المقر له وكان سببا بان اقرانه بغيره في حقهم في حقهم الى ان والوجه
الاستحالة ان البيع يتحقق ان يكون بعينه الخيار ومثل هذا محتمل ان لا ينقل الى الشئ في حق العقد
بعد انقضاء الخيار وهذا الاحتمال ليس يقوى عنه بل ضعفه وعبارته ربما تكون فيها اشارات الى
ان ليس اشكال معتد به فلا حظ ولا تأمل في وجوب التيقن والتشخيص في اقران ولا يخفى
على التطلع **قول** واذا كان مراد من الاول ان بل بقاء القواعد كما لا يخفى على الاول **قول** ووجه
والاصل ان لا يرد من احد الامر من قطعها وكل منهما يقرب معنى الشئ والافعال فاما **قول** اذا
لم يصر به سببا بل الظاهر لا ضرر على الغرض ايضا ان خيارا ما فيه نقصان مال بالقياس الى
الذي ما اختاروا لم يصر به **قول** لا يرجع لدى العين اه لكن ظاهر عبارة القواعد جواز الرجوع
والمعتمد انما هو في حال الرجوع على استصحاب جواز الرجوع وان حقه يعلق بالعين
او لا فيستحب فاما **قول** فانه يترك ويشارك اه لان الناس مسلطون على اموالهم
لكن هذا مع ضمان الغرض وبيع اما مع عدم الوضائف ان بقى ان المفهوم من النص عدم تحا
على سبيل السلطة لمصلحة بلزم الفلاس والغرض بالبعد السابق ولا يفسح فناء مل
قول وكما ترخص بالحجر عليه قد مر من صدر الحق دعوى ظهور هذه الرواية
في جواز رجوع صاحب العين الى عينه من غير توقف على جرم مع بطلان الاجماع على عدم جواز
ضعف من الشرف قبل الحجر **قول** انما يبطل العقد من حين وقوعه لا تأمل للمعنى ان الشئ
من الحب لا من الاصل ولذا كان النكاح الفاسد اجماعا نعم انما بعد البيع يكون له كمن
افسخ ان يصير كل واحد من العوضين واجبا الى ما كان قبل العقد فيغير الشئ المشتري
والبيع للبايع ومعلوم ان البيع كان العهد الذي بقاء صحيحان والان ليس له الا بد

واحدة فلم يرجع الى البائع مجموع ماله وقام ببل بعضه والتنافس متواشك في ان في مقال
 اننا ان كان جزء من الثمن كما قلناه في خيار العيب فكيف يأخذ المشتري مجموع الثمن الذي كان على
 العبد الصحيح ولا وفي مجموع العوض عند الحجة لا فرق عند الفرق بينه وبين العبد والعيب
 ولبطنا الكلام في بحث خيار العيب فلا حظ **قوله** ويجوز ان الزيادة لم يأخذ اهـ هذا
 الا خال اجود بل هو الصواب لان مال حصل له فاستحقاقه مثل الفصل والمبادر من متاع
 الرجل بعينه هو ما اذا لم يحصل فيه زيادة يكون ملك المشتري قطعا بل قلنا العبد لا يستحقها
 ولعدم نافي شرعي خياطه يتقبل فلهما بغير عوض مع انه قد يملكه ما لا يشترط ان يكون انيا
 حصل بفعل المشتري وخبر **قوله** لا يتنازع بغير اذنه اهـ ما مل لا يتنازع الا بالظن والمشاورة
 الا ان يلاحظ العلة وبقي لقاسم بابتعاج المناط لا لغيره **قوله** ويجوز ان يورثه اخاه
 هذا انه محل نظر اذا اخذوا الرجوع الى العيب خلاف الاصل لانه كما يحتاج الى دليل
قوله وان اختار الاقبا والتبارة فيه فامل انتم فبحث السلم انتم عند التعذر
 الضم والفتح وانما اخذ المشتري عوض ماله ولم يصبر كما اخذ زيد من دس ما لا ينفقت
 به الصالح وسلكه انتم فكيف يجوز هناك ان يأخذ ازيد من دس ما لا ينفقت به مشغولة
 بالعوض قطعا لعدم عقد او بعد او شرط او اذ اتم بل منه لم يشغولة الا بالمعذر
 فكيف يمكن للمشتري ان يبيع مع الغرض انما يمكن دمة المقاس مشغولة ام وكانت دمة فيه
 يريد مطلقا ولو كان يجوز له اخذ بالعوض عند التعرض لكان مخيرا في اخذ العوض
 مع عدم الجرايم اذا لم يحقق الا بالقياس الى ما اشتغل دمة المقاس لامل فيشتغل ولذا
 لم يناف ذلك الغرض من لم يجل دسبه ولم يجز الجرح على الموجل بل حلول الاجل بل لو كان
 الغرض كله مشترى السلم المعذر لانه تسلطهم على الجرح لم يحقق الجرح منهم بمقتضى
 والدليل لا يجوز الغرض اخذ العوض عوضا عن حقه فلا ينعين ان يكون ما يأخذ
 عن المقاس نفس حقه فلم يجوز مع التراضي لا فترا فامل **قوله** فكم نترك الدجاج
 اهـ في القواعد حكم بوجوب الانفاق عليه في النفر الى ان يحصل الى بينه ان وقع البتة
 في الفرق **قوله** ولما كان زوجة اهـ لم يظهر وجهه لان المبادر من المطلق لنفسه
 والعمومات تقتضي وجوب اداء الدين وتعلق الجرح بغير الغرض اهـ من كان له ولعل وجه
 التقديم اذ لو كان حال الحيوة مقدرا فكذا بعد الموت لان حصة المومن حيا

واحدة وبذلك العلة المتصورة في بيع دار سكناء وانما يعلم **قوله** فلو ورث العبد لنفسه
 اهـ فلهذا يكون الفاعل الحاصل بعد العتية الاولى للمفلس واما التفصيل فالحق من هو فيه
 وتلفه عنه لانه يد يدضان لعموم على اليد ما اخذت حتى تؤدى ويجعل على العبد كونه
 من المفلس لاكتشافه المال ماله والميد لم يبدع عنك فبان الثمن غير من في العيب
 نعم الامانة لا ضمان **قوله** فيكون التهمة على الاول اهـ لا ينعى انتم ثبت بعد ان مجموع المال
 لهم ولم يثبت ايها ان ماله اى قدر ولا اصل عدم انتقال المبيع اليهم وعدم كونه حقه حتى
 يثبت وكذا الكلام في القدر اى قدر فرض واصل لعدم وارث اخر يعارضه اصل
 الذي ذكرنا وهذا ذكر الكلام في الارث ايضا على انتم ما ذكرنا لم ينعى المظنة ايضا لانه
 لا يعيد من الاصل غير المظنة لقولهم لا تنقض اليقين الا بيقين مثله وطنا بقدر
 الفقهاء الاصل على الظاهر الا فيما ثبت شرعا تقدم الظاهر عليه لكان في كفاية الغرض ان
 يثبت الاضمار غالبا لم نقل كليا اذ اقر المدعيون لا ينعى والتهمة على التقي لا تنع ويصح
 الى الاثبات مما لا يكا ويحقق فاما **قوله** ولم يدعون وجوده عنه اهـ هذه الدعوى
 كيف يتجمع مع احتمال الوجود لان الاحتمال شك في وجوده الا ان يحصل الماد من الدعوى
 بجعل وجود المال لك فامل **قوله** لا دليل على الكلي بخصوصه اهـ وما يدل على الكلي العلة
 المتصورة عليها هو ما لا يلاحظ **قوله** اعلم ان الثمن اهـ ليس الثمن ضم دمة الزمة
 كما هو العا من بل هو جعل ما في دمة في ضم دمة اخرى بمعنى ضمت مثلا جعلت ما في دمة
 فلك في ذمتي وتعدت ان اعطى وعلى اعطى كما عليه ان يعطى ولا التسلط على كل تلك
 الذي كان يلزم المدعيون ويتقل من دمة المدعيون الى دمة ويبرى دمة ويتقل تلط
 الى الضمان بان يكون التسلط عليه خاصة هذا محل وفاق الشيعة ومقتضى التبعية
 والعقد وبصير الانتقال والاشتغال من حيي العقد ولغيره ان الزوم لعين ما ذكرنا
 والاصل عدم الضم الا ان يثبت الضمعة من الفرج والقدر ثابت من الاجماع ولا
 خبار هو ما ذكرناه ولا ينعى مثل او با لعقد للضمة للضمة باي وجه كما استقر
 في كتاب الشركة ما سلكه هذا مع ان عقد الضمان مقتضاه ومعناه هو ان
 ذكرنا فلا يقبل خبار الفسخ لما فانه لمقتضى العقد والتعهد الزوم ان يصير معنى العقد
 ح جعلته في ذمتي ان اشتهت وعلى ان اعطى ان دعت واشتهت فكل وقت يطالب بالبيع

الى الوارت وبالمجلة لاشعة فيدم مناسبة للضمان والتعهد وايضا اذا استقل

المفهم جعلنا شغل فضاء الفضا من مطلقا من الفعل انزل فلفق للاملا بعينه فربط منه يكون فضا منا
ان يعطى من غير وان كان واجبا بطلان الفضا في صورة التلف احتمالا اخر وقاد كطرسما في قوله
بغير انهم **قوله** وكونه هذا القول محل بقاء لا يفيظ لونه بعينه محل بغير وكونه جعله لا يفيظ
بعض اصحاب البعثة القضا في حال الجحالة انهم منهم العلم من في القواعد لا تكون ان في فضاء
ومعهم انه ان فعله الفعل ان يعطى حال الجحالة وهذا القدر ان نقل في فضاء القضا في فضاء
وكونه من هب من قبلنا انهم لا يفيظ لونه البقاء حتى يثبت خلفه علم ثبت اذ لم يثبت ان يفيظ
القول من فضاء كل حكم من احكام الشرح السابق بل الثابت من الايات والاشاخا خلف ذلك
قوله والاولى تدل على اعتبار رضا الغريم اه الظن ان الفضا كان في وجوده في فضاء
الغريم لان حقه كان غير موجود لعدم الترك ظاهر امانة امير المؤمنين مع كان في فضاء من غير
والوفاي به **قوله** وذيادة الفرج على الاصل اه لا ما مل لهم في ذلك ولما يجوزون القضا
موجبك لان الذي في فضاء وفضاء مشغول ان يعطى في الاجل فينتقل في فضاء القضا
هكذا والاجل حق من حقوقه فالذي بهذا الحق يتعلق به من القضا من كما اذا كان دينار
بصرف الدنيا تسعة دراهم واذا دفع اليهم هذا الحق باق قال اعطى المال لان فضاء
هذا لا يصير خاليا بل يسلط الدينان على الاخذ حالاً وايضا للجل بسط من الثمن فاذا قال
المن ذاب ادى الحق لا يصير مشغولاً في فضاء بل ان يفيظ ويجزى النتج لا يكون في الفضا سنى وكذا
يجزى وعدت بغير يصح للثمن وقوله ولما الاجل للطلب وجوز التاخير، ولم يكن
الدين اعطى الخجل ايض في الفضا وضرب مع الغرض وتقسيم ماله على الحائز لطلبه
ومرارة ليترك فانه كان الفضا راضيا اسد الرضا ومرارة لاحق للوجلا الى غير ذلك
ان في شرط جلي في فضاء بعد رضا من الاحكام مثل ان المدين لو وقع بغير الاحكام
لم يجب على الدين اخذ الى غير ذلك الا ان في شرط جلي في نفسه بعد رضا الطرفين فان
كان في فضاء عقد لازم يصح ويصير لازما وهذا يتوقف على كونه عقدا فاما مل وعلى ان
الشرط الجائز بغير لازمة لان العقد يصيرها بظا لفظ انك لم يفيظ على عدم كونه
فيا لمقتضى العقد من حيث ان القضا اعنا هو في الحق الثابت كما سجي وضمان ما لم يجب
ليس يصحح اولى ضمان ومرجابه يظهر حاله **قوله** وان قالو الا ان ينضم اليه فضاء
اه يمكن ان يفيظ من القضا بلا ان كونه بسبب الاذن بحيث لم يان لم يصير

الشيخ

النقصه عنيا كما في بعض الصفحه

والرواية بمولته على الافراد الغالبة على ان الذي يظهر من الروايتين عدم اعتبار رضا المحال عليه
ففيكون كونه شغول الذم لا ان يقول الاجماع واقع على اعتبار رضاه وان ما قال التمييز
باصطلاحه على هذا فنقول لعل الوارد في الروايتين غير الحالة ولذا لم يفرق بينهما اعتبارهما
اعني عينا الرواية المروية بطريق العامة فافاضا في غايته الوضوح ويمكن ان يكون معنى هذا ان كل
في استيفاء الحق فثامل واما رواية الخاصة فيمكن ان يقيد القيد الثابت هو القيد المشترك
بين القيمان والحالة وهو عدم الرجوع فثامل على ان يكون الاختار اسم في القيمان من عدم
اعتبار صيغة له بل يكفي ما يدل على الرضا يكون الحالة على البري هي القيمان لا غير ذلك فافاضا
من البري فيقتل المال الذي منه من غير فرق على حاله الحيل ولا رضاه انما لا يعتبر رضا
ان يقع العقد من الحيل ورضاه يكون ان لم ير رضاه لبري لا يكون طما انما لا يقع
العقد وبعد الرضا لاحاجة اليهما مطلقا ان رضاه عليه تام في الاثر المذكور وهو الانتقال
وعدم جواز الرجوع الى الحيل لجعل ذلك من اقسام الاحالة فاسد **قوله** ولعل لها انصاف
مثل ونوايه فذكر في القيمان ما به يستعمل الحال في المقام **قوله** واما اشراط الاعجاب فليفتق
اهم في بحث البيع ما ينبغي ان يلاحظ لتحقيق ما في المقام واما البيع انما لم يفرق من الروايتين
فهو رافى فيهم ما احاطوا لفظ وصاية بل احاطوا بقرينة واشارة بل يمكن ان يلاحظ على هذا
والفقه الكفيل على لفظ يدل على النقل فاطلاق الروايتين يمكن ان يكون محمولا على الفرض الشارح
مع ان الروايتين كثير واضح سند بل والظاهر متناهما وجه الفرض في الروايتين **قوله** والفرق
بين الوكالة والبيع والحالة اه الفرق في غايته الوضوح لان الحالة في نقل ما في ذمة الحيل
الذمة الحال عليه فيبر الحيل ولا تسلط للمحال عليه ولا للحيل على المحال عليه او غير ذلك
من احكام الاحالة وهي مما لا يتحقق في الوكالة واما بيع ما في الذمة فهو مع فساد
لا تتبع الذي بالذين فرق وضع بينه وبين الاحالة واحكامهما في غايته التقاوت ولا اصل
عدم قرب اثر من اثار الاحالة حتى يثبت بدليل ولم يثبت بل الثابت العدم لان الاجماع
المنقول بخبر الواحد حجة مثل خبر الواحد لا خبر الواحد العادل فيمثل ما دل على حجة وما
قبل من ان خبر رجل فلا يكون حجة لجملة الواسطة فبطون في غايته الوضوح لان العلة
بدعي يقينه بالاجماع لا هو مقتضى اصطلاحه وظاهره من الفرائد الخارجية انما لا يثبت
انما خبر خبر الاجماع وخبر ذلك الخبر بخبر ما اعزكم الواسطة اذا القطع حاصل فباد

ان كان البيع كلي لا شخصا ويعود القدر من العين ولا يكون خ حيا في الفسخ او بعض القصة
يرد القدر من الثمن المقابل لها لا نأخذ بغير عطاء عويص كان البيع شخصا او لا
من العين فيبيع القيمان فثامل **قوله** وانما يزول بالفسخ والرجوع اه قد عرفت ان
من الثمن الذي باراه العيب وهو الاثر كان عند البائع من غير استحقاق بل هو عين مال
المشتري لان استحقاق البائع اياه انما هو بعد وجود بعض المقدرة على تسليمه وليس كيف
استحق من المشتري واما الذي ثبت من خيان ردا للبيع واستحقاق جميع الثمن ان اخذ
الفسخ واسقاط العوض للناقص وبإلزام البائع من قبل في الحقيقة يرجع الى مقتضى
المن المقابل وان اسقط مقابل الثمن فابراء والذي في عمدة البائع من جهة العقد
هو التامض لكن عليه حجة ان التامض غير ممكن الوجود والتسليم يظهر ان الذي كان
عليه هو الارش الا ان يبرر ذمة البائع هو اسقاط حقه الثابت او يفسخ فيبقى
اياه وبالحايد ثبت ما بقي لا قدر الارش فانه كان ثامنا على كل حال فثامل **قوله** فثامل
القوط اه بعيد ان يجرد عدم المطالبة كيقطع الحق الثابت **قوله** فلا تهمه واما
التهمة اه فيه ثامل انما يقع بينهما مواطاة وهذا المعنى لان الضامن كلما يعطى
ياخذ من المضمون عنه وما لا يعطى لا يأخذ عادة الا ان يق هذا القدر لا يكتفي
للتهمة لان المضمون عنه يثبت ذمته عن المستحق مطلقا بظاهر المخرج واشتغل ذمته
للضامن مطلقا كعدم النفع في ظاهر المخرج يمكن لعدم التهمة ومكان الموا
طاة لو كان تهمه كان في جميع الشهود فثامل **قوله** والروايتان تدلان على
عدم اشتراط شغل الذمة دلالة التولية فيج ان يكون الحالة لغرض وعرف
انهم من ان يكون على البري وغير البري مع انه في الفا موس حال الغريم رجاء
الى غيرهم اخذوا اسم الاحالة كحاشية انتهى واما العرف فانه يعارض الاحالة على
البري بل المتعارف الاتماس منه في قبول انتقاله المال الى ذمته وبعد
توبه حال الغريم عليه ومعلوم انه يجرد رضا بصيرضا من عند بل وشرا
اسم كما تعرف مع انه لو كان الصيغة شرطا في القيمان فهو شرط شرعا بل كمال
يجرد الرضا بالرضا ضمان حقا البتة ثم بعد الضمان يقولون جعل حوالته الذي
الذي عليه على اننا لو سلمنا العموم لكن غالب ما يتحقق انما هو على غير البري

هذا فانهم كان يحصل لهم القين في زمانهم بالاجماع كما حصل لنا القين الان كثيرا اذ لم يواحدنا
من الفقهاء حتى الطاعين المذكور الا وانته قد اكثر من دعوى الاجماع على عبد القين وقيل
لا يجب ان يكون عليه حجة اذ غالب احباب الاطراف من طلبة الحديث كالحاشية والرواية
الفرادة على الاستاد والاجابة ومثال ذلك مع انه ربما كان في التسقط او اشتباه و
امثال ذلك وبمسك في فيها بالاصل والظاهر مع ان ما دل على حجة خبر الواحد عام يشمل
المقربين على ان واسطة نقل الاجماع لاشية في كون من الفقهاء قول في عدم الترجيح بعد
الوفاء اه كون المراد من الابرأ نفس القول ليس بذلك البعيد والظاهر من ذلك حمل الوفا
على صورة تحقق الحاشية العرفية بان قال المحال عند طلبك من فلو ان من دون فلو ان
معاوضة دية عليه بدنية على المحال عليه والمحال ان يعرض باخذ طلبه من فلو ان
دونه معاوضة دين والوفاء بهما قول الا ان بين بعد القيان بلفظ الحاشية لما كان
في المسئلة خلاف عظيم لا يمكن اثبات ثقل دية المحال على عليه بعض اطلاق لفظ المحال
اذ لم يكن اجتهاد فزاي جريان الحاشية في المشغول وغيره او قل من دى ذلك وان يجهد و
ثم يقبل الا انه اعتقد كذا وكان يعتقد علم الجريان الا انه باعتقاد ان المحيل
كان يعتقد الجريان ولذا قال احلت وامثاله ما انكر عليه في اطلاقه او غير ذلك
نعم ان اعتقد ان الحاشية لا يكون بالبرى وصرح مع ذلك بان معاوضتها كانت حاشية
كان معناه المجازي من دية قرينة كما هو الحال في سائر الاقا قول ولا يلزم عدم
الرجوع اه لا وجه لما ذكرناه اذ على نقد وصحة الحاشية وعلم طرفها دام يلزم ان يكون
المحال مشغول الذمة بدقائق فاذا عاوضه دي المحال عليه صار ملكا له بازا
من البيع الذي اشترى المشتري فاستحقاقه لثا هو من جهة البيع الذي كان ملكا له وجعله
ملكا للمشتري فاذا اشترى ملكه بوجه صحيح شرعي استحق ما اعطاه بازا، البيع ولا
يكون الجمع بين العوض والعوض عنه ومعنى دفع البيع جعلت مال البائع لاجل البيلان
رجوع مال المشتري اليه وبالجمل لا فرق بينه وبين ان ياخذ الثمن ويشتري شيئا
او يتلفه باي نحو كان فان المشتري عند الصنع ياخذ عوض ثمنه البتة وسعي في الحاشية
ماله دخل في المقام قول وفيهم ذلك فمع ونقل اه وصرح به في القواعد مع
انه وافق انهم فان البائع ياخذ الثمن من المشتري وفيهم وبينه واشترى بثمنه

البائع

او ترجع بامارة وجعله له من غير ذلك ثم انفع البيع لا يمكن الرجوع الى البائع الا بعوض منه ولا
تسلط على عين منه فطعا واما اذا ادى عوض منه شيئا برضا البائع مثلا كان الفرج
فا على دفاتر اخطا وغيرها فانما نفع العيب محتمل ان يكون له الرجوع بعين ما اداء اذ في الحقيقة
هو صادر عوض مبيع وهو الذي وصل الى البائع عوض ملكه وهو الذي وصل المبيع اليه بان له وهو
الذي وقع التقاضي به والتسليم به فللمشتري ان يقول انه على ما سلمت عوض المبيع وقضيتك
وقضيت سبيلك باذنه اذ لو البائع لما سلمت واقضت وبالجمل المتعارف في الدقينة
الدنان ياخذ حاشية ويحتمل ان يصل الى المشتري ما وصل له كان عين حقه او مثله او غيره
برضا منهما لكن اذا طرأ الضرر بدونه من ما اخذ وللدنان ان القسط في دفعه ما
اخذ وللدين ان يسلط في اخذ عين ما اعطاه ان كان باقيا لان اعطاء العوض يمكن
الا انه عرض حقه الذي استحقه فلو لا ملكا كان يعطى ولا يعارض به ما اعطاه الاخر وجازي
حقه بوجه منه فاذا اظهر عدم الحق ظهر ان الاخطاء حالها الحق قول فتأمل فيه الاصل
في ظاهره لانه مد ارافقه في الفرق بين صورة البطون من الاصل والبطون من الحاشية
على ما ذكرنا ثم انهم وافقهم في المواضع الاخرى على ما هو سائر قول الى انما ما عرف سبب
ذلك او قدر في القيان ما به يعرف وذلك لان اشتغال ذمة المحيل بشرط كذا المصنوع
عند قبيل الاجل لم يصرفه قول الذمة نعم بعض مؤيد كالاصل لا شك ان ذمة المحيل
تتفق في ذمة المحال عليه ولما العكس فجازر له غبار وهو ظاهر وقد كتبنا في الضمان
بيع الحال فتأمل قول وايضا عينا شرط التساوي اه قد عرفت ان الحاشية نقل ما
ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه فلو كان في ذمة المحيل داهم مثلك وفي ذمة المحال عليه
خطة فالحاشية على المحال عليه هي ذمة المحيل مثل الحاشية ايضا منا كما هو في الرجوع
على المحيل بما ضمنه والمحيل الرجوع عليه بما في ذمة وان نفى بشرط ان يكون عوض ما في
ذمة طرفهما بشرط ولا يصلح ان يقر له حال بشرط لما عرفت ان نقل ما في ذمة المحيل
الى ذمة المحال عليه مع براءة ذمة وعدم اشتغالها لا وجه له الا ان يكون ضمانا في
على ان نقل شرط التساوي تحققها ايضا لانه المراد تساوي ما في ذمة المحيل الذي نقل
الى ذمة المحال عليه وما عروضا عنه فيما في ذمة المحال عليه الذي اشغل ذمة ما
وجبنا ووصفا وتذكرا لعوضان متساويان في الامور وصرنا ثم تساوي العوضين

على البرى لان ذمة كانت
برية من الداهم فان كان
وصفي بغيره صغير الحاشية

واما ما كان في ذمة المحال عليه وتبدل بالعوض الذي صار عليه من عقد هذا خارج
عن الحالة غير داخل في بعضها ولا في ثمر الحالة وانها وهو الانتقال من ذمة ابي قتيبي
واما اذا كان في ذمة المحال بما في ذمة المحال عليه في بيع معاوضة مع الجبل واذا لم يبيع معاوضة مع
بان قال الجبل خذ ما لك في ذمة حتى يحضر خطره من فلك وقيل وفيه ليس من الحالة ان ليس
نقل ما في ذمة الجبل الى ذمة المحال عليه بل هو استيفاء حتى يبيع ومعاوضة في مقام الاستيفاء
كما لا استيفاءات للديون كما عرفت فيما سبق وبالحالة التي ذكرها الفقهاء وعرفها
وظهر معناها من اللغة والعرف على ما عرفت في اول البحث وبنت صحتها واحكامها من الالة
لا يتحقق بغير التناوي في الامور المذكورة مثله اذا حال الجبل بالكنى ما في ذمة من كان
في ذمة فكيف ينقل من ذمة الجبل الى ذمة المحال عليه ولو كان الاصل بالعكس ان يكون ما
ذمة الجبل الكنى ما في ذمة المحال عليه فيكون التناوي حواله على البرى وتعرفت افاق
الحقيقة والمعضان ومع ذلك عرفت تحقق التناوي ان على تقدير دخول الحالة على البرى
الشرط المذكور فلك يجمع مرادهم من التناوي ما في ذمة الجبل مع ما في ذمة المحال
بعد تحقق الحالة ومن جهة الحالة لا لا يتحقق **قول** يمكن بمشقة عظيمة ان يبرأ أحد اوجه التعيين
مع انهم لم يجوزوا هذا فيهم عدم التعيين في اداء الدين وامثالها بطريقه ولا في
منه من اول الامر والكل جازل وورد الاخبار وفعل الائمة سلمنا عدم تجوزهم
لكن لا يقتضى ذلك الاشارة اما في صورة عدم الضرب وهو الغالب للشيخ فظاهر وما في الضرب
التأدية فلا غاية ما اقتضاء عدم التعيين هو عدم الضرب وذلك لا يقتضى اشتراط الادب
اذ وجب عدم الضرب غير مخصص في الاشتراط مع ان المعروف من كلام الفقهاء ان الكفيل
يجع بما اغتره على المكفول وان كان الكفالة بغيره **قول** وهذا يجوز للمكفول له هذا
علة لعدم جواز منع الكفيل وان وقع الكفالة باذنه وتنا بان اذن ولا يوافق
شرطه فلا يناسب ان يجعل ما ذكر من عدم تجوز مثل هذا الضرب علة لا شرطاً
فان كان علة لا شرط فليس الا ان العقد مع صحيح وبدونه لا يملك على حقه ان
لا جماع ولا عموم لان الاطلاق ينصرف الى الفرق المتعارف ولم يتعارف الكفالة
رضا المكفول الا ان يدعى كونه انهم من الافراد المتعارفة وان اطلاقه ظاهر في
العموم فليحظ ولينا من **قول** ان جاء زيد فانا كفيل به اه لا يخفى ان قولك قد ظنا

كفيل وامثالها انتفاء الكفالة من حين العقد يعني انصارت كفيله والان كفيله على ما هو مقتضى
العقد فافادنا ضم ان الشق بعد غير اوان طلعت الشمس وامثالها يعني المعنى ان الاما لم يمت
كفيله ولت الان كفيل وامثالها فيحصل التنازع لان العقد انشاء لا امر بمحض الحكم ومن
حين ثبت من الحين وقوله بعد شهر معناه لم يحدث ولم يحصل من الحين اللهم الا ان يقع
الميد من الانشاء ويجعل خبر ووعده لا عقداً فيبطل ان اراد العقد او يجعل المعنى ان لا
كفيل الا ان يلى ان لا اسلمه الا بعد شهر فيصح العقد ولا يصح اجابة الشرع الا في غير المتصل
بالعقد فعل القول بالصحة لكونه مكافئاً لحين العقد من غير فرق بينه وبين المتصل كما مر
تفسير **قول** لم يكن كفالة بل وعده وشرطه غير داخل في عقد الكفالة ولا غيره من العقود
المعمودة المذكورة في كتب الفقهاء ومقروم مختصة فيما ذكره كما لا يخفى مع ان اوجه لا يكون
عقداً كما عرفت وستعرف ومراراً المص ان الكفالة وان كان حكماً ما ذكره الا ان لا يقع ان
يكون عقداً كما علم التعيين في الكفالة **قول** لعموم ادلة صحتها قد عرفت حلها على
القوم والعموم ويجب تخصيص العام بالقدر الذي لا يرضى به المحقق اذ الشرط والعموم
التي يجب الوفاء بها عند الفقهاء مخصص في النوازل الشرعية للضرورة المنطقية كتب الفقهاء
سلمنا الوجوب لكن غاية ما ينبغي ما ينبغي وجوب العقد بما شرطه وعهد ومقتضى ذلك
التي لا العقاب على الترتيب لا تحقق غرامة الكفالة وان جعل شرطاً لها وعهداً فمأخذها
واما عموم او في ما هو مسمى في كتاب الشركة بعض ما ينبغي ان يلاحظ وثباته مع
اشيكن ان في غير العقد ما لا احصاه المكفول لزمان كان معينا ثابت للطلب
وان كان غير معين فمن المعلوم ان غير معين لا يتحقق في الخارج فكيف يكون غير المتحقق في
الخارج حقاً ثابتاً في الخارج غير العقد ومن حية نعم يغير الكلى ثابتاً في الذمة لمتحققة
يتحقق فيه واما غير معين فكيف يوجد ولا يتحقق فلو كان كفالة غير معين كان مع غير معين
اجابة فمأخذها نعم يمكن ان يجعل هذا حقه فان لم اسلم فليكن كذا لان يقول
فان لم اجعل حقه فليكن كذا فليقع ان يقول كلفت زيداً فان لم احضر او دنا
عليه وبعد اداء يقطع عن الكفالة **قول** احدها بالامانة والاشاق بالشرط من
العقد لا بعقد الكفالة بخلاف ان يقول كلفت زيداً فان لم احضر فليكن كذا فليقع
ان احضره ولا فانا كفيل به فان كان المراد الكفالة عنها احدها بالامانة والاشاق

المتكشاة

بالنظر في العقد لا يعقد الكفالة لعدم صحة التعليق يكون صحيحا وان اذ ان حكمه
 زيد يكون ساقطا فلا يكون صحيحا بالنسبة الى كفالة زيد ولا بالنسبة الى كفالة عمرو وفلان ظاهر
 لان المتكشاة صحة الكفالة اهـ هذا يتوقف على ثبوت الكفالة بدليل ظاهر وهو نص الشارع في
 العموم الذي ادعاه الا ان يفهم اوفى الاثام فيجب فيه ما ذكرناه من عقد يدل
 على كفاية بمعنى القرينة ان كانت قرينة وصحة لا يكون تاما فيها اذ حمل كلام القائل
 على المكنى لا يقتضي تعيين ما ذكره اذ حمل مراده اظهرا عدم الكفالة الشرعية والمخرج ومقتضا
 وايضا لا بد من صحة الاطلاق اذ ليس كل جن يبيع ان يعبر عن الكل بالفظه ومن الحكم في امثاله
 المقام في كتابنا **قوله** الاصل وعموم ادلة الكفالة اهـ قد علمت كذا وان التعديلات
 عن تمت الاثر الشرعي وهذا يتوقف على الدليل قطعا وان لم يكن دليل فالأصل هو
 الحال على ما كان سابقا على العقد لا استحباب وفي ضمنه لا يقتضي ليقول بالثبوت في
 الاصل لعدم التعارض ان معنى كونه الاصل الصحة كون كل عقد يحقق من اى شخص او شئ
 ولى كيفية فعل يكون شرعيا ومصادرا من الشرع وثابتا منه ولا يقتضي فسادا فلهذا العقد
 الثابت من الفرع باجماع المسلمين والفرقة من الذين في عقده معرفة **قوله** لان ذلك
 مقتضى الحكم اهـ قد عرفت ان العقد الشاء يتحقق الانشاء من الحي ولا يمكن غيره لانه
 مقتضى الحكم عرفا وانما للبدا دسنة ان يفسر من الحي ان شاء وهو مقتضى اطلاق العقد
 لا انه يقتضي ما جاز وقت **قوله** مثل ادراك الفلانة اهـ لا يقتضي انها غير معينين عند النسخ
 والافهام متعينان في الواقع فان كان غير معين في الواقع ليس مثل هذا النهر والشجر لاني
 ففهمه ازيد للفرق وعدم التبيين المتأني للعقد التزوي كما عرفت فاذا كان مثل ادراك
 الفلانة غرضا ومضرا فمثل احد هذين انهم غرض ومضرا فكذلك الشارح بمعرفة **قوله**
الاول فقال ان جئت به فلا فعل جئته اهـ اي بعد ما صار متعللا كنيان بعينه قال
 ذلك بعد تمام العقد فاجاب ثم بان شرح كنيانها ولا عليه شيلى من التذام اذ لا وجه
 للاشتغال في متبها بغير هذا الشرط من الخارج فلو قال على حصة ان درهم ان لم اقم
 اليه حين عقد الكفالة لولا ابتداء امر يلزم الدرام ان لم يدفع اليه لا بشرط في ضمن
 عقد لان من شرطه وبشرطه ذكرناه كون الاول عقليا كفاية ليعتقنى لانه الفاء فظهور
 تحقق تمامية الكفالة من قوله وحمل كل نفس رجل فظهر بقرينة المقابلة ان الثاني معر

في قوله

في قوله الاول وهو عدم كون قوله على حصة من درهم اهـ بعد ما من عقد الكفالة وعقبة بل يكون خبرا ابتداء امر
 فيه وقوله لا ان يبدأ به الا درهم انما يشتر كذا ان الظاهر ان الحديث واحد كاصح به التزوي وبحكم بل لا بد
 المسلم وان تفاوت المتين حصل فاما المقصود ببيان الراوى ونقل الحديث بالمعنى انما صحيح عندهم
 ودروا في صحته خبرا وانما هو باي وبالبينة يحصل القطع مما ذكرناه لكن ذكرناه في نسخة اخرى
 هكذا فقال ان جئت به ولا فعل كنيانها اهـ درهم الحديث بعد قوله وحمل كل نفس رجل فظهر
 هذا ان الضمير قال واجد الى الرجل المكفول له المذكور في الحديث فالحكم واضح لان مجرد قول
 المكفول لذل لا يلزم على الكفيل شي ثم ان قال الكفيل ذل لشيء بل نفسه ان قال هو يعني الكفيل
 على حصة من درهم ان لم ادفع اليه قال ذلك ابتداء من قبل نفسه يلزم من الدرام قال ذلك هو
 كما هو الظاهر فيكون هذا صحيحا عند الامام من ذلك لا يلزم من ذلك كونه الكفالة معلقة
 والدوام المذكور اما نفس من المكفول لم وقعها بان يكون بذرا وجب ان على حصة من الدرام
 نه ويمكن ان يكون ذلك القول بعدا لعقد انما لكي حصل التراضي ذلك حين اذا احتاج
 التراضي لكي لا بد من تحقق شرطها التذام وانما مل مع ان يهدى الادبها سببا المتأني
 نعم التذام لا يوجب على ذواته الكفيل فثاملا ولا يقتضي ان الرطبة الفا منه وواها
 الشيخ من الحلبي وقد عرفت ان الحلبي كيف رواها الحلبي لا تراصط وهو ما روى
 عنها لما عرفت فيمن الخلل فلا حاجة الى الترجيح فتأمل **قوله** وجميعه وكان اذا
 كان الوجه المتأمر به مكان الاثبات به واحضاره فبين من هذا ان لو كان محققا
 عند ظالم ما منع من دفعه او الوقت الذي جعل في ذمته احضاره فبما وكان مرضيا لكي
 احضاره وكلت على الايدي موضعها او امثال ذلك ومنها عدم قدرته على احضاره
 من تغلبه وتسلطه بغيره ايضا فلا وجه للتخصيص بالموت والبناء على ان ذكره من باب
 المثال بعيد مع ان المناسب المثال ذكرها هو خفي اذ يمكن ان يكون الوجه في منافع
 عليه العقد واعدا منه وان كان الظاهر في النظر عدم الفرق بينه وبين ما لا يمكن الوجه
 فثبت ما منع عليه العقد واعدا منه وان كان الظاهر في النظر عدم الفرق بينه وبين ما
 يمكن احضاره وبقا يظهر من كلام البعض ان الكفيل اذا لم يتمكن من الاحضار فم
 مقصرا لم يكن عليه شيء حيف قال ولو انقطع خبر المكفول لم يكلف الاحضار لعدم
 مكان فلا شيء لا يتم كمثل المثال ولم يقصر في الاحضار وكذا اذا مات او لم

نفسه واسمه اجبني انتهى لكن في القواعد في صورة الهرب او انقطاع الخبر حكم بالزام الكفيل بالحل
الامر في الاحضار او افعلا ما عليه واخرا براءة ذمته الكفيل اذا دخل فيه العيب الا صل في
ذلك ان مضمون العقد ان كان الاحضار مطلقا سواء ام كسر ام لم يكسر ويعبر عنه عدم
الامكان في الحقيقة واجبة بالمال الى افعلا وحقق وما ادعاه على المالك في يلزم باحد
الامرين كما ذكره من حيث خرج بالاجماع ان قوله كان مضمون الاحضار ان امكن في
لان لم يكن كما هو الحال في ساير العقود فان الكفاية لم يكن لها فيها حد محدود وان كان
محدد فاما لغيره فمعرفة وان كان لها حد محدود ولم يثبت الاحضار الى انقضاء الحد
فيما ذمته متعين مع احتمال الصبر ايهم بان يقول المكتول لبي حقا فان حقا
وحيث يكون ذلك في الوقت المتعين فاذا لم يتيسر احد الحقتين لم يسقط الاخر فتأمل فيمكن
يكون تعيين احد الامرين حي العقد لانها المخرج من الاجمال المتأني في لولاها
كما اراد عليه فتأمل جدا **قوله** ثابت باجماعهم من غير نقل اهـ دلل على ذلك بعد
الاجماع ان الصلح والصلح لغز وعرفا هو ان لا الفساد اذا لا الخصومة وانواع
بخصوصه ومعلوم ان الصلح اذا لم يتحقق يكون هناك فساد من جهة عدم تيقن
شرعي لان الفساد في مقابل الصحة والعقود في المعاملات عبارة ان ترتب لاش
الشرعي فتأمل **قوله** ولان الناس ما يفعلون في اه لا يدل هذا على الصحة
فان العتق شرعي يحتاج الى دليل وسلط الناس لا يسلطون على الجعل في الشرع بانهم
من ما ارادوا ان يصير شرعا يصير بغير اشتباههم واداءتهم **قوله** وصحبه
الحلي من ابي عبد الله اهـ لا دلالة فيها على الصلح بل على ان شيئا اذا صار اصطلاحا
بينهم وقاعته منهم فيمنون على اصطلاحهم لا يكون له مانع شرعي **قوله** وهم من يتبع
من الجاهل اهـ بل قوله غير الجاهل ايضا فان انتهى عند المحققين في المعاملات لا يقتضي
الفساد فتبهم صحة الصلح على الجاهل **قوله** واهل المراءاة يمكن ان يكون المعنى انكسر
مع انكاره يقع ان يصالح وليس هذا الصلح لافلا قوله وسافيا لاذ كان مقتضى ان
لا يكون في ذمته حتى ومال او عين والصلح عن دعواه بقا يوم الاقرار حتى لو فراق
لولا لما صاوح والمراد من الصحة للموال ترتب اثر شرعي في الجملة فتأمل **قوله** ويشترط
فيها التملك ان كان مالا مطلقا اذ يقع الصلح على اعيان يكون **قوله** ويصرح بمما كان

شرعيها

اهـ بقا كان في بعض المقامات النقص بمما كان اشكال اذ ربما يتوقف الوصول الى مقدار ولنا
يرضى ولو علم ان لا يزيد لا يرضى وبما تجلده يظهر على المعامل ان كان صريح بانتهى بقدر
يرضى ان يصالح بالحق المعهود بينهم ولنا يجعل قوله مما كان حيلة لاستحالة نعم في عقوبتها
ان كان اجبا لواقع يرضى على طريقة رضا بقول مما كان من دون ذلك يمكن ان يكون كافيا
مع اشكال ما فيه انما اذا كان يكون يقين خطا كما يتحقق كثيرا ولنا يقين على عالم او فقيه
لا يصير حجة على غير القلند واما المتكدر في الفروع القليلة فكتبه طحا يرضى فتأمل **قوله** بانك لا
الواقعة لكن الشيخ في العدة ادعى اجماع الشيعة على اهل الرواية **قوله** ولعل وجه حواله لا يبا
اهـ ويدل عليه ايضاً من قوله من قال تا وما اذا لا الله عز وجل يوم القيمة ويدل في ساير العقود
ايضا **قوله** على ان في اشعار الخبر اهـ لعلمهم من الاشعار قوله اذا اشترطه فان كلمة
اذا اذا دخلت على الماضي بقيا تقيدها ان الشرط يكون لان من الحقيقة حين العقد لا تنجا
لف لتقتضي العقد يكون مخالفا للكتاب كما قال المصنف لان مقتضى الشرط ان يكون الثمنا
للعين وكذا القوي وما ذكرنا هو بعيد من الشرط **قوله** ويدل الثالث كيدهما من غير التمسك
كون الدرهم في يديها ومقتضى اليد للكية نظاها للشرع مع قطع النظر عن الدعوى والدرهم
بينهما بالمناصفة فتدبر الجوع مدعي القدر الذي هو في يد الاخر ومصلحة كل واحد من
جهة اليد ومدعي الواحد منكرا لمن يكون في يده نصفين نصفه في الحق والاخر
له بل لا بد من البين من المدعي وعلى المنكر اليقين وبالوقا اليقين على المدعي فلو لم يكن لا يكون له
حق ان لم يقض بالثمن والآن يخرج نكول المنكر بميراث الدرهم مال المدعي **قوله** لا بد
لأنه فان حلف ذلك في الدية ما ذكره حتى اذا لم يكن الدرهم في يدها ولا يدعيها يصدق
فما الا ان يقا منكر بان نصف الدرهم للمدعي افي التصرف على محل القراع وفي
التصرف الاخر ولما كان ذلك التصرف ايضا في يدها على سواء فتم بينهما بنصفين لكن ينبغي تقييد
المسئلة بالاقتران المذكور ومع حواظنا في صورة الامتاع لا يخرج من اشكال فتأمل **قوله**
اي وان في اثنان العرفه التي على بيده اهـ اعلم ان العرفه اما ان يكون لها باب الجواب
صاحب الاسفل وباب الجواب الا وبابها محض الجواب الاخر بان لا يكون لها باب
ام الجواب الاسفل اعني ان يكون لها باب اعيان الجواب شخصي لا يدعي الملكية ام لا
فالاول يكون الحكم كما ذكره ووجه ظاهر هو اما الثاني فالحكم بتزجج صاحب الاسفل

لأنه أخصر الباب إلى الأخصر من كونه في بطنه وبعيد عن فم فم يكون هذه مساوية
 لقيمة الهواء بالملك وقال أبو جعفر أقوى لكونه عليها بالذات ويد مالك الهواء بالبيعة والذات
 بل المقارن في عرفنا في إشارة الأزمان عدم كون مثل هذه الفرقة لصاحبها بل يكون
 لصاحب الباب فثابتاً بل يمكن تنزيل كلام القم على الأول حيث قال ولها باب إلى الجانب
 الآخر بعنوان التكرار مضافاً إلى تعاد كون الباب الجانبين بالمثل وندة الأعضاء والبناء
 الجانب الآخر فثابتاً بل وبالجمل لا يمكن لصاحبها سفل طريق إلى دخول الفرقة ولا يمكن من
 القرف فيها بالدخول ووضع شيء فيها وغير ذلك من الصفات التي يقع الفرقة لها وهي الصورة
 منها ويكون للدخول خارج من الدخول والخروج وغيرها من تلك الصفات فكيف يمكن أن يكون
 الفرقة لك سفل غير اشكال ولم يقل لا يمكن الحكم بكونها لفناً بل **قوله** فالمشهور كما هو ظاهر
 لا يأس بما قال لأن الثمرة حادثة ولعل أصحاب علوها كما نقل ونظير من نقله نعم ما ذكره
 من حكم الحكم للحداد فيه ما فيه واحتمال كونها قضية في واقعنا فيه ما فيه **قوله** أقصر
 بأربعة غير بعيد لأن قطعهم من الناس مسلطون على أموالهم ومثل ذلك كان عاملاً
 أن قلم لا ضرر ولا ضرار ومثل ذلك عام بل يظهر من هذا أحد من الأخبار والثابت
 التشديد في التهديد في إثارة الحار والحواس والآخر المسلم وسبي عن العلامة أن ما ذكره
 ليس من الإجماعات ولا مناسبات من إجماع بل إنما هو من إجماع أئمة من العوالم يظهر
 بعدم التصرف في ملكه بل التصرف أن يد من الغير الذي يحصل على جاز أو سائر يمكن
 أن يترك الجواز إذا تم هذا الضرب من أولى وأخيراً والله يعلم **قوله** بعد هذا لا يشق
 أو لعلنا على ما ذكر من أنه ليس له القلع جازاً أو على تقديم عدم الإثبات يكون اللزوم
 عليه إبقاء مع التزم والوجوب كيف يتحقق الإجماع وفيه ما نزل لأن مثل هذا النوع
 لم يثبت ما يثبت من أخذ الإجماع أكثر ما يجب أن يترك جازاً لا ضلماً ومع ذلك
 يجوز أخذ الإجماع وكذا الحال في بيع شيء منه وغیره لا ضلماً اليه وتدل التحق في كتاب
 المتاجر **قوله** والتزم ذلك نصاً لا زماً فيه متماثل إذا تامل طرفة العاقل
 بنفسها من العقود والخيارة التي خارجة عن العقود اللزومة بل تامل بل هو
 مجمع عليه عندهم لأنه مثل البيع وغيره من العقود اللزومة إلا أنه يعرضه جواز
 الجملة فالأولى ما قال من أنه يستلزم الضرر لا ضرراً في الإسلام وهو بموجب

ما مضى فيه لا شق فيها انما لا تفتقر لانه وفق بكلامه وعنده وهو يفتقر انما لا يفعل الا لانه
 بقوله وان لا يبيع وان كان يعرف ان له تسلط الرجوع وهذا معنى آخر انما يبيع على ظن
 دليل جواز العارية ان كان الإجماع هو غير ضعيف في مثل هذه الصورة وان كان الآخر لا يملكه
 لا يملك لموطاً لمثل ما مضى فيه بان يرجع بالاضرار والافساد ولا يملك الحق المحرم جازاً
 يعزى اليه ام واما مع التنازل والارادة فله وجه يكون جازاً بين الحقتين مهما أمكن
 مع التمكن التام من جهة ما ذكره القم ولكن ربما يمرض المالك اضطراباً في دماغه
 ويضره عظيم في الإبقاء **قوله** مع أنه العادة قاضية أنه في أم لا كلام في إبداعات للذات
 محل التنازع ليس لهذا أمنا الكلام من جهة العارية من العقود الجارية بجواز الرجوع فيها
 واما أن العارية لا تكون على سبيل الذم بل الوضعية فلا شك في اشتداد انقضاء المدة
 لم أخذ ملكه واستعير يجب عليه رده وكذا إذا لم يعلم الثمن أو هذا الوقت فان حصل
 عدم الثمن والملك إذا لم يكن عارية يجب رده على مالكه قطعاً إذا طلبه ولم يطلب
 لكن عين ردت كونه عنده ويتنفع ومع ذلك لا يجرى عليه الانتفاع قطعاً لأن الانتفاع إنما
 هو من جهة العارية فثابتاً **قوله** على تقدير جواز الرجوع أو الظاهر إجماع على حصة البيع
 لأن الصور المعروفة ومع ذلك لا يثبت في أنه مثله شديداً فيجوز التمسك بالبيع كما
 يحصل من ملاحظة الأضياء وعناية الشارع بحال المؤمن القطع بعدم جواز التمسك **قوله**
 ما كان ينبغي وجوب الأرض أو قد هربت أن الأرض إنما هو جمع بين الحقتين مهما أمكن
 فثابتاً **قوله** بل يمكن أن يتصور الضمان لا يخفى أن ملوكه الاستناد الشائع والاعمال
 والغالبة عدم الضمان أم لا فخر التنازل المضروباً عليه غايته القلة كالاستعانة
 بمرأه ولما قيد في كثر بقوله إذا لم يتضرر به واما أخذ قتل التراب فهو خاضع
 مال شخص ولتلفها والتعويض فيها كل حصة من خطر أو حصى أو سم أو ما لها فأن الله
 من الفقهاء مع ذلك وأنه غصب كما هو التحقيق في ذلك في شرط البيع مع أنه جاز ذلك
 بجاز كل أحد فان كان كل أحد يأخذ حصة أو ذرة أو قطعة صغيرة لا يملكها لولا
 نعتبه أو لا يملك الذي يقع المضاربة لا قتل والغالب المقارن عدم تحقق العلم
 لكل أحد بان هذا الأخذ منه يوجب الضرر الذي لا يرضى ويتحقق بسبب المضاربة
 الجاهل بعدد مع أنه إذا لم يكن معدوداً يلزم المفسدة فيها والمنع فلا بد من باب

تامة الظاهر لا يحيط بالمنع بل يشهد له نقل الاظهر ولا يقرب **قوله** اذ قلنا ان كان
 اذ قلنا ان كان لا يصير مثلاً لتقط الحث اذ عيكتهم المشي متخا او باختصاص في
 وميل العنق ياكين او ما شئت ومثال ذلك مثل المشي في الظلمة بالعصا وفي ذلك
 امثال ما ذكره ولا تامل في ان هذا ليس سقطاً **قوله** كون الاموال مستقر في
 امر الجلام منا وذلك التحقيق في ذلك وان الامر لا يستلزم التمسك بالصدق الا
 والشئ لا يجتمعان **قوله** لا فرق بين الملوك والمرفوع اه لا يخفى ان الصواب في
 اذا اتفق ان يصير مجموع ما في هذا الطريق من الابواب ودورها ملكا لشخص وان اتفقت
 هذه الابواب رضوا بان يكون الكل مالاً لشخص تصرف فيه كيف يشاء وصاحب على ذلك
 فانظر ان ذلك الشخص يكتسب ان يتصرف في ملكه في املاكهم باذخار الطريق
 بينه اجعله وكما كان او غير ذلك فليس مثل الطرق النافذة وانه يعلم فامل **قوله**
 ما قال ما كره ان يجحد ويسمع اه هذا البيع وانحصر ما دام التنازع كما يظهر من كلامه
 فعلى هذا لا مانع بعد الاتفاق والتراضي فلا دليل على عدم الملكية فامل **قوله**
 والظاهر اه هذا مع اه الظاهر ان ملوكه من الطرق عند انشاء الاحياء وذلك في الطريق
 المتداولة في البلدان النافذة على اقله فالدين من ملك حظه عيان من ملكه غير ان
 حكمهم يكون ملكاً لهم **قوله** وهذا صحيح في ان ليس هنا اه لم يجد حرجه بل ان كان المراد
 ان الملكية تامة بعد محل التردد من جهة التردد ما كان وما كان ملكاً لملكه امثال ملكه
 لا يمانع تصرفهم بالملكية فكيف ان يغلب عليه **قوله** وانهم يدل عليه ان كل احد
 اه لا يخفى ان الخانات وارض القعار وغيرهما من امثال ما ذكره في الاراضى المنقحة
 عنوة بل الوقت فاضاً ملك الموقوف عليهم على المشهور يجوز الدخول من غير اذن ولا حاجة
 حاصل على الجواز والتدليل والمنشاء في الكل واحد **قوله** فاعلم ان الدخول فيها
 اه غيره عام وعلى فرض المعلوماتية يكون هذا القدر خارجاً بالاجماع وغيره كساب
 الاراضى المملوكة **قوله** على انه لا يبرح اه هذا انما هو اشارة **قوله**
 الاعم اذن الجمع فيه اه فيه زيادة ولا حصة على ما ذكرناه من انه ليس ما ذكره من ان كل
 ملك **قوله** اذ اليد ليس بملك اه ظاهر اليد الملكية لا اقل من ان يشاهد عليها
 كما هو ظاهر من التصريح مع فتاوى الاصحاب فامل **قوله** في ملكه مثلاً فامل

المقدمة او اصله ان لا يتصرف واحداً فامل ثم ان علم المضايقة ان كان هو
 اذن الفحوى فلا بد من ان يحصل العلم واليقين لعدم ثبوت كون الفحوى جنة بل وثبوت
 العلم للديات والامساك برفع العمل بالحق ولا يثبت الخرج وبعد ثبوت اليقين فلا بد من
 حصول بان اليقين صاحب المال ليس بطفل ولا مجنون ولا سفيه ولا عديم العقل ومن
 اين حصل هذا اليقين حتى انما لا بد من حصول اليقين بانه ليس هؤلاء ولا احدهم
 فيه شركة وحتى بوجه من الوجوه وان كان المراد عدم مضايقة الشارع فليبين خصوصية
 ذلك الا ان ين من تصرف المسلمين كل في الاصول ولا مصادر من غير يمين احدين
 الفقهاء واحداً من العوام لكن ثبوت ذلك في مثل اخذ اقل التراب او جنة سمع ولم يلمح
 عمل نظراً هرباً ليركك كما هو الظاهر ويد في بعض الاخبار ان التيمم بعد ملاحظة اشتراط
 العلو كحقيق في محل **قوله** مع وقوع نقلاً اه في تامل ظاهر ان اضرار الغير يتصور في
 ملكه من الما تامل مع انك عرفت الشامل في اصل **قوله** فليس بعيد الاكتفاء لا يخفى ان
 نفي الضرر الاضراراً شرعاً يقتضي ان يكون جميع ما يضر بالعلم ينتهت طرف منه من
 عمدها وعمل على توبة الجدار فالمناسب وجوب الاعادة كان ان اخذ اهل الطريق
 والعقلاء بحيث لم يحصل تفاوت في القيمة ولا في الزجعة مع انه ربما لا يمكن التوجه الى
 اتيان وعمل ولا يتخرج من الكلام مثل الغذاء المتعارف ومن تحصيل الانساب وما
 يتوقف وربما يمكنه لكن في غاية الصعوبة او غاية البطؤا وغير ذلك **قوله** خرج مع
 الضرر بالمادة بالاجماع اه فيه ان ذلك عام كما يشمل الضرر بالمادة ويشمل خبره ايضاً
 قوله **قوله** اه فيه ان المفروض كان الاضرار بالعلم لا ضرراً بالمادة ولذا قلنا قد
 بالمادة لا يخرج الغير وان جاز ذلك في ملك نفسه فقد انتم على تأمل اضم الحكم
 الا ان يكون اجماع فلا يصح حلة الجواز في المقام الا الله يقيس عليه والقياس حرام
 فاسد مع انهم الفارق ولا تملكه ويختص به وليس لغيره في سبيل وهو مصلط عليه
 والقياس حرام فاسد مع انهم الفارق بخلاف المقام فان الناس فيه شرع فامل
 حتماً واما ما ادعى انه لفي المباح فانه انهم على نظر لان اضراراً تامة قطعاً
 بخلاف ما ذكره ولا اجماع فيه **قوله** ولا يتعارف في هذه المسئلة بخصوصها اه فامل
 من هذا انه ليس ثابتاً من الاجماع بل من اجتهاد وقد عرفت سابقاً ما في اجتهاد معتمد

من غرضنا ان نعلم اننا لا نعلم
 من غرضنا ان نعلم اننا لا نعلم

كيفية الحل حكم البايين وذكر البايين
الكفاء وكوما عن ذكر غيرها اذا فرض

القائمة

فهم يتوجه عليه ان الباري سلم الشاة وهم لا يقولون بوجود التسليم الا ان في فعل المشتري كان
اوله تسليماً لا يقولون الا بتأني في الباعية بل بعنوان الشاة بما ان يشاهد الوصول
اوله بيعاً لثاء وتسليم كان باذن الفضي حصول القبل العلم بالثاء وان كان راضياً بغير ذلك
فرضاً بالكل طلق او لا وهذا هو الظاهر وسند لاهم بشراً لا يبيعه فثام **قوله** لعبد
الاعتداد بها وشره صرح بعض الفقهاء بان يجوز ان يتولى العقد ببيع وغيره فاعتداد
بباعتها ثواب عندهم واستعرف في قول المصنف والمجوزاء وعلمه ليس على الشاة مثل عندهم
قوله بحيث يعلم عدم حياته حصول العلم بشكل بل ان كان يحصل بالظن العقول
القوة وحجة كل من عمل ثام عندهم يتابع الامر بالتثبت في خبره ولا امر به بعد حصول
في مواضع لا تحصى فثام **قوله** فانه غير مقيد بالعقد لثاء لا يشترط ان يكون الظاهر وكذا
التقليد يحتاج الى دليل شرعي لانه الاصل عدم الحجية والاعتداد الكثرة على التبع عن العمل
الكتاب والسنن ولا إجماع فان كل من يقول بحجية متى اغتا يقول لجانبه بل قطاعة الفضي
على التمتع وفيه للوضع دل دليل والوضع الذي دل الدليل على اعتبار العبدان وما
أكثر من ان يخص **قوله** وبقول كثره الماء اه الاصل طهارة الماء حتى ثبت خلافها وهذا
يكفي للحكم بالطهارة الا ان في مع امكان الاستعداد لا يكتفي الاصل ويكتفي استعداد كثره
نه فثام **قوله** والقول به ظاهره كونه اقراراً به جميع اقراراً به جميع اقراراً به جميع اقراراً به جميع
شامل لذلك اذا هل العرف بعد وشره اقراراً به فثام لا يفتي في اذ التوكيل في اقرار
لا يفتي بوثرة فيثبت اقراره البتة اقل ولم يقر ان اقراره وكذا لم يبيع منه حتى ثبت الحكم
فاذا ثبت بيع منه **قوله** فففيه اسناد الوفاء منه اه لا يفتي ان الوكالة عرفاً لث
الا استثناء به في الفعل وخصه فيه وكون الامر اليه وهذا القدر يكفي في تحقق
الخصه ولا اذن ولا استثناء به كيف كان يجب على الموكل امضاء جميع ما فعله الوكيل
باذنه وخصه فهو ما مورداً لو فاهم العقود الاذمة فان الاصل فيها عدم التصرف حتى يثبت دليل
وعلمه وشهره بخلاف نفس العقود الاذمة فان الاصل فيها عدم التصرف حتى يثبت دليل
اجماع اوفى وتحققها في المعاطاة لا يخرج من صعوبة وثام كثره الاسناد في كثره البيع
يتابع دعوى الشهود الاجماع على وجوب مراعاة الصيغة لاجل التزوم وسائر
البيع فثام **قوله** بل اذنه بان يحكم الاستعصاء او يفتي انه فعل باذنه ويصدق

ذكر

فذلك فافهم ان يمكن للموكل الاعتراض عليه ما تملكه ففعلت هذا بغير اذن اذ لا شك في انه الوكيل
ان يقول ما فعله الا باذنه وظاهره ان لا يفتي في ان يشاهد من اخرى ام لا ولا التوكيل
ما فعله اذ من ثانيا لا يفتي سوى التاكيد وعدم الاذن سوى الضيق فثام لم يفتي
اذا باع او اشترى او عمل ما لم يملكه اخرى بالاذن تكون صحيحة ولا يفتي ان العبد المالك
في التجارة وغيرها كلك **قوله** فالظن الجواز فلا تملكه لا يفتي ما فيه **قوله** حيث كان حراً
فانه اه ومطلعا لكي يشكل لعدم الوفاق بقاء الاذن ولا تملكه على الوكيل باذنه
على فلم يفتي بعد ذلك لعل يكون مقبولا وجهها على الحق ولو قال بعد ما رددت على
فاي اخذ يقولون قوله فثام **قوله** وهذا اقبل اه فيه ثام **قوله** وعموم
التوكيل اه العموم ما وجدناه نعم وجدنا اطلاقاً مثل ما ذكره ان الوكيل في بيعه وكي
العزل وامثاله من الاخبار والقواعد ان يفتي الى افراد الشاة ويكون فيه منها محلي
ولا اصلها غير لان الحكم الشرعي وتوب الا اذا انشعه يحتاج الى دليل شرعي ويجوز الجواز
لا يفتي برب الا اذا سوى ابا حنيفة فثام **قوله** ولا تملكه بل يملكه
ان في فهم منه الخصه في التصرف البتة وظاهره فالاباحه موجبه وسبق الجمل الذي
بانه اه هذا التصرف وان فهم منه ان الخصه بقيد الوكالة الشبهة التي تفتي عليه
الشبهة ولم يحقق فلا يفتي الجمل ولا ابا حنيفة في التصرف نعم الجاهل لا يتوجه اليه
والفهم بعد اعتقاده الاذن في التصرف الا ان غير معدون في هذا التصرف لعدم معدون
الجاهل بفصل حكم عند الفقهاء وان كان مقصور في ترك التعلم الا ان يكون الموكل يفتي
الوكيل ان هذا وكذا صحة ففرض من هذه الجهة فيكون اوكيل معزول منه مثال
جدا **قوله** في مثل التوكيل اذ لا دليل اه المفهوم من فقط لو كانه كون الفعل ثانياً
من الممثل ومن طريقه وجانبه والمفهوم من فقط لانه هو المخصص في الفعل وفتح
المع منه كالاذن في كل طعانه وليس له سركه يفتي ومثال ذلك ولا معنى لكون
مثل هذه وكذا نعم فاذن ان يفتي له او يبيع له ومثال ذلك يبيع الى اوكاله فثام
ان يافت ان يفتي او يبيع نفسه لا يفتي اذ هو ومثال ليس وكذا قطعاً وبصحة
البيت ومثاله لعلها لث وكذا ولا امر بها لا يكون توكيل بل اننا وكذا احارة
العبد ومثاله لث وكذا لا يملك كساً وكذا اذن العبد في ان يصير وكيه لث

وان يفعل امور شخصي ان لم يجد ذلك من امثال ما ذكر ان لا وكالة لكن ان يقر بكونه
 صغيرا كما ذكرنا ولا ينفذ بين هذا الاذن ولذنه الضد المتأخر في التجارة وغيرها
 فيما ذكرنا طرأنا اذا اذن له فعله فذلك يكون فعل الاذن بصير هذا وكذا في المعنى فاذا
 باعنا ولا ينفذ فذلك يكون الاذن باقيا كونه في المعنى ولو كان لا يتصل بها الا في
 قرينة يظهر منها كون الاذن ما دام عبدا ثم امل **قوله** الاول عند هذه لا ينفذ في الحال
 في موضوع الحكم الشرعي ومتعلقه معد وعند عدم بلائك وغير المعد وعند هذه ايضا
 هو الجمل في نفس الحكم الشرعي ووجه الفرق ظاهر وهما وطريقتهما علمية غير خفي **قوله**
 وان قال ذلك في هذه المنازل فيها لا وجه له كحقيقته في اقتضاها مع ان ابي طاهر
 وثقنا بحسن وهو المذكور في هذه في القسم الاول **قوله** والعلم بمثل هذه الروايات
 لا ينفذ ان صحت بعض تلك الاخبار واعتبار سند بعضها في استقامتها وثبت
 الفتوى بعضها يكفي للحكم وطعا بل اقل من ذلك يكفي لان ظن الجريد الحاصل في
 الاجتهاد بمنزلة اليقين كالحق في محله وبذلك الاحتضاء والموافقة بعموم مثل ذلك
 بالاعتقاد وغيره على ما استدلنا به سابقا مع عدم معارضه صك سوى كون العقد
 من العقود الجارية وثبتت بوجوه ان حد يقتضي العزل من دون اعلام
 محل نظر لعدم الاجماع ولا النص على ذلك بل الدليل على عدم ذلك وبعضه
 ايضا انه لا يتبنا على العزل مفسد مثل ان طلق امرأته بعد العزل الغائب
 المجهول فتزوجت ولدت بالاد وفي زوجة تحت عصمة الزوج الا ان في علمنا
 الامكان وتس على ذلك سائر التوكيدات في سائر الامور فيما يؤيد الفرج
 وللمرجح واسد الوقوع في الفرج ويقع الوكيل في الغالب في المحس والمحاصيات
 والمنازعات والمفسد بالاحتمالات عادة ثم امل **قوله** وان كان دليل **قوله**
 لا يخرج ليس كذا الاصل عدم التصديق في الاذن وهو غير ثابت لاحتمال
 اذاعة البيع من الغير هو المتبادر والظاهر هو على تقدير ان لا يكون ظاهره فذلك
 ليس بظاهرنا لشك لا اقل منه وبذلك ما ورد في ان امرأة وكل صكك على ثوبا
 فقال لا اصل حتى تشهد بان امرئ بيدي واختيار تزويجك انما شهدت
 على ذلك في وجهها من نفسه فادخيت بذلك فقال العصوم قد تولى منه ويبيع

لاسه فتدبر **قوله** في نفس فيه وهو ظاهر الظاهر عدم الفرق بين نفس وبين عبدا ووكيل
 ايضا اذا كان وكيل في شرايه لانه حقيقة بيع من نفسه واما غير ذلك فله كما يقول مع انه
 انما لا يخرج عن عباد ما اذا اهلك ببيعة منه لا يملك كالمالك التي يقعها بالتبعية او غير
 فاما **قوله** يجب لا يجوز للوكيل وغيره ان يعمل له في الصوة التي يكون المبيع بيد الوكيل
 مع انه من عند كتاب البيع ان اذا وقع المبيعة يجب على البائع تسليم المبيع للمشتري
 والمشتري المثل للبائع فقتضي هذا وجوب التسليم قبل اعطاء الثمن سواء اذا كان في بيده
 ويقول سلم المبيع وهذا المثل ويعلم ان ذلك سلم يعطى الثمن البتة فخصوصا اذا علم انه سلم الثمن
 بيد البائع الموكلا فاما في ماله فيكون له بعد له على وجه الوقوع التقاريف وكونه مينا عليه
 والوكال في التسليم كمن بعد توفيه الثمن كما انه لو وكل احدا صريحا في التسليم فان الوكيل
 يقره لا بد ان يكون مشروطا بصحة الموكل نعم ان اذن التسليم قبل التوفية يجوز له
 ذلك وبما جلد الاذن في التسليم امر عارضة فالتسليم قبل التوفية او بعد هاهنا امر
 ووجه منع المالك عن التصرف في ماله امر اخر فاما **قوله** اذا الجواز في علة الاذن
 المبرم من كلام الموكل فيجب عدم الضمان او يمكن ان يقر فعل الفهم هنا يكون من اذن الغير
 ما يرفع وقوع الامر بوجه صحيح لان ذلك يعلم بقاء وهذا اما اذا وقع فاسدا لم يكن في اذن
 فهو اذ لا شك في انما من اذا وقع صحيحا واذا وقع فاسدا فيعلم عدم رضاه ولا يجوز ان يقر
 اذا صحت بوجه التعذر بل يملك الرضا ايضا ان ظهر فاسدا لانه لم يقر رضاه في اذنه
 من جهة انه يفتقر صحت ذلك بغير معنى الرضا في صورته فتشقق منسك ولا يبرهن هذا في الاذن الصحيح
 لا يصرح بالرضاء الاذن من غير شرط ضمان والوكيل الذي صرح به فاذا اذن في بيعه فانه يمكن
 الاعتراض عليه لم فعلت ولا بل وصار في كذا والضمان انما يكون اذا وقع المقر بغير اذن المالك
 وهذا وقع باذن فطعا وايضا ظاهر كلام الموكل ومقتضاء استلزامات على الوكيل والمؤمنين
 عند شرطهم يجب عليهم الوفاء بما عاهدوا وعقدوا ومن ذلك لم يتحقق في اذن الغير كما
 هو ظاهر في مثل **قوله** وليس في رواية الباقى لان مضمونها كما يتحل لا يعم فيها
 كما هو الحق ولا يعم فيها ايضا لاحتمال كونه مضمونا لغيره فيحتاج الى الاجابة واحتمال الحمل
 الظاهر والعرف واحتمال كونه وكذا مع ان الظاهر لاحتمال ان الاخبار بغيره من ان سلم
 الفاء الى احدهما قال ولان الظاهر يقتضي الرضا والاذن كما هو المشاهد لان من اعطى

لا ينفذ جواز التسليم قبل التوفية الثمن الا اذا كان
 وكيل في التسليم

والا فهو باذن صريحا
 واذن الفحوى المبرم

وظاهر مقاصدهم ولكن بحسنا وما على المحسنين من سبيل ولا تروا كون فضوليا لرفع من التزاع
 لأن الفضول على التزاع مع أن هذا اجاب وكما ظهر من عبارة التذكرة وانهم المعاطاة محل التزاع
 كما مر في الأول الكتاب والفضول هو عقد مال الغير بغير معاتاة التزاع لم يستقل انه
 اشترى وبيع معا طاة او بالصفقة لم نقل ان العقد لرفع معا طاة ومما يرد بعد م
 الفضول لينة الباري سلم دينا والتزاع مع ان يخرجنا من في الفضول قطعا وافتة التزاع
 في تسليمه احرام وايضا كان يقول للبايع اني اشترى فضولا ان رضى صاحب الشيء فلا اذا
 الشايع عليك وايضا لا اشترى كل كيف كان يبيع احدهما في الطريق وايضا لو ابيع في الطريق
 فضوليا كان يقول ابيعك فضولا ان رضى صاحب الفضول او رضى صاحب الاصل فلا بد ان
 باطل البيع وايضا كان حين ما جاء ان رسول الله كان يقول نعت كذا اكل فضولا
 ان رضى والادوية فلا شك في ان من تأمل التزاع يرى ان رضى ظاهر في حال
 كل واحد واحد فذكرنا وايضا مسألة الفضول في غاية الاشكال وصحاحا كيف كان
 يجزي الا ان يكون مطلعا عليها من طرف التزاع ٣ ولا صلح له فاقرف بنيت
 تحقق الوكالة والهام بالرضا على فرض ان لا نقول بان العرب والعادة لا تملك على
قوله فاحصل الفرض من العقل انه يمكن الفرق بين ان يقول صاحبه عرض ان املك
 من اكل وعرض ان يخرج من بيته خروف وسلم سيدك اذ اكل عرضا اذ خرج خروف او اجل
 ان يصير خد او غير ذلك مثل اساقفة الكفرة او التذاري على القول بصحة التزاع
 مطلقا وعلى بعض الوجوه **قوله** ويمكن ان في هذا لا يملك له ليس شيء كما ذكرناه
 لم يعف مطلقا بل على شرط وقيد يتحقق **قوله** في كونها وكذا ان اذا قال فعلا هذا
 فالظن انهما وكذا ان لا اجتماع طعل قوله وكلنا في فعل كذا انهما ظاهر في الاجماع ولم
 يكن ظاهرا فظاهرا نرا ليس بظاهر في استبداد كل واحد منهما فلا يثبت صحة ما فعله
 لا استبداد اكل اثارا ليه التزاع واما اذا قال لاحدهما انت وكلي في كذا ثم قال لا
 بمثل ما قال لا قل فالظن من استبداد كل واحد منهما فثنا **قوله** ما تروى بعد
 لعرضه ما ذكر بعد ولعل مثل هذا يودع التهمة فلا يثبت الطهارة البتة يتجلى
 الى طهره وعلم ذلك ظاهرا فثنا **قوله** والقوانين الاصولية لم ينفذ قاعدة
 قنن المطلقون كما حقق في الاصول **قوله** وفي باب مثل هذا اهلا منافعا

سند

سند كره عند قول المصنف وقول المولى من انه لا يلزم سد الباب لا مكان الا بهاد فلا حظ
قوله وفيه تأمل اذ قد يكون اه الظان نطرح الى الغالب المغاريف لا الفرض تأخذ
 لان الدار في الفرض التأخذ على القرائن ان وجدت فيها ولا يعمل الاطلاق على التعارض لان
 هذا هو المبدأ وفيه والتأني في التفصيل بعد ما عاينا على ما يفهم من عبارة المولى لكن الحق ان الحكم
 بالغرارة في قضاء الدين اسم من عدم تحقق عارف في اذن الشاهد بحيث يكون الاطلاق نصرا
 اليه البتة بلا بيع العقل عنه اسم اذ لا يكون مقصرا في العقلة الا انهما من بل ظاهرا ليس كذلك
 المولى اذا كان لم يفتح على الوكيل لاشياء دفا تعصيمه فثنا **قوله** مينا على عدم ثبوت اصل
 اه الوكيل مقصوف الوكيل لصحة العقد وان لا يستحق ان ياخذ من المشتري ان يدين التي المستحق
 اذا كان ما اخذ المولى من الوكيل اتل من التي فيمكن للمشتري ان يقول لم يثبت تجزئ ذلك صحتها
 لانها عليها يكون باطلا وكونه انا انما لمال المولى وهو ما اخذ عوضا له الا كذا فثنا **قوله**
 ويجعل لعدم هذا لا يخرج من انكار من النظر الى القاعدة المسند عند الفقهاء في احوال الفقهاء
 ليس عليه الا اليقين اذ في ذلك الغرض انهم ما يدينه ليل لا خلاف الاصل مثل ان يقول نقلت العين
 وامثال ذلك فثنا **قوله** ولا يلزم سد باب قبول الوكيل ان يدين من ذلك صحتها الامر
 على الوكيل شيئا في كثير من الخاضع بقدر استظهاره مع ما ذكرناه في قول المصنف ويجوز التسليم
 وتذكره فلا حظ بل دينا **قوله** مع انه على ما ذكره لم يكن فرق بين الاهين وغيره من استا من المولى
 والظاهر من الطريقة المسلوكة من الفقهاء في احوال الفضا الفرق فثنا **قوله** ومضى منه في المسئلة الشا
 انه يلزم السد لا حظ **قوله** ولا نقول الوكيل فانه التصرف كان لمصلحة اياه الظان ذلك لا يحسن
 وما على المحسنين من سبيل ولا تروا من محض فيكون حاله حال الوكيل فثنا **قوله** لا تضيع
 حتما اه فلا تروى وطاعة ظاهرة في اذ ذلك المهر يظهر في التذنب **قوله** لان الاصل
 علم الاخذ اه جميع ما على في الصورة الاولى حار في هذه الصورة لا تروى من الاصل
 عدم الغرامة ولا تروى لم يتقبل منهم سد باب التوكيل لان دعوى المولى بانك ما اخذت
 ولست اطلب في الاخذ لست اطلب حيا تروا ان الكذب ايضا يخرج عن الامانة كما صرح به الفقهاء
 في قول لا تحصى وبالحيلة القوافيت بين الصور بين ليس لا ان المولى لست اطلب دعوى خيانة المولى
 في التصرف في الصورة الاولى وفي هذه الصورة حيا تنفي الكذب وعلى التقديس يكون المولى
 مع الوكيل ليس عليه الا اليقين لما ذكره من الوجوه ولا تروى محسن وما على المحسنين من سبيل مع

لا يمكن

انظروا ههنا خيانتهم في قباضه البيع قبل التمسك لانه هذا هو لفظ المعارف المتداول في المعاملة
 واطلاق لفظ المعارف المتعارف على التمسك ليس تعارفاً عكساً هذا حتى يدعى انصراف الاطلاق الى
 دليل شرعي يقتضي ايجاباً بقاها على البيع بعد قبضه التمسك لا مصر ولا قبله سيما ان كان جازماً واولاً منه
 الا ان يكون مجتهد حاكم بذلك او يكون لكن لم يتبين من الاخذ به وبالجزم لم يجد دليل على
 غلبة ما اولى اكل الصالح سيما ان يكون اولى علمه الغرض من قبضه به غاية ما في الباب ان المولى يمكنه
 ان يدعى على الغرض ببقاها مضمناً وبطلان على قبضه ويجوز على قبضه لكن ان امكنه هذه الدعوى
 هذا امكنه في الصورة الاولى اي عدم التفاوت سوى ما ذكر من التفاوت في دعوى ايجاباً
 فان في الصورة الاولى بنيد دعواه الخيانة على الثانية بان يدعى خيانتهم فيما سبق وكذا الا
 هناك في الثانية فانه يدعى الخيانة الا ان غير ذلك لا يوجب القواعد الشرعية **قوله**
 ولا بينة لانها مكذوبة لا يخفى ان بينة لم تكذب دعواه ثانياً بل كذب الدعوى الاولى مع
 عنه وكذبه وظهر ان كان كاذماً فيه وبطلاناً له الا ان كان دعوى بل حصل الا ان كان
 هو الثاني وليس الا دعوى ما دل على قبول شهادة العدلين شامل لما سبق فيه وليس هي
 وتحقق رتبة لان الجزم بقول الشاهدين ولم يقسمها الا على دعواه لا على كان مع اعادة الا
 لا يثبت بالبينة وليس شانه الاثبات القسمة الا ان يكون اجماع على عدم قبول هذه الشهادة
 فلم ينقل اجماع سيما اذا اظهر عند لا يظن اذ لا يتأمل ودعوا يحصل الفعل القوي غايته التمسك
 ان الامتياز بل رتباً يحصل العلم **قوله** ينقل المنفعة المعينة لا يخفى ان المراد بالمنفعة
 هنا ما يقابل العين فلا يصح احاطة البائنين لاجل الثمرة ولا غيرها لاجل عين ولد كانت
 مستفعاة لقياس ولا ما ذكره الى عين كما هو المراد في تحت الموقف وذلك لان الاجارة لغرض
 ما ذكرناه ولا يتبادر عنها الا ذلك ويصح سلبها من نقل الاعيان ونقل الاعيان ليس الا بالبيع
 والهبه والصلح والحاصل ان العرب وضع لنقل الاعيان بعنوان العوض والتزم لفظ البيع
 ولا هذا العنوان لفظ الهبة ونقل المنافع بعنوان العوض والتزم لفظ الاجارة كلما اختلف
 المذكور بل بعنوان المذكور بالقرائن لفظ العارية وعنوان التزم بعد العمل لفظ
 الجحالة ووضع لبيع الفسار في جميع ذلك لفظ الصلح وهذا هو المتبادر الثابت منهم وقد يطلق
 لفظ احدها في معنى الاخر كما نعوذنا القرينة ووجوب العلالة المحتملة مع وجود الاسماء
 المقررة الجاز على هذا استبعاد المرأة للرضاع يعني خصوص اللبن مجازاً وادخاله

بعنوان

الخطوة

الخصا نتم مع الاوضاع حقيقة لانه البين ح لا يفسد في الماهية بل بشرط تحقق المنفعة ويكون منقول
 بالعرض كمناع المبيع والتمسك في البيع ما ورد في بعض الاخبار من احاطة البائنين اما بما ذكرنا او بغيره
 او على كون الثمرة مقصورة بالعرض فتأمل جيد افا اعتدروا الحاجة رتباً يدعى الاجارة في الشبهة
 الى البين ومثل ان كان مرادهم ما ذكرناه فلا بأس به وان كان مرادهم كونه اجارة حقيقة ففيه ما لا يخفى لان
 الحاجة لا تغير شيئاً لعل الماهية غاية ما يكون ان تصير شيئاً لا ينشأ الحكم الشرعي وليس يصح المعاملة
 من مسند ثبات الشئ بالاتفاق والضرورة بل حكمها من الشئ كما لا يخفى على من له ادق فطنة ويفسد
 ذلك ان المعارف اخذت الامور بان الاوضاع كما هو ظاهر الاية قوله نعم فان ارضعن لكم فآؤنوهن ارضعن
 ولم يعارف اخذ العوض من جهة اللبن كما هو الحال في ضرب الفحل اتم ياخذون باناء الفحل كما في
 نثا ما وجد **قوله** في العقود اللزمة من العينة . تدبر الكلام في ذلك كتاب البيع **قوله**
 اذ يلزم وتجميع المختلفات . ليس اجماعاً هو اتفاق الحق يلزم ما ذكره بل اجماع اهل السنة ايضاً
 ليس كذلك اتفاقاً بل في خصوص ما فيه الخلاف في جرحه الا ان يقول ان لا يظهر لنا اجماع الا اذا
 اتفق الحق وفيما مثل على انه يجوز تصحيح الخلافات بغيرها من اعيان وادعاءات وغيرها انما يقال
 بان الدليل يخص في اجماع بل مراده انه لا دليل على الصحة لغير تحقق صيغة لان القدر المجمع عليه هو
 ما اذا اتفق صيغة فاذا لم يتحقق لم يكن دليل على صحة لانه لا دليل ام على الصحة سواء اجماع
قوله كما في فظة ملكوتك . القليلك اتم من ان يملك العين او المنفعة هو حقيقة في العقد
 المشترك قولي منهما يستعمل يكون حقيقة من دون تفاوت نعم اذا قال ملكتك منفعة الدار اراد
 ملكها يكون حقيقة في الاجارة لا يجازي والحاصل ان القليلك مستعمل في المعنى الحقيقي وكذا
 البكني ولذا اذا قال املكك هذا البيع يكون منتهى مدلوله ان الاعانة صارت بالعين
 وانما صارت خالية من قيد عدم العوض اما صيرورتها اجارة فلا دلالة فيها بوجه اما على
 عدم كونه الاعانة فلا فلا خلاف ولا غير ولا خلاف في انما صيرورتها اجارة فلا دلالة فيها بوجه اما على
 في ملك نفسه بالعوض وقا على تقدير كونه امانة وان لم يثبت ذلك بدليل ولا هو مسلم فعبارة
 نقل المنفعة بعوض وهذا اتم من الاجارة لتحقيق الصلح وغيره من العقود مثل الفكاك مع انه
 لا يلزم ان يكون العقد من العقود المعروفة بل ربما كان عقداً اختراعاً والحاصل ان العقد
 انما هو الاطلاع على ما في القيد فلا يدل الا على مقصود عام واهام لا يدل على ما من يملكه من اجزائه
 اتمام الاعانة فيه بل لا يمكن الحكم بالصحة عند الفقهاء لان العقود طريقة نقل الاملاك

كون حقيقة في ملك العين لان الدار اسم
 العين والدار ملكك منفعة الدار

عندهم مضمرة في العقود المعروفة فثما ملجداً اذ لو لم ينفذت بطريقها اذ لا يكون الاستعمال صحيحاً لتحقيق العاقبة المعبرة فعلى من جهة الاستعمال الحكم بغيره مثل هذا العقد والوصية يحتاج الى دليل الى عدم اوفى فقد عرفت واستعرفنا فيه من المناقشة قوله للفرقة العربية الجيدة وما الاطلاقات نظراً لها محمولة على افراد الشايع لا العرض التادرة فثما ملجداً **قوله** ولا العبد الا باذن المولى له بدل عليه ما رواه في الكافي في تصحيح عن عبد الله بن سنان عن القمي قال لا يجوز للعبد ان يزوج ولا يعطى من ماله الا باذن مولاه وما رواه هو فيه والصدوق في الفقيه في تصحيح عن ابن وهب عنه في رجل كان على عبده مائة درهم وماله مائة درهم فزوجها فزوج فاعتق الامتة فزوجها فقال لا يصلح له ان يهدى ماله الا الاكل من الطعام وكما حنفنا سدا ولاخبار الله تعالى على عبده حرام تزويجه من ماله او يشتره الا باذن مولاه كثير المعتبر ذلك من الاخبار مضاناً الى الابد لان شئ في قوله عبد الله لا يقدر على شئ نكرة في سياق النفي تعيد الجموع بل وثما ملجداً **قوله** لا يعقد تلك الموقوف عليهم لو وجد ما يليه يلزم القول بان الاجارة هنا مضمولة لان الملك يكون له ان يبقا الملك بل ماله حال عند الفقهاء فان الملك قبل الوقف كان الموقوف عليه ولم يتقبل منه ويكون من باب الامتناع للموقوف عليهم يكون ابقا على ملكه لو تقطعها وبطلت نقل الى الورث وان كان الورث هو الامام ³ فالعقد يكون فضولاً محتاجاً الى مجبر طاعة الواقف على سبيل الاطلاق والعقد لا ينفذ الا اذا كان باقياً في ملكه مع ان اجازة اجازة غير ظاهرة اذ غاية ما صدق منه امتناع الموقوف عليه بل يلزم على هذا مفاسد اخرى فنددت بالاجارة لا تحقق الا بان يكون المنفعة ملكاً للوجوه وفضولاً وهو ظاهر الا ان يبنى على ان الاجارة ليس بقرينة او شرطها انتقال الملك بل يبنى على تلبس فيما انتقال ام وفيه ما فيه **قوله** وفيه ثما ملجداً ان لا دليل عليه لان غاية عورة اه الدليل ليس رواية عربية بل القاعدة التي ذكرناها في بيع وهي جارية في كل العقود والعجب من الشبهة انه يجوز في العقد كل شئ يدل على الرضا بالانتقال والمكبة وجوز التصرف في ماله ومع ذلك لا يرفع في خصوص القبول مع ان الدلالة على الرضا في غاية الوضوح بل هو رضى بالعقد وقوع العقد وجميع ما هو معتبر غاية الامران اجزاء التصفية من غير صاحب المال يعني تلك التصفية وجعلها صيغة نفساً كما هو الحال في صيغة الوكيل فندد بوقام الكلام

هناك فلاحظ **قوله** واعلم دليله ذلك اه ونقل في المسالك حد يسكنه النبي صلى الله عليه وسلم عن الغرض وظاهر المراد الحديث الواردة في النهي مع الغرض لا مطبق الغرض ولذا عرضنا في غيره وكذا غيره من الفقهاء بل صرح بان الواردة هو النهي مع الغرض لا مطلقاً فانها يكون مراد المسالك ومن وافقه تنقيح المناقشة وترقى كتاب البيع ما يستفاد منه دليل للمعلومية في المقام ولما التقيين بسبب الوقوع فلاحظنا في اشتراط المباح من انه يجوز عقداً لاجارة ينتقل العوضان وغير المعين لا ينافي انتقاله ولما ما يخرج العاقد عن التردد ويصير منشأ الحكم بصفاته فلاحظنا في انقضاء فعله على الغرض انما بالدفع ولا مصلحة وجب لسفاهة وعدم التردد كما ترى كتابنا في مباح المصلحة والادعي ليس بغيره والحاصل ان الظاهر احوال الاجارة والبيع في اشتراط المعلومية كما اتفق عليه الفقهاء ويؤيده ايضاً عدم لازم ويدل عليه ايضاً ما ذكره في كفاية في كتاب البيع من وجوب التمسك عن التعامل التي يصير منشأ للتنازع وجميع ما ذكرنا من تنقيح المناط وبعضه اتفاق الفقهاء على انها صماستعرف **قوله** نينا في العمل الذي ومع ذلك يكون الاجارة لما يمتنع انهم حقيقة الآنة عقد يفتى على اجارة المالك فان اجاز مع ولا بطل **قوله** فيكون الخياط العام والنعم اه هذا اذا استأجر خياطه خاصة لا عمله مطلقاً لاجل خياطه مثل ستيار البيت لان يرفع فيه شئ لا ينافي سكنى صاحب البيت فيه فثما ملجداً **قوله** **الاول** عن الرجل يشاء ان يجعل اه هذا ظاهر في ان اذا وقع الاستئجار للعامل يصير مطلقاً للعامل ملكاً للشئ وان كان الغرض هو اللعب في امضاه من كل ثلثنا في اجارة البيت لوضع شئ فثما ملجداً **قوله** في غير القرينة وعدم تعيين امان قلنا بان وجوب العمل بعد الفراغ من جهة ان الاطلاق لبعضه ليس بقرينة مثل القرينة وتعيين الثمن وان قلنا بان ذلك الوجه من جهة وجوب ترفع الثمن عن حق الغير فلا يجب حكم الشرع فالامر على ما ذكره لكن ^{سواء} بان ذلك بناء على الغرض وان طرف الاطلاق فلاحظ **قوله** وموجه ان الامر لا يبيح اذ هو المثلث لا يقررون بالاستئجار ومن قال بالاستئجار لا يقول بان التمسك في العمارة يقتضي الفساد بل المنشأ ان المنفعة صادرة ملكاً للشئ ولا يجوز صرفها الى الغير فانه ^{غيب} وكلما قال في الغيب يقولون هنا لانه نوع من الغيب فنصح الغيب في بيع مع ^{الغيب} لا مطلقاً ولا مضاً لا يفتى الا في العقد لا تسلي لا عطاء فان اعطى مال الغير لغيره بغير اذنه

فاسد البنية فتدبر **قوله** فلا ينبغي منع ذلك من القابل له لا وجه لما ذكر بعد ما حقق من
العرف بين القريته وتعيين الزمان وغيرها مما هو بالشرع ولعل امره بالتأمل من هذه
الجهة إلا أنه لا وقع لما ذكرناه وإن امره بالتأمل **قوله** والأصل للجميع وعموم الأدلّة
الأصل لا أصل له بل الأصل عدم الصفة بالدين لأن ترتب الأمر بها بغير دليل من ترك
الفساد وأما العومات فلا بد من بوضوح بحيث لا يتحمل بل يكون ما ضمنه من الأمر
أو المتعاقبة إلا أن يكون عموم لغو غير محض تخصيص لا يوجبها المحققون وهو على تأمل
كأعرف واستعرف مع أن مقتضى الإجابة الانتقال من حيث العقد وغيره كغيره
قوله ويجعل في الإطلاق كون الاستدعاء هذا الاحتمال ليس بشئ بعد ثبوت أن الأصل
ينصرف إلى الاتصال وفيه ذلك لا في صفة يعلم الوجوه والمشاوحي استحسانا غير كونه
حقه وملكوته فيعليها منزهة على إرادة كون الاستدعاء بعد الخرج فتدبر **قوله** لا يتحمل
بعد تسليم الثوب أه أن كان عادة فالأطلاق ينصرف إليها نبيغ والأشقة على العقد ليس
إلا أن العمل عليها العمل خاصة والتسليم وغيره عز واجب عليه إلا أن المال إذا ذهب
إليه وطلب منه الثوب يجب عليه والتسليم عليه وأما الإجابة فيجب على المالك تسليمها
كأن العمل مطلقا كما أشار إليه الفقه **قوله** والأصل دليله مع عدم ظهوره ولكن دينا
يتحمل الحكم من جهة عموم لا ضرر ولا ضرار **قوله** وما نفرضه بشرطه إلا أنه لا بد من
احكام المساجد شمولها لهذا التأمل لعدم تبادر مثله لكونه من الفروض الغريبة العجيبة
قلت كان الأحوط المراجعة **قوله** ويجعل ضمان الجميع أه هذا الاحتمال أقوى بالنظر إلى
الأدلة لعدم الضرر والمضرة في العرف هو الذي ديد وهو النظام وهو الإثم وهو الغا صلا
ينصب نيب إلى الأصل بل يوجب إلى التزايد بعد ما عثرنا القدر العادي لا ضرر فيعز
وعموم أدلة الغصب يقتضي تعيين الثاني وقد اشترنا إليها في كتاب الغصب فلا حظ
الأصل كان بأذن المالك ولذا الشارع ولذا المستأجر لا يتردد فانه لم يكن بأذن
قوله وقبل صح في غيره أه مقتضى عقدا إجابة عنده انتقال المشقة من إدة العقد
وتجزؤه من ملك المورث إلى ملك المستأجر فلا إجابة من ملك المستأجر إلى ملك المورث إلا أنه لا
يلتزم على أخذ الإجابة إلا بعد استيفاء المنفعة على ما تبيح الذي فكنا وانضم معنى العقد

ملكك المنفعة وإن أضافت ملكك الإجابة والقبول ملكك الإجابة بأن ملكك المنفعة وبها القفا
بالعقود والمعنون وهو صحيح من جهة وجوب الوفاء فعلى هذا إذا لم يكن العرضان أو أحدهما معينا
يتحقق انتقال العقد وإن شئ يملكها العقد ويجب الوفاء به ومثل صحيحه الثاني إلا أنه كيف يكون
على الإجابة الحقيقية بالنظر إلى قوله فان ردت أو عدم الناس هذه من جهة إقراره في مال المستع
نفسه وكذا كل الإجابة كل ما له بطبيعة نفسه لأن تجزؤه هذا الكلام صار إلى اليد مال المستأجر ويكون
يلتزم تسلط الناس على ما لهم وينقل إلى الوفاء أو مات وغير ذلك من أحكام الملك وأحكام
الإجابة وكذا الكلام في أن اليد من الإجابة والقبول لا يكتفون بالقبول في ملك الغير بطبيعة نفسه بل
قوله إذا قلنا جازم في هذا التعليل ما فيه لا ليس يقتضي الإجابة أي حاله كما عرفت **قوله**
لا إجابة بأجله أه بطلان العقد لا يستلزم الضمان عند الفقهاء لأن كل واحد من الطرفين رضي
بالقبول في ملكه إلا أن يعلم أن رضاهم بشرط عقد يكون إجابة حقيقة صحيحة ولا لا يكون
راضين ومع ذلك أم يقولون أن كل عقد يضمن بصحة يضمن بفساده فلا يضمن بصحة يضمن
بفساده ولا تأمل في أن مثل صحيحه الثاني محمول على التصرف الأول ولا يمكن حملها على الثاني
فتأمل **قوله** وصححه أبو حمزة أه يمكن حملها على الإجابة والحكم بصحتها لأن قوله أكره إلى
كن أه الذي رفع عليه عقدا الإجابة فيقتضي هذه المنفعة هذا القول ملك المستأجر ومقتضى
من الإجابة إلى المورث وأما قوله فان ردت أو من شرط في ضمن عقدا الإجابة وهو لا يجنب يكون
يعين الشط من الإجابة لعدم ضرورة النقل لا بعنوان استحسان هذا الشرط بالنظر
حقا المشاوي فضلا ومحققا فتأمل **قوله** وكون الإجابة غير بيع أه دينا يظهر من هذا
أن ما ورد في بعض الأخبار من إجابة الثمرة محمول على النسيئة لأن الإجابة عندهم بيع **قوله** قد
عرفت عدم إمكان إثبات الاتحاد تدر في كتابا يبيع ما تحقيق يكن بنا اتحاد الطرق
عليه ولشبهها بالاحتمال بأن الفرد يعرف وكذا عدم الضرر والغبار فانهما علميا اعتبروا العقد
من العرف معلوم أنهم في المكيل والموزون اتزوا برفع الضرر بالمكيل والموزون في البلاد في
غالب ما يكال أو يوزن وليس اعتبارهم للمكيل والموزون من جهة الشرح بل من جهة أنهم قبل البيع
كان بناءهم على المكيل والموزون من أجل التعيين وكذا الحال لأن عند غير المشتريين
بل ومطلقا أيهم وما ذكرنا ورد أن كل شئ سمي كيل أو وزن لا يصح بيعه بجانزة وينا
الفتاوى أيضا على ذلك لأن الشارع قد ركن الشئ المكيل والموزون وكون الشئ القل

في الإجابة م

غير كليل ولا وزن ولا احوال في الكيل والموزون على عايات البلد فيهما يكن في عهد
 الشارع ميكيد او موزونا وعند الشئ ان الاصل هو العادات معكم كما ترى في كتاب البيع
 ومعلوم انهم ان المعهود في حرف زمان لم يكن من الشارع بل كان منهم الا ان الشارع امرهم
 معهودهم بحيث لم يجوزوا الكيل والوزن وهو في ذلك معلوم ان دفع الغرض في المقام
 انهم وكذا علم الضرر والمفسر الا ان في لعل الغرض والضرر عند تفاوت والمقامين فاك
 بد من ملاحظه حالهم فثا مثل **قوله** ولا يملك المبيع اه لان عقد الاجارة يوجب
 انتقال كل من العوضين الى مالك الاخر كما ترى في شرح قول المقرة وذلك المنفعة الا ان
 في ان العوضين حاطها واحد بالنظر في العقد ومقتضاه ومدلوله فيسقط كل واحد
 من المتعاقدين على سبيلها حق من الاخر في العقد ويعد بالفضل اللهم الا ان يفتق
 اشتراط التأجيل فيجب الوفاء بالشرط ومثل الشرط ما اذا كان معهود متعاقدا
 الاطلاق اليه **قوله** تلتسان ثبت اه تدعى ان مقتضى مدلول العقد انتقال
 العوضين من حين العقد فيصير المنفعة ملكا للشارع بعد العقد بالفضل مقتضى
 ظاهر هذا كون المنفعة المتصلة به ملكا له اللهم الا ان يكون شرط او عاة يصرف الاطلاق
 اليها او يفتق في لا مجال للشاغل والا فالامر كما قال الشهيد لان الامر يقتضي الغرض في
 ح ملك الشارع كيف يوجد الغرض الا ان يقول بانه فصولي موافق على ان ذلك لا ينافي
 اذن اصح ولا انقص ان عمل الغرض بما مل فيه معاملة الغصب نعم لو كان الوجوب من جهة
 مامر كما ذكر في بيع وسبى في شرح قول المقرة ونفقة الاجراء اخبار كثيرة في هذا التمهيد
قوله ويؤيد الاصل والشبهة اه هذا الاصل لا اصل له بل عرفت ان الاصل عدم
 الصحة حتى ثبت بدليل شرعي لان الصفة عبارة من ترتيب الاثر الشرعي عليه وكيف يكون
 الاصل في كل عقد ان يكون موافقا للشرع ويتبين عليه الاثنا لشرعية التهمة الا ان يكون
 المراد منهم منها لعمري فيبيع الى الابد والاختار في علم العقد الصحيح وغير الصحيح وتنع
 الترتيع في صدور ايمان من مسلم فالاصل صحة تصرفات المسلم لكن هذا لا يمنع المقام
 قطعاً **قوله** هو الصداق العام عنده اه لا يخفى ان الصداق العام له معنيان الاول المراد
 لغو طهم الصداق الخاص يعني هذا المفهوم الكلي الذي كل واحد واحد من الاضداد الخاصة
 فرد له وهذا يعني يرجع الى الصداق الخاص وليس هذا المراد الشهيد في الثاني ما هو معنى ترك

ينقل العوضات وغير المعين كيف ينتقل والشرط بنزلة العوض وجزؤه لكن الظاهر ان نيل المثل
على ان العوضين معينان وما اخل الى الموضع المعين والاجرة المعنية فينتقل كل منهما من حين
الاتام المتأخر بشرط ان يكون الوصول في يوم معين بحيث لو لم يف بالشرط يكون للسلطان على
اسقاط بعض الاجرة بخوكذا وكذا ونظرا لاسقاطها على ما ذكرنا وما الاخير فلم يفرق بينهما
كون المراد الاجارة الصعبة للذمة بل يمكن ان يكون مرصاة ومطاطاة كما يشير اليه صريح
مسلم عن الباقر مع انها على تقدير ظهورها في الاجارة الصعبة يمكن ان يكون بها وجه كل المثل
قوله وان لم يكن سلم العيب اه تدل على ذلك هو ان شرط عدم تحقق عادة على حاله ان معه
يتبع العادة لان الاطلاق ينصرف اليها ونظر العادة الى فروع العادة في بلد كما ذكره
قوله مع انهما غنى مقصود اه لا يخفى ان القيمة لا تنفع الا ان تكون مقصورة بالذمة
وغيرها مقصودا بالعرف والافان كان اوطا شئ عوض غير المقدور عليه سفها وعجزا يكون
كل مع القيمة فانما تنفع لاوطا شئ عوضا لا عوض غيرها وان لم يكن سفاهة فلا حجة
الى ضم القيمة ولا يصح قياسا على البيع ووجود الاخبار فيه مع كونه خلاف القاعدة
واخرج عن القاهة لا يتوقف عليها نعم يمكن ان يكون في بعض الفروض اخرج عنها
من جهة وليس كذلك فاما تماثل فانه بما كان بعد الانضمام التساهة ما تمة مثل ان
يعلى دناير كينة بقيمة شئ دون ودبا كان بغير القيمة التساهة متفنية بان يعلى
بازاء منفعة طويلة يرضى حصولها الا ان يكون البايع ح سفيها لكن يمكن الفرض بحسب
عنها ولا تقاسه مظهر ولا ينفع الضميمة انما فتا مكل **قوله** سقطت الاجرة اي لا يخفى
ان الشرط يمكن الا القدرة على التسليم لانفس التسليم اذ مجرد العقد من المنفعة ملك
المشترى فله تسلط اخذ من الموجب قبل لان الناس على مولاهم مسلطون فمع المنع
لا يصير الا غاصبا يحرم عليه احكام الها صفيلا ينفع العقد بخير العيب ولا تلاف
والنفع لا تلاف لم يخيار النفع لعبا لا تلاف ولا تمة ما في بعده فلهذا
ان لا يفي لان نفعه فاما ما هو فيها انا وفي الموجب هذا اذا تلف الكل با تلاف وان
لم يتلف الكل خيرا ينقض الصفقة على حسب ما ستر في البيع لاشراك الدليل والعادة
قوله ولو منع ظا لم قبل القبض لا يخفى انه مجرد العقد بصير المنفعة ملكا للمشتري
ولو منع ظا لم يقع الظلم على المشتري فكيف يكون مختارا في نسخ العقد ان حكم المنع

بعد
القبض فقياسه على البيع قياسا في ما في الباب ان كانت على الموجب ان يعلم العيب ولا يؤول بينهما
وبين المشتري بحيث اخذ الاجرة وبسطه على عدم اكتماله هنا وانع للمانع عن حقه غير
مستحب حتى ثبت خلافه في بيع الا ان يقر ان الاخطا كان واجبا عليه ووقع المانع عن الاتمام
كان لانك عليه وهو مستحب حتى ثبت خلافه فلو وقع المانع بحيث لم يفت عن المتأخر ومنعه
وملكاته اوفات مالا اعتد به كما سيجي في اقسام المسكن لم يكن المتأخر نفع وان لم يرفع بحيث
فان بعض منفعة يكون له النفع للعيب ولنقض الصفقة فان الواجب على الموجب ان يسلم
بقبض ما عقد وعهد وشرط كما ان الواجب على المشتري ان يسلم ويقبض الاجرة التي مقدورها
وعهد وشرط نعم اذا تمكن المشتري ان ياخذ العيب من الها ص بحيث لم يفت منه ومنعه بعد
لها ولا يكون مرد ولا نفع لا يمكنه النفع وان لم يتمكن من ذلك النفع لما ذكرنا بل على تقدير
خذه من الها ص وان العيب لو كانت مال الغاصب ما كنت استأجر منه وانما استأجر
منك لعدم كراهية من الاخذ منك فعلى هذا التقدير انما لعله اختيار النفع فاما ما في
ان الاطلاق كما ينصرف الى الضميمة نفيها لا ينفع اخرج معينا كما ينصرف الى ان يكون اعطى
والسلم هو الموجب نفسه وبوكيله او عبده ولا اجنى على فرض كونها فيه داخل في المعنى
ان اعطى لان يكون بيد غاصب سابقا على العقد او لاحاقا عليه ولما يقبض نعم بعد القبض
ان اخفى منه ونجح الموجب من الهدية لان وجوب الاعطاء الذي يترتب من عبده وعهد من ظهر
لا يترتب على الاعطاء العيب بحيث يمكن الاتقاع بها واعطاء منفعتها بتسليم العيب اليه لا
مانع اما اعطاء جميع المتاع من اول المدة الى اخرها بتسليم العيب وكونه عاده خالين
الموالت في جميع المدة فلا تامل جدا **قوله** فطالب الظالم بالعيب اه مقتضى الهبات ان ليس
له الرجوع عطائا للعيب ولا اجرة المثل اما الثاني فله لان حقه وملكه ليس لا المنفعة
وقد استوفى ما الغاصب ولم يترتب عليه رد الموجب حتى يكون للمشتري تسلط الرجوع
اليه انهم وان كان قد اضرار الظالم على الغاصب كما هو الحكم في نصب الاميان واما الاول فله
مضى على عدم ملك الموجب من الاخذ من الغاصب ان لو كان متكما لما عصب منه والمفرض
ان عصب منه **قوله** فيكون مكل الاجرة وهو ظاهرا هذا على نظري في الظاهر فاما ما
في كتاب البيع في خيرا ينقض الصفقة وخيار العيب فان العادة المذكرة هناك استأجر
هيمناء للموالت اخذ الاجرة باذ جميع المنفعة فكيف يأخذها باذاء البعض وهل هو

اكل مال بالباطل وبغير ما وقع عليه التراضي والعقد والعهود والشرط وبما تجلته تمام التحقيق
يظهر مما ذكرناه ومن العجائب ان يقول في الصوة الاخرى بغير لاجرة المقابلة لبقائه غير مطلق
ويقول في هذه الصوة بعدم النقص مع انه يوضح ان هذه الصوة او بالنقص من الصوة
الاخرى ومن المزمع فيجب عيب الاجرة انما اختار لا يرفع امضا والعقد ولا شك في
اتخاذ حال العوضين في ذلك نعم لو كان التناقص صفة خارجة لا من شرط لا يرفع علمها
الاجرة ولم يقد باننا نرعدا هل الخبرة نلعل لم ينقص من الاجرة شي على قدر عدم الفسخ بل
المطرح انك والله تعلم وسبح في قول المصنف ولو وجد في العين عيبا مائلا الى التفتيق
قوله وان لزوم الاجرة مشروطا لا ينفرد العقد صا والمنفعة ملكا للشارع متفردة
المير كما ان الاجرة صادرة ملكا للوجع متفردة البه فلا يلزم ذلك ان يكون المنفعة في المير
يلزم صحة العقد ولزوم الاجرة لا نأ نقول المنفعة التي تجد صارت ملكا له متفردة اليه
لا المعدن كما ان المير لا يكون ملكا ابدا ولا اجرة لا المعدن التي لا تجد اتم
والشارع شرط وعقد وعقدان بعلى الاجرة بان ان ينتفع من المنفعة ان يوجد عند
حتى ينتفع ان اراد ان ينتفع والوجع انما اخذ الاجرة واستحقها بذلك الشرط والعقد
والعهد ويجزى العقد ينتقل الى المستاجر المنفعة التي تجد شيئا فشيئا لا في الاصل
ولا القدر الذي لا يوجد معكم كما ان العقد التالف ينتقل الى ملك المشتري المبيع الكا
في وان لا المعدوم في ذلك اللذان وان كان في وقت العقد معدوما ويجزى العقد
صار مال المشتري وحقه ومن حينه وبالجملة المنفعة احدا ان كان العقد فلا بد من
وتحققها حتى يصح العقد نعم ان تحقق المنفعة ولم ينتفع اتفاقا او منعه مانع عن
الانتفاع فالعقد صحيح كما في مسألة الغصب **قوله** وانفذ ذلك نعمه بالانفاصل
في ذلك لا تمتضي القواعد الشرعية والفتا **قوله** ولا يضر عدم النفع ان يباين في
احد من الطرفين على مع انه اخرج عن ثم كان يرضى عن الجاهل بسبب انه روى عنهم
في غيرهما انه تارة على ان كان عادلا عند احد فتأمل **قوله** وهذه صريحة في
المطلوب انه في هذه الرواية شهاه على وقت صدورها كان الناس ربما يوجرون
وليساجرون من دون تعيين وقت **قوله** وانت تعلم ضعفه لكونه موضع ريبه
على انه على قدر الصحة فاصحى مضمي ما يكون انه خبر واحد فكيف يقاوم ما ذكره

الاول لئلا يخال وان يعل عليه **قوله** وبعد الحق لا ملكا لا ينفذ في بعد الحق مال المنفعة التي
عوضها الاجرة ولا بالاشارة **قوله** الام من جهة كونه عوضا لكونه عوضا وان وجوب المنفعة
في كل ان شرط لا تحقيق الاجرة في ذلك الا ان فعلى هذا يمكن ان ينال استحباب وجوب المنفعة
على حق يثبت خلافه ولم يثبت اذا قلنا انما ينفذ اذا اخرج من ملكه المير بحيث لم يكن بملكه
علاقة باجته بوجه من الوجوه لم يكن خ عليه نفقة ويؤيده ايضا ما يسمي عموم لا ضرر ولا ضرار الذي
جعل نفقة على ذيل المال وامثالها ومنه ندر على علة وعقود ايضا ما سجي في قول
المصنف **قوله** وكذا ما يبرر عدم اللزوم في كل وكذا يتوقف استيفاء المنفعة عليه **قوله**
ولكن يجب عدم البطالة او البتة في ان لعل الاحوال متغير على القول بصحة النقص فانه
نقصي لصحة هنا بطرق اول والمنفعة قابلية وكيفية ما يعرف من عدم اللزوم في كل المقام بالبطالة
اولا مباحة في كل احدى **قوله** على ما يفتح فيه احدهما ان يظهر كلام منته في ان العارية ليست
على ان المنفعة بل يرفع التصرف هذا هو الظاهر من الفقهاء والادلة اذ لا يظهر منها سوى جواز الانتفاع
فقط والاصل عدم الانتقال وبقاء ما كان على ما كان فانه لا يجوز اعطاء العين لغيره ينتفع
بها ما لم ياذن له صاحبها فانه لملك المنفعة لكان ملكا لكذا واما لكونه ساطون على
اموالهم في الاحارة جواز الاعطاء لغيرها فذكرنا الفرق بين التزيم والحوار فيما ذكرنا منقو
فتأمل **سؤال الرابع** ان نقصت الطعام فعليه ان لا يعيد ان ين ان المير ان كان
نقص بغير اذنه مساوية او بغيره خارجة عن تحت تدرة المالك واختاره واما هذا الشرط
انما يفعلون من جهة كون المالك حيا عالميا متميزا بالشرقة او بعدم المحافظة وعدم
المبالغة او من جهة علم امكان اثبات الحيانة غالبا ولا فالحل على النصين من الافا
المعلومة الثانية الخارجية من اختيار المالك بغيره كالا في على الشاغل وعلى قدر ذلك
الدلالة على الحق من ان يخصص الادلة الدالة على ان الامانة للملكية لا يفسد
الامين اذا تلفت من غير قصور من اتم وانه لا معنى لانه يكون ذهابا لاجل احد وتلفين
مال الاخرى من دون ائلاف ولا تقصير بالخبر على ذلك المتقدم خلاف القاعدة الشرعية التي
التفق عليها فلو كان صحيحا بحسب التصريح بحسب الدلالة فيما ذكره لكان الواجب
او ثانيا وبله لكونه من الثول والشا ذبح ترك مع انه العام انما يجوز تخصيصه بالخاص
الذي يكون مقارنا لان يكون مرجوحا فان ان كتاب التوجيه والمثا ويل في الاخ

من جهة المخرج فاسد كالحق في محله والخبر ضعيف الدلالة لغلاف لغتائى جميع المسائل
ولم نقل ضررنا الذين **قوله** ولأن العقد يقتضى الصفة **قوله** ولأن التراضى وقع بقيد
الصفة فلا يجزى بالاجرة ولا التزام **قوله** واسما متوقفا ليس كالمطلات فيما سبق
في كتاب البيع فبحث خيار بيع بعض الصفة وخيار العيب وغيرها مع ان هذا يناهى
تعليكه للذوات بقوله فانه يقتضى حقه **قوله** وليس لها ايضا ولا التزام اذا عقد الموجد
وعهد ان يعطى العيب بقيد الصفة ووقع التراضى عليه كونه المشاؤون يقول وصلى بعض
حقى عليك ان تعطى الباقي لانه عقدت وعهدت وشرطت ان تعطى الكل فان لم يجد
فانقص حقت بقدره فان احاب بان التراضى ما وقع الا بالاجرة التام اجاب بان التام
ما وقع الا بالاجرة الصفة ليست داخل فيها وقع عليه التراضى بكونه لزم العقد وان يجب
على اتمامه داخله لكن من جهة عدم اكمال الحصول فالتكليف لها تكليف بالاطلاق والتكليف
بشيء اخر فيها تكليف بالامتنان والتكليف برفع اليد عن بعض الاجرة خلاف ما يقع
عليه العقد والعهد فاما ياخذ بالكل او يدع فيمكن ان يفرض لآخر يقتضى دفع اليد
الارش وايضا تكليف باكملها هو لا مجموع الحق بعض الحق فانه اكل مال بالباطل وانهم
الفقهاء اكثرها يعرضون الحق فلهذا قلنا مل فيه على انه لم يتكلم الموجد من اعطاء جميع المنفعة
المشترطة انه يرجع بالنسبة ولا يمكن الموجد ان يقول امنا ياخذ البعض بمجموع الاجرة للتمانة
او تفسخ والتدليل في الحق واحد وفي شرح قول المقرة ولما تقدم السكن ما عرفت
قوله ولم يكن صاحبها معهما اه هذا التقييد خلاف ظاهر بيان الاستبعاد مبنى على كون الثقة على الموجد على
لغاية استبعاد الاطلاق بتدوينه الاستبعاد مبنى على كون الثقة على الموجد على
ما هو مقتضى الاصل وتدل ظاهرا على ان الثقة من مال المشاؤون الذي علموا
لعدم دعاهم ولم يجد سوى احوال كون ذلك عادة في زمانهم في بلدهم بحيث يصرف اطلاق
العقد اليه وانهم حلوا ما سيجى في نفقة الاجراء ما يشل المقام وسجى الكلام في ذلك
قوله قيل فلا جرة له ليس لشيء لما ذكرناه في اول كتاب النجاة والمكاسب من انه
لا مانع من اخذ الاجرة على الواجبات الكفائية والعيلية التي وجوبها من جهة
احتياج الناس ورفع الحاجة عنهم فلا حظ **قوله** مع الايجاب بعيد الاستبعاد
غيره في مقام اقتضى التدليل الضمان لا تدرى الاحكام الموضوعية لا التكليفية ولذا

في كتاب البيع في بحث خيار العيب
في نفس الصفة باقتضى المقام

بعض الطفل والجنون اجماعا وان لم يكن دليل فالاصل عدم الاصل بقاء المنة والحقا
الاستبعاد فاما مثل **قوله** وفي ذلك على علم الضمان اه الدلالة لضعف بل غير معتبر على
المشهور وعند المحققين في الاصول **قوله** وكذا امينا وتداوله ليس كاجرامينا وليس لوطا
شي اياه للتصالح ولا غرضهم استيماننا اذ لا يثبت في ان الناس ما يثامون اكثر الاجر
كما ان الحال في الواقع انهم كانوا غالبهم يرايون بلخاين يبقون الا الذين جهة الاضطراب وعند
العلاج يعملونهم شيئا للاستصلاح وغيره كما هو مشاهد ومن هذا اورد في الاخبار ان
الاجرام لهم مناص الا ان ثبت عدم ضمانه **قوله** وصحيفة داود بن سرحان اه لا وجلا
سد لاله هذه الصحيحة والصحة الانية وكذا الحسنه على طولها لان الظاهر انها كونه التمدد
بفعل الاجر لهذه الصحيحة صريحة في ذلك فتكون احلة على القسم الاول الذي ادعى شانه
عند عليه النص والاجماع فلا وجه لنا مل الشارة فيه فاما مثل **قوله** ولا يعذرهم الجمع
ان الادان الحكم بضمان غير المتقاضي فقد البينة محمول على الاستصحاب فبانه استحباب
مثل هذا بعيد في نفسه ومع ذلك بعيد بالنظر الى هذه الاخبار ايضا وما ذكره من الاجراء
لم يثبت فانه الاحتياط في رد البينة يصير ليس معنى الاستصحاب كالاختصاص وليس معناه الاحتياط
لامطابقة ولا تفننا ولا التزاما نعم عند الفقهاء يكون الاحتياط مستحبا في الموضع الذي
يجوز التمسك فيه بالبراهن الاصلية وجهه انه وان الادان الحكم بضمان الامين مستحب
فجميع بعاد في نفسه بخلاف مدلول صحفة ابى بصير وحسنه الحلبي اخذوا منها الى العفو
عن الامين مستحب والظان ان الروايات تتضمنان حكم خيانة القصار والصانع **قوله** والفضل
على الامون انما هو في هذه الصورة فضا المأمون في هذه الصورة لا فيما ينفى غير
فعله فانه ليس بضمان فيما يقع في الشئ اظهر بل متعين **قوله** لما روى عن علي اه
هذا الخبر ايضا يدل على ما ذكره الفقهاء من ضمان الاجير وان كان طبيا او طباطا
يدل على ضمان من انفسه وان لم يكن اجيرا كما قال الفقهاء ايضا **قوله** الا ان يجعل له
تخليقا اه الظاهر ان تعديل الدلالة الاخبار على ذلك ولما ذكره بقوله ومن قبله فلا شك
في فساد **قوله** والاخبره تدل على ان الدلالة فيها بل ظاهرها ان الاجارة وقعت على الما
وان اتمام العشرة تكلف منه ويخرج واحسان ان الاداء فعل **قوله** وان معنى الاية بذلك
اه هذا مضانا الى الاستصحاب وظواهر اخبار اخرى **قوله** والكل يدل على جواز الاجارة

مطلقاً في الدلالة فيجوز تأمل لان المطلق ذلك فانه حكم اخر حكم نفسه من حيث الاطلاق
قوله ولانه لا مكانا فانه لم يدل على انه لا بد من مكانا بل على ان الموجب كانا فاما
 بجزاء احسانه وخروج عن الجملة والمصلحة فسال ان هذه المكانا من مال من حيث الاحتيا
 من مال المتاجر اذا كان مصلحة له لعلنا على كونه مخصصا في فعلها هو صلاحه باي فعل
 فاما ما في **قوله** مثل جعل يد رهنما او كون اليد رهنما كيف ينفع في تحقيق هذه المعاملة
 الا ان يكون صحيح كون التا لهما لانه لتصبح هذه المعاملة فاما **قوله** مع علم ذلك
 كما تقدم لا يخفى ان الاصل عدم صحة المعاملة حتى يثبت بدليل لان الصحة عبارة
 عن قرب الاثر الشرعي او لا تأثر الشرعي وتحقيق الاشياء وثبوتها يحتاج الى دليل فلا
 فالاصل لعدم ولا اصل بقاء ما كان على ما كان فالوجه لنفسك بالاصل لا بد من
 اثبات المعاملة وصحتها من دون العقد على حسب ما ذكره مع العقد بالحق
 وقع الاجماع على الصحة وبدون يحتاج الى دليل فالوجه بوجود الدليل لا الاصل
قوله بعد العقد فلا يبعد انه في دعوى صدق العقد ما يخفى يعلم الرضا بالمعاملة
 محل نظر كما في بحث البيع **قوله** عدم صحة الاستدلال بكونه عقد الا رضاه فيه نظر
 جرت مجوز العادة في كتاب واحد لا يصح دليل على مكان الاحتجاج سيما وانها
 ما اظهر الوجه فلعله من خصا يصح للمقام كما هو القدر من البناء على العلم بعدم الفرق
 على كيف وفي المقام يجوز الحمل والعرض في العوض به ليشبه اجماله فالتا يكون القياس
 مع انها والمساواة بجانز واحدة وورد الصحيح في المساواة ويرادى مما ذكرت منع جريا
 تنقيح المناط لان ما ذكره على بل العلة لعلها امر **قوله** بعيد ان كونها لاشا العقد
 او لا يخفى ان الامر من حيث هو امر لا يدل على لا انشاء في العقد في الاخر على معنى ان
 معنى اوجب او صالح لان الامر فيها صحيح في طلب العقد والمعاملة بعد الامر بخلاف
 اذع فانه صحيح في طلب العمل لا شرط المعلوم لا طلب المعاملة فصالح للعقد بل لا يثبت
 انشا نفس المعاملة كما لا يخفى وغير ذلك وفي المقام يمكن ان يفهم من نفس الامر بان
 انشاء العقد فانه ثابتا بفهم منه فلهذا هذا منشا استشكله من انه يصلح للانشاء
 في المقام كما يصلح في المساوات انهم وثبت هناك ومن ان من العقود الدالة على
 والفا عكس فيها عدم الجواز وهذه طريقة سيما في القواعد وليس في المقام انتقال العوض

من حيث العقد ونفس العقد حتى يحتاج الى القول اللفظي وغيره في انهم يريدون اللفظ
 طحا المعنى وعلما بطريقه مما في عقد البيع فليلاحظ وليأمل واما الدلالة من
 جهة الضمنية فلم يعتبرها الحكم ومن اعتبارها اهل مراد ان نفس اللفظ لا يصلح للعقد ان يقول
 ان الضمنية في مثل الامر نصبر خفية ونصبر لمشا الترخع والاختلاف والعقد انما هي
 لرفع الترخع لا لانشاء الترخع فاما ما في ان قلت اذا قال الموجب اسكن في بيتي بكنا او اسكن
 بكنا يجوز ان يصير عقدا لاجاز مع عقلا لاجاز ومع ان القدر من العلامة عدم الرضا
 بذلك بعنوان الاحتمال ان يصير قلت اسكن في بيتي لا يدل على نقل المنفعة من الموجب اليه نفس
 اللفظ بل ظاهرا ابا حنيفة انما في ان شئ من مع عدم الدلالة على الخطا والنقل لا
 خصوصية له بالاجاز اذ يصح كونه رضاه او صلحا او هبة ودول على النقل وقول اعمل في
 كذا بكنا يقول في الاجاز لا احياج ومع ذلك لا يدل على نقل منفعة واما المزاولة فلعل
 العاكس لا يشك في كونها من العقود النافذة بحرق اللفظ والقيغة وقول اذ عدل ظاهر
 في طلب ان يذع كقول اذ عدت فاما ما في انهم من عند قول المع والاصل ان لا يذع ما
 يشترط في عدم النقل حيث يقول لا توفيت المنفعة على المالك فاما **قوله** ويدل عليه ما
 صحيح يعقوب بن شعيب انه لا دلالة فيها على المزاولة لان قوله امرها وذلك ثلث سنين
 ليس بامعة قطعا بل في بيع مرضاه واما يكون مصادفة فاما ما في ان لا دلالة فيها على كون
 هذا عقدا فاما **قوله** وفي رواية في جواز القول انه لا يذع فيها في كون ما ذكره بقوله الصيغة
 فنحنك عن الصيغة بل غير خفي ان يبعد ان لا اشارة الى احياج ام لا مقدما ولا مؤخرا مع
 ان قوله ان شئت نفسك وان شئت ثلث سنين فتمت مقول القول فكيف يناسب هذا كونه
 بقول الصيغة وتمت العقد والجملة لا يشترط ان لا يذع ليس بقول الاحياج وذكره هو العقد
 بل هو بقر للمقابلة بينهما وتصبح المعاملة بانها باي تصرف فاما ما في ان عدم ابعده
 لا يصير دليل لا بد من الدليل وكذا الكلام في رواية في الترخع مع ضعفها عند
قوله لصحبة الجاهل للمقدمة مع حكم القواعد من جهة صحة السند ووضوح الدلالة
 لانها مطلقة فانه لا يذع ولا يذع الفضل والي يذع لعدم المقام وهذه الطريقة مشهورة
 عند الثم انهم فان وجه القوله لا مكانا حلما اه وكذا قوله بل لا يذع بالخلاف مع ان
 العام لا يجر من الخاص ولذا جعل العموم مؤيداً او لتقييد ويؤيده القولية بعددها

واللفظ في الكتاب الى الواجب ان يذع
 لشع العمل نصيب كما في المتن
 الفقهاء وبنوا وجعلوا من فروعها
 من جهة الدلالة في العمل
 على الاحياج والاحتياط

وموافقها العمومات وغيرها **قوله** إذا ما قلناه عن الفقيه أنه إذا كان المالك إذا
 ثبت كونه بالمال ولم يثبت بل الفقه من السابق ومن نقل الشيخ والحلي وغيرهما من أن
 كما نقله هو النقوط ورواية الفضيل والي يده قد عرفت حاطها ويتقوى بصحة الخبر
 الصحيحة وغيرها ومن هذا يتقوى قول ابن المبراج لكن المشهور لعله أقوى لما عرفت **قوله**
 ورواية الفضيل وابن أبي عمير عن صحيحه كان واجبا ولكن قد عرفت غيرها أيضا
 لا دخل لها في المقام ومجزة مناسبة لا يكفي أن أورد العرف في مؤيد الخبر العاد من المتفق
قوله ولأنه لا عزم في التصحیح إلا في الأطلاق وهو يرجع إلى العرف عند الفقيه
 قائم إلا أن يدعى أن المتداول أنهم كانوا يوافقون لقطعها ولا يمكن أن يثبت
 خصوص القطع مع أن المتداول في الأجرة **قوله** الذهب والفضة فتأمل **قوله**
 ألا أنه ينبغي ألا في الأثر من هذه الأمور فظهر لنا أنها لقوله من الناس سلطان
 وغيره إلا أن في أنه للخروج عن الخلاف والاحتياط ولما قال ينبغي **قوله** فظاهر
 أن لا أثر له لعل بنا ما لا ينشئ على أنه ليس لها صبب بل يقع بأذن المالك ولما وقع
 منه التأخير لئلا ليس يقطع به عدم وصوله يقع ولذا كفي في اللغة المسماة لأنه أعطاه
 الأرض المزروع ولم يشترط عليه كونه ويختلف العرف ليس باختلاف فتأمل **قوله** لا ينبغي
 إلى الجملة في اللغة أو الجملة في الشرط الموجبة للعرب لأن الشرط في حكم أحد العرف
قوله ما لا يحتاج إلى الماء فيه ما لا ينبغي على المناهل أن يكون مكنى أن يزرع بالماء
 ولا يعود المحذور **قوله** وهو صحيح على القول بجواز التخطي أو لا يعجزان من يقول
 ما تخطي يجعل ما وقع عليه هو المنفعة ولكن ما خصوص الزرع شرط في فعل العقد
 بعد فقد ان الشرط بجوده أن يزرع اليد عن الشرط ويكتفي بالمنفعة التي كان يمكنه
 أن ينفع بها مع وجود الشرط مثلك لو كان الماء موجودا فبفتح اليد عن الزرع
 جلس على تلك الأرض لأرض أو منى عليها أو نام ولعله لا يمكن لصاحب الأرض أن
 يقول لا تجلس على أرضي ولا تنس عليها ولا تقعد ولا يقيم لأنه حال التمتع يمكنه
 أن يفعل أمثال ذلك إلا أن يكون مصلحة المالك هي التمتع كما ذكرنا فتأمل لكن
 في المزارع لا يجرى عن الأشكال بل مشكل **قوله** وفي الأجرة تأمل بناء الأجرة
 على أن المنفعة ملك من أملاك المالك استوفاهما العامل ولم يكن مجانا وعائنه

بالعزم أو الظل أو الربح كما هو الحال في بعض المزارع

فلا خلاف في الفقه أن من يزرع طلاق

الزرع

عوض وانقطاع المثل يمكن من المالك بل من الله نعم لو كان المالك عالما أو ظانا بالانقطاع
 ومع ذلك عزم يلزم بتغير جميع ما خلا العمل أيضا فتأمل **قوله** ثم إن وجه التخييل أيضا
 الظان تعيين الزرع شرط من شروط المعاملة اللزومة فيعد فقد ان الشرط لنسبنا والشرط
 كما ذكرنا في كتاب البيع فلا حظ وبإجماله الشرط حق من حقوقه لأن يزرع اليد عنه ويلزم
 المتأخر باعطاء المسمى وليس له أن يقول ما أعطى لست لك رفعت اليد عن بعض ذلك
 وله أن يفسخ بان ما وضع التراضي الأعلى هذا الشرط هذا في الإجماع وضعه ولما لم يجر
 فيمكن أن يقاتل في بيع المعاملة على التصف أو الثلث مثلك لكن بشرط أن يكون يزرع كذا فيجوز
 له رفع اليد عن شرطه وليس للعامل أن يقول ما أعطى التصف أو الثلث لأن ما ورت
 بالشرط وتلك عفوت عن الشرط مع أنه الغاصب لو أخذ بأشكال أو بالقياس إلى
 المغصوب منه والمغصوب منه مؤخذ بتدريك وله ما هو أضر منه وارتق إلا أن يمنع
 من الخارج مانع من إجماع أو نص وما ذكر من أنه له ما المسمى واجبة المثل فهو عينه
 جواز ولا فلا وجه لما ذكره إذ كون العقد صحيحا قهرا لا وجه قطعها والغاصب أقدم على أن
 يعطي ما يزيد عن اجرة المثل فلا وجه لأن يصير عبده نافع له مسقطا عنه بعض ما أقدم
 ورضي بل الغصب ولم يزد عليه لا ينقص منه فتأمل **قوله** وأدلة الأبياء بالعقود
 أن جعلوا المستند عموما وفلا وغيره لأن المعاملة على البذر من دون أرضيان يكون الزرع
 في الأرض يجرى فيها الزرع أو عارضة أو اجرة استأجرها الطرفان أو غير ذلك وكذا الحال في العمل
 وفي العوامل وفي الثقة وفي القدان وفي المسحات وغيرها من الآلات ولم يعبر جميع
 ذلك أحد إلا أن يكون يقول بان ما ذكره باطل بالإجماع فتأمل بل هو ثم من
 أهل جيبه الملة أن العقد يقع بين طرفين متعاقدين وإن كان كل واحد من الطرفين
 جماعة لا أن يكون أطرافا للعقد جماعة متعاقدين لكل واحد منهم شرط عليه وقد
 سئل في عقد واحد كما هو المفروض **قوله** فإن كان ما حصل أقل مما أخذاء بشرط
 لا يتحقق سفاهة هذه المعاملة بان يكون في ذلك عزم متعاقدين به عند العقد ولا فاعلة
 السفه باطله وسيدشير إليه الشرط **قوله** وكذا بطل بشرط العامل جزءا من الأجر
 أو في عقد استشكل في ذلك **قوله** ويمكن حملها على كونه التعيين بأمره بجوده ويكون لها
 على أن شأنا وعلى وجه الاستسلاح فتأمل جيد **قوله** يحتاج إلى قبول وقدره

بمسبوق قد مر في كتاب البيع تحقيق نفع المقام **قوله** لا بد ليل يفيد ذلك لعل ما مر في كتاب البيع صامد مثلاً حكمهم فان التعيين يجب نفس الامر لا بد منه حتى يصير بهذا العمل حقاله متقارن اليه فان غير المعين لا يتفعل ولا يستحق مع انه يصير محل التزاع كما اعترفوا بالتعيين عند ههنا الظاهر لا بد منها لقدر الذي يخرج به عن السفاهة فيصير حاله حال الصواب المجنون او السفهاء ان الظاهر لا بد منه بالظن الذي يخرج به عن السفاهة فيصير ح يستحقون اجماع المثل كما هو الحال في جعل الجعل منها بالمرءة فلا بد من تعيين يخرج به عن السفاهة عرفاً وكذلك لا بد من تعيين يرفع التزاع والمساورة كما مر في البيع واما التعيين الذي يرفع العذر فلهذا كما في قولون بلزوم بناء على انهم يفهمون من قول النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الغر الشئول لغير البيع انهم من المعاملات ولعل التزاع منوط عندهم والافان من انهم لا يقيمون جميع عموماً لانه الجعالة وخصوص بعض الأدلة مثل من قتل قتيلاً فله سلبه وطناً جعل ما ذكره محتملاً لا يستحسنه ايضا في القواعد **قوله** ان احتاج اليه لتفصيل ماله مراده وان كان ماله مائة مثلاً الا ان هذا المعاملات والنظام يتوقف عليها وهذا جعل الشائع مشروعاً ظهري كلامه وايضا فعل الحكمين يتناسب ان يكون تام الفائدة فغلي هذا لو لم يجعل التعيين معتبراً لم يحصل الطلوع من النظام ولم يتحقق الحاجة الماسة لكن لا ينبغي ان مذكروا يصلح نكتة للفرق لا دلالة عليه ولعل مراده ذلك والظان هذا مراده كما لا يخفى على المطلع بحاله فتأمل **قوله** يختلف من نفع فله ثوباء تدعوت ان مراده كونه بحيث يتفعل اليه ويستحقه بعد تمام العمل ولا يتحقق هذا المعنى في الثوب المذكور كما لا يخفى انه ليس له ان يتبعين يدخل تحت الضابطة وايضا لا شك في ان مثله على التزاع كما مر في البيع فلا حظ **قوله** متبرع وطالب المعين اه وصح في القواعد بذلك ولا تأمل في كونه واجباً ولا خفا في الدليل وان الامر كذا في كل موضع يكون مثل الموضع اذ يحل كل منهما على نفي ما يقوله الاخر وان كان يبطل الاجزاء ان الا ان دعوى كل واحد يجب الا قبله على نفسه بعدم استحقاقه ان يدعى **قوله** ويمكن ان يكون المراد انهما شرعاً الظان مراده الا في وجهه في بيان الجهة الثانية للفرق بين الاجزاء والعلل كما مر الى العلم فتأمل وايضا شرط لتحقيق العقد ويترتب يجب نفس الامر ان لم يكن كمال العقد لغواً بحتاً فان يكون صحيحة فتأمل **قوله** لم يتحقق شيئاً وان اعتقد انه يستحق

الجعل كما يستحقه الغير جمل بالسلة فان الجاهل يبطله لا يستحق شيئاً من امثال ذلك **قوله** الى هذا البلد فله ثوبان يكون له فائدة حتى لا يصير الجاهل فيها فيبطل عقده ولا يستحق اخذ الاجرة منه فتأمل جمل **قوله** فالقدر الذي يستحق بالعلم به طرطان لا يكون عرب وعادة يعرف من الاطراف او اذن من يعرف اليه **قوله** فلا اجرة له قبله اه وان كان اعتقاده انه يستحق شيئاً كما عرفت فانما اعتقاده ما دخل النقص على نفسه الا انتفى الواقع ادخل والجعل لا يصير بها العقد في استحقاقه الا ان يقع المشاهدة فانه والله يعلم به الجاهل ايها لو كان معتقداً استحقاقاً لا غير ذلك مثلاً لا استحقاقاً الا ان يقع المشاهدة فانه ما استوفى منفعته بجائزاً وهو ايضاً ما يتبع فتأمل جمل **قوله** اما لو فعل بعد موت الجاهل لم يكن الجاهل ان يقول ما جعله الجعل الا على الفعل والعاقل اذ لم يمت على ذلك ولم يتحقق الفعل الا ان يكون عادة ينصرف الى اطلاق اليها فتأمل وعلى تقدير استحقاقه بجعل بالنسبة كونه بالنسبة الى جهة المثل لا ذكر ويجعل لشيء وهو لفظ من عبادة الشئ **قوله** فلا يستحق شيئاً من الجعل ام لم يظهر من ادلة الجاهل ولا عقد الجاهل ولا عموماً اخر الاستحقاق في هذه الصورة مضافاً الى ما كتبناه في كتاب البيع ويراد القمراء عدم الاستحقاق من جهة نفس الوكيل من جهة امر خارجي **قوله** كما قال المحقق والمصنف لعل مراد المحقق كون الامر في الجعل فيها على دليل الا ان شاذ كما اشترطنا او انه ربما يكون الواو صيغة تتابع اختيارها في الجملة فلا احتياط فيقتضي عدم مخالفتها بالنسبة الى الجاهل والعاقل جميعاً **قوله** ولكن العادة في مثله تقتضي العوض اه دعوى الخلية محل بدل العادة مختلفة بالنسبة الى اشخاص العاملين والجاهل والمقامات فلهذا مرادهم عند الاجرة الا في صورة ظهور الاجرة من قسمة اذ العادة من جملة القسمة ولا اطلاق ينصرف اليها وطناً يجمع بين كلتي المقامات **قوله** فان الجعل انما جعل للرد من بعد اذ لا يخفى ان المتعارف من الجاهل الحصول لكن لما كان اعتقاده انه يفيد اذ ما قال والعاقل ما خرج الا ان يفيد اذا استحقاقه لا المطلوب بعقده وعنده وعلم بذلك الا انه انتفى وجباً في بعض الطرق فالتدوين المسافة كان ملاحظ في العقد وكذلك العبد غايه ما في الدنيا ان لم يتحقق بعض المسافة المعقود عليها بل في هذه الصورة لا يكون من جملة المعقود عليها لان المعقود عليها ما هو لاجل وجدها العبد وبالجمله عدم طي بعض المسافة فيقتضي منه طرجه عن الامكان ولم يصير بذلك عاملاً في غير ما عقد عليه ولم يخرج بذلك عما وقع

نقد الحقبة كلف بصير الأصل مدام
لا يحصل بأمر حادث فزيد من الفعل بل يتوقف على

العقد عليه ثم عرفنا بل في عرفنا انه انى المطلوب من العقد القصد المكن منه هذه القصة
اولى لمن صوة موت العامل بعد تدبر من العمل واختار هناك استحقاقه مع عدم انبعاث
بالعمل وعدم رده العبد وعدم تسليم فكيف يقول في المقام ما يقول فتأمل **قوله**
اذا الاصل علم التبرع وعدم وقوع الضالة اه لا يفيد ان التبرع مع انه لا تفاوت
بينه وبين عدم التبرع الا ان يكون مراده من الاصل معنى اخى الظاهر ان القاعدة
طلائق لا يعارض الاصل والثاني يتوقف بشئ على بل فان كان الاصل ان يكون
المستوفاه عوض ولا يكون مجانا يحتاج الى دليل ظاهر يعارض حاله عدم شغل الذمة فتأمل
واما اصله عدم وقوع الضالة به بل العلم بفعله المراد منها اصل تاخرها حيث فان وقت
العلم مضبوط معتبر لا ينشئ فيه اصل لثاخر بخلاف الوقوع فيه الا ان معارضتها لاصاله
علم اشتغال الذمة اصل ولا ساء وعدم علمها محل نظر بل ربما كان الاصل الاول
اقوى فتأمل ومما ذكره ما في قوله الا ان القريب اه **قوله** وعلى تقدير بربها بشرع من قبلنا
ليس بخرجه اه ليس بخرجه فان الاستصحاب بخرجه يقتضي الجاه حتى ثبت التسليم ولم يعلم ان التبرع
لشع جميع الشرائع بحيث لا يثبت فيها شئ بل الثابت من الاخبار الكثيرة بقاء كثير منها املاهم
وسنة وغير ذلك ومنها ما قدم عليه بحيث يظهر كونه من بذاته وطريق الفقهاء الا
استلال بما مثل ذلك في مقامات كثيرة وكثير ما يخرج المعصوم به باحتراس مثل بان
الشئ الفلاني مثل شق الثوب على الاب والاب بان موصى به باحتراس شق على في
وغير ذلك يظهر ما ذكرنا من تتبع الاخبار وظهور كون مشروعنا في ذلك الشرع ان اكل
بغضوب ظاهر اظهر وعنده ما بانا ذهبنا لنسبق فان فيه ظهور اكمل لا يفتي على النصف
سما مع عدم انكار يعقوب عليهم ولا كون المراد هو العقد لعدم ثاق الاستباق بدونه
من ههنا ومما قلنا فتأمل **قوله** والامية الثانية بعد ابعاده فيجوز الاستدلال
لها انما هو على تفسير القوة بالرجح والتقدم من اعداد هذه القوة فهو علمه فيد لعل باحتراس
هذا العلم بل ووجهه وجوب تبضع العقد الواقع عليه لعموم اوفا وعدم مانع
بل ويمكن الاستدلال باطلاق الاعداد كالاتي المعارف والغالبا كان تحققة العقد
فتأمل **قوله** والثاني انما غير معلوم صحة سنده اه ضعف السند مجر عن الاحتجاج
قوله من جوازنا لقادرا لثاخر ولتجامل ان ينشئ على ما هو سابق فيكون السند عام

وتعارفنا فيكون المراد الاشارة الى السهام **قوله** او ما تقدم والاصل الاصل يدل على عدم
منع منه لا على التمسك **قوله** فالقيد الجواز للاصل وقراءة السكون مجرنا احتمال وبالاختصاص
لا يثبت التكليف وما خالف الاصل يتامع كونه مرجوحا بسبب ان المشهور قرا وبالقيد
مع انه على تقدير السكون لادلالة ايضا كما ذكره بل ظاهرا لقران عدم حرمه لا يعطى لقا
حيث قال اخوه يوسف يعقوب ان سلمه معا غدا يرتع ويلعب معهم للعب وكون الا
بقاء المشروعية كما ذكرنا سابقا وورد في الاخبار ان جماعة كانوا يرفعون صخرة بصخرة
الرسول ثم يقولون زيد غصن قوتنا ولا تترابنا اشتد قوة فلم ينكر عليهم بل قال لهم كل
اخذوا من العامة ان الرسول سابق بالقدم بعوض زواجهم والعلم عند الله تعالى
قوله فلا يلزم بخرجه الاجاب اه وما يؤيد عدم كونه من العقود الدائمة ان
الفقهاء ما عنيوا له صيغة وطريقهم في العقود الدائمة تعيين الصيغة سما من
يقول منهم يكون صيغها بقرينة موقوفة على النص وتعيين الشارع ويؤيد انهم
المسلمين بل وغيرهم في الاصطلاح ما يقر ان صيغة مركبة من الاجاب والقول على
طريقه الا انما وبالاصول انى يراعى في العقود الدائمة ولا يلزم من مجرد العقد
والصيغة بحيث لا يجوز لك خرجه اليد بالتحويل الذي يفعلون ويأعون في العقود الدائمة
بل الظاهر ان في الايام الجاهلية عند العرب وغيرهم كان البناء على ذلك فلا ينصرف الذي
من حديث سابق اه وغيره الا الى ذلك فاذا كان المراد من ادق بالعقود العقود المحققة
المتعارفة في ذلك الزمان والى ذلك من الامية لزوم هذا العقد مضافا الى اشتراط
البير من ان البناء على العموم للتقوى بوجوب الاخراج من هذا العموم ان يد ما ينبغي كثر
فتأمل على ان الصيغ التي ذكرها الفقهاء هنا قديمة من سبق فلهذا وكذا وهذا لا ينافي
العقد الدائمة قطعا بل هو عين عقد الجاهلية والعلانية حقيقة نوع من الجاهلية فتأمل
قوله وهو لا دلالة يقتضي الجواز اه لم نجد العموم الذي ادعاه مع انه في ضد
المبحث تأمل في دالة السبق سوى الاجماع فكيف يدعى العموم فتأمل **قوله** الا انه
شرعا اه اذا تولى المملان ولم يكن عمل فيها اعطاء الزيادة من دون عوض في
المعاملات سفاها ان يكون الغرض بخرجه الاحسان والتمتع فالقيد انما قبل وجود
النماء وعند الباطية وبعد هبة تجوز اعطاء كل حق وحصة هذا الحق والكلام انما هو

في المعاملة تلك والنزوم في الاعطاء بعدا لوجود وما اعتبرتم وغيره في المعاملات مثل
البيع وغيره هذا المعنى بل جعل هذا المعنى لكل مال بالباطل من حيث كونه غير مباح أصلا
وليس في مقابلته شيء مقدر ويكفي ان يثبت ذلك فيما اذا كان علة متساوية لا
ان يثبت في التصورين ان ايدا الذي يعطيه في مقابلته النافض من حق الشريك في الشئ
ويكون هناك فرض صحيح يخرج بسبب من التفاهة لكن الكلام في ثبوت صحة هذا الفرض
شرعا بمعنى إقتضاؤه للنزوم وسائر الثمرات والاصل عدم الصحة لا تمامها حكم شرعي يحتاج
الى الثبوت فانه يغيب كون المالكان باقين على حالهما التي كانت قبل العقد حينما وكل
المؤمن عند شرطهم لا يفيد النزوم والصحة شرعا بانفاق العلماء وصح الشئ وذلك
وان كان يملك براءته غفلة بمعنى انه لا معنى لانه ان كل سلم شرطه ما في
خوله وجب يكون لانما شرعا وصححا فمثل الثمرات التي لبت مدلول ذلك الشرط
والبناء على تخصيصه بخصائص اجماعية او نصية توجيه وثا ويل الاستدلال الجدل
ان يكون المالك الاول والاولوية والاهلية عند الشارع كما صرحا به بل هو ان تخصيصه بهما
ازيد من الباقي مراتب شتى فانه غير صحيح عند معظم الأصوليين وامام من يجوز ذلك فلا
شك في انه يرد على الاولوية بمعنى ان يكون هذا التخصيص اولى في المساواة لا يجوز البناء
عليه والفتوى بوضوح ان يكون مرجعنا مع ان هذا العقد من العقود الجائزة
نظما فكيف يناسبه الوجوب والا في غير ظاهر يثبت هذا وبقا بالعقود وغير العقد
الجائز الا ان يثبت التوفيقا يقتضيه العقد ان كان النزوم في النزوم وان كان الجحش
فبا جواز غير ذلك فما يقتضيه لكن الكلام فيها يقتضيه عند الشك فلا يكتفي بالاثبات يخرج في
غير مع ان ان يثبت على ما هو معناه لغزى عقد ما تدبر ما في فواخر نعم وتعلم واحد ثم
يجب التوفيقا ويصير حكما شرعيا ويطاخذ في الدين وشرعا من شئ خير المصلين من غير حد
وضبط يلزم ان لا يكون العقود والمعاملات على التبع المقتضى للفقهاء والمسلم عند الفقهاء
بل يلزم عدم الانضباط في المعاملات امه فتأمل فيه اذ يمكن ان يخرج ما خرج بالاجماع
وغيره من الأدلة وبقي الباقي لكن لا بد من التأمل في صحة هذا القدر من الاخراج والتخصيص
كما اشرنا مع ذلك شكل دفع اليدى الاستدلال بها في المسائل الخلافية لان ذلك
في الفقه عليه الا ان يثبت بطلان الاستدلال بها على صحة المعاملة التي اخذت من

المعاملين وصحة الاستدلال بها على صحة البيع القوي والعرفي وكل صحة لهب للعرف
والعرفية والصلح القوي والعرفي والامارة اللغوية والعرفية وغير ذلك من العقود التي
كانت متعارفة حين نزول الآية لان الخطاب مختص بالخاصين على ما هو الحق والمحقق
والعقود الحقيقية والتعارفة والتمتد ولا تفهم جواما اما القضية والتقديرات ففهمها
بقا لا يخفى عن الاشكال هذا مضافا الى ما عرفت من الفسدة لكن قد عرفت الاشكال في التمسك
للعقود الجائز نعم ادعى السيد الاجماع على صحة هذا الشرط وربما يظهر من بعض الاخبار ايضا
لكن القوم من ان يكون العمل متحققا وبها كان اجماع السيد ايضا في هذه الصورة وبالجملة لا بد
من ملاحظة ذلك الاجماع كيف ادعى وانه لا ما يورث الرتبة في ثبوت وكذا ما لا خلاف
ومعنى وانه كيف فتأمل ولما ما ذكر من ان لصاحب المال اهنية لا كلام في هذا انما
الكلام في انتقال غرض النزوم وغير ذلك من الثمرات الشرعية فان شيئا من ذلك ليس يثبت
للمالك واختاره وطعنا عليه الشارح ولا خفا فيه **قوله** لان هذا كالمضاربة لا تأمل
في انه يجوز جعل شيء من المال والبيع ماله العمل وان العمل ليس مثل المالك طعنا كيف
يكون المالك في غاية الكثرة والعمل في غاية القلة بحيث لو لم يطل للمضاربة ليعتق جرم المثل
القليلة كما ان الامر بها يكون بالعكس فكيف يكون اجرة العمل دائما في مقابل ربح المالك
المقتضى والتشريف وانتفاء الاطلاق انما هو من جهة قولها الرجح بيننا او المظهرين في
التشريف لعدم ترجيح وعلمهم لان العمل ينافي واجبة دائما مقابل وسائر الاجز
المال ورجح بالجملة لعل قياسه على المضاربة قياسا مع الفارق فتأمل فيما بالنظر في
الاخبار فان الظاهر من الاخبار الواردة في الشراكه كون الرجح والخسران بالنسبة الى راس
المال ولا كالأخبار المضاربة فلاحظ اخبارها وتأمل جيد **قوله** فالشرط باطل
اذا كان مقتضى الشراكه ان يكون نسبة التبع والخسران الى المال مقدر ام لم يشرط او شرط خلاف
ذلك فهو بغير ما علة به كلام الشيخ من ان شرط صحة العقد اه ولا وجه لنبذ ذلك وان كان
مقتضاها في صورة الاطلاق ذلك لا يمنع من الشرط لا يلزم ان يكون تلف مال ففسر من غير
اذا لا يلزم كون التلف من مال الرجح حتى يثبت ذلك فتأمل لمنا لكن معنى قوله التبع على
النسبة وضمن الشريك ما به التفاوت يعني يعطى الشريك عوضه من ماله يجري مجرى جميع
ما ذكره بالنسبة الى الرجح فتأمل **قوله** لا ندم ما قبض الا لفساده لا يعني ان الذين

يكون كلياً مشاعاً ولا أصل يثبته كل شرعاً حتى يثبت صيرته من حيثياً ومفروضاً ومختصاً
 حصته كل واحد منهما بصاحبه ثبوتاً مالا فملا لا يتولى فيه اثنان صيرته كل واحد
 صاعداً ولذا دليل الشرعي ويكون كمنشعاً والمثبت هو الاجماع والخبر ولا اجماع هنا قطعاً
 ولم نقل بالاجماع على خلافه كما نقل ولا اجماع المتقول بخبر الواحد حجة عند فقهاءنا ولما
 الخبر فلم يوجد خبر يدل بالاجماع والتعقبة المستفصصة تدل على خلافه كالا اجماع ولا
 منجزة بل الاصحاح فتأمل **قوله** فان الحكم غير موافق لقاعدة العقل لم نجد
 للعقل هنا قاعدة ثابتة ظاهرة مع ان قاعدة الاستصحاب تقتضي عدم صحة القصة
 لان القصة حكم شرعي يتوقف على دليل شرعي وليس بل الادلة الشرعية على خلافها
 كما اشترط وضعف التندات كان غير مضر بعد الاختيار ما لا يقطع من التواني عدم
 صحة القصة لعدم لزومها ان لا يخفى في ان ظاهرها عدم تأييد القصة كما انه يجوز
 لها نسخ القصة والفظ منها ايضاً عدم منطوية تلف البعض والعبرة بعموم الجواب لاخص
 السؤال وعموم الجواب واضح على المسائل ولذا فهم الاصحاب العموم ان اذا ارضى الزوج
 بان يأكل كل واحد منهما قد لا من التين فك شبهة في الحلية والاباحة كما ان اذا ارضا
 احدهما ان يأكل الاخر كله يكون حلالاً ايضاً لكن ليس هنا قسمة شرعية بل اكل مال
 بطيئ نفس صاحبه فتأمل جدا وما نقل عن ابن ادريس لاني في كون المسئلة اجماعية
 لان شروجه غير مضر فتأمل **قوله** وهو بعد فتأمل له لعله لا بعد فيه بل هذا هو الظن
 بل لفظ عدم تحقق شرط معتد به بحيث يقاوم شرط عدم القصة المحاصل للمشرع
 لبا والمحاصل ان شرط عدم القصة شرط متعارف شائع معتد به وما ضرب القصة
 في المثلين الفرض النادرة فاية التدة ولم نقل انه مجرد فرض وبعد تحقق الفرض
 ليس بفرض معتد به عند العقلاء بحيث يعد ضرراً عند فهمه سيما وان يقاوم شرط القصة
 ويغلب عليه ولذا انفق الفقهاء على دليل الاطلاق فتأمل **قوله** والمفروض عند
 وجودها من المالك اهـ اذا كان المال بائناً وجوب لا يتحقق العقل على حاله
 فك شبهة في ان المأ يكون ملكاً لصاحب العيب ويجوز جعل الغير قبل وجوده لا يتحقق
 النقل الى الغير صيرته ملكاً له لان النقل يحتاج الى نقل شرعي ويجوز لو عكس
 ليس من لوائح الشرعية وليس هذا من العقود المملكة فلعقل المراد انه انما جعل الرجوع

للعامل بحيث يكون له شرعاً لا يكون الا بان كان المال ديناً وقضاه والرجوع **قوله** بائناً على ملك
 والخبران عليه مع انه يظهر من الاخبار اذا جعل الخسران على شخص فالرجوع له فاذا كان المال
 بائناً على ملك صاحبه فاي معنى لكون خسران مال شخص على شخص اخر كما قال لا يفتي
 بعينه في المعاملات حتى يكون مال المالك فان الظاهر ان المالك اذا جعل كارتج للعامل لا يريد
 ان العامل يشتري بهذا المال للمالك ويبيع اليه للمالك بل يريد ان يشتري ويبيع العامل
 فلا خذ الرجوع ويرد اس المال وهذا بعينه معنى العرض فتأمل على ان يريد من
 العامل ان يجعل معاملة للمالك بصيرته ببيع ملك المالك وهو وكيل المالك في الشراء وبعد
 ما يبيع للمالك بالوكالة لا يبيع ببيع العتيق مالك بيب سؤل المالك وارادته ورضا المالك العا
 وانقاعه المعاملات لك فالرد للمالك ان يكون الرجوع المحاصل لنفسه لا للعامل ويحصل
 الرجوع لنفسه لا للعامل فاذا اذ كان يكون بعد ما جعل الرجوع لنفسه ان يكون للعامل مع مائة
 من الخزانة والاستبعاد وكذا خلافه فظ كلام العلامة معلومة لانه انما قيل بحال الفسخ
 الى ملك العامل ويجوز ان يعد يكون ناذك بعد سؤل ان يجعل نفسه وتأكيد في ذلك
 لا يخفى فاضاً على من لادق فتأمل **قوله** وفي محمدين عيسى كلامه ويجوز ان يكون كلامه فيها
 لا يضر اذا لا يسل حليل من كلامه وكذا الكلام في ان بان حقيقته في التوال مع ان امثال هذه
 الروايات متبخرة بعول الاصحاب وغير **قوله** اذ قد لا يفهم الفهم حاصل لقضاء العرف
 والمعاداة وكون غاب المعاملات على الذمة ولم يرد في خبر من الاخبار المتعددة الكثيرة
 ما يثير الى اشتراط ذلك الاطلاقات والعومات يقتضي الصحة والتلف قبل الاداء من
 الفرض البعيد لا يضر بعد ظهور الاداة وكون الاطلاق منصرفاً الى المتعارف وعند
 شرط وتبدل على انه يجوز ان يكون الصحة دائمة مع البقاء ولاذا فتأمل وسحق عندك
 قول المصنف ولو اشترى العامل له النسخ بان ان اشترى في ذمة المالك يبيع ويملك العتيق
 وذكر الفقهاء بصير ذلك مضاربة وذاك في مضاربة وذكر في امثال ذلك كثير
 حظ شرح القواعد وغير حتى يظهر لك على انه يجوز ان يصير جهالة بشرط المتضاربة
 نفع ولازم مرفوع ذكرنا المضاربة بعد ما يظهر ان مراد الطرفين ليس الا ثمرات المضاربة
 فتأمل **قوله** فان كان هذا صحيحاً فلا سكال اهـ الا اجماع المتقول بخبر الواحد لهاد
 خبر كما حقق في محله والقول بان خبره من قبله فان يكون حجة اثبتنا بطائفة في الروايات وغيرها

الراجح في مسئلة ان كان المال بائناً على ملك المالك
 المالك وكله في كل معاملة الى
 آخرها يصير الرجوع الى
 المالك
 يشترى له ويبيع له من ماله في نفسه
 لا يملك المالك ان يملك او ان يملك
 المالك

قوله مثل اقول والمسلمون اه لا استدلال بالادلة الشرعية فاستدلان المقام من
العقود الجارية ولان المسلمون عند شروعهم يحول على الاستعجاب وتسلط الناس
على امورهم يقتضي اياهم لا يقررونهم لا الثقل وغيره من الثقات الشرعية ومرا الكلام مفصلا
في محبت الشركة فلا حظ **قوله** وان كان فيها ربح او خسر من هذا ليدل على دخالته في مال
المضارب فيكون الربح فيسببها فيكون الحليف والاعلى التعليل من قول صاحب الجارية
يكون معك فالظن انه ظاهر فيه وان لا حاجة فيه الى ان يدعى ذلك من الاجابة فيقول
فقال **قوله** وان لم يكن هناك ربح قالاه مقتضى عقد المضاربة وان كان العمل عليه
العمل في التجارة فقط ومع ذلك عليه ذلك العمل مادام مضاربا وكما ان العقد
واقتضا حوزة له هو الاجنبى سواء كان حاله حال علم العقد وحال علمه
اتصاخر وزاد له ربحا وعلم العقد افلا والعقد من ثانيا لا تفاوت بينهما بالظن
الى القواعد التي ان يكون دليل شرعي يقتضي الفرق ومن الدليل الشرعي ان يكون عادة
ينصرف الاخلاق اليها ولم يحقق من الشرع ما منع عنها فتأمل **قوله** وتقتضي اشتراط
اللفظ في القبول اه تشرى في كتاب البيع من كلامه يمكن تحقيق امثال المقام منه
فلا حظ مع ان الاذن لا يحتاج ثائره الى قبول ام لا تفك ولا فولا اذ جعلت الفرق
بمجرد الاذن بخلاف ان لو كانت عقد اذا تصدح تنقش على القبول فلو لم يقبل
الاجاب لم يصح تصدق من باب الامانة المالكية الشرعية والمالك لم ياذن الا بعينه
هذه الامانة فتأمل وان كان عقدا بغير الفسخ بنفسه والرضا بعد الفسخ لا ينفع
في تحقيق الامانة الشرعية المالكية بل يكون امانة شرعية صرفة وحكمها غير حكم
الامانة المالكية وان كان مجرد الاذن فبعد وجود الاذن من المالك يحقق الامانة
فسخ الوعدى لم يفسخ اذ فسخ لا عبرة به اصل بل العبرة بعدم تغير طوى المالك
وعلم دفعه لغيره وانما يظهر الشرع لو علم ان لا يعقد وان يعقد عقدا وبغيره
يظهر الاذن من الشئ بالاختار والحفظ من دون الظاهر من المالك فاذا اخذ
وحفظ من جهة اخرى خاصة لا يقرره وروى ان المال ودعيه عنه ولم يجر فيها حكم
الوديعة عندهم كما هو الظاهر لادله عليه دليل وعوى على اليد شامل من غير خروج ومنها
في كتاب البيع زيادة التحقيق فلا حظ **قوله** يقع القبول يحصل الوديعة **قوله**

لان مال المضاربة

قوله يقع القبول يحصل الوديعة

صوت يأم المالك بحفظ ما له وحده وضبطه إلا أنه معتقدان حفظه هكذا أولى وأصوب
والأولى رضيته لك من قبل الأمر وعند ما أخذت وفق في معتقه الأثر ما يحدث أمون
وأحوال تغيره في الحال فاعتقد أن ضبطه كذا أولى وأصوب ولذا ضبطت كذا وليست
الضبط إلا بأم المالك كما لا يخفى وما ذكرناه ظاهر كلامه عند المناظر والتم
سيصح بأن مثل هذا لا يخرج عن الأمانة فإذن المالك فلا يحفظ ولم يظهر من هذا
مخالفة لما سيذكر من الإجماع وما سذك من الأدلة فإذ كرم الأخوة على تأمل
ظاهرا غير الظهور أنه يجد ما ذكر من الآية والأخبار عننا ولا غل **قوله** وبالحكمة
ظاهرا لا حكمة يقتضي عدم الضمان لا يخفى أنه كان ما ذكرنا في الحفظ بخلاف ما
مضمون فإذا كان حفظه بطرفي الأذن لا جرمه يدغيب لأن المأذون ما فعله
والذي فعله ليس بما ذكروه فيه فإى ضرب بنية وبين من يكون في يده بغير إذن المالك
بل ربما يكون هذا استدلالا لفظ من كلام المالك أنه لا يخرج ما ذكروه ولا أرضى به
هذه الصورة بحفظه ويتصرف وبين هذا ممن لم يظهر من المالك عدم الرضا وعدم الأذن
وأما هو أخذت حفظه وتصرف بغير إذن من المالك أصل فربما يخرج عدم الأذن والحكم
المالك بالبيع عن الحفظ والتصرف أيضا عموم على اليد ما أخفت حتى تولى شأنا من هذه
الصورة قطعا من غير دليل على الإخراج ولا شك أن هذا الحديث حجة عند أصحاب
باجمعهم فيكون مضربا بعلمه ونوعه فيكون حجة قطعا ووفقا لما حقق في عمل واما
الرجوع الى ما مر به فيتمه أيضا عموم هذا الحديث مع أنه لم يعلم إلا أنه ما ذكروه
من المالك في حفظه لم يثبت من كلامه عموم يشمل هذه الصورة بحيث يوفق
بل للمالك أن يقول بعد ما خالفني لم حفظت ولم ترد الى وما كنت ضامنا
ويصح هذا من عند العقلاء وفيه بعد المخالفة خرج من كونه أمانة قطعا وقد
الاتفاق بيننا وبينه وليس بأمانة بل ما ذكرنا من بلنا مثل وهو مستصح
يثبت خلافه فتأمل هذا كله مضافا الى الإجماع الذي ذكره والإجماع حجة كما خفي
بل ظاهرا أنه إجماع واقعي من كل الفقهاء كما لا يخفى **قوله** فكيف لا يكون ضامنا
خصوصا أنه قد ظهر الجواب عن ذلك مع أنه غايه ما في الباب أن يكون العلامة
أخطا في هذه الصورة ولا يلزم منه مخالفة ما فعله من الإجماع ولا تلافيع بين ظاهري

كلامه كما هو ظاهر كلامه في غايته التوافق **قوله** فيبطل التوجيه والتقصير أو الاستحالة لأن
أحد الكلامين بصير مقيدا للكلام الآخر قطعا ووفقا وبناء الكلمات والمخاطبات على ذلك
عرفنا وشعرا وغيره ومدار العمل على ذلك **قوله** لأن القول اللفظي غير كاف بناء على كلامه
أنه لا بد من عقد والعقد لا يتحقق عندهم إلا بالأيجاب والقبول والمبادر من العقد ما هو
باللفظ ومراعاة الحال في ذلك في البيع فيبطل الاستحالة والقبول الفعلي إلا أن بين العدة في مثل هذا
هو الإيجاب حصول الأذن وإيضاح تعارفا للقبول الفعلي وكون مثل هذا العقد وديعه
إذا طلق لفظ الودعية يحتمل هذا أيضا فتأمل **قوله** بدونه إذن المالك هو الأمانة الأمانة
التوجيه هي ما وقع تخليه وفي سلكه بغير إذن المالك مع ما لا يغير إذن المالك بعنوان عقد الودعية
وان كان باذنه بعنوان آخر مثل ما ذكره من الصريح عنه ومثل ذلك الغير فيقولوا بطلان
بالمرة على تأمل **قوله** وإن كان عالما بالتلف مع الإطاعة هذا إذا لم يكن له غرض معتد
عند العقلاء طبع كان في غرضه خيرا إذا لا يزمان يكون كل فرض مطابقا للواقع حتى يخرج
عن القاطنة ولا يلزم أن يكون كل الناس سفها أو قل من يكون جميع أغراضه في جميع أفعاله
في أمواله مطابقا للواقع بل لعله لا يوجد مثله عادة مع أنه ربما يكون غرضه مطابقا للواقع
بأن بعد النشر ربما يطاع عليه الخبايا لئلا يفسد فربما أكثر أو مساويا إلا أن هذا أقرب
حصولا أو يكونان متساويين فلا داعي الى التفت في النشر ومع ذلك يصير متساويين أو
يكون ضربا للنشر أرحم إلا أنه ليس بجواب معتد به عند العقلاء **قوله** وما يضره إلا فيما
قلنا أنه يعرف أنه قوله على اليد ما أخذت عام عند الفقهاء ويجب ظاهر اللفظ خرج
ما خرج بالدليل وفي الباب في مع من يقتضيه الأدلة وعند الأصحاب الجها هل غير معتد وفي نقلنا
التوجيه كالحق في قوله **قوله** وإذا كان الغرض موجب للضمان مضمنا كسبى انشاء الله تعالى
فتأمل هذا **قوله** وهو انهم خلاف ما سبق فيه ما فيه لأن مرادهم ظاهر مع أن مثل
هذا المضمون لا يبرهن به فتأمل حجة **قوله** وأعلم أن هذا الكلام أيضا صحيح في أن التقصير
لم يجد دلالة فضلا عن الصراحة بل ظاهر هذا الكلام يحقق معنى التقصير ويورد أنه لم
يظهر من كلامه أن العقد كان مقيدا لهذا العقد بأنه ما رضي له لحفظ الإبان بفعله
امر به بغيره أمر به وعند امره من خبيره والذي يضر العقد والحفظ لا يثبت بفعله أن يكون
طابع أو غش ولم يزل عنهما مع ذلك بل مع جملة أيضا ويظهر هذا من قولنا لم يكن

سبل

بها جميعا وظاهران مراده من ذكر الموت على المثال ولا فالضرب الاخر ايقظ مثل الموت فقلها
لان الانكشاف عندهم انهم انكشافا جميعا انه لا يعارض من غير فرق بينهما في الدوام للثبات
فما مل جذا وان كان اول كلامه لا يظهر مع قطع النظر عما اشرفنا **قوله** وبالحكمة ادله عدم
الضمان فبما انما تعرفت عدم واجدان محو في عدم الضمان فبما ذكره بل الموجود العموم
في الضمان مثل على اليد ما اخذت ولا ضرب ولا ضرب وغيرها **قوله** عباد الله لا صاحب
الكتاب اه بل في القواعد الظهور ان الضوابط ما ذكره الله في قوله فكلما في مقيداته **قوله**
فلا اقرب عدم الضمان اه وجهها انه ان يتصرف فيه ما ينافي الحفظ العارف فبما البعث عليه لها
يخرج عن الاذن المظاهر من المالك فيضربا صبا الا ان يكون هذا البعث ايعم داخل في
اثر المالك صريحا ويعتقد اعادة الكائنات فيها بينهما مثل كون المستوعق متعلقا على ذلك
بنفسه بل يشهد في الامور التي لا يملكها فاما ان البعث باذن المالك لا ينظر في قوله
اخفظ او بدعيه المثل كما اشرفنا سابقا **قوله** فان التكليف الخارج عن العادة بلا دليل
اه بل الظاهر ان الاشكال في عدم التكليف بان يميزه اذا دل العادة عليه لا يضرب كلاما في
الملك اشفا بعد الظهور ان الخصم منه فاني اشكال ولا في كل اشكال لا يخاد المتفق عليه
التميم الا ان يكون في بعض العاديات اجماع او يفسر في الضمان وان ظهر ان الخصم من المالك
ودون بنية خوط القناطد قد ما شئت لم تعرضوا اصل لا مثال هذه الامور انما لا على
القاعدة مضافا الى عدم الصدود من الشرح ما ينافي القواعد فاما **قوله** ويكون
مع الجهل به اه لا يخفى انهم يحكمون بالضمان جهلا بل وفيها ايضا لان الضمان بالانكشاف
من الاحكام الوضعية والمستتب المرتب على السبب ولذا يحكمون بضمان المجنون والمصغر في
الالتقييد بالتقصير في التعقب **قوله** ولا يكون هذا الكذب تبعا اه ان اذ ادفع
اشرح مثل الصدق الذي يصير سببا لبقاء النقي من القتل من دون تفاوت ففريقا
الا ترى ان النظر من الطبيب الاجنبي الى فرج المرأة الاجنبية وسلمها والحض الى اليد
فيما لا يخرج الطفل المني عند اقترافه واجب وليس هذا مثل النظر الى اليد التحل
الكبير وسلمها عند الضرورة وكذا اتى النهاد والعباد من المؤمنين ولسانهم وطفا لهم عند
تتبع الكفار اياهم واجب لغير هذا مثل تلك الكفار في الجوار لظلمة المفسدين في الارض القائلين
للمؤمنين والاحذرين لا موالهم ولسانهم واطفالهم اسلم من يؤمنون ويؤمنون بهم ويصدقون

ففي القول بان مقدّمه

ويكسرون بضلا سلا ولا يحرقون القرائن ويخربون المساجد يفعلون غير ذلك من الفناء
والمنكر فاما بحلة فريقيين بين المحذورات التي يباحها الشرع والواجبات
التي من قطع مثل الفرائض اليومية والنجاسات والذين وضع الظلم بالوجه الاصل فان
الثاني حسن محض بخلاف الاول فانه حسن مشوب بالقيح واما حكاية الاجماع فغيره ان الحسن
ليس الا في القتل من النية وانما زعموه وهذا البرهان الكذب بل يحصل وهو مقدّم
الواجب المطلق لا يجب ان يكون طعنا واجبا به ليس ايجابا فالامر بوضع فان الكذب يقع وما
يحصل به حسن لا هو نفسه واحدها غير الاخر قطعاً وعدم امكان الامثال لكل من الكافرين
من جهة التذم في صورة اخصا والمقتضى في الكذب غير ضروري غير كلفها قطعاً بل كلفها
لانقاذها صفة ولا على القول بوجوب المغتمة ايضا فوجوبها قسلي والوجوب القسلي
يتمتع مع الحرمة قطعاً ولا تقاد بينهما كانقاذ الفريق واطفا الحرف بوجوب قبيح وكقطع
طريق الحج بوجوبه والتبع الذي انما ايضا اذ الحسن الذي لا القسلي لا ترى ان القسلي
مستحب لنفسه وطوبى لغيره والغسل واجب لنفسه على كل جماعة ومستحب لغيره
والصلوة في الحتام واجبة او مستحبة لكنهما مكروهة للغير كما حققنا في غير ذلك مع ان
الاحكام الخمسة باسرها متضادة فاما مل جذا **قوله** والغيب ايضا اذ لم يوجد
قد علم الحكم وكيد الغيب وولى الفهم واما لهم بدليل استدلال الله **قوله** يتوكلوا
انتهى بانفس المؤمنين واموالهم وامثال ذلك انهم من ان يشارفهم واما احكام
من قبله وان كان مثل قوله فاني قد جعلت عليكم حاكما بالعنوان الحقلي فليظ
فما مل جذا وان كان وليا وكيد الغائب فما لا الغائب يدفع الى وكيله فلا حظ له
قوله على انتم تدعون في الاقوال لعل ليس بمكانه لعمري على اليد ما اخذت
فمضى الاصحاب **قوله** مع امكان الدفع الى المالك اه اما مع امكان الدفع فلا
نازل في جواز التفرد في تعليمه لان الودعة من العقود الجائزة اجماعا ووجوب
القبول ينافي ذلك بل هو في الفرع من النادرة او الامور العارضة فلا ينافي
مقتضى العقد من حيث هو هو فاذي من حيث هو هو مقتضى الفرع من النادرة
مجردا تسع ايضا وبحسب الحفظ من باب الامانة الشرعية ويجوزها الا ان الظاهر لا
يجوز مخالفة المالك فيما شرط عليه من كيفية الحفظ على حسب ما ذكر في الودعة فالودعة

منبرج منهم فتأمل **قوله** وإن التفسير موجب للضمان أو ولاية المالك بعد ما طلب الوصية لم يرضى بكونها عنه كما هو الظاهر فلا يكون بعد عدم الرضا تأمينا في الخطأ امينا في ذلك بل يكون معروفا عنه فلا يكون به عليها ح امانة **قوله** وتحقيق الامر في ذلك والحق ان الامر بالنفي لا يستلزم ما انتهى من الضد **قوله** موجب للضمان بالاجماع أو يخرج الوصي عن الامانة والاستحسان لا يبرح ليس بالملاذون فيها وبقية ليس ما هو خص فيه **قوله** لما فيه من تضييع المال اما القذارة ودر في الاضياء والتقصير من تضييع المال على ما هو في البال والعقل انما حاكم مع انه يوجب الخروج عن التمسك والتخول في الظاهر فتأمل ولعل المراد من المكره معناه اللغو والشر لا الاصطلاح **قوله** فالاقرب عدم الضمان أو مشكل لان مثل هذا خافيا نوعيا وايضا به في هذه الحائز يمكن ان يكون بغير اذن والمالك لو كان يعلم هذا لما كان يرضى باخذه وتصرفه عادة وكذا الكلام في امثال ما ذكره في **قوله** والظن التماسا وفي عدم الضمان أو بل الظن التماسا في الضمان لما عرفت **قوله** فالضمان ح محل تأمل الا اني ان الشركة عيب في الكل بحيث لا يبرح احد الجزئين والجزاء بما صدق بخلاف الجزاء المقطوع فتأمل **قوله** لان يفسد على الماذون أو فيه اشكال اذ يمكن تخلف ما ذلت في هذه الصورة اذ يجب ما ان لا يتخاضع ولم يتحقق التماسا من **قوله** وفيه مرتبة التماسا أو الظاهر ان ليس محل التماسا لا تخاضع نزعنا فيه يلخص ولم يرضى المالك بثلثه البد **قوله** والبداهة من دليله الدليل ظاهر وعدم كونه امينا وكونه خائنا وعدم كونه يده امانة وعدم رضا صاحب المال بثلث هذا ولو كان يعلم من اول الامر استنابه للحفاظ عرفا وعادة **قوله** وظاهره ان اخلاف عندنا أو لم يحد الظاهر مع انه لا يحكم على اشكال لما مر من غير مرة **قوله** والعلم محل التماسا أو بما يمكن في مثل هذا حكم الشارع والمخرج من باب الصلح القوي فان الترجيح من غير مرجح شرقي محال او فاسد فلا بد ان يصير التقصير من الجميع بالنسبة مع احتمال القرعة انهم عند القائلين بالقرعة في امثال ذلك وسبب التقصير في كتاب القضاء **قوله** وانه لا خلاف ظاهر عندنا أو لم يحد مما ذكره في الحكم الى جميع اصحاب حتى يظهر ما ذكره بل غاية ما ظهر انه وجب طرأ وبسر الى جماعة من الشافعية

ونقل عن جماعة اخرى منهم خلاف **قوله** فليس يجيد على اطلاع له لعل نظرنا وهذا المصروف عند تلف الكسب انتم يصير من غير الحق فتأمل **قوله** ولكن الغنا مع الفاقير من غير تصرف الا خصوصية للتصرف في التفسير وكونه اليد على بنا بل كما خبرنا اعلامنا مع الامكان تفسيره بلا شبهة واما ما لا يرضى هذا التفسير لان ايمان الحق استحقاق وصوله اليه لان في اى وقت هو لا يتحقق الا بذلك الاعلام واما وجوب الذبح فيه ما ذكره **قوله** فان الظالم لا يحمل ما المراد وان كان لا يحمل ما لا لا انما خرج مال المغصوب منه بما لا ظلم له وعدلنا لم يكن له حق من المغصوب منه المظالم ولم يكن حرمته حرمته فرد مال المظالم له واجب بلا شبهة ولا ريب لعدم الادلة وهذا وان استلزم ان يصير مال الغاصب اليه عنه مع انه يجب في الى الغاصب الا اذ كان مكن القليل والزيادة لم يرد ولا هو شرك المغصوب منه ياخذ حقه من عدم وحقه المبرج من جهة عدم امكانه التماسا من تقصير وعدوانه وليس له ظالم حرمته بل يجب رد مال المظالم لمقتضى الأدلة وعدم المانع من الجهة التي ذكرت بل يجب رد مال الغاصب الى المظالم من باب المقتضى من جهة مزجها له نعم هو لان ايضه مال الغاصب فيصير شركه وسبب في كتاب الغصب تحقيق ما لذلك انشاء الله تعالى وبالحال الغاصب ما لا يملك كراهه لانه يعلم يقينا انه يجب وصول مال المحترق الى صاحب فولد بلا خيار ولا شبهة عليه وتكفيه منه ومع ذلك خلطت بما هو نفسه اقدم على ما ذكرناه ولا شبهة في التي ذكرنا هادوا وجب المقتضى ان اشرا اليها **قوله** قال في ح عدم قيل عليه لا يخفى ان الاعتراف وارد على كل نقد رغاية ما في الباب ان لا يرد على التعريف بل على قوله وشركه التبرع على نقد براخرج عن التعريف **قوله** ويمكن ان يجاب بكونه جزءا لا يغيره جزءا كما يتفاد من اللغة والعرف والمعا مالت يرجع فيها اليها في معرزة الماهية لا الحكم الشرعي والشرط التعريف والوانع الشرعية ويتفاد انهم من تعريف كونه يعلم القهاء الا ان في المراد من التبرع عدم العوض في العقد لعدم الشرط ايضه فان الشرط في العقد ليس بعوض بل هو بمنزلة العوض فتأمل **قوله** فان عقد مع شرط وبقاء فبطله على هذا يكون النظر متافيا لمقتضى العقد فيكون احدها فاسدا البتة بل كلاهما على الاقوى لانه الرضا لم يتحقق الا بالعدلية والشرطة بالانتفاع وعدم التبرع مع ان الشرط ايضا عارضة ومقتضاها التبرع فيصير المعنى يتبرع بشرط ان يتبرع فيحصل التماسا لا ان يجعل المعنى عطفا غير

وهذا هو الظاهر من النسخ

عليه من مثل الجار لا يستغنى عن التفتيش في طينته فجميع
أعماله

عوض بشرط ان تعطي غيره عوضا كما اشترنا ويكون المعنى المتبع مع سى هذا الشرط بخلاف
ان يكون بشرط الذرهم او الدينار مثلا وكيف كان هذا مناف لظاهر كلامهم في التعريف
وانقل اثمة من كون العارية على جهة التبع لعدم هذا الشرط انهم على ان يجعل امرنا
حارجه قرينة وفيه ما فيه مع انه يشكل كون هذا عارية باحتمال في العارية الصحيحة
لعدم ظهور دعوى من التفتيش والعرف من اطلاق لفظ العارية في كل ما في العارية من دون
انها م قرينة لعدم تبادل مثل ذلك والتبادر هو مادة الحقيقة ومحرلا لا يمكن
لاتداع وعوم ارفا بالعقود مثلا لانها لا يغفل لاجماع وغيره على كذا من العقود لها قوة
مع انه على فرض النول لا يلزم كونه عارية كما مر مرارا مع انه يظهر من النسخ ان هذا عارية
واته من المسلمات عندهم بل ظاهر القواعد انه ليس كذلك بل لفظ منه انه ليس عارية الا ان
جائز وهو ذلك لحصول طينة النفس من صاحب المال وعدم منع من الشرح لكن لو لم يبق
بإعادة النفس عمدا او من جهة العذر يكون في صورة العمل له التسلط في اخذ القرض
عارية لا تميز عارية الجار والجد هذا الشرط فمثل ويحتمل ايضا ان يكون في صورة
لا اجرة لان العارية الحقيقية لا اجرة فيها والذي شرط هو العارية التي تعذر رفعها او
الى العوض يحتاج الى دليل فمثل **قوله** لان العارية قد تصل بغير اللفظ او لا ينبغي
انها اذا علم الرضا من الصاحب بالتصرف في مالها كانا فالاشبه في جواز التصرف بشرط
ان يكون نفس المتصرف خالية من الثواب والمعائب اذ ربما يكون له حرص شديد
ورغبة زائدة بادن شئ يحرمه ما نراه صاحب راض مع انه ليس كذلك وليس يعلم واما
اذا حصل مثله الظن ففي جوازنا اعتماد عليه بنظر عموم ما دل على المنع من العمل بالظن
مع عدم دليل يدل على جهة مثل هذا الظن مع ان الامس عمدة مال المسلم ومن يحكم
نم انه في صورة العلم لا يكون هذا عارية لغته وعرفنا نكدا اشرا لما عرفت على انه لا يعلم
كونه عارية لعدم دليل عليه انه الا ان يريد من العارية ما ينبت ما ينبت باحتار التصرف
التي خصه فيه وان لم يصدق عرفا انه عارية ولا عند التقمها وكذا من العقود لا
الاتقاعات مع ان الاتقاعات عندهم بالالفاظ فاذا رضى الصاحب بان يكون الطفل
او الجوز او التكرات والغافل والجاهل يتصرف يكون عارية بالمعنى الذي ذكره
مع ان اتحاد اثره مع ثمة العارية واحكامها مع احكامها محل نظر ان يحتمل ان يكون

ع التفر

منع التلق ضامنا وان لم يكن ذهابا ولا نية لعموم على اليد مع عدم حرج وعدم العقاب
لا ينافي ذلك سيما بالنسبة الى الكسيرة الرشيد ويحتمل عدم الضمان ولو في الذمة لنية
سما بالنسبة الى الجوز والصغير والنفية ولا قول اقرب **قوله** قال في كره لو قال جرتك
اه كنت في القواعد قال هذا جائز لكن ليس يلزم ولا يجب وليس على واحد منهما اجرة ولو لم يجر لنا
قال اقرب الاجرة ولو قال اعزتك لداية بعلمها فمضى جارة فاسفة تقتضي جرة المثل وكذا
اعزتك الذابة بعشرة دواهم انتهى **قوله** مثل الطبية والجوفى امثاله لا ينبغي ان تجزى
تملك عين من غير عوض يعني من غير مراعاة عوض لا مراعاة عدم العوض وحمل عبادة
العارية على خلاف ذلك بعيد مضافا الى ما عرفت **قوله** ولا يصح الوكالة بالقبض لا ينبغي
ان مراد ان الفند ومثاله يخذ عارية مع ان البطاخ ليس هو المستعير
بل خادمه وخادمتها ومثاله وكذا الماعون يجب فيه المياه او الحما لمياهات او
المطبوخات ومثال ذلك وانما فعل غير المستعير فالحال في غاير الحالات
والادوات التي قد خذ عارية يجب العادة **قوله** فالظن هو المعنى الاول لتبادله
لا ينبغي ان ليس المتبادر من قوله عرفت احدا كما سئل في ثانيا نعم ان قال احدا كما لا يعنيه
فاما يتصرف جازا لكن لا يتصرف بعد ذلك الا في ثانيا لا تارة قال احدا كما لم يقل
انما سلكا فالعرف بينه وبين العام ايضا واخو الا ان يقول ما يفيد العموم مثل ما
ذكرنا ومثاله والاصول التي ذكرها القن يعني اصل علم الاجمال وغيره لم يعرف
ما خذها لا تارة ان الادان الحكيم لا يحكم لغوا كما هو ظاهر عارية وهو اصل وجد
يعني الظاهر ومع ذلك لا شك في ان الاجمال ايضا له فائدة معتد بها ولذا حكم بها
في القلان كثيرا ونفى على من سئل انك مقتضيات الا ان يقول لفظ عدم الفائة
اصل في هذا الاجمال لكن لا كفا بهذا في اثبات عقد شرعي ثم يخالف الاصول
والقول عند محل نظر كما مر في مع احد هذين العبدتين ومثال ذلك في جميع الابواب
النف وجب العقود فائدة الفقهاء لا يرضون ومنه لو قال روفجتك احدي هاتين
الامرأتين والجاذبتين ومثال ذلك مما لا يصح **قوله** مع علم المالك الا لا ينبغي
ان المالك وان علم ان يجب عليه الارسال الا انه قال ما سلم اليك الامانة
تعا مل معنى معا ملنا لعارية ولا ارضي بغير ذلك ولا يخرج احدا ذلك وادقم

بذلك فاعلموا العوض لو ارسل على اليد والتم في المعاملات لا يقتضي الفساد ولا اثره
على الضمان ولا ان الماشرا قوى اذا اجتمع مع السبب الا ان يكون هو قوى وليسوا عن
قوة فثما صلا جدا **قوله** وفي فصل بغير عندا فذكرت ان مثل هذا لا يتعارف
واعترافا لا يكفي الظن القول ما دل على المانع من اتباعه وانزع العلم لو تفتيكن الضمان
لعمو على اليد مع عدم حرج اذا لم اذنع من عدم حرجه الضمان والضمان مع ان القاء
ان يجوز الضمان المعلوم بالحقوى دائر مع عدم تلف العيب بل وعدم قصصه انهم
يقولون انما كتابت من اظام يتلف ولم يقصصا مع احدها فاكنا راضين والظاهر
ايضا ذلك فثما صلا جدا ويصا يدل على ان العاديه عند لا يجزى ايا حرجه ان المستعير
اذا تعدى عن المأذون اوفى الخطه مثله ثم رجع عن التعدي لا يخرج عن الضمان
الرد الى المأذون اوفى الخطه ولا يكون انهم مستعير ولا عيب عنده عادية وهذا
الوفاء عندا فاعلموا خلافا فلا خطه **قوله** ففي كلامهم مساهلة وساحرة يمكن
ان يقال انشاء القول الفعلي اي بالشرع يحقق القول ويجوز من طلب القول
الذي اتم من القول والفعل ثم بعد ان الشرع والشرع لا يقتضي بغير الفعل ثم وانتهى
الشرع وانما مستعير يحقق العقد والتملاد بالقول الفعلي ويمكن التداخل ايضا
بالجمله لا ثما مل في كون العقود المذكورة من العقود عندهم لا من الاتيانا على
قوله وبالجمله ينبغي ان يكون العلم منها ان تعرفت في كتاب البيع ان جزيان
لا يصير منها انتقال الاموال وغيرها وان كان في غايه من المنة وكذا في الكراج
غير ذلك كما هو بداهة وانما في العقود وان المتبادر منها المجمع على
ما هو باللفظ وان غير اللفظ يحتاج الى ثبت فلا خطه فظهر ان كل قول لا يكفي بل يحتاج
يكون في الظنون المحزنة وعرفت انهم ان ثم العقد غير جزيان ايا حرجه انما
التي لا يظهر من لفظه مثله بل من جزيان الحقوى اذ القرضية **قوله** والحواجز غير بعيد
مع القرضية ان مع وجود القرضية لا وجه للقول بعدم البعد بما بعد الاصل
بعدم الحاجة الى لفظ اتم وراسا بل لا ثما مل اتمح واما مع علمها فان كان
عرفية في كوجوب القرضية لا وجه لثما مل فيه ولا فلا وجه لثما مل في علم الجواز
عدم غرض يتعلق بالعين غايضا كيف يكفي يجوز ان رخصة الا ان يكون مراد منه ظهور

عدم الغرض بالعين بحيث يظهر جزيان المالك التعدي لكن هذا مقصور في القرضية او
العرف لكن مع وجود القرضية فالقرضية متبغض اي متى تقتضي اذ رجا تقتضي التعدي الى
الاكثر من ذلك ايضا وربما يقتصر على الادون خاصة ودلالة العرفية كونه بل في مقصود
في جزيات فثما مل **قوله** ويذكره جازد ركب الساري لا يخفى ان الثاني الاجابة
على ان المنفعة تغير ملك الساجي والناس مسطون على مولاهم بخلاف العاديه
من باب الامتناع كما هو الفذ من الادلة واول الفقهاء **قوله** كانه لا خلاف في غيرنا
امان هذا الادلة تدل على حصة نفس الفعل وجوازه ولا ثما مل في ان صاحب المال با
تخويزه ان يتصرف احد في مال الغير جازد الا ان يتحقق المانع من الشرعي لكن كون ذلك
غاديه يحتاج الى دليل تمام مع الاتفاق على ان العاديه في المانع خاصة ولا ايمان
ليت من باب المانع **قوله** ومن طريق الخامسة ما رواه الحلبي او فصولا
بالوقوتين ام ولا القياس بطريق اولى لما عرفت سابقا انهما من باب الامتناع بخصوص
المنفعة ولا ثمة قال لا باس بالذلة لم ولست احب ان يكون باليمن على ما ذكره
لوم لصع الاستدلال بما دل على جلية البيع وصحته وكذا الضلع على صحة المنة بل طريق
ادويه ما فيه فثما مل **قوله** فاعلم ان ليس ذلك ما افاد عقلا في ذلك كله ثما مل
عرفية في الاجابة واطلاق لفظ العاديه على المنة لا يقتضي على سبيل الحقيقة فان
اتم وكذا ذكرها في كتابا العاديه اذ كثيرا ما يد كرون معايناس الكتاب فيلخص
او مشاجرة بنية عادية والكل اتفقوا في تعريفها بانها تبني الانتفاع وامثال هذه العباد
واقفوا على ان المنفعة في مقابل العين كما ظهر في الاجابة وربما كان المتبادر
من اطلاق لفظا العاديه عرفا هو ما ذكرناه طلبا ادعاء من الحقيقة ومما دل
على ما ذكرناه عدم تعميم احد منهم بحيث يشمل الامتناع والشرط والوقوت والمجوزات
للاحتاج واما مل ذلك بل اقتصر على المنة ليس الا **قوله** ويجوز ذلك في غير
الاتاه بل الفذ عدم بل لا ثما مل في ذلك بلاك خطه كلها اتم في التحليل بل وبالكظة
ادلة التحليل مع ان الاصل المانع فلا خطه واما مل **قوله** لما ناه التعطيلها
بل بالخطه الاخبار دينا حمل الحصة **قوله** ويدل عليه الروايات الصحيحة
لا يدل الا انها ان تلفت لا يكون فيه غرامة لان التعطيل اذا انتفع لا يكون

ضمانه مع ان عدم الضمان في العارية انما هو بالنسبة الى المنفعة خاصه لا ان ي
اذ انفق الاستناع على التلصق والتقصي يعلق الخصم به لعل الاذن في الاذن
بغير عوض كالمنفعة فتأمل **قوله** والظن عدمها ولهذا كيف يدعي وهو عدمها
ان عوم على اليد بئله مع كونه مضربا لعل الاصحاب كما ستر **قوله** ولي غير الغاصب
فقتضى قاعده نعم الغاصب الا ان يقول للثاني الذي تلفت في يده وقال
اخذتني الى صاحبه ان كان ولا نفوض لعمري على اليد وعلبك بالغصب فان
على صاحبها اخذه منه لا يترتب تحقيقه بنفس ماله وعوضه لا عوضه فتأمل **قوله**
فانقله عن ليس بمطل في الاذن او انقله من مطلق لان اذ لم يضره الا الوضع والقر
الاقل مع انك عرفت ان العارية عقد لا يجزى ايا حدة التضرر والعقد عليه لم يكن الا
الاقل اللهم الا ان يقع العقد على كل وضع وغرض ولم يحقق الرجوع ام فتأمل وما
بجمله الغرض ارسوى البقاء مفروضا والعقد يقع على الغرض الاول والبقاء بعده
اما الغرض الثاني فليس متعلق العقد وما يقع العقد عليه والتعلق الى المساوي
الراعي وهو ان يجعل المساوي عوضا لاقل لا اجمع بينهما فتأمل جدا **قوله** ويمكن
عدمه اذا علم انه غير ما لا يخفى اذ بعد ما صار غاصبا ما لم يعلم كون اعيان
عانية عنه لان مقتضى العارية عدم الضمان ولا العارية حفظ العين في متاع
ها بعد الحافظة لان المتبادر منها ذلك ولا مقتضى العارية عدم رضا المالك
بعد التلصق فتأمل **قوله** في الردية مع نقل الاجماع وما فيه انه تغرر
ايضا ان الردية ليست بجدة ايا حدة التضرر والاذن فيه **قوله** الا انه لا يخفى
الاخبار يدل على انشاء مضافا الى انشاء منه في اللفظ يقينا لا في اللفظ فتأمل
جدا **قوله** والزام بالتعدي والتعدي او لا يثبت في التفتين ومما يظن
ان الشرط هو الايمان ولا يكفي الاسلام فادل على وجوب الامر بالمعروف والنهي عن
المنكر وجوب هذا الكافر والفعال واخرجهما من الكفر والفضل مع التمكن
اعانة الجرم وعومة اعانة الاثم وجوب الاستنقاذ من الهلكة ومثال ذلك
يدل على عدم الجواز وان كان القبط ولد الكافر قطعاً يكون طفل الجاهل الذي
ليس تحت اوبى محكوما بكفره فيه ما فيه بل الذي من اوبى ويختصصا انما وجبا

بعض الاحكام الكفر مثل التجاسة لا يقتضي الحكم بكفره سيما مع ما ورد من ان كل مولود
يولد على الفطرة الحديث نعم لو اخصر الامر في الجاهل الجاهل ولم يأت به لكانت ويصعب ويجب
عليه اخذ وللمسلم اصرح وليس من باب الالتقاط بل حفظ النفس عن التلف فتأمل
جدا **قوله** وهذا الكلام يدل على ان المسلم عدل لا يدان ان الظاهر العدالة ولعله
بناء على حمل نفعه على النجدة لكن ربما يعارضه اصله العلم لان العدالة امر جوهري
او معتبر فيها او موجودية ولذا يذهب هو ولا غير من المشايخ ان يكون الاصل
في المسلم العدالة فتأمل **قوله** وعدم حفظ ماله لا يدل على عدم ايمانه **قوله** وفيما
اذا التغير من لم يتمكن من المحافظة والتسوية ملكتها او قضا لا اية للثبوت والمالك في
مال الغير دون ما انفسه مع ان مثل ذلك ان ساع في مال غيره يكون لغرض
معتد به عند العقل فلا يكون فيها فتأمل فيمكن ان يوان كان الالتقاط يتوقف على
تصرف في ماله ويخرج منه على القبط او ضار او تضرر التي يحصل بانها عوضا
فالتلف والافعال فتأمل **قوله** وكذا الحيوان الذي لا يتبع اهله ولا يملكه انما هو ملك
تغلب يجوز اخذها لغيره لاختلافها في العلة المنصوصة بجدة بقضاء الفهم العرفي وتكون
كالحق ومسلم عند الكل **قوله** فحكم بما مالم يظهر خلافه لكون الاصل الحرية
لان الرقبة تتوقف على اجابت وهو انسي يدل على الكفر ايضا اصله وانما يتبع مع
انما انما حادثان فلا اصل في الحادثة لعدم ولان الرقبة مزينة في تكليف
بل تكليفات ولا اصل للبراءة وما ورد من ان الناس في حلال من اثماني
او ثبت بقوله ما هو بالي وما سيجي من الاخبار والتوجيه في كونه حراً ومقتضى ما
ذكره كونه حراً من دون تقييدها اذ لم يقع شبهة فوجب حظا احسن الاحكام
لا مقتضى ما ذكره من العبارة شرعا بالاحتمال كما هو الحال في غلبة الاحكام
والقصاص او مطلق لا ضرر وبناء على ان الاحتمال بعد باق يتوقف بسببه
الاحكام لا مقتضى ما ذكره من العبارة شرعا بالاحتمال كما هو الحال في غلبة الاحكام
او بعضهم فان كان فيه ابعاد فتأمل **قوله** لان دليل وجوب المعرفة عقلية
الوجوب العقلي دليل عقلي لا شرعي فلهذا تم معنى من مثله ولم يعاتبه ولا يعاقبه
مع انه لو لم يذكر يلزم ان يكون مكلفا بالفرع التي يتقبل بدورها العقل

مثل نوح الكذب مظهر انما هو في غايته الكفر وهما في القور وفي ما به
على ان لا يستغل العقل يدرك يدرك بولسطة الشرح ومن قوله فاني صلا يكون
ما ذكر من المنهج كلف علم مثل البالغ وفيه ما فيه مع ان العومات المقضية للشك
على دليل العوم اكثر من ان تخصي بل جعل الشك ليقا في غير من العومات فلا وجه
في الاقتصار على مثل قال لا اله الا الله فهو مسلم وامثاله فليعلم على ما ذكره يلزم ان يكون
العبرة في كل حكم في التميز لا بالبلوغ مطلقا وفيه ما فيه فتأمل **قوله** ولا شك في
احوط الى ان رفع القلم عن الصبي حتى يبلغ او يجتنب من التورات والمساكن التي
لا تأمل لاحد فيه ومرفى كتاب الحجر عام الكلام فلا حظ **قوله** والنفس والاطم
بعيداه وبما يدل على ذلك عموما كل مولود يولد على الفطرة فانه اسلام يعا ولا
يعلى وما ما تلهما **قوله** في صحة الحلبي في الفقيه في الاستدلال بها اشكال
من الفروض النادرة ولا الظاهر من حيث الشرح واللبس من حيث هو لا من جهة العرف
اذ لا مانع من التزم وجود من يتفق وامكان التفقه من غير نفسه لا يكون التقية عليه
واجبة ولا تكون واجبة عليه فتأمل **قوله** وكذا الرجوع اليه فتأمل او على وجه
انه المطلق دلالة على العموم وانما يحتاج الى قيد انما هو ان ذكر لبيان حكم نفسه لان
يدكر فيها لبيان حكم اخر في الثاني يصعب دلالة غايته الضعف فكيف كان في نفسه
انما هو يجب الضرورة والضرورة تفقدوها فانما يمكن ان يشرط حيا بالفسخ
الى مدة معينة طويلة بحيث اذا ظهر الموت لم يرض بهيخ ولا يكون خ نقصان على الموت
ام ولا يباع بالتقوى الذي هو صالح للموتى وانما **قوله** دليل الجور عن اذلة
اللفظة انما يدل دلالة اللفظة لما عني فيه محل تا مل لعدم التبادر ولا في هذا
يجوز التصديق اي لم يقل احد وورد رواية ظاهرها من ترك مخالفة الظن
لا دليل على كونه حجة **قوله** ادلا مع من العوم لا يكفي علم المنع بل لا بد من التقضي
الا ان على العومات تقضي ولا بد من ما لا يخفى وانما مثل فيها **قوله** في ما مثل
اذا الكبرى غير يهي ام اللفظة الدعوى حتى لا تالط ان المداد في الاعصار ولا معصا
على ان كل من ادعى دلالة ذلك ولم يكن مانع هناك ولا معارض كاذبا يباين با
لقول وما كانا بطلان بالبين والاثبات وبينون نزلت النب عليه وآله

فيه ويظهر ذلك من ملاحظة الاخبار اذ يبين فيها ان ذلك في دعوى اخرى لا يمكن
الاثبات المرة ذلك انما هو ادما كما نورا يا خذ من اولد منها ولا يجوز بينه وبينها
الوان يثبت الدعوى مع اثباتها لا يمكن الاثبات فلا يثبت من المرة لادعت ذلك
لا يبيع على طرفه فلا حظ الاخبار فتبع فيها معانا الى ملاحظة احوال جميع المسلمين في
العالم حتى القابل بانتم بيع ذلك ولما ما ذكره من ان الدعوى لا يضر احدا فتأمل
ظاهرا ان يكون مراد وقت الدعوى لكن في عيناها تأمل ظاهر **قوله** وهو وانما
او بالقدم ولا يتحقق من حيثها المعارضة بل ملاحظة للمعارض يظهر غايته الظهور وقد
التقول بل فتأمل الاحصاء انما ينع من العمل بها في غير القطعة كما لا يخفى فتأمل **قوله**
ولعل المراد بالمال فيها لانية اخرى غير البعير بل قوله قد كدت ان تنبيه على العلة في
كونها وعدم سبيل الصاحب البعير فيقتضي العموم بالنسبة الى كل حيوان يكون كذلك
في الروتين انما حياها تنبيه واضح على انها كانت ذاهبة من يد الصاحب تالفة
معدومة قالوا جد حصلها من جديد فتأمل جدا **قوله** وظاهرها التلك من غير خلاف
او اللفظة مرادة من ان امرالك اخذ دارين ثلثة امانتها ولا تأخذها في تكون للذنب
بمقتضى الغالب من العادة واما تأخذها فتكون لا خيك ان ظهر وجا وطلبها
ان لم يظهر ولم يطلب فكلها غير حكم البعير ولعل لانه الغالب ان الشاة نقل في الكر
والراعي في صدر طلبها بخلاف البعير الكمال في غير ما وكلا فان صاحبه يرفع يده عنه
غالبا او يدعها في علم منه ويضع يده عنده وان لم يرض عنه الا انما ان امكنه احواف
وغيا من اهل كماله تركه من اول الامر ويسر الاحياء من في مثل نادى فلو تركه
للقط لصاحبه لصاحبا غابا وحياتها لا يبرئ من يده من غير عيب وخج فلذا
ايح لانه ينجيه من اهلكة ويمنعه عن التلف كما اشترها فتأمل والحاصل ان طاهما
ليس واحد فاذ مانع من اختلاف حكمها **قوله** مثل صحة خبر من علم عن احدها
قوله لا نفع ما ينع من حل التولية علما بغير الضالة في خصوصية بالقطعة لا تأمل
قوله فان تخصص الاخبار بالحق قد اشترها الى ان قوله او لا خيك يضر بانتم لا يصير
ملك لا نفع لاخذ بل لا تأمل في الدلالة الا في على ذلك لقوله او لا خيك
ظاهرا لكن حل تلك الاخبار على ان المراد بعد التعريف سنة بعد جد الاضا

مع كونه في مقام الحاجة المهيان حكمها ولم يبق إلا الحكاية تلك التعريفات فيها ظهور تام
في عدم التوقف على التعريف المذكور بخلاف المعارض فان ما ورد في حكم القطعة فتشوله
للفضل لا بعنوان الظهور على ما قبل مما وان يكون الظهور تاما وما ما دل على حكم الله
فتشوله مثل الشاة وصغار الابل والبقر في محل نظر بل الظاهر من الاخبار ان المالك حكم
الابل كما في رواية التوفي ودواينة مع غيرها فلا حظ مع انما ليس مثل الشاة و
امثالها قطعاً وكيف يعبر حكمها واحداً **قوله** سوى القياس المستبط من قوله **قوله** ان
ان قوله في ذلك في مقام التعليل على جواز اخذها واخبرها كما اشارنا سابقاً وهو
على ما قلنا ان ما قلنا فليس القياس المستبط بل المصوّر العلة والظاهر ان النص الظاهر
من اللفظ وهو حجة في الانفاذ كما حقق في محل وجبة التصوّر ايضاً من الفهم العرفي وما
يفهم عننا حجة كما حقق في محلنا **قوله** ان حجة ثلثة ايام ثم مع التعريف كما هو
مقتضى الرواية والقاعدة **قوله** لكن الحكم مشهوراً فالشبهة جارية **قوله** ان قد
يطعم ما لا يمتد هذا التعليل لعله للتقوية ولا فالعضوب لا يرجع بانق عليه
الغا صلب على ما جاء عاماً وهو الموقوف للقاعدة ايضاً ان لا تطرأ على اخذ البعض من
المالك **قوله** يتوقف على دليل فلا صل عدس وبراءة ذمة المالك وحجته كون الثقة
واجبة على المالك ان يكون كل من انفق عليه ولد كان بقصد الرجوع يكون له الرجوع
وهو ظاهر بل من انفق عليه اسقط الانفاق هو ذمة المالك ولا سقاط لا يقتضي
العوض الا ان يكون باذن المالك او الشرع على نحو يكون له الرجوع وليس كذلك
في المقام **قوله** لما مرهت الاشارة الى دليل ولذا الظاهر **قوله** في المعصوم
بشر ما منع ما كان يبيح ظاهر هذا الخبر وقوله ما كان ينبغي لا ينافي ان لا يشترط
القدر المشترك لانه معناه القدر المشترك والقدر المشترك لا ينافي في الحرمة وبوضوح
ايضاً في الراوي حيث قال قد يبنى بذلك فانما يبيح ظاهر في الحرمة وبعضه ان يبنى
المعصوم للراوي في نفسه فتأمل جدياً **قوله** وعلى سبب حجة كانت الواقعي المضعف
الا ان الشيخ في العدة ادعى اجماع الشيعة على العمل برواياته **قوله** على هذه
غير صحيحة الا انها مبينة بعمل الاصحاب بل اجماعهم على ما سبق وعلى تقدير
تسليم عدم اجماع فالخبر بالشبهة في اقرى من كثير من الصحاح كما حقق في محل

وسلم عند المجتهدين وحجته وانما لكل حق في محله واما الدلالة وان كانت غير
موجبة الا انها ظاهرة ولذا فهم الاصحاب وانفاً هر حجة كما حقق وسلم ايضاً نعم يمكن
منع القول بلا حجة ما ورد في لفظة الحرمة الكلام الاصحاب وانما العلم من الاثر
الغير المتعارضة التي لا ينساق الذهن اليها عند الاطلاق فتأمل **قوله** المعصوم
فلا والله ما له صاحب غيرنا هذا دليل واضح على ان المال الذي صابه كان من
مال الامام لعله صابه في مقام الحكومة من طرف الجاهل كما يظهر من غير واحد
من الاخبار **قوله** فلا شك ان عدم الاخذ او في ثم التعريف او على تقدير تسليم
عدم ثبوت الاجماع فلا شك في كون اجماعاً منقوفاً ولا تافاً في كون حجة لان
لكل دل على حجة للتبريد على حجة الاجماع المنقول من دون تفاوتاته وما قبل
من انه خبر مرسل فلا يكون حجة فاسد لان التاثر لا ينافي في اجماع لا اثر له
لنا معنفاً ومع غير بلا شك فلا شبهة في المطالع على الاجماع ولا اطلاع ممكن لكل
من لفهم وفطنة ولذا ادعى الله في غير من منكر الاطلاع الاجماع في امنا
فمنه الا زمان اذ عولنا انما ظنك من هو اقرب منا الى المعصوم ثم بل واعرف
باقال العلماء بل مدللين الا ان على قول المتقدمين عليهم السلام مع ان
تقل الاجماع لا يكون سوى لفهمه ولا من نصيبهم ولما التوازية المرسله فقد اشارنا
الى كذا حجة **قوله** ودواينة الفضيل في سبب الله لعله في رواية حكم من في
بشرط العدالة في منقطع لفظة الحرمة مع غيرها التقاطها ولعل لا لقاط الدقة
سواء اوجهك حتى لا ينافي في العدالة والظن من هذه انما اذا كان ملاكاً كثيراً فليحرم
اذا كان المنقطع عدلاً فتأمل **قوله** ولما هم اجمع مختلف في انه ان تضعيف
عقبي لا يوافق وثيق جبر لا غير يعرف العدالة ومع ذلك قد اكر في تضعيف الجدة
ومع ذلك جبر لضبط بل قد ما مع ان في المقام مرجحات كثيرة لقول جبرنا
اليها في تعليقنا على الميراث **قوله** وبالجمله لم يقدد الشرع في ذلك سوى لا يبيح انما الفرض
من التعريف بل المراد منه اعلام صاحبه وخيان حتى يبيح ويأخذ وهذا يتبع
بحسب تفاوت المقامات فبعض المقامات يكون المناسب التعريف بالليل
كان نادراً وكذا الحال في باقي ما ذكرنا بعض المقامات يخرج اجماعاً الذين كانوا

هذه

في موضع الانقطاع من يوم الانقطاع من ذلك الوضع ثم يعودون بعد ذلك وفيه على
هذا نعم ما ذكر على حيل الغالب فالعبرة بايصال المال الى صاحبه كيف كان والشي
في ذلك لهذا ما عرفت الشارع التعريف وكيفية بل وكله الى فهمهم وعقلهم وسعيهم
فتأمل **قوله** الا حوط لا يقال في الالهام اه فيه اضم ما ذكرناه في الحاشية الشارحة
فالحظ **قوله** قد بينا ان يجب للبلدة اه قد عرفت ان الغرض من التعريف هو اصال
الحق الى اهله ومعلوم انه واجب فلا بد من ملجاء ذلك اليها مكن الا ان يكون الشارع
اسقطنا او يكون حرج لم يوجب الشارع علينا كالتعريف في الحول فانه وان كان حرجا
الا انه لا بد من ادراكه فتأمل **قوله** فالنقل جواز الاعطاء مع القرآن اه اذا اذ
العلم فلا كلام ولا تأمل وهذا ظاهر او اما اذا اذنا نقل من الوهابي
الاعطاء بل ربما يظهر فيها الوجوب حيث قال فان طالب فاعطها والظاهر
يجوز الطلب لا يجوز والآخر جاعلي فاذا تعدد الحقيقة فاقرب الجوانب حجة وهو اذا
حصل المنفعة مع ان الله ان المسلمين في الاعصار ولا مصار كانا يعطون بلا مال
ومعترف بالعلامات من غير ان تصال على البينة والمعصومون ثم كانوا مطلعين وما
كانوا يعنون بل كانوا يعرفون ويظهر ذلك من بعض الاخبار مثل الرجل وجد زنا
كثير في منى فالتهم امره بالتعريف فاقول صوت صوت قال رجل انا صاحب فغفر
بالهكم من واعطاه لها وحكي ذلك لاصم ثم ففقرة عليه وغير ذلك منها جمعية
الجزئي التي سمي مع انه لو اقتصر على البينة لا يكاد يصل نقطة الى صاحبه على هذا
العرف اذا سمعوا العلامة مات الخاصة يقولون انه ماله ولانه صاحبه وان عرفنا
صاحبه يعطون ويقولون اعطيناه صاحبه فتأمل ولعله لما ذكرنا حرج المثلثين
الاعطاء بالمنفعة ونقل عن ابن ادریس المنع ولعله ليس بشئ ويؤيد ما ذكرنا
اتفاقهم بحسب الظاهر على عدم اخلاء العلامة عند التعريف بل الالهام
بل الا يقال في الالهام فلو كان لا يعطى الا بالبينة لم يكن ضرابا في الاظهار بما
بل اراهم ومشاهدتهم لكن حكم بعضهم بالتمام اذا ظهر صاحبه واعطاء المنفعة
غير بالوصف ولا يخفى من الاشكال لانه اذا كان بخصته من الشارع فلم يضمن ولا كيف
يعطى وسمي من الشارع سكوت الظاهر في رضاه بما حكم من جواز الاعطاء مع

فالحظ وتأمل **قوله** كما لو حصل النقد بالوصف ما ذكرناه في الحاشية السابقة ربما يظن
الفرق بين وصف العلامات والنقل الحاصل من العدل والواحد **قوله** علي ان ابي
خديجة هو سالم بن مكرم اه النقطة ثالثة كانت على حش ما كذا ابنا كيد بن والضعيف
هو سالم بن ابي سلمة وتضعيف الشيخ ابن المكرم لعله قوله منه واشتبهاء بابن ابي سلمة
من كلامه ولا يخرج ذلك كما حقق في محله فالحديث ليس بضعيف وما تضمنه من منع
التقاط العبد من جهة عدم تمكنه من التعريف لانه ملك مولا موافق للقاعدة
ولي فتأمل ان العبد يملك لان المانع هو ما ظهر من الحديث من انه لا يملك التعريف
والنقطة لا يجوز بغير التعريف وهذا يشعر بان العبد لا يكون له مانع من الالتقاط سوى
ما ذكرنا ان العبد لا يملك فانه غير مملوك ولم نقل بغيره وحال فلا ان المعصوم
ثم لم يقل انه لا يملك المال ولم يجعل به بل قال لا يملك نفسه ولا شئ من ذلك
ثم على من يرضى التعرض لها بانه يجب التعريف وهو ايضا مسلم ووافق انه لا يمكن
التعريف بغير خصته مولا فيدل الحديث على ان المانع مخصص بذكر وان المولى كان
له ضايا بالتعريف لم يكن مانع من نفس الالتقاط وان التقاط حشيع ويعرف والفقهاء
ايضا اتفقوا بذلك فان عرف باذن المولى ثم نوى التملك فعلى القول بان يملك يصير ملكا لا
ان نوى التملك فعلى القول بان لا يملك عليه المولى كما قالوا وان عرف بغير اذن المولى
المولى او باذنه بشرط ان نوى التملك فعلى القول بان نوى التملك لنفسه فالنقطة بغير ملكه
لان التملك في المعاملات لا يقتضي الفساد الا ان ين بانه كالعبد وكل كسبه للمولى لا ين
ملكه وان كان لا اكتسابا بغيره لا العمل والنية تكون بغير المولى والله اعلم **قوله**
وهو يدل على عدم التعريف مطعاه يمكن حل ما دل على عدم التعريف على صورة الياس
عن الوصول الى المالك من جهة التعريف وكذا الكلام فيما دل على التعريف الاكتفاء بغير
اقبال السنة على حصول الياس بعد النقد الذي ذكرنا تأمل **قوله** يخبر من ان يثق
اه هذا اذا كانت القيمة معلومة مضبوطة ولا نجس بها اشترى في السوق وان لم يكن
مضبوطا في السوق فيسعى في القيمة فاعلى القيمة التي اشترى بغير **قوله** وبغير تأمل
ولا نراه يمكن ان ين اصل علم التسلط على مال محرما لانه اذا كان الشارع اوصاه
ولم يثبت من الشارع حله بد ونهيا ولا ية التملك والتصدق لا يستلزم ولا ية البيع

وكيف بطريق اول محل نظر لان التملك والتصدق انما يكونان بالقبض بالقبض
ولبعد التعريف لكن ورد بين وجد سفره فيها لم يخبر انه يقوم مما وكما قلنا طوقا
في الحاشي والتهذيب عن القصاصات امير المؤمنين ثم سئل عن سفره وجدت في الطور
مطرحة كثير لحم او خبزها ويصنعها وجبها فيها سكن فقال امير المؤمنين ثم يقوم
ما فيها وما اكل ما يفسد وليس يقا فان جازا لهما اخر من اللحم الحديث وسجى على الفقيه
فتواه بضمون ما ذكر من صحة على بن جعفر عن اخيه **قول** اذ يملك انبات حكم
شترى اه لا يخفى انه ليس محرم في ادلة نفس الكراهة فضاء عن شترى ما مع ظهوره
جهها **قول** ما يوجد مطرحة من الجلود مطلقا اذ في العلم ثا مل بل ما يوجد
طرق المسلمين وبلادهم كما ذكرنا في التكملة ايضا فتا مل **قول** في هذه الموضع
اشرا لاسلام اه لعل مراده من اشرا لاسلام الاشرا الذي يظهر منه كون صاحبه مسلما
كما يظهر من كلامه فيها كان ذلك سكتا اسلام بالقبض الى بعض البلاد بعض
الاقوات وبالحجارة اى ان يكون ذلك على كون المالك مسلما هو المعبر كما ظهر من كلامه
فالبناء سب بعض المناقشات بان امره كذا لا يدل على كون المالك مسلما ان عرفت
انما اذا كان كذا فليس بعينه عنده وليس يملك في كل من تحت ماله وكذا المناقشة
بان لا يجوز ان يعمل كافر يعامل به المسلم لا تترك في الظن بعيد غاية البصير
ان على تقدير كون شخصك بحيث لا يظهر كون المالك مسلما لا يكون داخل ايضا في ذلك
وعلمه وكذا المناقشة بان تملك ملك ذي او معاهد لان مجرى الاحتمال لا يضر ولا
يتوقف على ثبوت **قول** ما لا يحرف اذ على هذا لا يكون الشرط ظهور كون
المالك مسلما كما اعتبره بل ظهور كون المالك حرميا ولم يعتبر احد بل اشك
في فساد اذ على هذا لا يكون المدفونة ولا الخراب ولا جاك الامل وغير ذلك
طما مدخلية ولا الاستدلال بالروايتين ولا بنا سب التعرض في خصوص
المقام بل الاشكال في الروايتين مطلقتان جميع ما هو من المحتمات داخل فيها
اه من احتمال كون مال المسلم او كون مال الحرفي او المعاهد او غير ذلك فان التمسك
مع جميع الاحتمالات حاكم بل بسبب الاحتمال حلال ويجزئه حلال ولا اصحاب علموا
وانها لهما غاية الامر ان اشكل على بعض الفقهاء صورة واحدة وهو ما اذا ظهر كون

لمسبب علامة مختصة برفاهة ح بها لا يكون طخال في اطلاق الروايتين لعدم
ظهور شمولها لما يظهر من العلامات المختصة بكون مال المسلم عنده وانما يظهر
العموم عنده الا انه معارض لقوله لا يحل مال امرأ مسلم الحديث ومثله والفتا
من باب تعارض العموم وجه فلا يثبت الحلية ولا اصل بقاء الحرمه ولا ما علامه كون
المال لاهل الذمة والمعاهد بحيث يكون له حرمه الى حين الوجدان في الحرفه ويظهر
ذلك منها فلعلمها مما لا يكاد يتحقق وعلى فرض التحقق يتوقف على عموم يعارض الروايتين
بحيث يغلب عليها ويخصمها ولا يمكن ان يوجد عنده لكن لا يخفى ان فرض وجوده
يظهر منه كون المال لمسلم ايضا بعيد سيما بان يكون القاصح من يجوز ان يعرف بالفتا
وان التعريف ينفع بالنسبة اليه وتعرفت ان مدلول الروايتين فتا وعالمات
بهما في الموضع ليرك ذلك كون صاحبه معلوم الوجود بحيث يصدق عنه فلهذا اطلق
في الروايتين بان المال للواجد وكذا الفتاوى فتا مل وما ذكره في اشرا اذ وجد مثل
يكون لفظة فتا مل جدا **قول** وقيل دليل لتفصيل الجمع اذ يمكن الجمع بينهما بحال مدلول
على تعريف على مكان الوصول الى صاحبه وجاء ذلك ومبادل على العلم على عدم ذلك
ولعل الفقه من الفقهاء ايضا ذلك اعني ما سوى التبيد الثاني فتا مل او على ان ملاجنا
التعريف هو المدفون كما افق به الاصحاب وما ليس يحتاج اليه ما ليس مدفون وكون
الورق مدفونا وان لم يكن كذلك فيكون لفظة ما لا يدور في محذور فليس فيمكن حملها
على كون المراد مدفونا واحدا لذكره بعنوان المفرد للتكرار الظاهر في قوله وجدت في الدار
بحال واحد بحال في وجدت الرجل ووجب التمر فان المراد من هذا الجنس وذا
كان المراد واحدا فالظاهر انه غير المدفون لان المقارن ان الددفن يترك في الحرفه
فانما قد يكون حمل الناس ومعبرهم وحمل الدخول والخروج فاذا اتفق ان وجد واحد
ودقا كما هو مضمون الرواية الاخرى فلعلة اللقطة كما اشرا فتا مل مع هذا وما ذكره
في بيان المراد مما وجد في المواضع الثلاثة هو مثل الذهب والفضة لا مثل الثوب والقلنسوة
واللؤلؤ وما شاكلها اذ لفظا لهما لفظة فتا مل جدا **قول** اذ قد جعله اولتان على ما
ان اكثر الموجود في الحرفه التي حال اهلها لا ينفع التعريف فيه ظاهر بل لا ينفع البتة
بالنسبة الى غالب افراده وحال الحديث على فرض النادر فيه ما فيه على ان حمل المطلق

لا يكون كذا ولا مدفونا وايضا غير
الاوليين بل فقط الدار ولم يتعارف
التقاضي الورق في الدار
في الروايتين الا ان الاصحاب فعلوا
ولعل الظاهر ولا في الدار
تدبره

على المقيد اذا لم يكن بينهما تفاوت سوى الاطلاق والتقييد وقد عرفت التفاوت بحيث
 يمكن الجمع بخلافه بل لعله اقرب **قوله** ان الغرض عدم مالك معروفة لعل مراد من الغرض
 من يمكن ان يعرف على ما هو الشأن في النقطة **قوله** بل يمكن ان يوقد بغير الحق لا يخفى ان
 المتبادر من قول بغير الحق انه يجب الواقع لا في نفسه ولكن ما دونها شها في صورة الظاهر
 نظير غايه عدم المولى ان لم يكن في امتداد على غيرة مقصود بل العمومات الدالة على
 منع العمل بالحق يقتضي المنع الا ان يثبت عدم المنع نعم ان يثبت الاذن شها في موضع
 فالامر كما قال فيها صفة فتأمل **قوله** فانه معلوم عدم استلزام الحفرة
 لعل المراد من الملو ومية ان هذا لا يلا شها خاص يخص به لا يوجد بغيره فتأمل
قوله وكذا القاء الصبي والمجنون اه لا يخفى ان في التقييد بالعاجي شك لا لانه
 المجنون ليس له عقل يقرى بهتة فاما يبنى على عدم الفرار من تلك الجهة وكذا الحال
 في الصبي الذي مثله فلا ضرر ولا ضرر لثبته وعرفا بانه انفعها **قوله** وكذلك قيله
 العبد المحقق التقييد بالمجنون ايضا مشكلا لان العاقل اذا اهنم وضاع ولم يضع
 اندبا يكون الضياع من ففلة او ذهنة وامثالهما واماعده الضياع بان ابق
 ولم يوجد او تقر في اباقة وتخصيله فتأمل فان الاضرار شاملة لكل فتأمل **قوله**
 وكذا ذلك بل خالفه قريبا اه قد مر الكلام في ذلك فعمله **قوله** وذلك غير واضح اه
 قد مر وضوحه في الجملة في محله **قوله** الا ان المباشرة في اه لا عرف الوجه اه لان
 الاضرار واقع عرفا ولغة وعقل وهو يجب الضمان لعموم الخبر وكون المباشرة في
 لا اعمهم معناه وان القوة فيما اذا حتى يظهر التفصيل وان جرح الفضولية كيف صار بها
 لعدم الضمان مطلقا مع انهم في الايدي يمكنون بضمان الحق وان كان اقوى بل يكون
 مغرورا من اخوانا سكا او جاهلا بل ربما يكون ترتيبه عليه واجبا عند
 الشرع ومع ذلك لا تأمل في ضمان الحق غايه ما في البابان المعروفين على القاد
 بما عرفت وان تقرر ان الضمان على من تلفه به ولم يكن مغرورا فتأمل **قوله** وقد
 استشكل في كونه ضمانة اه لا تأمل بحسب الدليل الشرعي والقاعدة الثابتة في الضمان
 في جميع ما ذكره لا نفهم ام مدخلها ذكره من انه يمكن حفظ نفسه وعدم الاباق في عدم
 الضمان مع صدق الاضرار للقوى والعرفي والعقلي لا تأمل وكذا الاطلاق وعرفا فتأمل جدا

قوله فيكون الضمان الموجب مسئلا الى المباشرة ان الاضرار لا تستلزم ففلا
 ان اخصا بالضمان ليس مقتضى ذلك وان الاضرار لا تستلزم حقيقة فهو كذلك وان كان لا يشتر
 ضعيفا والسبب قويا ومع ذلك اخصا بالضمان فمن هو المباشرة حقيقة من اعم مع صدق الضرر
 من غير ان يسمي وان يصدق المباشرة على مثل العبد الابن الكبير دون الصغير القادر على الا
 وخصوصا الا ان يكون على من يل القيد ضمان اخصا بكونه ان هذا القيد انما هو من
 خوفه باق وبتامع علمه بان يجر ذلك باق وبغيره وخصوصا مع علمه بان لا يترك المولى
 من اخذه بان حتى يدرك الشك او غير ذلك او لانه يمكن بعد ضمانه وغیرا مثل جسا **قوله**
 وليس هو مختل في النقلة بل لا سلم ان الغيبة المنقول مختل في النقلة بل لا يتم توقفه على القبض
 وتوقفه بانه غير ثابت على اليد على وجه يمنع المالك غيبته اخذ لغرض وعرفا فيشمل على اليد
 اخذت حتى تولى ويجوز لفظ الغيب ان صادف لغرض وعرفا ان غيبته بل ربما كان باق من ذلك
 يصدق الغيب وكونه في يده ونحت تسلطه القلم ولا اعتداء عرفا فتأمل **قوله** خلاف
 ان يمكنه من النصف اه ان كان المتك من النصف بعنوان المشاع فلا شك في صدق كون المجموع
 في يده الغائب لا يترتب تسلطه ويخاضه على كل جزء وجزء ففلا يثبت مستحقة غايه الامر
 ان يده المالك ايضا كل فهو على اليد ويجوز ما اشترنا بثمانية مائة ملاحظة يظهر من ان الغائب
 ما حوفا باسحق لحوال **قوله** لا يضمن الا لشد فيه ايضا اشكال لان الغائب شئ على اجزا
 الاضيق يقرب فيما متى يشبه فيصدق انه تصرف بغير اذن المالك ولا يحمل ما ان امر مسلم
 الاوسط نفسه فاذا كان بغير اذن المالك ولا اذن الشرع يكون غيبا ونحت التسلط
 ونعت استيكانه فيكون غيبا فتأمل بل سيدكر ان مجرد التصرف بغير اذن المالك
 والشرع يكفي في الضمان وكونه غيبا وهو القيد بما حث الكتاب **قوله** وايضا فحقق
 غيب المجردة لا شك في صدق الغيب عرفا اذا كان بغير اذن المالك وقصد الاستيكان
 عليه ولا حاجة في ذلك الى احدى وثبات يده ولا تأمل في ان صلوة فاسدة لا يترتب
 في الخيمة والتصرف بغير اذن المالك محرم بالملك والتصرف في كل شئ على حسب ما هو المقصود
 منه والمضوع لاجل بل القادة انهم من ذلك بحيث يصدق عرفا انه متصرف فيه بل كل
 ما فعل به او به بغير اذن المالك **قوله** من تصرف حرم والمحرم مثلا بطلان الصلوة **قوله**
 ان المالك ايضا متصرف او تقرر ان تصرف المالك في حوائف لحق الغيب والتصرف بغير اذن المالك

والنصف بغيره من غير من الله ان هذا القدر يكفي للقيام فثاقل **قوله** فيحمل النصف
 كما في النار فثاقله بل الظاهر ان الكل ان كان شأها والقدر الذي مشى عليه او يمشى فيه
 ما يمشى كان او تسلط عليه ما يمشى كان معروضا ثاقل **قوله** وليس هو قادرا على دفع
 المهلكات اه ما ذكره ولده في الكبير انهم وعجز القدرة على الدفع لا يمنع اذ يقال دفع
 ويقع عليه الحائط او لا يمكن الفرار مع ان الصغير انما كان قادرا على ان يدفع الا
 ان يقيه بغير القادر وغير المختار اصل **قوله** فان كبر مع عدم قدرته فخرق في الدفع
 الحية والعقرب متعارف شايخ في الكبار بل ربما كان فيهم الكثر والقدرة على الدفع
 من الفروغ والنادرة البهية والعقرب لدفع الترويض فقال لعنك الله لا دفع الترويض ولا
 الفاجر وما وقع الحائط فظهر نعم وظهر انه امكن الفرار ولم يكن غفلة ولا غفلة ففقد
 عدلا علما محتا حتى لا يعدم ويقع تحت الحائط امكن الفرق لكبره يكون مخونا الا ان
 يكون يمد تفل نفسه لغرض من الاغراض والظواهر لا يكون الامس حق وجنون فثاقل
قوله وسب الثمان مخض في ذلك اه ليسوك بل حديث لا حذر ولا ضرر ولا مسكر
 في ان يمد دليل وسبب مع ان عليه حق له وعرض قطع كما اعترف به ولذا لا يستحق بال
 استخدام العوض ويمر في الاجارة عوض الاجرة السماء وفي بعض الاوقات عوض جرة المنزل
 فكيف يكون ماله عوض شئها وعقدك وعقدك وعقدك يتلف ويضيع بل عوض اصل على تهم
 قالوا في عقد الاجارة يجرى العقد ينتقل الاجرة من المالك الساكن الى ملك الوجهة من
 حيث العقد يصير ملك بعض انتقال المنفعة من الوجهة الى الساكن جرة العوض لا
 ينتقل واحد منهما الى الاخر الا وينتقل الاخر منهما الى صاحب الاول كما هو الحال في البيع
 والصلح ولذلك كل من المتعاقدين يسلط على اخذ ما وقع العقد عليه قبل واين يصير عوض
 البضع في النكاح وعوض كل شئ وكل ملك وكل حق وحاله حال الملك ولذا في جميع الامور
 ولا فرق بين المال والحق بحسب العرف والعقل والشرع ايضا كما استرنا فثاقل جردا واجالة
 ان ينبتا جماع فهو ولا فالامر كما ذكر **قوله** ونحو ذلك فثاقله الا انهما انفسك بالامر
 ولا ضرر ايضا ونحو ذلك ما ذكرنا **قوله** اذ عرفت بوضع الثبوت عموما قد عرفت عدم
 وضوح الثبوت اصله فضاك عن العموم **قوله** والغاصب ظالم وعاصي وجبان
 الغصب عرف بعبان متعددة وانه لا مشاحة في الاصطلاح وان العبرة بالدليل وكل ذلك

مترتبة فلا مانع من الا يكون انما ان لا يكون ضامنا وبني قاصدا ان ثاقل في الدليل
 والدليل هو حديث علي اليد المنيعة لاصحاب والدلالة واضحة مع انها ظاهرة و
 الظهور يكفي ويؤيد الظهور في اصحاب **قوله** هذا ايضا على عمومه ليس مجرد اه لا يخفى
 انه لا يوجد عموم وكما انه في غير هذا المقام صريح في عدم الادلة فالنظر وثاقل **قوله**
 قد عرفت ايضا عدم ظهور معناه اه لا يجب ان يكون متواترا ولا صحيحا ايضا بل لا يجب
 بالثبوت كاف لانه لا يورف وان كان فاسقا يكفي البتة وفي البتة يكفي الظن والظهور كما
 يكفيون في العدالة بالفتنة في ثبوتها ونفس ما هيها وفي حج التعديل وفي تعيين الشئ
 وان الاصل عدم بطلان الرواية وعدم خريف وتغيير وتبديل وغير ذلك فثاقل جردا
قوله يجب الرجوع على الغاصب فقط اه لا يخفى ان قرار القضاة على الغاصب ان كان
 معروضا على ما هو المشهور ولا معنى لعدم الرجوع عليها استوفى المنفعة فانه المنفعة ملك
 من املاك المالك استوفىها الساكن فالملك يرى ان ملكه استوفاه وانفع به وضع
 منه وانفع الساكن فكيف لا يثاق له مطالبة عليه وعوضه بل ربما كان الغاصب مات
 او غابا لم يكن من اخذ شئ منه او يصعب عليه الاخذ او يكون الاخذ من الساكن ارف
 له او سهل واصح اذ ربما كان مال الغاصب شئها واسطفا فثاقل جردا **قوله** فانه
 ما انك شيئا ولا تلف في يده اه لا يخفى ان سبب الضمان ليس بخصر في الاتلاف فانهم
 بقا يكون بالثبوت بسبب الاضرار استنادا الى قوله لا ضرر ولا ضرر وقد ما فقولنا
 والمحدثين لا يذكرون في باب الضمان بطل الغصب فلا تلافى في هذا الحديث وحديث
 ليس له رقة ظالم حق ولا يتركوا حديث علي اليد المنيعة عن تعريفه وللشاكخون في كثير
 من المواضع يستندون الى الحديث لا ضرر ولا ضرر ومع ذلك لا انتم يرعون هذا الحديث
 في كتاب الغصب ولا تلافى فيكون بان الغاصب يضمن اعلى القيم وان كان المتلفين
 اذا كان فيما او شيئا ولم يوجد ويقولون هو ما خرب باشق الاحوال ولا دليل عليه من
 الاخبار سوى هذا الحديث بل وليس ارجاع عليه ولا دليل اخر وحديث علي اليد لا يدل
 عليه فان حديث لا ضرر ولا ضرر حجة تقتضاه ان كل من اخطأ الضرب يتركه ويرفعه
 على ما خربتها كان في ايام الغلو والنقط والحصار يصير صاع من الطعام الف دينار فاذا
 غصب غاصب الاف صاع منه من مسلم بل ويقيم وذلك المسلم والقيم يهين يهين

القيمة أصوعاً لقوته ونجاسته من الهلكة وتجاوبت من المجموع جمع وعطبه ومع ذلك يكون ذلك الغاصب صاحب طعام كثير يبيع طعامه بالانقماش ويتعيش بالطعام المغصوب ثم بعد دفع الموانع وحصول الرخص العظيمة لا يزداد صاير الطعام كل ألف صاع يدنا يزيد مثل غصه من المالك بعد ما أخرج وانفق جميع أمواله الكثيرة غاية الكثرة في شراء الطعام له ولعائلته ودوابه فيقولون ولم يبق مال له فتدبر ديناً عظيمة فأنه على ما انفق من أمواله تلف دوابه بعد ذلك ولم يبق له طعام من كان يتعيش هو وعائلته ودوابه ولم يبق أحد منهم من المجموع وكان يزيد ذلك الطعام عن الأصل فكان يبيع الأزيد بالانقماش ويصير ذاك أموال عظيمة فوق أموال السابقة والحال أنه صار ذا دين عظيم بعد تلف أمواله ودوابه ولغيره أعظم من هذا ولما قد دأبنا منه القيمة ١٢٠ ألبت إجماع كل من لا يتسكن بالاجماع بل يتسكن بما ذكره القمارة وقد عرفت ما فيه فلو كان إجماع كل من لا يتسكن بما ذكره وكان لا بد من ذلك الإجماع نعم لنقل الاتفاق على عدم الضمان كما ينبغي القمارة وكون ذلك إجماعاً بالمعنى المصطلح عليه غرضاً هو لئلا يتسكن الناس في كل شيء في مقام اثبات عدم الضمان بحيث يعلم أنه مستند في شأنه إلى حال القدماء والخطأ بينهم وكلامهم فلذلك يكون ذلك الإجماع ظاهراً كونه منقولاً خبر الواحد على قدره إجماعاً وهذا القدر يكون كافياً في تخصيص الضرر والضرر ومصححاً لما اشترى من الضرر والفساد العظيم يحتاج إلى الثأكل ومع ذلك أقول إذا لم أعرف والله العالم بأحكامه **قوله** ولا شأبهات أهتأكلها لا يكون لها القيمة ١٢٠ كما لا يخفى **قوله** وبأجله التفاوت معلوم العقل المراد التفاوت المتعارف المعتد به عند أهل الأصول لا يكون متساوياً إلا إذا كان في عينه متساوياً مثلاً وغيره لا يرى كل غير مثلي فثأكل ما يرضى المثلي ما تعارف بمثل مثله بحيث يساويه وما تدرى الطبيعة والجمرة النوى والصنعي وهو قريب المير من كل جسم وإن كان مثل اللؤلؤ والديار ثأكل ما لا غاصب والمختلف عليهما أن يرد النفس ما أخذته وتلقاها عندها بأمان فما أفضرها تلافها إذا وجد وإن لم يجد فما هو قريب اليكاته هو في مثله وما لا يقى فلما لم يحقق هذا المعنى ولم يكن أكثر ما تعارف أخذت عوضاً من شيء فثأكل في القيمة قبله أن يرد عوضه الذي هو قريب المير بقباً ودالدهم والدنيا والقيمة لتعارف كلها عوضاً لعدم تيسرها هو قريب بخلاف المثلي فالمثلي خرج على قافله الأصل ما لا يقى فلما تعارف

الأقرب عادة أكثر فيه ياهو العوض غارة فإذا قيل عليك أن ترده على صاحبه ويعلم عدمه و عدم ما يكون الأقرب الذي كونه هو بل مطلقاً لا قريب الذي يكون مثله ذلك وبوازير بحيث لا يزيد ولا ينقص أكثر في القيمة وهو العوض الموزن المساوي ويتبادر ذلك إلى الذهن للتعارف ومثلاً وما ذكرنا وإذا أخذ مثل الفخار وكيفية قيمة يؤخذ بالقيمة وبالحظ القيمة أولاً وبالمآلات ويؤخذ بحسابهم وبالحظ فثأكل **قوله** فيكون الأدلة ذلك مع المساواة أي يمكن أن يتفقوا للدليل أن الثأكل لا بد أن يعوض مثله لأن الأقرب المير من غير شيء ما أمكن تحقيق هذا يكون مثلياً ومتى تعذر يكون قيمياً ومناط الفرق بين المثلي والقيمي هو الدليل المتفق للفرق في حكمها على حسب ما عرفت في الحاشية السابقة فثأكل **قوله** يكون مثلياً بمتساوية ذلك لا يخفى أنه المماثلة في هذا القسم وإن بلغت غايته إلا أنها لا تقدر القيمة ويؤخذ بالحظ القيمة ويتوسطها وتبتمها فيكون إذن الأصل هو القيمة ولا أخذ بالقيمة وإن كان يؤخذ به المثل فلما كان المدار على القيمة والعوض بها عادة لأن المراهة إنما هي حسب القياس الشائع وهو المعتمد عندهم يعرف إطلاق العوض بعد مراعاة القيمة ومما خطتها كما هو الحال في الأمر فثأكل **قوله** ويمكن تخفيف الغاصب به مما أمكن مقتضى الأدلة الزام الغاصب بعين مال المغصوب أو مثله أن تلفت في المثلي وإن توقف عين المال والمثل على إخراج أمواله من حيزه ونصب بدن شديد وهذا الذي ذكرناه هنا كما ذكرنا من فرق سببها بسبب خيبة لا يتوقف فلما وكذا عدم بيته وإن كان ما يتلف من الغاصب ما لا يعظم فثأكل **قوله** وأما القيمة فللتعذر والضرر المتفاوت لا يخفى أن مثلاً الحكم بالقيمة عند التعذر هو ما ذكره فلا وجه لما ذكره أو لا من مرجع التعذر والحوادث هو العرف لأنه لم يرد هذا المعنى في حديث أو أثر بل الحكم هو العقل فالعبرة بما حكم به العقل والقدر الذي حكمه العقل لا يحكم إلا إذا لم يكن بحيث يصير تخفيفاً بما لا ينطبق فإذا أراد صاحب المال صاير في الحال فلا يملكه ذكره وإن أراد المثل ويصير إلى أن يذهب الغاصب أو وكيله إلى البلاد وإن كان يتبعه ويشترى وثائق به فالواجب عليه ذلك وما ذكره من أن قبل الدفع يكون الواجب عليه هو المثل فثبت الوجوب بتخفيف والتخفيف بما لا ينطبق من مقتضى العقد وفقاً إلا أن يكون صاحب المال ولعل هذا مراد القمارة كقولهم كان الذم أن يقول لا مريد صاحب المال وبما القدر على التمسك ذكرناه **قوله** فبعد نقل الاتفاق عدم الضمان أو لا يخفى

ان نقل الاتفاق لوضع فائده في موضع خاص لا مطلقا ولا يكون الغاصب ما خفا
 باسحق الاحوال عنده اظهر من ان يفي واشهر من ان يميز على احد سببي دليله واثبات
 في التهور والسلبية عنده في مقام تعريف الغصب **وقوله** والثالث قيمة يوم القبض
 اه اهل دليله رواية تضمنت حكم من استاجرت بغلا الى وضع ثم تعدى من ذلك الموضع
 فالعصم قال عليك ضمان يوم خالفت هذا العمل ما هو بيان **وقوله** فالاول
 هو الاظهار وانما كان الاظهر هو اهل القيمة من يوم الغصب الى يوم الاصل كان واجبا عليه
 في كل وقت وفي وقت ارتفاع القيمة كان الواجب عليه ان يعلم هذه القيمة التي كان
 هكذا قيمتها حين ما ظله وحسب حقه ولم يعطه ارضه حال بين يمين الذي كان في القيمة
 العالية وكان حقه ومكسبه بل كان في الحصار ويرتفع القيمة الى الاف وكان عنك
 فيجوز نفع فيحصل له اموال عظيمة فخره بل بقي كان اشترى باموال عظيمة لا حياجه اليه
 له واعيا له بل بقيت لبيب الحبس عياله وامواله مثل دوابه وغيرها هذا ضرر عظيم
 لا يناسب الشريعة القوية العادلة المستقيمة التي هي غاية المتانة والقبض والحكمة
 يتصرف بالاعتدال ما لمع انه لا ضرر في الاسلام بل يتبع تضاعف احكام الشرع فيكتف
 بما ذكرنا وانما لا يناسب الفقرة العدلية سوى ما ذكره هذا على تقدير وجوده من ماله
 حين ما صار في غاية الاقتناع واما على تقدير العلم فلا تأمل في انه في وقت غاية الاصل
 كان عليه ان يعطى قيمة لو كان يطال له المالك ويكذبه ويعيق عليه والقيمة في غاية الاقتناع
 لما ستعرف وجهه ودليله ومعلوم انه واجب عليه في كل ان ودقيقة ان يعلم المالك
 بلا توقف على مطالبته وتضييقه وانما فان كان وقت الا ارتفاع اشتغل دسته باعطاء
 القيمة في هذا الوقت على سبيل الوجوب القوي الضيق لا جرم يكون هذا الاشتغال
 شرا الى ان ثبت خلافه ولم يثبت بل الثابت انما هو ما ذكرناه في العين الباقية فاما كجدا
 ويدل بانه قوله تعا وجزاء سيرة سيرة مثلها وقوله تعا وان عاقبت الامية ومن اعتدى
 عليكم فاعندوا عليه بثل ما اعتدى عليكم مع ان الفرق بينه وبين المنافع بالنسبة
 الى الحديث على اليد ما اخذت ام يكون المنافع ما خلة فيه لدخولها تحت اليد بخلاف
 القيمة التوقية **ثم** الام ان يكون اجماع على عدم الضمان فيما نحن فيه لا تأمل في ان
 لعدم الدخول تحت اليد يحتاج الى التأمل فائتمل فمقتضى ما ذكره ضمان القيمة التوقية ومقتضى

ان يكون اجماع على عدم الضمان فيما نحن فيه لا تأمل في الضمان لعدم اجماع على عدم الضمان
 الضمان على ما هو لفظه واما الموضع الذي نقل فيه اجماع فانقص ما يمكن ان يقر انه حجة مثل
 لكن لا بد مقارنتها ذكرنا ومن حجة عليه حتى تقدم عليه فلا حظا مل وبالحجة بالهضبة
 جميع ما ذكرنا مما يظهر من العقل والنقل يظهر ان غاية الشرع في جبر ما يقع من الغاصب
 وحصول التلافى والتدارك منه الى حد كما نتم تحقيق الغصم ولم يوجد تفاوت اما ما
 ما ذكرنا من حديث لاضرر ولا ضرر وظاهر لان التكرار في سياق الذي تفيد اليوم وكذا قوله
 نعم فمن اعتدى عليكم وقوله تعا سيرة سيرة مثلها وكذا فاقبوا بثل لان المالك لا يضره
 في الممانعة من جميع الوجوه وما حديث على اليد فان مدلوله ليس الا ان الغاصب يجب عليه
 ان يؤدى نفس الذي غصبه واخذته وانه مشغول الذمة بذلك في كل ان ودقيقة من ان
 ما بعد الاخذ الى وقت الادا فان كان يتلف نفسه ما اخذ او يعدم تحت يده الا ان حاله
 اجماع المعلوم تقتضي ان يؤدى ما هو مثله ومساويه بحيث يصدق عليه ان ادان ما اخذ
 عند العقلاء فاهل العرف حتى يدخل في مضمون هذا الحديث على ذلك ان على اليد ما اخذ
 او ما هو اقرب مما اخذت حتى تؤدى فقتضاء ان الذمة مشغولة باحد الامرين من حين
 الاخذ الى وقت الاداء من دون تفاوت وقرينة بين الاخرين انه ولسا فيما ذكره غير انهما
 امكن نفس ما اخذت وعينه ما اخذت والافا هو اقرب اليه بحيث يكون عند العقلاء
 والعرف كانه هو في نسبة الامرين الى الوقت وقت ودقيقة ودقيقة من اوقات ما بعد الاخذ
 الى وقت الاداء على السواء الا ان في خصوص وقت الاداء وان كان بعد المجازات بالنسبة
 حقيقة لفظ الحديث وهو ادان نفسه ما اخذ وعينه من حين الاخذ الى ادائه وقام وقتر وما
 ذكرنا من انهم بقا العين يكون على القيمة على الغاصب فائما هو من فيه هذا الحديث **وقوله** المص
 ولو تعدت العين اه الا وفي بقا هذه الغصب ان ضمان نفس العين على الغاصب وكذا ضمان
 منها فعه من حين الغصب الى زمان الرد على المالك او تحقق الموت او خذل المالك لا يفرق
 مع رضاه بكم منه عوض ملكه وبراء الغاصب في يكون العوض ملكه الا ان الغاصب ان يد
 عليه عين ماله كما اخذ ماله من العوض مع احتمال عدم ميرور العوض ملكه كما يقول
 الله وكذا الحال لو مرض بكونه عوض ملكه ولم يزل الغاصب الا انه اخذ العوض لولا واما
 ثا الغصوب بعد اخذ العوض الوجوه اورد على المالك او تلفت فوازم للمالك لا تضره ملكه

فان اذا اخذ الحق فانه في المجازات
 من ان يضمن المالك على الغاصب
 فانه اذا اخذ الحق فانه في المجازات
 فانه اذا اخذ الحق فانه في المجازات

القيمة التوقية هي القيمة التي
 توضع على العين في وقت
 القبض على الغاصب

ولم ينقل ملكه بغير العرض بل للمالك ان يأخذ من الغاصب جميع ما ملكه ولم ينقل ملكه
الى ان يتحقق عدمه وهذا كونه ولفظ ما منافع العرض فالتا للغاصب منه على تقدير ملكه
وعلى تقدير عدمه لانه لا يكون له ان يرد على الغاصب لان القدر من اخذ العرض
له ان يتصرف فيه تصرف المالك في ما لا يملكه مع احتمال ان يأخذ من المالك عينه ما
ومنا نعمها ويرد عليه العرض الذي اخذ فثاملا لكن يناسب هذا ان يكون جميع تصرفاته
مفوضا وفيه ما فيه **قوله** بل صارت بمنزلة جن ووحش موصوفة هذه في الموضع
الذي يصدق فيها ان العين زالت وغنت لكن كل ما هو وصف يكون كالحق مثل صباغة
النقر مما صرحوا بكونها العين ربها يحتاج الى الثامل بعد حكمهم بان الصبغ الذي هو
الاعراض عين مال الغاصب اذا الصبغ فاما لا يبقى فيه من العين شئ اذ واداسا على
تقدير بقاء شئ منه فكيف يمكن ان يكون تلك العين مطلوبة ولا يبقى لها قيمة ويقاد العين التي
يكون لها القيمة مما لا يكاد يتحقق والصباغة لا شك في كونها مطلوبة وطا قيمة وعرض ذلك
يحكون بان الغاصب لو كسها يكون ضامنا وان كان الصباغة نفسه فعلمه وربما كان
الصباغة امعا في قيمة الموضوع بل ولو انكسرت حال كونها في يد الغاصب يكون ضامنا
كان الكسرت انه ومن اجنبي لانه الفرار على اجنبي فثاملا **قوله** فلو صبغ فله رفع
صغره كيف يكون له هذا مع انه تصرف في ملك الغير بخلافه وهو غصب اخر واخر اذ اخر
وانا لا اخبرهم وكلام المقوم ومن وافق في كتاب الغصب فالى ان يرى بحسب في القاصح يتدفع
معتدا تارة يحكون بان الغاصب يخرج ما له مال المعصوب منه الذي هو وجوده ولو
بمراتب شئ يصير مال المعصوب منه وان كان قيمته ضعاف قيمته فيكون بان للمعصوب
منه رفع اشجا والغاصب وذروعه وربما يكون قيمتهما الا في زمان وكذا في قطع خشبته
المربع لها سفينة الغاصب وسط البحر وان كان يفرق بسببه اموال عظمى للغاصب لا يحصى
قيمتها الا الله وكذا في قطع خشبته من امانة الغاصب وان كان القطع موجه لطلبها
وكان قيمتها الاف تومان وقيمة الخشبته تسمى فلما فيها وفي السفينة الى غير ذلك من امثاله
هذه الاحكام ومع ذلك يحكون بان الغاصب اذا صبغ مال المعصوب منه يصبغ بصيرته
سببا لعدم جواز تصرف المعصوب منه به وان كان ماله يوى الاف تومان
وصغيرة لا يوى الا فلما ادونه ومع ذلك يقولون لو انفس من الغاصب ان يأخذ منه

قيمة صغره حتى يتمكن من التصرف في ملكه لاجب على الغاصب قبول التماسه فلان يدع ملكه ففقد
منه هكذا معلقا الى يوم القيمة لا يمكن للمعصوب ان يقرب اليه الى يوم القيمة ويكون مملوكا من
التصرف فيما وديا وجب من هذا انه لو كان يقول له بع صبعك من رجل غريبي يجب على
الغاصب اجابة ما لو قال بعينه فلا يجب وهذا حكم يجب بالنظر الى ادلة وتفريق عريضة
الى العلة كانت الاحكام السابقة ان كانت كذلك فان قلت اذا تصرف في الصبغ كان مستورا
في الصبغ وهو ملك الغاصب لا يجوز التصرف فيه بغير اذن الغاصب ولا يعلم ان الغاصب
السابقة تصرفا في ملك الغاصب بل استفاد ملك المعصوب منه وان تصرف الغاصب بغير
اعظم وتلف مال كثير من لانه ظالم وليس لغير ظالم حق وهو مضار وقدم الراتب في دفع
من هو مضار مع ان ملكه وحقه ولم يكن غاصبا وليس له ان يضر في الدين وبقية الغاصب
اقيم على ان لا يكون له الحق وحصة لا تدرى ان المالك مستطاع على ما له والتصرف في كيف
شا فليكون له تحصيل ماله وان كان بالتقليص يتلف مال الغاصب الى احد اوصياء الله
فليس به كلامهم تدافع ام قلت رايي من التدافع بالنظر الى الادلة وما اخذ الحكم فعلى هذا نقول
كيف يجوز للغاصب قلع صغره مع انه يغير التصرف في الصبغ لا يثنى في عادة فكيف يجوز هذا
مع انه ظالم عتور معتد معا ندائه وان يقول من والحق والدين وليس له حق وهو
مضار في نفس الغيب وفي قلعه هذا ايضا وتصرف بغير اذن صاحب الثوب المظلم للعقد
عليه مع عدم شارة ومطلوبته منه في صغره بل وربما كان كارهها لتقليل الصبغ اقيم فضلا
عن نهال ومطلوبته بقاء ثوبه صبغ بل وكثيرا ما يشتم من الصبغ ويتفرغ عنه ويكون الثوب
خراشا فاسد المالك من جهة الصبغ وان لم ينقص قيمته مع انه مع نقص القيمة ربما لا
يشتم ما هو ناقص ولا ارش النقص وبالمجمل كيف صح للغاصب التصرف المستنقذ
في مال المعصوب منه مع انه غاصب لا حصة له فيه ومضار ولا يبيع للفقير
منه المظلم الذي يفرق في الدين ولا سلام ولا فرق بين قصر زمان التصرف وطول
بالنظر الى الادلة وكذا بين نوع من التصرف وبين نوع اخر هذا مع ان القدر عرف والثوب
جوهرا والتصرف في العين على تقدير تسليم تحققه عرفا وشرعا لا يكون مثل التصرف في الثوب
كيف يعامل عليه مع ان اللون ربما كان لا يوى فلما والثوب بتمت الاف تومان
وابيض الخلو لا يوجد لاشية في كونه عين مال الغاصب فكيف يجوز اخذه من الغاصب

قوله والقرب فيه ولأنه عوض عن الأذى الذي له لا يورثه فبذلك لا يجوز
الأفام مع أنه يقرب في عين مال الغاصب ومطلوب الغصب منه وجوه ووجوه
وذلك أن يشتميه أشد اشتياء ومنه يقرب لديه لها بغيره وبغيره فبذلك لا يجوز
والقرب لا يمكن إلا بأخذها أو إثبات اليد عليها وهو يقرب على أنها لو سلمنا أن
ذلك لا يكون تصرفا فلا شك في كونه غصبا والغصب حرام بالبيعة فأي شيء هذا
الغصب وحرم تصرفنا لك في ملكه من جهة أن لو أعضدنا مع أنه لا يورثه
في ذلك أنه ولا يشتميه مظهر بكره ويقصر ويشتم على تأويلنا أن أمثال ذلك لا يكون
غصبا أيضا فلا شك في كونه أمثالا فالحكم أن القرب في مال المسلم بغيره حرام فذلك لأنه
بل واشتد حرمته فكيف يصح أن لا يكون له عظمة لا يحجبها إلا أنه من جهة فليس إلا بغيره
أن لا فليس من الغاصب من جهة أموال عظيمة من الغصب منه وإذا خرج أمثاله
بل من جانبنا من غير عوض له لا يجوز لا يكون له حرمته فكيف يصح تعطيل أموال عظيمة محترمة غاية
الاحترام والحكم بأخذها من يد صاحبها بيب اتصاله بغيره لا يورثه فلا ولا حرمته
لديهم أن لا يورثه بل ويجب شتمها على الغاصب أن لا يورثه لا يمكن إلا أن لا يورثه كما اعتدوا به
لهذا الفتوى وأيضا لو لم يذكره لكل مكان كل من الدخاخرج مال كل واحد من يده
فما شتما أو تعطيل ماله يأخذ فليس يصح أو نصف فليس يصح تمام كل واحد من تلك
الأقوال أو بعضها منه خفية من صاحبها أو قهرا أو ظلما طعن كان ذلك البعض قد
قليل منه فيقضى عوضه وهذا القرب العظيم لا يورثه المجبرة فضله عن العدمية
وإن هذا من الملة الخفية والفرج القوم فتأمل وإني الصباغون إذا أرادوا بحيلة
انفاق صيغهم عند الكساد لا خذون كل ما قدروا على الأخذ والأحطاف ويروونه
في مصيغتهم وإن كان ما أخذوه العائم البيض من الترس والشباب البيض على الأضياء
أو لأنهم من الكاين يتم وقطر ويحصلون أجرة صيغهم وعوضه وهذا الضم فيه مانيه
فكذلك يصيغون جدان البيوت فيعطونها على رباها أو بغيره فبذلك لا يجوز
يأخذون فيه صيغهم إن رضوا فتأمل وبالحيلة ما أتهم بغيره فبذلك لا يجوز
ضطرب بالنظر الدليل كثير منه مانيه عليه الشارح ومنه ما تعرضنا له ومنه ما
يظهر على المثال فتأمل قوله وبغير الجنس يعني النعمة لا تأخذ بغيره فبذلك لا يجوز

الأحتمال الذي سيذكره من المعنيين مع النعمة التي فيها قوله فلا يبعد ما ذكره القضاة بعيد بالنظر
إلى الدليل لأن النعمان الأول مستحب والثاني فاعله بالمثل فلا وجه لمعناه وصحنا
للنعمان اليقيني المستحقا قوله خصوصا إذا كان ضمن الثاني بحيث أنه لا فائدة فيه
بالنظر إلى الدليل والقاعدة الأولى أن الغاصب إذا استقطب الجنين أو غرر شجرة فحلت له الشجرة
سواء يكون الغاصب بل كل متلف ضامنا للجنين والتمسك الساوقة وإن كان الجنين الثاني لم
يحصل إلا بعد ذهاب الأول وبالحيلة لا تأملهم أن مثل هذا الفرض والتقدير لا أثر له وهو
مقتضى الدليل فتأمل قوله فما روى عنه أن لا يورثه هذا عجيب لأن الجارية لا تستحق
شيئا من بل من نعمها من مال المولى ليس إلا فأي معنى لخال الجارية في هذا الخبر مع أنها
لا يورثها أصلا ويورث من الرجز كما عرفت مع أن الجدة في الحديث وما يجب مراعاة وإلحاق
ليس إلا الفرض المبني وكيف يمكن جعلها من الأفراد المتبادرة بعد ما عرفت مضائقا إلى
قوله نعم ولا يورثه ولا يورثه وهذا خوف فكيف يجوز أن يصير جرة رضا الجارية متلفا حتى
المولى مع أن الظن من الرواية أن عدم المهر يلغي بسبب رضاها ويقصرها وأيضاً قال نعم
عندنا مملوك لا يقدر على شيء وجعل الفقهاء هذا مناسط الإحكام فكيف تقدر على إذهاب
حق المولى وبالحيلة هذا الحكم أيضا من جملة الأحكام المتناقضة في هذا الكتاب على ما أفهم والله
يعلم قوله وخ والظن أن له أدش بكادها فيه مانيه لأن البغي لا يرث الجارية فلو
كانت الجارية طاهرة في الحديث يلزم أن يكون حكمها حكم البغي من حيث أنها بغي فاذكر
أيضا قرينة واحدة على عدم دخولها في هذا الحديث ولا يمكن إلا أن يقول إلا أن الجارية
إذا كانت فان تأخير هذا الحكم في هذا القام لا يناسب الحكيم وما دل على أنه يجب على المتطد
موص ما التفت أن كان له عوض شيد من الرجز أيضا والمهر من المهر المنفي وهو من المهر وهو
البكرة فبذلك يجب وعوض الجارية داخل فيه فتأمل والتم بالغ في دخول أدش الجارية في
العشيرة فتأمل قوله ولا كان القيد لغوا فتأمل لهذا لأن مثل في حجية مفهوم هذا القيد
لأنه من قبل القيد لا يورثه التي مفهومها معتبر قطعا كما حققنا قوله في كل من مملوك
فتأمل بل الظاهر ليس كذلك إلا أن تغير النظم بما بعيد والظن منها الكراهة لأن التعريم
يناسبه التشديد والتقليط والكراهة يناسبها المساعدة والمساهلة في التغير لكن قولهم
الأخبار المحرمة وصحح بعضها وكلام الفقهاء يعين البناء على النعمة ولعله من جهة النعمة

ولعل من جهة التفتة اظهر والكراهة وسأعمل في التعبير **قوله** ودلتا عبد الرحمن
بجنتين أو لا يفتيان الروايتين مع صحة سند أحدهما واعتبار سند الأخرى متغيراً بالثبوت
وكون للأدلة من الأولاد والوجوب مع كون خلاف القطع خلاف ما يظهر من صحة الشك
من اعتبار قطع الخلقوم انما مع ان القول بخصر قطع الأولاد لا يبعد ولا كفاً بقطع الخلقوم
وحين يظهر ضعف الثاني كما ستعرف بخصر في الأول لعدم قول خرم ان دلالة الاخبار لا يجب
ان تكون مرتبطة بل الظاهر يكفي بما مع ما عرفت وخصر ما لا يخطر كون التذكية شرطاً
في الحلية والشك في الشرط يوجب الشك في الشرط ولعل المتبادر من شئ الأولاد على
الأطلاق قطعها وفيه يد على ذلك صحة التحام ولا معارضة بينهما ما كما ستعرف وايضا
العمومات الدالة على التذكية تعين ما ذكرنا من المعارف في الذبح هو قطع الأضلاع ونصف
الى المعارف **قوله** باتومات يخرج الدم ونحوه لا يفتيان معني عبد الرحمن مع
بالنظر مؤلفات العمومات الدالة على الذبح فان المعارف تحقق الذبح بفرد الأولاد ونحوها
ولا يكفي قطع خصوص الخلقوم بل العدة في الذبح قطع الوجين وخروج الروح بطريق
الذبح مخرج في قطعها على حال وان لم يقطع الا يحقق الموت عادة الا بعد هذه المدة
على قياس ما اذا وقع جرح تحت الخلقوم وموضع اخر يوجب هلاك الحيوان بعد مدة وقد
الذباحي ان الوجين موضع الروح والروح فيها وما لم يقطع لم يحقق التذكية والذبح
الان يكون يفعل بالحيوان ما يصير به اهلاكاً بعد مدة ولعل ما ذكرنا لا يخفى على من اراد
اطلاع وثنا كل واحد من الصالحين المتبحرين بالتشريع والشريعة التي كانت تكون اجاعاً
بل ودقاً لا يبقى كمال في كذا اجمالاً بما لا يخطر ما ذكرنا وسند كرامة المدار في الاصل
ولا مصاد على قطع الأولاد البتة ولان الذبح عرفاً لا يحقق الا به واصله عدم التذكية على
الحلية وبغير ذلك فلا يلزم على اشتراط قطع الأولاد في غاية الظهور لان العصور جعل
في الأولاد شرطاً الحلية بغير علة واما معصية التحام فلا بد لادلتها على كونها في
الأولاد غير شرط في الحلية كما لا يخفى بل اقصى ما يدل ان غير الحديث اذا كان بحيث يقطع
الخلقوم ويخرج الدم يكون ما كان التذكية عند هذا الحد ومن كل الخلقوم مني على
غيره من الأولاد في غاية السهولة من الانقطاع وما عني بقطع بخلاف الخلقوم
فان كان الشئ قاطعاً للخلقوم يكون قاطعاً لغيره من الأولاد بطريق التذكية ولا

العلم
كان اذ كان الشئ يقطع غير الخلقوم منها ولا يقطع الخلقوم وايضا الوجان محيطان بما
الخلقوم ولعل الذي يخرج من الخلقوم فاقطع الخلقوم مع عدم انقطاع غيره من الأولاد
مما لا يحقق حسب عادة الذباحيين في الذبح بل لا يفسر الذبح المتعارف الا بقطع الخلقوم
قطع الخلقوم كما ان لا يمكن قطع الخلقوم بدون قطع الجلد الذي على الخلقوم والشم والوقوف
التي تكون تحت الجلد وفوق الخلقوم عادة فلو كان ادخل التذكية من طرف الخلقوم
قطع الخلقوم بحيث لم يقطع جلد العنق اصله وكذا اللحم والعروق التي تحت ذلك
الجلد صدق ان قطع الخلقوم فلا شك في انه ليس بذبح ولا يقا به ذبح البتة ولو
ان لم يمس لم يمس وم وكل حال الوجين وعرفت ان الاطلاق ينصرف الى المعارف
وعرفت ان المعارف ان لا يحقق قطع الخلقوم بدون قطع الأولاد البتة على ان
قد ير وجود دلالة فيها فالذي في كذا في غاية الضعف لا يصلح لمقتضى دلالة التحقيق
فضلاً عن كذا اقوى منها فاما مل جل **قوله** ولا يجب السؤال بل ولا يجب في هذا
ان الباع لا بد من ان يكون من المسلمين او من المسلمين بحسب الظاهر ولا يجوز الاخذ
من الكافر انما **قوله** في صحة في الفقهاء هم اه هذا مع صحة السند تدل على ما ذهب اليه
الاصحاب ان التذكية شرط للطهارة والحلية وان مع الجمل بالتذكية لا يصير طاهر
حلياً باعنا اصاله طهارة الاشياء واصالة باعها كما قدم من قوله وان شرطاً لا
كان مشكوكاً ويجب ذلك كون الشرط انهم مشكوكاً بل الاخبار الدالة على اشتراط
التذكية متواترة وكذا الاجامعات المنقولة فان الفقه منها ومنها من الاخبار ان
الحلية والطهارة متوقفان على تحقق التذكية وشرائطها لا انهما اصل يحكم بهما الا ان
علم التذكية او عدم شرطيهما كما قدم المتوهم ويدل ايضا ان ما يخذ من سوق
المسلمين فهو حكم بالتذكية وظاهره ان لا يكون ما خذ من يد الكافر كونه المتبادر
قوله وضعيفة ذراية ليهل من ذباها لا يفتيان هذه الرواية صحيحة انما
في الرجال وجماعة من المحققين على ان ضعف سهل سهل وان من خارج الاجاز
يد كونه بخر انفس السند وانه مقبول الرواية البتة في كالتصحيح عندهم مع انها
متغيرة بفتاوى الاصحاب ايضاً **قوله** على ان الاشياء الخالية عن الضرر لعل
ملاحة من الضرر العلم بالضرر كما يظهر من باقي وانه هو الثاني لا ما فيه الضرر وتعا

لا احتمال الضرب في كل واحد منها إلا ما علم عدم الضرب فيه وقتما يكون ذلك **قوله** و
 يؤيده حصر المحرمات مثل قلة أجداه لعل الحصر لا يضاف إلى ما كان عادة أهل ذلك
 الزمان أكله ووقع النزاع في حرمته وأحدث الأخبار والرقبان والقسيسون
 حرمته ولا يتحقق الغشص الذي يرضى به المحققون ويظهر منه في موضعه **قوله**
 فالظن من كلامهم أنه حرام أنه قد عثر على آية إلى أنه حق وإلى دليله وأنه حديث صحيح
 واضح الدلالة ويفرض لك فلا وجه لما ذكره **قوله** صهيبة أبي بصير قال له سبي عند ذكر
 لبن المحرمات أخبارا غرضها في حليته بل وعدم كراهته فتأمل **قوله** ولها نقول
 بالمحرمين منه عن ذلك أنه الداعي على الحمل أن كان موجودا فلا يمنع منه ما ذكره
 المقام لعدم اقتضى الأمرين كما اقتضى الحكم بخلافه الحق ولأنه لا وجه للحمل عليها بل لا
 بد من الحمل على الحق وقد عرفت ما يظهر منه لاقتضاء **قوله** فأنه قد علم عدم التحريم
 أو الذي فهم ما تقدم أن ينقل بقوله المعروف ما كان ألاجل فناء ظهوره فالتحريم
 ما يتعلق بالأب والآخر حلال والذي يظهر من صحيحنا من مكان الترخي الأصل في
 المقام أن التحريم المسمى بالحق كان من نفس طوعها فلا يأكل إلا أن يضطر ويلحق
 على لا يضطر ظاهره كونه غير اضطرار غير حلال فالله لا يملك مضادة لآله
 تلك الأخبارنا بحمل على التقية بمعنى تكون تلك الأخبار موقوفة لطريقة الشيعة وداعهم
 وكون الصعيبة وما وافقها موقوفة لطريقة أهل السنة والتوجيه وروايتهم عن النبي
 أحدها على كراهته وهو المتعلق بنفس الخوم ولا خلافنا في ظهوره فيه ما فيه **قوله** و
 بالجملة الاجتناب عن الكل حسن أنه في بدايته الحرة روى أنه تلف عن حكم الحر الأهلية
 وليس بالوحشية بأس وعن أمير المؤمنين ع النبي انتهى عن أكل الفحل وقت اقتناع
 وقال لا بأس بلحوم البخت وشرب الباهظ وكل نحوهما وكل الحمام المنزول وقا
 لا أكل لحوم النجاسات ولا ما رما عليها وروى من عام الاستسلام حب لحم الخنزير **قوله**
 وجماع الأصحاب على تحريم ما ليس بصورة السمك أنه قد مر روايات في الخبر أنه
 أن كان له ناب فلا تأكله ولا أفكله وفي الخبر أنه عليه السلام أنه سبغ يادى في الماء
 ويمكن الحمل على أنه كان يدرى أن له نابا ويشهد على ذلك حكمه بأنه سبغ ياديه
 كلب ففعله انظر أن كان له ناب فلا تأكله ولم يكن بكل فكل أرشاد للروايات

والاصل البقاء حتى يثبت خلافه ولا ينقص اليقين الا بيقين ولم ينش من الشك مخالفتها
الا في هذا الموضع فالاصل والعوامل لا تعارض التصويص والتميز ليست بجذبة مع ان فيها
ثامنا لان فهمنا باجماعهم حكوا تحريم العصب وكلامهم يقتضي القاعدة بفيد العموم
كالحدس ولم يذكر عبارة حتى نتعلم نعم كلامهم يقتضي القاعدة بفيد العموم كالحديث
كلام الفاضلين وبعضهم بينهما ظاهر في الاختصاص لكن هذا القيد لا يثبت وسنرى فيما
الحكام **قوله** لا يثبت انما اشترطه معناه اعلم ان الحكم من الاجابات العصب بالغيلان
يصير حراما ويدخل في حد الحرمة مثل ما روي في الكلب في باب اصل تحريم الخمر عن ابي
البرقيع الشامي قال سالت القاسم عن اصل الحرمة كيف كان بدو حالها وحملها وما هي قبل
الخمر فقال ان ادم لم يلهيها من الجنة انتهى من ثنائها الى ان قال فاحذر روح
القدس ضعفا من نادى عليها والعصب في الحقيقة حتى ظن آدم انه لم يبق منها شيء
قال قد خلت النار حجب بطلت وقد ذهب ثنائها وبقي المثلث فقال الروح
ما ذهب فحظ البليس وما بقي ذلك وروي اخرى عنه من مثله يروى عن ابي بصير
عنه من هذه الحكاية لبيان اصل تحريم الخمر الا ان فيها ان البليس مكرها فاحذر عقوبته
من عتب فاعطه قصه ولم ياكل منه فلما ذهب بعضه جذبته من فيه فادعى الله
اليه ان العصب قد مضى البليس وقد دعوت عليك من عصير الخمر ما خالطه ففسد البليس
الحديث ولا يخفى انه ما خرج كل عصير بيلي وهو اللسان على ما صرح به في الخبرين الشاهدين
وكذا في الخبرين اخرين رواهما بعده ويؤيده قوله مضى ولم ياكل وان هذه الحكاية مسوقة
لما سبق تلك الحكايات لانه ثنائها وقول الكلب في باب اصل تحريم الخمر اشك في ان المراد
منه الخمر الواقعة موافقا لما هو المستفاد من التواترين ولو فقه على ذلك الصدوق قد
قال في اخر الفقيه حد شراب الخمر قال ابي في في رسالته انك اعلم ان اصل الخمر من الكرم
اذا اصابت النار وغلا من غير ان يسه النار فيصير عذرا اسفل من خمر فان يحل
شرح الى ان يد هب ثلثاء ولم يذ كر الصدوق في عصير في الفقيه اصلا
ان في هذا الموضع لهذا القول فظنوا انهم يعتقدون دخول العصب في حد الحرمة
يجزئ الغيلان فاعل تحريم من القدماء ايضا على هذه العقيدة فيها حكوا بالتجاسة
لان الخمر عند غير الصدوق نجس وكذا كل مسكر والظاهر منهم ومن النص ايضا انه يدخل

في حد المسكر ايضا وهو ايضا عندهم نجس فان قلت ليس بمسكرا احيانا ولا يطلق الخمر عليه
عرفا ولا لغة حتى حكم بالتجاسة من هذه الجهة كما حكوا في الفلاح وان لم يكن من المقررات
الرجوع الى العرف والفتنة حيث لا يفي اصطلاح من اشرع وقد ظهر ذلك من كلام الفقهاء
والاخبار على قيا بما قلناه في اختصاص العصب بالعنب بالعرف من اجتهادات والفتنات في
الايام خفي على المشايخ كما خفي الاختصاص على الفارح وامثالنا فعليا بل على ائمة و
المتنوع وقع التراجع في كونه احق بقرينة شرعية ام لاحق ان معظم المفتين اختاروا الحكم
ظنك بما نحن فيه مع ان الكلبين والصدوقين في غاية القرب من عهد الشارع بل هما معا
ومع ذلك قلنا وقع منهم اجتهادات سلمنا عدم ثبوت الاصطلاح لكن القدر من كلامهم ومن
الاخبار الدخول في حد المسكر وما حكم احيانا بانتقائه هو المسكر بالعنف الذي عرفه بعض
المشايخ وهو ان لا يعرف المسكر من الارض والطول من العرض لكن قصر المسكر في هذا المعنى
مخالفة للعرف والفتنة والحديث ولا اعتبارا اذ ربما لا يخيّل عقل بعض الفقهاء ان الشرب
الاشيا لبيان الحكماء من مضبوطة وحكامهم متفهمين قلنا يصدر منهم شائبة اختاروا
ذلك اذا صدقوا في هذا من مسكر وايضا الخمر سكها سقا وتزينة وضعفا بل
بعض الخمر الودية عند الشاربي لم يسكر في غاية الضعف قال يعقوب في الفتنة في ترتيب
السكر اذا شرب الانسان فهو نشوان ولما رتب فيه الشرب فهو نشوان واذا ذهب من عقله
مسكرا فانه قد ذهب منه اياما فهو مسكر طارح فاذا كان لا يملك ولا يتكلم فهو مسكر
ملحح واذا كان لا يفكر من امر شيئا ولا ينطق لسانه فهو مسكر وقال في باب اول
النشوان السكر في النهاية الانشاء اول السكر ومقد ما منه ودفع الكلبين من الجاهل
عن الباقين ان ما روي على انك جنة فخر وفي ترتيب الصحابة اذا كان كثير مسكر
او غير قليله وكثير حرام والظاهر ان ادى تغير من عالم السكر كفى لكونه مسكرا
الا اعتبارا وهو ما اشد على طاهر من الفتنة ويصدق ما ذكرنا قول الاطباء السكر هو تشويش
الروح الذي في الدماغ وقا في مقدار الشرب ما دام الترويض لا يد والروى سليمان
فلا يخفى من اضرار الشرب فيه بصرح بان مجزئ الترويض كالتحق المسكر والعرف والفتنة
والحديث ايضا ظاهرة فيه ولعل من مسكر مسكرا من تدبر على هذا القول مزاج
الخمر وحالها نال المزاج العنب فلا يصير حراما ان يتغير عن الحالة الاولى الى الثانية

وهذا التغير إنما لا يحصل دفعة بل يحدث شيئاً فشيئاً يحدث أولاً شيئاً يسيراً
ضعيفاً ثم زيادة الضعف من الحالة الخفيفة لا يكاد ينعبر به إلا الحذاق الماهرين في الفن
ثم لا يزال يزيد شيئاً فشيئاً على التدريج حتى يؤول الحالة الأولى بالمرء ويجعل الثاني
معاناة الثانية أيضاً دجاجة متفارقة حدتها شيئاً فشيئاً فلهذا ولما التغير من الحالة الأولى
إلى الثانية وعروضها شيء من عالمه هو بالثقل والغبان وبالجملة يحصل به
أول درجة من التكرار لدرجة الضعيفة ثم زيادة الضعف ويظهر ذلك من الكساد
الشرب المعتبر ككر كثير لا مطلقاً فإن قلت إذا ظنوا التكرار يكون خمر الغرة وغيرها
وليس كذلك قلت إلا أنما يجب التفرقة غير مجموع وكذلك العرف إن أردت عرف الجميع
كيف لا أولى قال من أضل حرمه الخمر فيجوز العصوم من سكره وهو قد كثر في
القدماء ما ذكرنا ومع ذلك نقول الوطى والعب وامطاحنا يقالون
في أنفسهم حموضة ما يلبس حلاوة الهواء ومكث زائد وغير ذلك مما يسد هاهنا حالة
ومع ذلك لا يعمها بحر قد ذلك خلاد لبث محل عذب حقيقة بل حقيقة عند طيب
وعيب لكن فيها حموضة والحموضة حالة خلية كما أن السكر حالة خمرية والشارع
جعل السكر حالة للخمر والنجاسة من دون فرق بين دجاجة القويمة والضعيفة وما
يعرفه أهل الفن أو المحل يحصل ذلك من مجرد شربه أو من الأكساد من شربه ولو غاب لا أكساد
يحدث في مزاج كل من يشرب أو الغاب أو بعض من يشرب بل ولو كان نادراً داخل
كل من يشرب مزاجه مزاج النادر فخرم مطلقاً سيما ما نال الفناء ويظهر ذلك من
ملاحظة الأخبار والأحكام المتعلقة بالسكرات كما حققناه في رسالة **قول** والمتميز
الحل ويؤيداه بلادى بعض الفضل عدم تحقق خلاف التمرى وقال بل لا صاحب
يذكر من تحريمه بعنوان الاحتمال في المسئلة ولا استسكان لأن نقل القول ولما التكرار
فيه خلاف نادر ونير أولاً أنهم نقلوا القول مثل التمرى وغيره بل نقلوا القول
بالنجاسة أنهم مع أن العصور كثيرة فلا وجه للتعرض للتمرى والاستسكان في غير
والحكم بعدم الأشكال في غير أصلاً على أنه نقل القول بوجوب الحد على ما يرجح
شادب الخمر وثانياً أنا لم نجد القول بجلبتهما إلا من الفاضلين وبعض من وفقهما
ولم يطلع على عبارات باي فلا صاحب وما نقلوها في مقام ادعاء التمرى حتى نظر إليها

قبل علمنا أنه في رواية صفوان عن الصادق عليه السلام في النسيان بعد عدة وعشر بالعش
أو يقع بالعش وليس بعد عدة انتهى ويظهر من كلامه أن بعد النسيان بعشر فواعا
وهو حرام بالإجماع ولم يكركم يظهر من فتاوى الأصحاب ولعل هذا هو الذي
نقصه في التمهيد نقل الخلاف في صورة الغليان وما يجرى إلى ساحتهم جعل مثلاً
احتمال الحرمة القياس واستصحابهم من جهة مع أنه حرام بالضرورة مع أن الثاني العمل
به لا يعمل عليه لعدم ظهور الجماع بين العصير وبينهما بالخصوص دون ما العمل
وما الشعير وما ما بينهما من الأنبذة وبالجملة بالخصوص الثاني لا يعمل به فساد
عن أن يخرج به من تلك الأدلة القوية مضافاً إلى أن مثل هذا لو صادفنا الأشكال
في مثل ما في نيل يقع الأشكال في غا لبس الحكم ولم يعمد ذلك منهم مضافاً إلى أنه ورد
أخبار كثيرة تشير إلى الحرمة منها ما اشترط منها ما سئل إليه ولا يمازها وعرف من
عدم تمامية الدلالة لم يكن أحوالاً من القياس الحرام بالضرورة الفاسد عند
السنة أيضاً بل لا شك في أنها أدنى بالتعرض إلى ذكرها لم يثبت فان قلنا لعل
حرم هذا القياس وهو ذكره لبعاله قلت أو كما أنك أنكركت القائل بالحرمة في الأمر
ولسبة تحريم النبي صلى الله عليه وآله والشاهد استدلال برواية علي بن جعفر وثانها أنا قد غفلنا
المقول الصدوق والحلي بل والشيخ أيضاً وإن دليلهم الأخبار المستفيضة وكذلك
قول الدروس ومليحه دعابة عمادنا أن الحلي والشيخ دوماً ما يدل على
متها على وجه لم يبق للمالك حظ شك ولا شبهة في أنهما عامدين بمضمونها وما ظهر
منها من دون تعرض إلى توجيه إذ لو كان عرضهم المعنى التوجيهي مثلكم لتعرضوا
لذكره قطعاً بل قال الحلي باب صفة اشتراب الحلال ولقي بالأخبار الظاهرة و
بالجملة القائلين من المحرمين بالنسيان أيضاً فثاملاً لكن لا وجه فيهم
ذلك منشأ الأشكال وما يعتمدهم بل كان اللزم عليهم أن يثبتوا التحريم على المحرم
في استدلاله هكذا وحكم بالحرمة ولا يخرج من الأصل تلك الأدلة العظيمة بخبره بل
كان اللزم عليهم اظهار عدم الفرق بينهما وبين غيرها من التوقيعات المباحة لأن
ليس كل واحد منهما يقول الأقرب المحل بأقوال العامة في جواب مسائل السيد ههنا وما
التيب فالأقرب باحترام انضمام غيره ويظهر منه عن الخالص وهو محل النزاع

في الظهور

والمعصوم من العنبر لم يثبت شئ وان كان العنبر في العنبر اكثر منه فلهما لم يثبت شئ
 سبما مع القاعدة المقررة للمعصية من الحمل على قرب الجوارات مع انه لا مانع من ان
 يكون الاطلاق ينصرف الى العنبر لشيوع العنبر فيه لكن مع لفظ كل واتي بصرفه الى جميع
 ما هو من الافراد الشايعة التحقق لا وية العنبر بالنسبة الى مفهوم العنبر بما جملته لا يجب
 ان يكون الافراد الشايعة متساوية في الشيا الذهن بها فاننا نرى ان لفظ الصبي
 عند الاطلاق ينصرف الى جميع الازد والذهن يساق اليه لكونه اكثر شيوعا لكن اذا
 قيل كل طبع واتي بطبع يساق الذهن الى لطيفات المعارف ومما ذكره طبرحال
 استدلالهم على تحقق انقل بانه لو لا ذلك لزم زيادة التخصيص على التقليل في وجوب
 اكثر الاصوليين مضافا الى التماسات للغة بالاستدلال وهو فاسد عندهم مع ان
 من جملة ادلة المحللين في لفظنا حرم عليكم الآية وشابهه من العوهمات وفيها من
 التخصيص التي لا يد ما لا ينبغي هل يجوز لاحد ان يثبت وصفا جديدا للكلمة المحصورة لا يبرع
 ان يمنع الاصولي ان كان مطلقا فهو فاسد قطعنا الثاني العلاقة المتعينة لاستعمال لفظا
 في فرد فاضلا عن اكثر بلا شبهة عند ارباب اللغة والعرف وكثير الاستعمال كل من
 كان معهم في صورة عدم اظهار تلك العلاقة لاسباب الذهن الى العلاقة المتعارفة
 فاعل له وجها لا انه غير مضر بالنسبة الى اخبارنا لان المعبر حال المخالط لعلنا اطلع
 على ما لم نطلع والمدار في الاخبار على هذا الالة المدار على خلاف ما يظهر من انفسها
 غالبها بل ربما كان الاحتمال بالنظر الى نفسها بعيدا احدا واستدلوا ايضا بجديت
 الخبر من جهة العنبر من الكرم وفيه ما في لانه المراد هو الخبر نفسها وعلامة اسم من
 كما يظهر من الصدوقين مع ان ثبوت الوضع منه للعنبر بدون الخبر لنفسه وهو
 احد القولين لاهل اللغة والفقهاء ولا اخبار متعارضة فيه وقد نصوا على ان
 حرام اهل الهند من النار جليل واهل اليمن من الذرة وهكذا فعلى هذا يتحقق ضعف
 اخي في احتجائهم لان اكثر تلك الاخبار متعارضة فيه وقد نصوا ان العنبر
 صار حراما بان الخبر صارت قرينة وما كلام الفقهاء فلم يجد الامس جمع منهم وعلامة
 استنباط منهم من الاخبار كاستنباطكم مع مخالفة لطريقكم وقواعدكم كما علم
 مما ذكرنا مضافا الى انهم لا يحكمون بثبوت الحقيقة الشرعية بكونه لشيء حقيقة عند

المشقة

المشقة وان استعمل في الاخبار فيها كثير وكما انهم متحورون في مقام التراجع والجدال من منع من كون
 الوجوب حقيقة والحق الاصطلاحي وكذا السند والعلامة وانما لها مع كونه حقيقة عند جميع المتبحرين
 حتى النساء والمصبيان في كل عصر ومصر والاستعمال في الاخبار اكثر من ان يحصى ومدار المعصية في
 مقام الاستنباط الحمل على هذا المعنى مع ان المثبت للعنبر الشرعية مطلقا لا يتجمل بالفتنة المتأخرة
 اصطلاح الفقهاء فقط ولذا لا يكتفون بتعريفاتهم للعنبر ولا يقاعات وعرض لك بانه لفظ كلف
 كذا وكذا بل يطالبونهم بل لعل قيد قيد فان لم يثبت نفوذ اعتباره ومما في يد عدم الاحتياط
 ان ملأه بالغا لاسباب وهو مشهور اعم من العنبر والخبر والابن ولا يطلق الى الامم فثابت وقيل
 وهذا ما قال احد بعوم ان الدلائل الخفية فيه ما مر وان الدلائل القوية في الشهادة في شئ يظهر
 حاطم فلهذا الحمل المرمكان يعتقد في العنبر فان قلت وكان كذلك استدلال به ولا يقول بها
 لقياس اخرم الفاسد عند العامل به قلت ليس هذا دليلهم بل بحث تنحيز مثل في حيفه عن حجة
 الكتاب والسنة والاجماع والاصول المسند بمثل هذا القياس فضلا عن الشبهة وضاد من
 القدماء منهم سبما مع وجود ادلة شرعية كما ستعرف وقد اشترى في الحاشية ان الفاضل في
 تبعهما في المقام في مقام المسامحة فاما **قوله** مع وجود سهل من زيادة في طريقها اضعف
 في حمل وحققناه في الرجال والدلالة وان كانت ضعيفة لكن لا يخفى بعد من دلالة ما من
 حجة من ذلك مثل على بن جعفر من مثل هذا الحكم الخالف للاصل والكتاب والسنة ولا
 يجب القدر وفيه شبهة على اعتبار ذلك في ذلك الى انما عند الشبهة وان ذلك صار
 لسؤال مثل هذا الجليل والمعصوم ص قرينة فيقول الدلالة ورود هذا المعنى في غير واحد من
 اخبارهم فان الاخبار بعضها بعضها وتبين المراد منه فثابت حكمية في الشبهة
 سببي الكلام فيها فلا حظ **قوله** بل يمكن فهم الحمل مطلقا من قوله ما الظاهر المراد
 انه علة منصوصة وفيه ان العنبر ايفاء حلو وليس بجلا فلهذا فانهم كرهوا لعله ليس
 بعلة فاعلة غير ظاهرة فضلا عن النصية لان التخصيص من لوازم العنبر ويقتضي كون
 اللفظ مشتملا في خلاف ما وضع له ولا بد من قرينة معينة للمراد فعلى تقدير وجوبه
 جعل لعله عما ما يكون حال تخصيصه حال تخصيص العام فتدبر على انه ورد في الصحيح
 اذا كان حلو عيب الا نأقوال صاحبه قد ذهب للشاه فا شرب فاطم ان مراد
 من قوله ليس حلو ان اشرب ما دام هو حلو لم يغير كما ورد عنهم في شرب البيرة

انه ذهاب ثلثي العصار الذي فيه ثلثي نفس الشراب لا باس به فيه مالم يتغير ظهور
من هذا ناسا لثاويل البعيد الذي اراى كعبه المحلون للتقريب والتزبيد بالنسبة
الى روايات عماد المتضمنة لامر بذهاب الثلثين بالغلبان حتى يصل الثلثين ويخرج
من الاستعمال الحرة قبل ذهاب الثلثين على ما هو الظاهر منها بان الامر لا يذهب
لاجل انه قبل ذهاب الثلثين وقا بعرض السكر بيب الملك وطولته وهذا جعل
قطعة على بن جعفر ايضا ان تعرفت ان بعد ذهاب الثلثين انهم ربما يعتريه السكر
فلذا امروا بالتقريب مالم يتغير مع انه ينافي هذا الثاويل ما في احدى روايات من
قوله ثم وان اجبت ان ان يطول مكثه عندك فزهدا وصفه وكذا قوله في ذلك
الرواية فاذا كان ايام الصيف وخديتان يمشيه اذا التثني عنده مثل الغلبان
لا يحرم مع ان التقريب بين ذهاب الثلثين في العنب فذهابها في القري والتزبيد
خلاف الانصاف مع انه لو كان الامر على ما قلتم كان العنب اول بالامر بالذهاب
الثلثين لانه يغير السكر مع ان لم يجد فيه الا انه لو كان حرم حتى يذهب الثلثان
فثاقل وما يقوى دلالة هذه الروايات بل منها ما يدل على الحرمة فلا حظ في
ما مر في حاشيتنا على غيرة العنب وحاشيتنا على معنى شربة حلية القري
والثاويل ويقويها ايضا ما روي زيد النسي عن الصادق في التزبيد بيد يدي
في التذوق قال هو كذا اذا أدت الحلاوة الى الماء فقد فسد كلما غلبت الحلاوة
فقد حرم الا ان يذهب ثلثاه وهذه صريحة في المذنب ومن جهة السند يمكن
التقوية الدلالة اذا احاطت الضعيفة بزيد ويقوى ولم نقل بحجتها والقارئ
في الاخبار بحسب الانتهاء والغالب امودها لا يخفى عن الضعف بل وقد كان ضعف
من هذه الرواية سيما مع انضمامها الى ما استمر سابقا وما استمر اليه مع ان
هذه الرواية لا يخفى عن القوة كما ستعرف وما يقوى تلك الروايات ما في النجاة
الا فغيره وفي حديث النبيل اذا نشق فالتزبيد الى ما غلبت اتمى واهل
السنة ليسوا متهمين في نقل مثل هذه الرواية عن الرسول ولا يمتنع لا يقولون بان
حرمة تجرد التثني بل الرواية مناسبة لمذهب الشيعة ورواياتهم عن
الائمة ثم وجد منهم من انما اوردوا على الرواية ما خالف القوم فخذوا بها

وحيثما
روى في
الرواية
وحيثما
روى في
الرواية

غلا حتى ذهب ثلثاه ونباها إلى عدم الاختصاص بالعصا انتهى حيث أتى بأداة العود
في الجواب والسؤال ليس بخصص عند المحققين فثنا على أن ما ذكرناه أكثرها في الحقيقة وأما
فقرينة نفع لا استناد اليه بوجه وبالحكمة بعد الإحاطة على جميع ما اشترطنا اليه لا
يتقي مجال للتأمل واعتراض على ذلك سوى أن أصله من الصدوق وابن الوليد وكان
يقول وصحهما محمد بن موسى ومن ثم لم يذكر هذه الرواية في الكتب الأربعة ولا استند
إليها في كتب الاستدلال انتهى فيه أن أصل ترك الرواية من ابن الوليد والصدوق
فذلك لحسن ظنه به على ما صرح به في الفقيه ونحققنا في تعليقنا على مجال الميرزا
تصفقات القريب فأنهم كانوا يعتقدون بسبب اجتهادهم اعتقاداً من نقد عيسى
إلى القول بمل في السهم على النبي ثم أو لا يتفق بين مثل نقول بين بعض الأحكام اليه وإلى عدم
المبالاة في الرواية والرفع وبما حتى كثر في الأصول من كثر من الفضل
والمتدينين وبما يخرجونه من القم بل ويؤذونه بعين ذلك واعتبرهم فيها ولا يعزلون
بأحد شيء هو الأثر ولا يلتفتون إلى قول القريب أصلاً كالكتفي والشيخ وغيرهما من الناجح
فأنهم ردوا عن سهل بن زياد والبرقي ومثلهما ما لا يحصى عدداً وعمدوا عليهم ما لا
يقول بها ومنها عفيف حديث عندهم فقد قال الصدوق ما قال وعنه إلى أن لم يقابل
أحد فيه إلا أنهم ردوا عن زيد بن النسي أكثر من أن يحصى بمثلين عليها كما لا يخفى مضافاً
إلى ما ذكرناه بالنسبة إلى الأصول الأربعة مما لا يخفى على المطلع ولا تأمل في أن
كتاب زيد بن جلة الأصول وصريحه بوضع ذلك ابن الغضائري مع إفراطه
في القدر حتى بالنسبة إلى الأعاظم قدح عليه بل بعد ما نقل عن الصدوق أن كتابه
وكتاب الزاد موضوعان قال وخلطوا بوجع في هذا القول فأتى ذات كتبهم
من ابن أبي عمير وما هيل هذا تحفة له واعتاداً على كتبها مضافاً إلى أن الشيخ في
بعد ما نقل عن ابن الوليد عدم الرواية والوضع قال وكتاب زيد بن النسي وما
ابن أبي عمير عنه وفيه بعد الخطأ والظلم لا اعتماداً إشارة منه إلى وثوق زيد لا تنكرو
في عدمه أن ابن أبي عمير لا يروي إلا عن ثقة ويؤيد الاعتماد بل والثوق أيضاً ما ذكرني
من جملته بالنسبة إلى نفسه وكتبه ورواه بل ومروياته وثقة من اجتمعوا به
يستفاد من كلام الشيخ وغيره أن عدم الرواية من خصائص ابن الوليد والصدوق

فلا يبع ما ذكره انتهى ثم يذكر هذه الرواية في الكتب الأربعة وما جشوف لم يعرفه لذكر
عدم وثوقها وحكمها بالوضع ولم يعتن بذلك بل قال زيد بن النسي ودعى عن أبي
عبد الله وفي الحسن ٣ له كتاب يرويه عنه جماعة خبرنا أن قال عن ابن أبي عمير
وفي مضافاً إلى ما ذكرنا ثمانية وأربعة على مرفوعة كتابه وشمس من جماعة من أصحابنا
ردوا هذا كتابه من دون اختصاص من باب أبي عمير والاتفاق واتفق من المحققين على
جشواضه وأعرف من الحل في الرجال بما وافقة الشيخ ونحس مضافاً إلى ما ذكرنا وما ذكر
من عدم الذكر في الأربعة أنه من خبر كوفي غيرها وعمله بل وحكي ببعضه ولا
دليل على وجوب كون الخبر في الأربعة وأنه لم يكن حجة إذا لم يجز عامة مع الخصص
غير موجود قطعاً بل المدار على طرق التجرد واعتقاد وبعد ما اشترطنا لم ينل مجال في
القول ولا اعتماد وقد حققنا في التعليق عدم اشتراط أن يد من هذا بل لم نجد أحداً
على أخبار من نص على وثوقه ولم يتقدم اتفاقاً شراً إلى استفادة وثوق زيد على أنها
تقول ما ورد في الأربعة شاهد هذا الخبر بحسب السند وهو شاهد له بحسب التكاليف ويكنى
هذا العدد من القرينة أصلاً يجب أن يكون قطعية ولا أن يكون بحيث يدل على اعتبارها
خصوصاً إجماع واستدراك كتاب وعدم الذكر في كتب الاستدلال منشأه علمه
الاشتبك في أنه خبر من القياس الذي حرمته من ضرديات المذهب بل وهو فاسد
والعمل عليه حرام عند أهل السنة أيضاً وكمن روايات في الأربعة تركوها في مقام الاستدلال
بل وربما كانت صحيحة في اصطلاحهم وذكرت قدراً فيها في جملتها على
المدالك والذخيرة وغيرها **قوله** مثل رواية إيب بن راسد قال سمعت أبا الملوذاه
في رواية غاية ما يتفاداه الحلال هو ما ينبغي بالفداء ويشرب بالعشي لا مطلقاً بل
وربما ينعز عنه غير هذه القوة ثنائياً **قوله** وقيل لا ولي الاستدلال على تحمله وقد
في خبر واحد من الأخبار أن الصحاح حرام من جهة كونه ما يغير منها ظهوراً تاماً أن الله
حرام مطلقاً ولا يتقيد بالسفوح قطعاً فتدبر **قوله** ويخصم العام بالمفهوم لئلا يحل
أو على تقدير الحجية لا يجوز له كماله العظيم في مفهوم الشرط هذا إلى ما يمنع لعل التبدل
لا خارج ما يتخالف في التمسك لا تلم يبع فتدبر **قوله** ولكن يمكن أن يكون تحريم
مطلقاً لدم يظهر من كثير من الأخبار عدم السفوح وبما لا يبرحها عنها ما ورد

في الجري وفي الملاحة وفي الغراب وغير ذلك لكن الشامل في جميعها وان كانت صحاحا تلك العمل
لها وخروج القدر الذي لا يرضى به المحققون في مقام التخصيص واستبعاد التفتيش والبيان
مطلوب وهو في كل قول بهاء على قدر تحقيق الجدل بظهور الحق يمكن ان يكون من حيث
ولعله كذلك ما عرفت في تفسيرها ثانياً مثل وعلى قدر ذلك التقدير ما يكون قياساً لو كان الجدل
معنى من الغنى او كان كان مختصاً بالعدرة اما ان كان اعم يمكن ان يكون العمومات دليلًا
نعم محبة هشام غصصتها فلهذا لم يعمل بها او بنى على ان القريب وهو مورد الغالبين
على قدر ثبوت كون العدة حقيقة في العائظ فتأمل لكل الحق ان المعنى العرفي لا يربط
له بالتجاسر الشرعية فالظاهر الاقتصار بعدة الانسان الا ان يتحقق خبره في
الشرع على الجميع **قوله** وفي بعض الروايات ما يدل على انه لا بد من كونه في ذلك على ما
ذكره نظر لا يستفاد غير ذلك يكون غذاؤها لان جميع ما دخل في حقيقتها من غير
يكون المحصر حقيقتها اذ يكفي اطلاق العرف ان غذاؤها لان جميع ما دخل في حقيقتها من غير
تتبع ما هو اعظم من الغذاء فضلاً عن التخصيص بالحكمة المستفاد من الصفة التي في كل
العدرة والمنازع ينفذ الاستمرار البقاء في ولعله ظاهر في التعدي لا التخصيص لها
هذه الرواية فعلى قدر المقام سند الاستيفاء منها ما يتقارر وما يعارضها
اذ القدر المستفاد بعنوان الوثوق الفرق بين الاعتلاف مفرق او مرتين بعضه ان الاتفاق
كما في صورة الشرب اذ لا يفي ظاهره في عدم الدوام والاستمرار بين ما يكون غذاؤها
القاهر في مداومة ما يتجلى بالاحاطة تركيب العبارة اما ان يكون غذاؤها غرض ذلك
فلا بد ان مرادنا من اسباط فظاها استمرار الخلط وكون ذلك هو العادة والديني
لا انه وقع خلط نادراً وانما قابل لعل الحق لم يتحقق منه خلط بالمرة لم يتحقق عادة ولو
تحقق نفع غايته النذرة وحمل الاخبار والكثرة عليه فيه ما لا يخفى وبالجمله على قدر
العمل بالمركبين فالظاهر الاكتفاء بالتغذي الحضي العرفي بحيث يطلق عليه
انها غذاؤها وان الغذاء غير مخلوط ولعل مراد الفقهاء اذ ايقض فتأمل وحاشا
الى تعبیه المدة بل يحال الى العرف كما ير ما يحال اليه فان الحال واحد والملاذ
على معية الاطلاق عندهم فتأمل **قوله** فلو خلطت لم يجرم اه يمكن ان ينقضي اثره من
الخلط خلط الغذاء السابق بالغذاء اللاحق وهو لفظنا **قوله** ويمكن الاستدلال

فيها ايضاً فخرجنا من ان لا يكون
فيها ايضاً فخرجنا من ان لا يكون

بعض قول من بعض العلماء
بأن حصول العلم ببعض الأحكام

الأخبار الجبرية على أصحاب لأن ظاهرهم ذلك والظاهر يكفي في الإخبار في كلامهم **قوله**
فبذلك لا على غير الاجتهاد والفتوى اه لا تنزع في أن العلم بجميع الأحكام ليس شرطاً في الفتوى
والاجتهاد وكيف وهو من خواص الشائع بل التلوع انما هو في اشتراط الأحكام بجميع مدالك
الأحكام والقدرة على استنباطها ومنها التوقف كما لا يخفى على المطلع بأحوال المجتهدين الذين لا
تأمل واحد في اجتهادهم بل لا يوجد مجتهد الا ويتوقف في بعض المسائل بل وفي واحد
منها فلهذا لا بد في الرواية على الجبري في الاجتهاد بل على أن العالم ببعض الأحكام
الا ان يدعى ظهور حصول العلم ببعضها من دون الأحكام بجميع المدالك في ذلك زمان
لكن لزم هذا بحيث تنفع على التراجع يكون هو الدليل من دون مدخلية التوقف في التراجع
في أنه بعد تحقق العلم يكون حجة وعالمه مجتهداً بل هذا فوق درجة الاجتهاد وهو في
أن يكفي المجتهد العلم بل التراجع انما هو حصول العلم والفتوى انما هي من دون الاطلاع بجميع المدالك
اذ يجنبان يكون باق المدالك كذا وبعضاً مدخلية في فهم فلو كان مطلعا لتغير فهمه
عدم الاطلاع كيف يحكم بعدم المدخلية الا ان يقلد المجتهد في العمل يكون في الحقيقة متفاد
الاجتهاد او ملقفاً ولا دليل على حجية مثل هذا القول وقد بسطنا الكلام في المقام في كتابنا
وغيره ما ذكرنا من التراجع ليس ذلك الزمان اذ لا شك في حصول اليقين مما سمع من استدل
مشاهدة من دون حاجتنا الى مقدمة وشرط من شرط الاجتهاد المتفق عليها عند الفقهاء
اذ لا شك في أن القابل بالجبري ليطر الجبري انهم شرايط الاجتهاد اذا الشرايط الاجتهاد
اذا الشرايط المعتمدة لم تعتبر المجتهد المطلق بل المطلق الاجتهاد لا يخفى **قوله** ولا تدرك
الا صغى من بناء قال له لعل المراد الخطأ في موضوع الحكم الشرعي لا في نفسه وهذا المراد مثال
لم يكن مجتهداً في العمل فيه مضاًفاً الى ما مر ان احكاماً ظاهراً في العمل بل اوافاده
قوله حاك لنا وحولنا البعض انهم يحل نظر **قوله** ولذلك لا يل عليه غير ذلك اه في قوله فاني قد جعلته
حاكاً وقاضياً وغير ذلك شهادته واختمته على الشرط وان نصبرهم كلنا انما هو لعدم تمكنهم
من التصب بالخصوص فدعوى البعد بعيد فثنا **قوله** ولم ينفذ حكمه اذ لا يله
لكن يدعى في عرفت القنات ما يغير المحقق مع كمال فيه فثنا **قوله** ولا
فما اعرف له ذلك اه يمكن الاستشهاد بمكانة عهدة القنات فثنا **قوله** فان عرفت
الأحكام بل من الاجتهاد لا يمكن اه لا يخفى ان هذا الذي اعلى درجة من المجتهد في ثنائها

بما لا يستدرك بالعلم وتراكم الشهادات والاختلافات ومقتضى الأدلة حجة العلماء
الفتوى والحكم بغير عرفان ولم يظهر من الاخبار عدم عرفان الرواية بل ربما كان الظاهر في فهم
ولا أقل من عرفان كعرفان المجتهد وان كان حاصلاً لهم لم نقل بان يد منه بل لو كان
ظاهرها لعدم لزوم ارتكاب خلاف انظارها بغير الأدلة ولا يمكن حمل ذلك على
اشتراط العرفان على مثل مجرد الرواية من دون عرفان لقطعية السند وقوة الدلالة
ولم نقل بالتصويص في بعضها مع ان مجرد الاحتمال لا يكفي في المقام والحكم في الاسوال
والدلاء والغريب وانما الجاهل مجرد مضاًفاً الى ان العمل بغير العلم في الأحكام الشرعية خلاف
الاصل والعقل بل الظن لا يكفي الا ان يدل على على اعتبار كما هو في ظن المجتهد
فان كان الظن لا يكفي في مجرد الاحتمال سيما وان كان مرجوحاً لم نقل باطلع بفساد
فثنا على ان لا نقول لغير ظاهراً الاخبار ان القاضى استند الى الرواية فساداً
الفتا بغير ثبوتها بل استفاد منها ان القاضى هو الذي والحديث وان الدلالة ان كفى
للدعي على مجرد الرواية من دون قاضى وقضاه حكم فلا يخفى ما ينبغي تدبر **قوله**
فقد منع لزوم ترجيح المروج اه بل نقول ان التقليد خلاف الاصل بل هو عنه نفسه
وكونه ظناً وغير علم مضاًفاً الى الثابت مثل القتل واخذ مال الغير وماله من تقليد
لا علم بالاجماع وغيره وبقي الباقي وايضا حكم غير العلم مروج في نظر التقليد بالنسبة الى
حكم العلم اذ وقع بينهما مخالفة ولا بد للتقليد الظن يكون حكم مجتهد حكم الشارع
لا أقل من المروج موهوم وان هو من المظنون فتدبر وظن التساوى مع علم يكون
الاخ العلم بالأحكام الشرعية وعدم اطلاع بمدراك الأحكام وطرق استنباطها
او عدم مهارتها مع اعتقاد مهاره العلم فيه ما فيه وعلى فرض حصوله من غير حجة
مع انه محال او من جهة فاسدة مثل كون الفضول اعرف بالشعر والقيافة وامثال
ذلك فاعبتك شعراً او قل فيه ما فيه **قوله** اما من الفضول للفتا حل لا يخفى
ما ينفذ والفرق بينه وبين ما نحن فيه **قوله** اي يستحب لنا ان يحضر العلماء اه في
لسنة الائمة قال اذا كان احكام يقول لمن عن يمينه ومن عن يمينه ما ترى ما
نقول فعلى ذلك لعنة الله والملائكة والناس اجمعين الا يقوم من مجلسه و
يجلسها مكانه لعل المراد من الجاهل بالحكم لا المجتهد المشا وراحتاً طال بال

هو القدر يقل الكثرة في دفع القنات دالة عن القصة قال أئشي بلغني عنكم ذلك
ما هو قال بلغني إنكم أقدمت قاضيا بالكنا سركت نعم رجل يقال ليعرفه لخط
من عقل يجمع عنه يتكلم ويسأل ثم يرد ذلك اليكم قال لا بأس بالولاية الأولى
من الأدلة على عدم جواز تقليد القاضي المجتهد ولا تعارض الثانية لأن مقتضى
وضع اجتهاد سيما ذلك الزمان فتدبر قولنا لأن هذا الحكم يجري على المذهبين
أه لا يخفى أن الاجتهاد واستغراق الواسع شرط في صحة حكم القاضي فان حصل
مصيبا عند المصوبية وحكمه حكم الله نعم بعينه ان الحكم له الإلزامية المجتهد بعينه
شروط الاجتهاد فلا يخرج في الرجوع إلى قول الشبهة لأن حكم الله نعم في شأنه هو الذي
حكم به وأما إذا لم يتفرغ الواسع ولم يحصل الشرط كان حكمه باطلا ولم يكن حكم الله
قطعا فله معنى لا استحبابا حضار العلماء الدال على صحة الحكم بدون الاحتياط
انما إلى ان هذا يناسب مذهب الخطئنة وموافقة الاجتهاد والدليل السابق على كون
المجتهد لها فيه حاصلة في المقام ولا تكفي بحكمه وان لم يكن الظن بل لا بد من اليقين عند
احضارهم ان حصل فإني فائدة في الاحتياط اليقين في الاحتمال وان لم يحصل اليقين
بمع حكمه بدون الاحتياط فيجب ولم نقل بنسب حكمه مع الاحتياط فتدبر ان
قلت الظن كاف لكن لا يلزم من حصوله حصول الظن بنفس الحكم حتى يكون حكمه تأجلا
ويكون صوابا ان الله يتوقف على امر من مثل من حضر المعارض ويخرج فيجب ان
يجعل ظنه اقوى او يحصل العلم قلت يحصل الاقوى او العلم ان كان تحت وعنده
فلا يجوز ان يعمل على تضعيف كما هو ظاهر من طريقتهم واسفرق منهم في شروط الاجتهاد
ومقد ما ومع ذلك لا خصوصية لذلك في احضار العلماء اذا حصل لها امور كثيرة
بل ربما يحصل بعد احضار العلماء ومشاورة من اضعف بالنسبة الى الحاصلين
امور اخرى مع ذلك كله ربما هو في احضار حال الحكم ولا يكون ذلك الا بعد
جميع مقدمات والشرط من من حضر المعارض في ذلك فتأمل قولنا فإنما يتخذ
التقييد في زماننا هذا بين المسلمين قليلا جدا وفي زماننا انما ذلك بعد
لا يوجد الا في البلاد الكبيرة وفي غاية القلة فعلى شرط اتقيس حتى ثبت العدالة
يندر ما يتحقق حكم وهو ايضا ففسدة كما سئيل ليعرف مقتضى ما ذكره من خطئنا

أقل المنسقين ومن هذا يظهر وجع جمع آخرين الاخبار وكذا بينها وبين غيرها لم يكن
خوفا للجماع المكرب ولشأن في ثبوت وسجي في عنوانه لا يقبل شهادة الذي ما يثيرك
ذلك فتأمل مع ان ظهور العدالة كانت قطعا فلا تنزع اتفاقا وقع في الخطا ما في فتايل قول
مثل قوله نعم وأشهد وأدعو عدل منكم أه فيه ملاخفي وسجي الحكم قول ولا تجأ
مثل معجزة عبد الله بن أبي يعقوب وأه الاستلال انه المستفاد منها انه لو حصل
المعرفة بالتحليل كونه لم يقبل انه وفيه ان المعرفة بهذا القليل يجرط إجماعا للجماع
على عدم اعتبار وصول الجماعة فضلا عن معرفتها والاتفاق على كفاية المعرفة من شهادة
العدلين وانما من طرف المعرفة بل سجي عن الشرط الاكفاء بالعدل ولو حصل
وايضا ان اريد انما يدل على كون معرفة عدالة الرجل انما تحصل من كونه معرفة فاعدا
بين المسلمين سائر الجميع عيوبه عليهم فيظهر فلما على من احتاج الى المعرفة فغير مضافا
لما قلناه من الحصول بالثبوت ايضا انما تحصل بالهاشقة ايضا بل هي اقوى الطرق
بل المعرفة انما تحصل من الهاشقة معاشره المحتاج او شهوده وطلبه من له معان السالك
ان كان يعرف ماهية العدالة لكن لا يعرف كيفية الثبوت فكان ينبغي ان يحايل
المثبت هو شهادة المسلمين وان كان لا يعرف ماهية وكان يسأل عنها فكيف يناسب
ان يجاب بان يعرف المسلمون بكذا وكذا ان يعرف منها كونه معرفة المسلمين لها من
في العدالة ولا شك في فساد ولم يعتبر حال القاضي فلو كان عادلا عنه كفى
في قبول شهادته وان لم يكن عند غيره فلو كان عند غيره فاسكاله لم يبلغه
بل هو بعد حكمه او حكمها قبل البلوغ كان صحيحا بظاهر الشرح او بلغه قبل الحكم
لم يعتبر به لعدم عدالة ابلغ او غير ذلك حتى انه لو رجع عند شهود القديس او
بنى على القديس مقدمه يصح قبوله وبالجملة لا يشترط في اعدال لا يظهره
على وجه فساد عن ان يكون عادلا عندهم حتى عند القائل بالملكه لأن هذه الملكة
مثل سائر الملكات في عدم استحالة الخلف وليست مرتبة العصمة ولا يشترط في حصول
القطع بعدم الفسق بل يكفي الظن كما سجي وان كان ظن الملكة اقوى ولا يجوز
ان يفسق الشاهد وفاقا ويثبت فيقبل شهادته كما سجي وان اريد ان المراد من
المسلمين في الحديث احاد من احتياج الى الشهادة وقبولها مثل القاضي والمستشهد فيكون المراد

عظماء في الظاهر **قوله** لم ان يكون القيد لغوا فثنا عليه وجهه ان العدالة
 شرط بالاتفاق واما النزاع في المعنى ومع ذلك القيد في كلام الراوي مع ذلك
 يمكن ان يكون اعتبار العدالة على سبيل الاستحباب **قوله** ولا ينبغي ان
 الفسق مانع من قبول الشهادة ان اولاد الفسق الظاهر ثم ولا يجدي نفعا ولا يحول
 اذن يقول قوله ولا بداه وان اولاد ما هو يجب نفس الامر كما هو المظهر ولا يخفى
 ما في ادلته اما الاجماع فظاهر واما الاية فيع ان المفهوم مفقود ومفقود مع ذلك
 لا يدل على عدم القبول بل على التثبت والتثبت **قوله** نفع دلالتها على الفاسق بحسب نفس الامر
 وان كان ذلك مقتضى الفقرة لا التبادر عرفا وشرا من قول جاز الفاسق وذهب
 الفاسق قال الفاسق وغير ذلك من ظهوره لا من اجل وان لم يظهر منه
 بل وظن خلافه واصل يثبت بالعلم والشرع عدالة ويؤكد ملاحظته
 من دلالة الاية وانه يلزم التخصيص وارتكاب خلافه لا كثيرا بعد المعاضة
 لا دلالة كثيرة لو حلتا على المعنى القوي مع ان المفهوم جاز ان اذ لم يكن فاسقا في
 انفس الامر وجب القبول وان لم يكن كذلك شرعا بل كان خلاف ذلك وبالحمل عليه
 على نفس الامر من دون ملاحظة الشرع واعتباره فيه ما فيه والحمل على الشرع او على
 الشرع في المفهوم دون المنطوق ايضه ما لا ينبغي هذا مضافا الى ان الشرع منع
 من السبب الى الفسق غير الاحتمال وليس بالتقرير بل بالبناء على الصحة والاستداد
 والحكم بالحسن فكذلك السمع والبصر ما يجد اليه سبيلا وادعاء الشرع وخلاف
 الشرع بعضه دون بعض في مقام الاستدلال فيسار فيه ما فيه على ان لم نقل بظهور
 في الظاهر ندعى ظهوره فيها هو يجب نفس الامر مستتبيا بعد ملاحظة ما اشير
 اليه وما ذكر في حال الشك ايضا بل العلم يظهر للتبعية انهم ما كانوا يطلقون
 لفظ الفاسق بارادة احتمال العقود في نفس الامر بل لا خيار متواترة
 في عدم ضرا لاحتال في المقام والمثاله ولا يوجد خبر معارض بل التمسك
 بعضها يدل من مرجح وبعضها ظاهر سنا لكن وردا خيار مرجح او ظاهرا
 في الاكثاف بعد ظهور الفسق مثل قوله ولم يقبل بشهادة الفسقين بالذنب

الفسق

ان الفاسق من كان يعرف عدله لنا لتجلى حتى قيل شهادة فاجاب بان يعرف بالشرع والعقلا
 وهذا مع انه ربما كان خلاف الظاهر لا يثبت قوله والدلالة على ذلك ان قال
 الحديث صحيح متعلق بالقول عند الصدوق بل الشيخ ايضا فلا بد من التوجيه حتى يقع
 ما ذكر من المفاسد لكن على حال الدلالة على المطلوب باقية وفي عدم القبول
 الا بغيره اجتناب الكبار وانه قلت الشيخ رواه ابن خزيمة مخالف لهذا المتن في الجملة وهذا
 ايضه عارضة لما ذكرنا واما التوجيه فلهي ان كابر ويقع الدلالة وانظر التوجيهات
 بل لعله هو القيد من الحديث ان الراوي سأل لم يصير لوجه يعرف عدله لئلا يثبت
 حتى يصير شهادة حجة لكل من احتجج اليها منهم وعلى كل من ادعى عليه منهم كما
 ان يكون شهادته متلقاة بالقول بينهم فقال ان يعرفه اذ فالجزم منطوقا
 عليه الاحكامية استلزامه الجاعة وهو يحتاج الى التوجيه على تقدير فعله والقول
 كون الشهادة متلقاة بالقول بين المسلمين لا ينافي الا بما ذكره كما ستعرف في الماشية
 اخرى وهذا لا يقتضي ان يكون قاض لا يمكنه ان يحكم في قضية شهادة مسلم غير ظاهره
 الا بغيره اجتناب الكبار وبينهما فرق ظاهر فكيف يثبت دلالة الحديث على ان
 قتال وسبى زيادة التوجيه على ذلك **قوله** وكيف يقبل شهادة عدله بين المسلمين
 من اه وفي الامالى بسنده عن الكاظم من صلى خسر صلته في اليوم والليلة في جماعة
 به خير واجيد شهادته وفي الكافي في باب علماء المؤمنين عن عثمان عن عثمان
 عن الصادق قال من عامل الناس فلم يظلمهم وحدهم فلم يكذبهم وعد لم يظلمهم
 كان من حرم غيبته وحكمته موهنة وظهر عدله وجب اخبره ودوله الصدوق
 في العيون بسنده عن الرضا وفيه شهادة على عباد المردة وقال على في قوله
 تعني من رضى من الشهادة من قسود دينه وامانه وصلاحه وعفته ويقينه
 فيما يشهد به وتحصيله وتيممه فما كل صالح ميمر ولا كل حاصل ميمر ولا خيار الوردية
 في امانتها عده وعدلته **قوله** ودلالة عبد الله بن ابي بصير اه الكشي
 لظاهره انما يكفي بنا على ان القيد من المسلم عدم الفسق على ما سبى وهذا المعنى
 في الشنا غير محقق على ما يظهر من القول ولا خيار الا ان في ان قوله بالفضل
 لا يتم بيقون مطلقا لكن لا بد من ملاحظة كلامهم حتى يتحقق مع ان الاصل

التعدين جاز. بارضى الدنيا والدلالة على عدم الانزاع

لما قبلت الشهادة الانبياء ولا وصيا لا تهم المعصومون دون سائر الخلق من لم ين
يعينك بربك سببا ولم يهددك بشيء من هذا الخوف اهل العدالة والشفقة شهادته
مقبولة وان كان في نفسه من نباله الصدوق في ما له لبنة في علقته في
قلت لهم ثم اخبرني عن يقبل شهادته ومن يقبل قال كل من كان على صفة الامانة
جازت شهادته قلت يقبل شهادته المفترق بل لا يقبل فقال ولم يقبل الى اخيرا
ذكرتم قال ومن اغتابكم كان خارجا عن ولايته ثم داخل في ولاية الشيطان و
مثل قوله في شهادة اللاعب بالجمام لا باس اذا كان لا يعرف يفسق وصدق قوله
ثم واستشهد وشهيدون من رجالكم قال ليكون من المسلمين منكم فان الله اعلم
شره المسلمين العدو يقبل شهادتهم وجعل ذلك من الشرف العاجل في
ما ذكره النعمه في هذه الشرح واما المطلقات والعمومات فالتى من تحصى منها
ما ورد في الامور اداء الشهادة وتحميها ويؤيده الاخبار الواردة في انقاذ
المحصنات بجره القوي يقبل شهادته وغير ذلك مثل ان شهيدا او غير ذلك القوي
يقبل شهادته وانهم واسمه دينا يخلص بعض قضايا اسير المؤمنين ثم انه كان يكتفي
بل وربما كان ذلك من غير من المعصومين ثم هذا مضافا الى ما سلكه هرقه
من الاخبار فان لم يحقق العلم ولا الظن النقي مما ذكره يعين العدل الملكة لا يتا
اجماعا عتقوا هو خلاف ما اختاره لعل لما ذكره اشار بالثام فان لا يظهر ان
الفا سق مثل ان ان اسم من صدد عند المبدأ واقعا وضع الشارع اطلاقه
على من لم يثبت لا يدل على كونه موضوعا لمن ظن بغيره وثبت شعرا فانه قبيح
فلهذا وان لا زانيا يوقف او فاسقا يفسق لا يمكنهم القول بذلك عند من لم
يعلم فقتضى ذلك اما اعتبار الملكة احسن الظاهر كما لا يخفى **قوله** هي مثل
قوله ثم واستشهد وشهيدون من رجالكم يكتفي بقبيله بما تقدم اه وصفا
بعد قوله ثم ممن من صون من الشهاده وقوله ثم واستشهد واخذوا منكم
والاخبار التي كانت بتلح حقا لتوثق **قوله** فلا يحد من العلم والظن بعلم
ذلك لا يخفى ما فيه لا ترضى مدلول الخبر نعم يكن ان وجهه بانهم اربعة من المسلمين
المعاشرين لهم المعروفين عندهم اثنان منهم محد لا هم مندا لقاضي واثان منهم

ذلك لم يعد الا انهم لم يعرفوا منه فاصفا ولم يظهر له وفي الحقيقه رجع هذا الحسن لظهور
لان مع العاشرين منهم والمعرفه عندهم لم يظهر منه حق فظاهر وعين قوله
ما دل على هذا الخبر على تحقق عدم ظنوا بالصدق على ما ذكره فليلاحظ والكفاءه
بما يعلم من صحته ان لا يعفوا له لا يخفى انهم مع تضمنها ما هو غير مقبولة العدل بالبر
والاخبار التي كانت بتلح النوازل لم نقل بالبر او ظاهرها وجوب الجماعه وحضورها
وفيه ما فيه ومع ذلك وقع الاختلاف في صحتها والاختلاف في دلالتها مضافا الى
مخالفة ظاهر الظواهر الاصل الكثرية جازا وظاهر طريقه الرسول وعينه بل وربما كان
غيرهما من الامم ومخالفة للشرعية السخريه وموجب الصيق فيها والخرج وبطلان تحقيق
لان العدالة قائم بها البلوى وكثيرا اليها المخاطبة في الامور الدنيوية والاخرية في
جميع الاوقات والامكنة واعتبر فيها بالامكانات تحقيق في كثير من الامكنة بل ولا
يتحقق جازا وفي كثير من الامكنة فلا يتحقق بل لا يوجد الا ان اكاسي عنده في سبعا
مع اعتبار الايمان فان المؤمن بعد حكاية السقيفة الى زمان الباقر بل الصادق وكان
في غاية القلة والندرة وبعده كان اكثر الامكنة خالية منه وفي كثير منها كان الشيعة
فيها قليلين فيكون الجمع بين الرواية وبين غيرها جملا على العدل الذي يقبل شهادته النبوة
وخطاى حال قوله لهم وتعلمهم وقوله فيكون الرجل يعرف بالعدل الذين المسلمين ملتقى
المقبول بينهم كاشه عليه قوله بين المسلمين ويشير اليه قوله ان يعرفه في قوله اجتناب
جميع الكبار وقوله ان يكون ما ان الجمع عنده حتى يخرج فضيلته وازاد ذلك مضافا الى
انه لو فتن احد منكم لكان لم يقبل قوله لضعفه وبعضه قوله ويجب عليهم من كثير وجرم
عليه غيبته واما لو كان العدل بهذا الشأن ان لا يكون سائر الجمع عنده معاهلة
بل يكون حسن الظاهر ولم يظهر ضعف كما هو المذكور في اخبار اخر او ظاهرا السلام مع عدم
ظهور لفتق الظاهر من آخر فهو غير ما من من ان يظهر نفسه بل ويشهد العادة بظهور
وغير ما من من ان يبلغ القاضي بل ربما يلحقه في مقام الخاصه او تبعه في الخاصه
المختار والمختار شهادة مثله ليست بمقبولة الا عند الجاهل بحاله ما دام جاهلا ب
لان لا يقبل لطف او يكون المراد بالعدل الكامل لظهور ما ورد من الاخبار في تفرقة الامان
الذي هو شرط في العدل لزم ان في كثير منها من المبالغة ما لا يخفى وشيئا

انها قول بالتشكيك كما هو مستفاد من الاخبار وكلام الفقهاء حيث جعل الاعلان من
المرجحات او يكون المراد السؤال عن طريق معرفة عدالة الرجلين المسلمين بان يكون
جامعهم غير فوض بالعدالة ولا يصير مسلم العدل بينهم مقبولا لهم حتى يحكم بقوله على واحد
يكون وهذا لا ينافي في جواز كون الرجل عدلا عند بعض دون بعض وهذا وربما استدلوا
الصحيحة على اعتبار الملكة بناء على عدم تحقق هذا الشرع عادة لا بها وفيه ان قوله يخرج القليش
ما وراء ذلك اه يا من عن ذلك ومع ذلك يتحقق لمن هو في اولى البلوغ من دون
ملكة وعدم قبول شهادة في غاية الغرابة والبعده عن الشرع وهذا من مبادئ الفيل
بالملكة بل يظهر مما ذكرنا ان القول بهما ردي وانهم صادان من اعتبار سن جميع
العيوب بالقول المذكور في الحقيقة وبالجملة هذه لا تدل على اعتبار الملكة ولا
على حسن الظاهر إذ لعله دون ما يظهر منها ومع ذلك يكتفي عند الفيل بهما
تحققها بالنسبة الى الفاضل خاصة فلا يمنع من ان يظهر فسق عند غيره بل
كثير ويجوز ثبوت عند شهادة العدلين بل والعدل الواحد في بعض النسخ
ولا ينص في الشايع ويحقق فيه الفاضل بين الجرح والسداد وغير ذلك
الا ان التوجيه ظاهر فلهذا وهو مع اعتبار الملكة واخذوا لا يخفى ما فيه لانه
مذهب مخالف لمذهبهم وظهور حال المسلم لا يفيض صوابها لا يخفى ان الظاهر
منهم ان القاعدة الشرعية اقتضت البناء على ان المسلم ما سبق وحكم عيب افعاله على الصحة
عليها يشترط اليقين لانهم يقولون ذلك لا يقتضيه فيه ان العدل عندهم ليس الا
صدق انما سبق شرعا لا انهم يحققون الفسق في نفس الامر ومقتضى صحة من الجمع
ان ظهور الفسق مضر لا نفسه وكذا لا يبره على ما شرنا بالجملة لا دليل على ان
الفسق في نفس الامر مانع حتى يحتاج الى العلم والظن مع انه لو كان لا يقتضي العلم
لا الظن ولا يتحقق العلم على مذهب من المذاهب في انفسار العام اما البناء على الظن
او على القاعدة الشرعية والظن من الشايع اعتبارا والعمل بمقتضى الان الاصل عندنا على
والقاعدة امر الشايع باعتبارها وحش على ما شرنا وثبت حجية ما قال وهو في بعض
ان العدالة البناء على صحة من ظهوره من المسلم انه ذو عدل وبعض لا يقتضيه ان شرط العمل بالعدالة
البناء على ان سبق غيره على اولى مقتضى القاعدة التي عن نسبتها الى الفسق لا البناء على

وكتفه من على
بغيره فالاول
ان

ما سبق فتا من قول **قوله** واطلاق الاصل على الظاهر في قوله اصرح في تحكيم القواعد بانه
احد معاني الاصل والظاهر ان يطلق عليه **قوله** ولا يطلق العدالة على مجرد الاسلام اه
لا شك ان الاسلام هو القدر المشترك بين الفسق والعدالة وانها خارجا عنه
زايدة ان عليه وهو مسلم عنه ولم يدع انها تطلق عليه ولا على عدم ظهور الفسق ولا على
الجميع بل ادعى انها تطلق على ظهور عدم الفسق يعني ان حاله يجعل على القيام بالاجابات
ودون الحرمات وبالجملة الاسلام حقيقة في الاشياء وكونه بشرط شيء او بشرط لا شيء
امرك زائدان ولا يخفى ان الثاني منهما الذي عجز عنه مجرد الاسلام مستلزم الاول الذي
يعبر عنها بالعدالة ما لا ينافي احد هاتين الاخرى ايدا وقوله اخبرنا ان زائدة
عن الاسلام مراد مجرد الاسلام الذي لا ينافي عن العدالة بالمعنى الذي ادى اولا
ومراد بالثاني هو الملكة كما سبق به **قوله** ولا يفهم ذلك من هذا القضاء لم يثبت بعد
للعدالة معنى حقيقيا بحسب اللغة او العرف والشرع والفقهاء يختلفون ذاهبون الى هذا
ثلاثة كما سيجر وكل يدعي مذهبه من دليل فكيف يدعي عدم الفهم من هذا التفسير
من الوجه مع انه احد المذاهب وعليه ادلة كثيرة فتدبر **قوله** ولم يعلم جواز الحكم
بغيره اه فيه انه قد استدل عليه بالمطلقات ولا شبهة في وجودها بل تحقيقها في غاية
الكثرة بل وجود النص في بعضها من فتدبر **قوله** في العقل الذي يحصل
بعد الاطمینان اه هذا ينافي ما سبق من ان العدالة يجمع مع تمام الفسق والعدالة
وهو حامي وادعى الاخبار الكثيرة فتأمل مع انه المستفاد من الصحة حرمه التقيش
الباطن فكيف يلائم هذا اعتبارا للعاشر الباطنية فتأمل **قوله** وكذلك يحصلها
تقدم فتأمل اه وجهه ان الاصل وما يتبع العمل بما ملكت لظن انهم
القاعدة المقررة انه لا يجوز العدول الى الضعيف عند التمكن من القوى لكن هذا
لا يمنع من العمل بالضعيف مطلقا بل في صورة التمكن منه كما هو المقرر والمعمول به في
الصناعات الاجتماعية فلا وجه للصرع وجود الداعي والحاجة الى العدالة في الجملة
في الداعي والحاجة في القوتين واحد فتأمل وما ذكرنا من انه لا وجوب الاقتصار
في العدالة على الملكة لحصول الظن لعدم الكذب في غيرها ايضا بل قد يثبت
في قول شهادة النقيب وغيره فتدبر **قوله** لعدم ثبوت الحق لاحتمال تعظيم التيمم اه

فيه ان بعد تسليم صحة دعوته ودخوله في العيوب ثبت الحق اليه عليه وكيف
يمكن ان لا يخالف ولا يؤيد حق الناس بما في حكم بعد طلب صاحب الحق وليس
هذا تعظيما بل مخالفة لله وللحق ثم واستغفا فاحقوق المسلمين وعصب فلان
حبسه او جبره عليه فان كان عتقا فلا يصح عليه وان كرهها والى التقدير فليس
خصه فان لم يرض الا بتمام الحق فليعط ذلك من ذلك الخصم اخذ عوض حقه اليقين
الحكم بالنكول لهوم ما حل عليه لكن الشأن الثاني في العوم وسعي على التقدير
امكان التي يحكم بالنكول فليقد بعد من فطر في اول فليشأ من ويحتمل ان يكون
الحكم بالصلح فثأ من قوله ولا شك انه يفهم من هذه القولية انه يدل على سلب
كل المرفوض في باب اذاب الحكم قوله ولعل بالافتراد اجبره فيه تاخر في قوله
حال الناس وما ورد من الشارع **قوله** على منع الحضرة لا يمكن لان الهات ظاهرا
فيه عرفا وان المرفوض المحلى بالدم يفيد العوم في مقام افاة الحكم الشرعي كما هو المقرر
والطريقة في الاستدلال عليه خرج ما خرج بالدليل وبقي الباقي او يكون المراد ان
لان على المنكر بانه ياتي به او يحمله الى المدعي او تعمله كجيب الاصل وتنفذ
ولم يثبت الخلاف في بين المدعي بحكم لقاضي اذا ثبت لعله اضرع كما هو الحال
في رد المنكر فلا يرفع اليد عما هو الاصل والوظيفة المقررة الشرعية فينبغي ان
في موضع ومما يؤكد الدلالة انه على القول بعدم القضاء بالنكول يكون رد الغير
من القاضي عمدة في فصل الدعوى بل وقوى وقوى من بين المنكر فلا وجه لعدم
التعرض لذكره عند ذكرها سيما ولا اضل كثيرا وانما قلنا انه اقوى طوى لانه
بين المنكر فعليه ما هو بخلاف الاصل والظاهر هو تركه ان يثبت ويفصل
على المذهب الحق وما رد المنكر فعلة داخل في اليقين على من النكر على حسب
ما مر فثأ من مع انه تعرض لذكره في اخبار كثيرة بحيث لا تستر فيه خلاف ذلك
ثأ من ثم انه اذا ثبت انه لا رد لقاضي ثبت القضاء بالنكول لعدم اقر
الثالث ولان عدم امكان قطع الدعوى خلاف الاجماع ثأ من ذلك
ذهاب حق المدعي لا وجه له لمخالفته للقاعدة فلو اضرع لا يضره ان يعد
المنكر بالحبس او الجبر لا يخالف ولا يرد فثأ من ثم انه وردا اخبار كثيرة في بيان

الاحل والظاهر في تركه لا ينفذ الحق ولا يفصل واقفا
بين ال

كيفية القضاء واستخراج الحق عند عدم البينة او مطلقا وليس في شيء منه كذا
ردا لقاضي اليقين مع ان المقام يقتضي كره لو كان صحيحا ومعبرك الفصل ثانيا وقد ذكر
هذا القاضي فيها ما هو معروف مشهورا وان الاستدلال فيه ولا خفا بالنسبة الى العوم
مضاد على الحاس وعدم ذلك لا قرار لا تدق الحقيقة ترك النزاع كرفع يد المدعي
عنه با بره او غيره واما علم القاضي فليست من تلك الاخبار وقد قدم اطلعه على الحق
واما الحكم بالنكول فلهذا يظهر من اذات الزام المنكر عند البينة باحد الامرين خاصة في
حق المدعي وقطع النزاع وان لا يبرأ بعد هذا شيء للخروج والقطع لا على المدعي ولا على المنكر
اخرى حصول المطلوب به اعني القدر المشترك بين الاصل وجودا وعدما فيكون العيا
ان يقول يخلف او يرد او يرد الحق على طريقة ما سيجي في رواية عبد الرحمن
باج طاع في دفع القضاء استلجرا النكول او به وبود القاضي معا وحيد ظهور ليس
بمنكر او دعه شيء اتم ومطلقا ظهور ان القضاء بالنكول وان حصل المطلوب
في مشترك ليس من حيث الوجود فقط مع انه اذا اقتدرنا الظاهر في الحل على الاقرب
انها وبالا بعد اجنبى غريب بالنسبة اليه لا يطله ولا تريب في غاية الغريب كاد ان يبرأ
الدم الفهم على حسب ما مر حاصل اذ الاجماع معارض لظواهر الاخبار فلا بد
لمع واقر بجمع حجة بل والجمع لا يمكن مضافا الى ان نكوله عنها معارض لمقتضى
المدعي ودال على القدر المشترك بين اضر الخصم وحقة حق المدعي فلا ضرر من غير ما هو
للمدعي ولا يخلف تعظيما انما هو في صورة القولية لا واجب عليه الاثبات بغير
تسوية وحق للمدعي وحل افعال المسلم على الصحة شرعا انما يقتضي البناء على اقراره
امكن وايضا بالنكول اما يطل الدعوى وحق المدعي او يبرأ من حيث المنكر
احد الامرين او يبرأ ويجبر بحسب عليه مع ان القضاء با لا يضره خلاف ما يظهر
الاخبار فان صدق عنه ولا يطل الدعوى وحق المدعي اعني استحقاقه لطلبه المنكر
في هذا المجلس ما يدعيه وفي كل مجلس ولا شك ان الحكم باطله مخالفة لما يظهر من
الاخبار وعبرها والاجماع او يبرأ من حيث الحق ولا يقطع النزاع الا بما مرنا عليه
وهو خلاف مدرك هذه الاخبار اذ ظاهرها ان الدعوى على اى حال يفصل والحق يبرأ
وان الطرق خصة في الامور المذكورة فثأ من مضافا الى ان المدعي لو طيل الفصل في مجلس

ثم الحكم فذلك حق وشاهد الحال قائم بانه طلبك مضافا الى انه الطريقة الجارية بالمعق
 المستمرة في الحكم مع افتراض ان الاعمال مزب عليه عاجل ودقا فؤدي الى تلف الحق كذا الجرح
 حب ما يذ كر الله في سنة سكون المنكر ويدل على القضاء بالانكول ودوايتا سقون
 عما لا ينة في سنة تداعي الاثنان **قوله** وبعد التسليم بمقتضى ذلك او لا يفتي ان
 هذه الاخبار لو خلب بنفسها وقطع النظر عن جميع ما هو خارج عنها كان ظاهرا للقضاء
 بالانكول ثم بعد لحظة الخارج لم يظهر سوى ان التكرير اليه عن مدعي في بعض المواضع
 الموضع الذي ياتي له ذلك او مطلقا الا اننا استثنى ما لم يثبت وعلى التقديرين لم يظهر ذلك
 ما ظهر من هذه الاخبار بل يؤكد ان ذلك انما هو في حق من التواضع يحكم عليه
 كما ظهر من انه عليه اليه وهذا يعني معنى القضاء بالانكول وبالحكمة عايرة ما يظهر من الحكم
 ان كلمة على فيها ليس مستعملة في الوجوب العيني بل مطلق الوجوب الاعني القدر المشترك
 بين العيني والتصري الذي هو في الحقيقة معنى الوجوب والواجب التخيير عما هو في حق
 قطعنا لا يحضر ثم لا يفتي ان قولنا ان الادلة في الاضاح غير الحامية بغيره ظاهرة
 وان الادلة للعمل والشرع في طلب المستدل حاصل فتدبر في الجدية امثال ذلك
 المناقشات فخالفا الطريقة المستمرة في الاستدلال ودقا فؤدي الى استنباط كثير من الحكم
 الا ترى انه قد افتاد انما هاب في المديني نيكول كعليه الاكثر ولشد ان الاخبار
 الدالة على انه ان لم يحتفل حق له ومع ذلك وافي غير في انه ان ذكره نيكول واما انه
 عند لا يحمي لم يقط بل قد دوا ليدعي ان نيا لالحاكم ولم يناقش في الاخبار
 من هذه الجهة انه والظن من كلام من عثرت على كلام من القائلين بالقضاء نيكول
 المتكرران نيكول مثل نيكول المديني في انه يخرج الا باعني الحلف يقتضي عليه بالحق الا ان يث
 على المديني غير نيكول يقتضي عليه بقوط حقه الا ان يظهر عندنا محتمل ولعل ظاهره صحيحة
 ابن مسلم ودوايتا عبد الحق ذلك فتأمل **قوله** ذلك كان الا قد بعيدا املا شك
 في بعده وانما هو حجة واحتمال الفرق منفي فاستدعيك حظه الادلة ولا قال انظر
 في استنباط الاحكام العقلية وان مثل هذا لو كان فاصفا في امثال المقام لا استنباط
 اثبات اكثر الاحكام لان ورود النص باللفظ عام بحيث يطبق على المديني بنفسه فليام
 عن امثال ما ذكر من المناقشات قليل لم نقل بعدمه مع انه لم يخرج الحكم على المنكر

مكول

نيكول في اليه اذ لم يكن اخرى معاخر طريق اول فتأمل **قوله** ولعل المقصود عدم
 سقوط الحق لا يفتي بعد هذا الاحتمال على حصة لفظ على وتقرير على الشرط وتبين عليه
 وعدم الحاجة الى البينة على البقاء وتروم الاستدلال لعدم عرو من امر في القوط
 بوجه من الوجه وبداية بقاء الحال على ما سبق بل وعرضي ما يؤكد عدم السقوط بل في
 الى حقيقة الدعوى ولم نقل بالدلالة كما اعترف في المسئلة السابقة ولا خفا في ظهور البينة
 في المطالب ويؤكد ما ذكر في اخر الرواية على حصة كلمة افتاد اذ كان بناء الامر على رد اليه
 فلو وجه الاتهام باليهن والحق وحله على صورة الاقرار بغيره وكذا على صورة حلفه
 ومما يثبته توسط قوله والحق وتقدمه على الورد وكذا الحال في كون يرد على صيغة الجور
 ما يبعد ان الذي سئل عن حكم علم البينة وكيفية الفصل فلا يثبت الاقتصار على
 ذلك بعض يتامع انه عدا ائتم او ذكره بمثل لا يعلم منه الحال وما ذكره بظهور ان الرواية
 على ما ذكره القدر في انهم فيها دلالة على المطالب في القصد والدليل معا فانه نقل
 موضع وان لم يحلف عليه وان رد اليه على المديني فلم يحلف فلا حقه وعلى هذا يحتدل
 ان يكون سقط كل من الطرفين ما ذكر في اخره فيكون موضع الدلالة ثلثة ويحتمل
 ان يكون ضمير عليه رجعا الى المديني يعني وان لم يحلف فعلى المديني والمرد صورة
 او بقرينة الدليل وانه لا وجه للاقتصار على البعض وان شح نقل بالمعنى بالنسبة لا
 ما ذكره القصد وفي موضع وان المقام مقام التفصيل لا الاجماع وما ذكره بظهور ان
 الاخبار الدالة على القضاء بالانكول في غاية الكثرة فتدبر **قوله** وهو ظاهر ان كان نيكول
 نكرة البينة فتأمل **قوله** لعل وجهه ان روايتي محمد بن مسلم وعبد الرحمن دوايتا كانا ظاهرين
 في القولية وكونه نكرة الاقرار والمؤيد وهو لا شعار باقراره والحمل على الصحة
 فيه ولما في بطلان حجة في رد بقرينة الحال او يصرح بذلك فتأمل **قوله** واما دليل الا
 استقام على الاعتراف ويدل على ذلك ايضا رواية المروزي المروية في باب التهمة
 لحكم من عنده ومن يمال ومات المديون الى من ولا يكون له البينة وانه يجوز اخذ
 طلبه مما فيه **قوله** الا ان الاولى الجناية اذا كانت عمدا مقتضى هذه الآية العبد يخرج
 الجناية لا يخرج عن ملك ولا يجمع منافعه المولى كما ان نفسه ملكه الا انه تعالى في
 على الجناية بان يقتل وينفذ ويغفر عنه وعلى من لا يكون باقيا على ملك قوله ولو باع

قبل اختياره ولى الجناية احد الامور المذكورة يكون بغير صحيحا فان عفى الولي فالامر
وان تنكح او استمر فان كان قبل القبض بغير البيع لم يملكه وان كان بعد القبض وكان في
خيار المشتري خاصة فالقهر ان يبيع على البائع ولا يملك المشتري لكن المشتري الرجوع على
البائع بالارش وهو التقاعد ما بين كونه مقبولا او مسترقا في هذا القرب وكذا
في عي هذا العيب وطاعا في ملكه لو كان في ملكه في ذلك على تقدير عدم اجابة البيع وله
على تقدير الاجابة فليس له اقل الامرين من قيمته فلا يشترط كاشف العيب وجهه فاما
هذا كله على تقدير حمل المشتري وعدتوى البائع من جميع العيوب مفصلة ومجودة
الاختصاص ما قبل فاشتمل **قوله** فالولي الجناية الا الذينة مقتضى هذا ان ان كان باع المتو
عبد لكونه ماله ولعدم خروجه عن ملكه بخلاف هذا الجناية يكون المشتري ايضا ان يرد
الذينة وكذا ان باعه المشتري يكون للمشتري انشا ان ذلك وهكذا بل لا يختص احد ذلك
الذينة لان ولى الدم ليس له الذينة الا ان يكون الموذي يمين والولى باقى على الاستئناف ولا يجرى
انتهى واحد من المشتريين ان يملك نفس العبد

وليس له الرجوع الى البائع
كافي صورة اعطاء
الدنيه
تسلكا بصعوبة
بإظهاره في الموضع
نظمه في الموضع
بإظهاره في الموضع



وعاين الاسلام وكونه من غير العرب وبناعه من الملك الاوتاب
بشعره علم باع من ايامه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبيع
العرب ويبيع كل بيع بعقد على رجل واحد او اثنين او اربعة
وعنده صا اربعة وانه انه يبيع في البيع وقرن خلفه في البيع
بإظهاره في الموضع وكونه من غير العرب وبناعه من الملك الاوتاب
بشعره علم باع من ايامه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبيع
العرب ويبيع كل بيع بعقد على رجل واحد او اثنين او اربعة
وعنده صا اربعة وانه انه يبيع في البيع وقرن خلفه في البيع